

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية والصرفية

الجُملة الشرطيّة في المُفضليّات

(للمُفضّل الضبّي)

دراسة نحويّة وصفية تطبيقية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب/ مدّثر أحمد دفع الله عبد الله

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد غالب عبد الرحمن

1432 هـ - 2011 م

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من كانا سببا في وجودي
في هذه الحياة

(أبي وأمي) غفر الله لهما ورزقهما الصّحة والعافية

وإلى زوجتي وأبنائي وبناتي لصبرهم وتحملهم انشغالي عنهم
، وإلى كل من كان له الفضل عليّ في إتمام هذا البحث

شكر وثناء

الشُّكرُ أولاً وأخيراً إلى ذي الفضل والمِنَّة (رَبِّي وخالقي) الَّذي وفَّقني ونوّر دربي لإِتِّمام هذا البحث .

ثمّ أقدمّ خالص شكري وتقديري إلى أستاذي البروفيسور (محمد غالب عبد الرّحمن) جزاء ما أفدته من علمه ونصحه وإرشاده .

كما أقدمّ شكري واحترامي للأساتذة أعضاء اللّجنة الموقرة .

ولا أنسى في هذا المقام أن أقدمّ كلّ الشُّكر لأخي (مالك عبد الله) لما قدّمه لي حتّى تمّ هذا العمل ولله الحمد .

مقدمة

مقدمة البحث

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ونشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ونصلّي ونسلم على النبي الأكرم سيد ولد آدم محمد بن عبد الله الرسول الأعظم وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد .:

اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، إن الوصول إلى عنوان مناسب لموضوع بحث علمي أمر يتمناه كلّ دارس والظفر به يجلب المشقة والتعب في طريق البحث ، وفي علم النحو خاصّة وقد أثرت كثير من قضاياها ودُرست ممّا يجعل الموضوع أمراً شاقاً وصعباً .

وأنا أحمد الله تعالى بأن وفّقني للانتساب إلى هذا الصرح العلميّ الشامخ ، جامعة أم درمان الإسلامية حتّى أكمل دراساتي العليا فيها وأنفض الغبار عن ذاكرتي وأمتطي صهوة جوادي نحو قسم الدّراسات العليا النّحويّة واللّغويّة وبما أنّ هذه الدّراسة لا تكتمل إلاّ ببحث علميّ مناسبٍ صرت أنقّب في الكتب والمراجع حتّى أظفر بموضوع يرضي طموحاتي فصرت أبحث عن موضوع لم تصل إليه أيدي الدّارسين .

وقد اهتديتُ بحمد الله إلى اختيارات المفضّل الضبّيّ المسماة المفضليّات التي لم تصل أيدي الدّارسين إلى كثير من الجوانب النّحويّة واللّغويّة فيها إلاّ قليلاً ومن خلال الاستشهاد ببعض نصوصها برغم كثرة الشّروح (وذلك مثل : شرح التبريزي . الذي تعرّض فيها لبعض الجوانب النّحويّة ولكنّها لم تكن شاملة ودقيقة.) أمّا الدّراسات الأخرى فقد تناولت الجانب المعنوي والفنّي فقط دون التّطرق للجانب النّحوي والصّرفي ، وسنذكر هذه الدّراسات في شروح المفضليّات.

من خلال ما سبق رأيت أن يكون بحثي . بإذن الله تعالى . في هذه الاختيارات المميّزة والذي جمع فيها صاحبها (رحمه الله تعالى) أفضل ما قاله الشعراء العرب وقد اخترت هذا الموضوع ليغطي جميع فصول البحث , لذا آثرت أن أسهم بدراسة متواضعة تخصّ الجانب النحوي في هذا الموضوع وذلك بعنوان (الجملة الشرطيّة في ديوان المفضليّات دراسة نحويّة وصفية تطبيقية) .

وعندما عزمت على هذا البحث صرّحتُ أبحث عن الدّراسات السّابقة في هذا الموضوع فلم أجد دراسة سابقة تعني بالجملة الشرطيّة فيه لذا آثرت أن تكون هذه الدّراسة بداية مدخل للدّراسات النحويّة في هذا الموضوع أرجو من العليّ العزيز التّوفيق والسّداد .

3. أهمية البحث وأسباب اختياري له .:

1. لعل من أهم الأسباب هو دراسة المفضليّات دراسة تحويّة وتطبيقية .
2. حصر القواعد النحويّة بالجملة الشرطيّة في أشعار المفضليّات .
3. جمع وتوثيق وتسجيل آراء العلماء النحويّة ودراسة غير المدروس منها.
4. جعل القواعد النحوية الخاصّة بالجملة الشرطيّة في رسالة واحدة .

أهداف البحث .:

أ. أهداف عامة:

1. رغبتى الأكيدة وأملى الكبير فى عمل بحث خاص بالجانب النحوى واللغوى فى أفضل أشعار العرب مخصّص للجملة الشرطية فيها .
2. عكس أهمية علم النحو وصلته بالشعر العربى حيث لا يستغنى الباحث فيها عن علم النحو .
3. المساهمة بهذا البحث المتواضع فى إثراء المكتبة العربية راجياً أن تكون قطرة فى بحور الدراسات العربية .

ب. أهداف خاصة : .

1. بيان مفهوم الجملة الشرطية وآراء النحاة فى ذلك .
2. بيان عناصر الجملة الشرطية وشروط كلّ عنصر من خلال المفضليات .
3. أثر الشرط فى تركيب النصّ الشعري وإحصاء مواضع أنماط الجملة الشرطية فيه .
4. توضيح علاقة الجملة الشرطية بالأبواب النحوية .

5. منهج البحث : .

سأتبع في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي التطبيقي من خلال تتبع الجملة الشرطية في المفضليات موضعاً موضعاً، مع دراسة شاملة لجوانبها ومن ثم عرض آراء النحاة المتقدمين والنحاة المحدثين إن وجدت آراء يعتمد عليها وذلك من خلال الاعتماد على الشواهد القرآنية . والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية والنثرية ، وقد اشتمل البحث على (تمهيد وخمسة فصول وكل فصل يشتمل على مباحث) تفصيله كما يلي :

التّمهيد

- أ . مفهوم المفضليّات .
- ب . أسباب جمع المفضليّات .
- ج . أولية المفضليّات وحقيقتها .
- د . شروح المفضليّات .
- هـ . التعريف بالفضلّ .
- و . مؤلفات الفضلّ الضبّيّ .
- ز . الاحتجاج بالمفضليّات .
- ح . مفهوم الجملة الشرطيّة

تَمَهِيذ

تمهيد

أ- مفهوم المفضليات :

هي مجموعة اختيارات من الشعر العربي تنسب إلى " المفضل الضبّي " وتعتبر هذه الاختيارات أقدم مجموعة صنعت في اختيار الشعر العربي، وقد كان رواة الشعر قبلها يصنعون أشعار القبائل ويضمّون إليها أشتات شعر المنتمين إلى قبيلة واحدة يجعلون منها كتاباً.

ولم يؤثر عن رواة الشعر في ذلك الوقت شيء من الاختيار إلا ما يروى عنهم من تنازعهم على أفخر بيت قالته العرب ، وأهجاه ، وأغزله، ومن مجادلتهم في أشعر الشعراء وأجودهم قولاً، وإلا ما يُروى من اختيار العرب في جاهليتهم للقوائد " المعلقات " (1).

ب- أسباب جمع المفضليات :

وردت أكثر من رواية في ذكر أسباب جمع المفضليات وسنكتفي بذكر بعضاً منها :
فقد ذكر ابن النديم في كتاب الفهرست السبب في اختيار المفضل الضبّي لهذه القوائد التي حملت اسمه فيقول : .. ويقال إنه خرج (يعني المفضل) مع إبراهيم بن عبدالله بن حسن فظفر به المنصور فعفا عنه وألزمه المهدي، وللمهدي عمل الأشعار المختارة المسماة " المفضليات " (2)

أما الأصفهاني فيذكر رواية أخرى في كتابه مقاتل الطالبين فيقول : " حدثني أحمد بن عبدالله بن عمارة ، قال: حدثني ميسرة بن حسان ، قال حدثني ابن الأعرابي ، عن المفضل ... كان إبراهيم بن عبدالله بن الحسين متوارياً عندي فكنت أخرج وأتركه فقال لي

(1) المفضليات ، تحقيق وشرح ، أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون (ط6 ، دار المعارف- القاهرة

، 1345هـ -1926م) ص : 9 .

(2) الفهرست ، ابن النديم ، ص : 75 .

: إنك إذا خرجت ضاق صدري فأخرج إليّ شيئاً من كتبك أتفرّج به ، فأخرجت إليه كتاباً من الشعر فاخترتها السبعين قصيدة التي صدرت بها اختيار الشعراء ثم أتممت عليها باقي الكتاب⁽¹⁾ .

وكذلك هناك رواية وردت في " ذيل الأماي للقالى " عن أبى الحسين على بن سليمان الأخفش عن أبى جعفر محمّد بن الليث الأصفهاني ، يقول : أملى علينا أبو عكرمة الضبّي المفضليّات من أولها إلى آخرها ، ثم ذكر أنّ المفضّل أخرج منها ثمانين قصيدة للمهدي⁽²⁾ .

ج - أوليّة المفضليّات :

اختلفت الروايات في عدد قصائد المفضليّات ما بين السبعين والثمانين إلى المائة والستّ وعشرين قصيدة والـ مائة وثلاثين .

يقول صاحب التحقيق⁽³⁾ : هذه المفضليّات في يدنا 126 قصيدة ترجمها أبو محمد الأنباري الكبير يضاف إليها أربع قصائد ألحقت بها وجدت في بعض النسخ فتلك (130) قصيدة ، نستطيع أن نجزم أنّها ليست كلها من اختيار المفضّل الضبّي ، بل إنّه ليس له من الاختيار فيها إلا القليل وإلا أن قرأ عليه بعضها تلميذه أمير المؤمنين المهدي ، حيث كان وليّ العهد لأبيه أبى جعفر المنصور ، ثم قرئت عليه بعد ذلك ونسبت إليه وعرفت باسمه ، ثم أورد المحققان مجموعة أخبار فيها اختلاف في أصل المفضليّات فيخلصان إلى رأي وسط يصدّقها في مجملها لعلّه يكون أقرب إلى الصواب .

يقول المحققان " فإنّه لا يخالجا ريب في أنّ المفضّل لم يخرج كلّ هذه القصائد التي شرحها الأنباري والتي تسمّى المفضليّات ، وأنّ كثيراً منها أدخل في أثنائها من بعده ونرى

(1) مقاتل الطالبين ، الأصفهاني ، ص : 319-320 .

(4) ذيل الأماي للقالى ، ج 3 : 120 .

(3) مقدمة كتاب المفضليات ، تحقيق وشرح ، أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ص : 13

أن أصلها السَّبْعون التي اختارها إبراهيم بن عبدالله بن حسين " (1) ، والتي يقول المفضل فيها " صدرت بها اختيار الشعراء ثم أتممت عليها باقي الكتاب " وأنه زاد بعد عشرًا حيث تقدّم إليه المنصور في اختيار الشعراء قصائد للمهدي ، فصارت ثمانين ، وأن هذه الثمانين هي أصل الكتاب عن المفضل .. إلخ " .

إذن من خلال ما سبق يمكن القول أن أصل المفضليّات هي السَّبْعون قصيدة ، والعشر التي زاد المفضل ليست الثمانين الأولى من الكتاب وإنما هي مفرقة إلا القليل منها ، ثم وصلت الزيادة في المفضليّات من الأصمعيّات عن طريق أصحاب الأصمعي أو غيرهم .

د- **شرح المفضليّات** : ممّن قام بشرح المفضليّات من الأعلام حسب الأقدميّة : وأبوالفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الميداني صاحب مجمع الأمثال (- 180هـ) ، وأبومحمّد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (- 305هـ) ، وأبوجعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحوي المصري المعروف بـ (ابن النّحاس) ، (- 328هـ) ، وأبوزكريّا يحيى بن علي بن الخطيب التّبريزي (411هـ - 502م) ، وأبوعلي أحمد بن محمّد المرزوقي (- 420هـ) .

أمّا في العصر الحديث فقد لقيت المفضليّات اهتمام العلماء عربيًا ومستشرقين ، فحقّقوها وضبطوها ونشروها في طبعاّتٍ عديدة : مثال ذلك : " المفضليّات " شرح الأنباري بعناية المستشرق يعقوب بديل ، مطبعة الآباء اليسوعيّين ، " المفضليّات " شرح الأنباري تحقيق وشرح : محمد نبيل طريقي ، و " اختيارات المفضل شرح التّبريزي ، تحقيق : فخرالدين قباوة ، وكذلك تحقيق علي البجاوي ، القصيدة الجاهليّة في المفضليّات : دراسة موضوعيّة

(1) هو إبراهيم بن عبدالله بن حسن بن علي بن أبي طالب ؑ ، القرشي الهاشمي ، خرج بالبصرة على أبي جعفر المنصور ، وقد قُتل في ذي الحجة سنة (145هـ) وقد خرج معه كثير من العلماء منهم . المفضل الضبي . انظر المفضليات ، تحقيق وشرح ، أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون (ط6) ، دار المعارف - القاهرة 1345هـ - 1926م) هامش ، ص : 10

وفنية لمي يوسف خليف، البنات والأمهات والزوجات في المفضليات وأشياء أخرى لمحمد العيد الخطراوي... وغيرها .

هـ - **التعريف بالفضل الضبي** : المفضل كما يذكره البغدادي في تاريخه⁽¹⁾ " هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم بن أبي سلمى بن ربيعة بن زيان بن عامر بن ثعلبة بن ذؤيب بن السيد بن مالك بن أبي بكر بن سعد بن ضبة الراوية العلامة الكوفي " فهو من أصل عربي ولد في بلاد فارس ونشأ في مدينة الكوفة ، وأصبح عالماً من علمائها وقد كُتِبَ في كثير من المراجع بالكوفي ، كما كُني بأبي العباس وأبي عبدالرحمن وكانت وفاته سنة 178هـ .

وقد سمع المفضل الضبي لطبقة لها مكانتها بين علماء عصره ، فقد سمع السّمّاك بن حرب ، وأبا اسحق السبيعي ، وعاصم بن أبي النجود ومجاهد بن الرومي وسليمان الأعمش وإبراهيم بن مهاجر ومغيرة بن مقسم .

وقد روى عنه طبقة واسعة من العلماء منهم : أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، ومحمد بن عمر القسبي ، وأبو كامل الجحدري وأبو عبدالله بن الأعرابي ، وأحمد بن مالك القشيري⁽²⁾.

يعد المفضل الضبي من الطبقة الأولى الراوية للأدب الجاهلي ولقد عاش قريباً من عصر الجاهلية وعاصر فترة التدوين الأولى ، وشارك مشاركة فعالة في جمع أشعار العرب من العصر الجاهلي ، وكان مرجعاً في الرواية لأشعار القدماء، وأخذ عنه كثير من الرواة الذين أتوا من بعده ، الكوفيون ، والبصريون أيضاً ، يؤكد ذلك قول ابن سلام في مقدمة طبقاته : " وكان أبو عبيدة ، والأصمعي من أهل العلم وأعلم من ورد علينا من غير أهل البصرة ، المفضل بن محمد الضبي الكوفي⁽³⁾ .

(1) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ج 13 : 22 .

(2) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص:16

(3) المصدر نفسه، ص:16

ويقول ابن النديم : " ولا أعلم أحداً من علماء البصريين في النحو واللغة ، أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلاّ أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي (1) .

وقد اشتهر المفضل الضبي بسعة حفظه للشعر فقال عنه عبدالواحد اللغوي: هو أوثق من روى الشعر من الكوفيين (2).

و- مؤلفات المفضل الضبي :

من أعمال المفضل الضبي : المفضليات ، أمثال العرب ، معاني الشعر ، الألفاظ ، العروض ، كتاب ما تلحن فيه العامة 0

ز- **الاحتجاج بالمفضليات** : كلام العرب من شعر ونثر يعتبر مصدراً من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف بعد كتاب الله تعالى وحديث الرسول ﷺ .

وكان النحاة قد وضعوا قواعد أسموها قواعد الاحتجاج ، فكانت كالسياج الذي لا يجوز أن يتعدى إلى غيره ولم يأخذ النحاة من أي وارد أو شارد من الأعراب لكنهم أخذوا ممن يوثق بفصاحته ، ووضعوا شروطاً لهذه الفصاحة وهي : أن يكون القائل عربياً ، فلا يؤخذ عن أعجمي ، وأن يكون من قبيلة محدودة (وهي القبائل التي سكنت البادية ولم تختلط بالحاضرة وهي : قريش ، قيس ، تميم ، أسد)، وأن يكون من عصر زمني ينتهي عند حد معين (وهو من العصر الجاهلي وحتى العصر الثاني الهجري حوالي 150هـ) (3)، وشعر المفضليات الذي اختاره المفضل الضبي واقع في عصر الاحتجاج ، لذا فقد احتج به لغوياً ونحوياً وصرفياً.

(1) ابن النديم ، الفهرست ص: 75

(2) انظر مراتب النحويين ص : 71 طبقات النحويين واللغويين ص : 193 ، وإنباه الرواة ج3: 298-305

(3) انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ، د / محمد عبادة ، دار المعارف ، 1980م ، ص : 216.

الفصل الأول

الجملة عند النُّحاة العرب

مفهوم الجملة عند النحاة العرب

المبحث الأوّل : مفهوم الجملة :

اهتمّ الباحثون منذ القدم حتّى عصرنا الحاضر ، وعلى اختلاف منازعهم ومناهجهم بدراسة الجملة ، فما مفهوم الجملة ؟

الجملة لغة : ورد في الصّاح للجوهري قوله : " الجملة واحدة الجمل ، وأجمل الحساب رده إلى الجملة"⁽¹⁾ .

وفي لسان العرب لابن منظور " الجملة واحدة الجمل ، والجملة جماعة الشّيء ، وأجمل الشّيء جمعه عن تفرقه ، أجمل الحساب كذلك ، والجملة جماعة كلّ شيء بكامله من الحساب وغيره " ⁽²⁾ والتعريف نفسه نجده في مختار الصحاح للرازي والقاموس المحيط . وكذلك في المصباح المنير: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا جَمَعْتُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيلٍ⁽³⁾ .

وقد ورد لفظ الجملة في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ... ﴾⁽⁴⁾ للدلالة على الجمع .

ومعنى الجملة لغة في كل ما ورد لا يخرج عن كونها دلالة على جمع الأشياء عن تفرقتها وأنها جماعة كلّ شيء .

مفهوم الجملة في اصطلاح النحاة :

يعتبر سيبويه رائداً لدراسة الجملة ولكنّه لم يستخدم مصطلح الجملة ، إنّما استعمل مصطلح الكلام وأراد به الجملة حين يقول متحدثاً : " هذا باب الاستقامة من الكلام

(1) الصّاح ، للجوهري ، تحقق ، أحمد عبدالغفور عطار ، دار الهدى للملايين ط 3 : 1984م ، ص : 426)

(2) ابن منظور ، لسان العرب مادة (جمل) ج:7: 82

(3) المصباح المنير ، أحمد الفيومي ، مادة (جمل) ج:1: 113

(4) سورة الفرقان ، آية : 132 .

والإحالة فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب " (1) فيفهم من قوله ، أنّ الجملة ما تكونت من مسند ومسند إليه .

وعلى المعنى نفسه سار الفراء، حيث يقول : " وقد وقع الفعل في أوّل الكلام على اسمه " (2) ، ويقصد بالكلام هنا الجملة.

أمّا المبرّد فهو أوّل من استخدم مصطلح (الجملة) من الرّعيّل الأوّل وذلك حين تعرّض للحديث عن الفاعل ، حيث يقول ، هذا باب الفاعل وهو الرّفْع وذلك في قولك قام عبدالله ، وجلس زيدٌ وإنما كان الفاعل رَفْعًا لأنّه هو والفعل جملة يستحسن عليها السّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب" (3)

أمّا ابن جنيّ فيعرف الجملة أو الكلام فيقول : " فكلّ لفظ مستقل بنفسه وجُنيت منه ثمرة معناها فهو الكلام" (4) .

كما لم يفرق الزّمخشري بين الكلام والجملة فجعلها شيئاً واحداً باعتبار أنّها مسند ومسند إليه(5).

أمّا ابن هشام فقد حاول أن يفرق بين الجملة والكلام ، من حيث أنّ الكلام يمكن السّكوت عليه ، أمّا الجملة فيعني بها عناصر الإسناد كالفعل مع فاعله والمبتدأ مع الخبر(6) أمّا مفهوم الجملة عند علماء اللّغة العربيّة المحدثين بسبب انتمائهم إلى المدارس والمذاهب اللّغويّة عن طريق الأخذ من القدماء العرب أو التّأثر بالنّظريّات اللّغويّة "الغربيّة" ، إذن القواعد والأحكام القديمة لم تبق على حالها ، فمثلاً يرى الحمزاوي أنّ الجملة هي

(1) الكتاب ، سيبويه ، ج1 : 25

(2) معاني القرآن ، الفراء ، (عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 : 1975) ج 2 : 10.

(3) المقتضب ، المبرّد ، ج 1 : 8 تحقيق: حسين محمد، مراجعة: د/ إميل بديع يعقوب ، منشورات : محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1- 1420 هـ - 1999م

(4) الخصائص ، ابن جني ، ج1، ص : 17

(5) المفصل ، الزّمخشري ، ص : 6

(6) المغني ، ابن هشام ، ج 2 : 5 .

(الكلام المركّب المقيدّ الذي يتمّ به المعنى) ⁽¹⁾ أمّا تمام حسن، فيرى أنّ الجملة هي: " المجموعة الكلاميّة، فالكلام عنده أعمّ من الجملة لأنّه مجموعة من الجمل ، ويضيف بقوله : (أمّا الذي يتكوّن من عمليّة الإسناد فيسمّى الجملة ...) ⁽²⁾.

وعند ميشال زكريّا هي " وحدة كلاميّة مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدّها " ⁽³⁾ .

(1) الجملة الإنشائية في شعر محمد العيد ، بلقاسم دفة ، ص : 21 ، 27.

(2) اللغة العربية ، معناها ومبناها، تمام حسن ، ص : 194 (دار الثقافة ، المغرب 1979 م) .

(3) الجملة الإنشائية في شعر محمد العيد ، بلقاسم دفة ، ص : 28

المبحث الثاني

مفهوم الشرط :

الشرط لغة : تكاد المعاجم العربية تتفق في معنى الشرط ، ففي كتاب العين : الشرط معروف في البيع ، والفعل شارط فشرط له على كذا وكذا يشرط له⁽¹⁾ .

وعند ابن فارس : " الشرط العلامة وأشراط الساعة علاماتها وسمي الشرط لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها ويقال أشراط الساعة أوائلها"⁽²⁾ .

وجاء في الصحاح : (الشرط معروف وكذلك الشريطة ، الجمع شروط وشرائط)⁽³⁾ .

وجاء في لسان العرب (الشرط:إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط)⁽⁴⁾ .

والمعنى نفسه نجده في القاموس المحيط للفيروز أباذي حيث جاء فيه " وبالتحريك العلامة ويجمع على أشراط⁽⁵⁾ ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾⁽⁶⁾ وكذلك في تاج العروس⁽⁷⁾

وفي أساس البلاغة " شرط عليه كذا واشترط وشارطه على كذا وتشارطاً عليه وهذا شرطي وشريطتي " ⁽⁸⁾ .

وجاء في المصباح المنير " جمع الشرط شروط مثل فلس فلوس والشرط بفتحيتين العلامة والجمع أشراط مثل سبب أسباب"⁽⁹⁾ .

(1) معجم العين، مادة (شرط) ص : 473 .

(2) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، ط 2 مادة (شرط) .

(3) الصحاح ، مادة(شرط) ، ج 3 : ص : 952 .

(4) لسان العرب، مادة(شرط) ج 7 : ص : 82 ..

(5) القاموس المحيط ، الفيروز أباذي ، مادة(شرط) ص : 869 .

(6) سورة محمد آية (18) .

(7) تاج العروس ، مادة (شرط) ج 10 : ص : 305 .

(8) أساس البلاغة (شرط) ، ص : 387 .

(9) المصباح المنير ، مادة (شرط) ، ج1:ص: 365

الشَّرْطُ اصطلاحاً :

حاول بعض النّحويّين الرّبط بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي : فقد جاء في المقتضب إشارة إلى معنى الشَّرْط على أنّه: " وقوع الشّيء لوقوع غيره"⁽¹⁾ وإن كان هذا التعريف لا يرقى للمعنى الاصطلاحي وذلك من جهتين :

أولاً: أنّه يحمل معنى السبب، ثانياً: أنّه لا يصف الجملة الشرطيّة بأركانها ومعانيها.

وقال ابن يعيش : " ومعنى الشَّرْطُ العلامة والأمانة ، فكأنَّ وجود الشَّرْطِ علامةٌ لوجود جوابه ومنه: أشرط السّاعة ، أي علاماتها (2) .

يتّضح من تعريف ابن يعيش تأثره بالمعنى اللُّغوي كما أنّ الذي يعنى العلامة هو الشَّرْطُ بفتح الراء .

وكذلك أورد الصنعاوي عدّة تعاريف للشَّرْط هي :

- 1- الإلزام : نحو إن يقيم أقم .
- 2- ربط الجملة بجملة : إن يقيم زيد يقيم عمرو .
- 3- وقوع الشّيء لوقوع مثله، نحو: إن يقيم أقم.
- 4- امتناع الشّيء لامتناع وقوع غيره نحو: إن لم يقيم لم أقم.
- 5- وقوع الشّيء لامتناع وقوع غيره: إن لم يقيم زيد يقيم عمرو⁽³⁾.

ويلاحظ في هذه التعاريف: أنّها أمثلة للدلالات المختلفة التي يؤدّيها أسلوب الشَّرْط ، فالإلزام وربط جملة بجملة قد يتحقّق في غير الشَّرْط ، أمّا باقي المعاني : فالمعنى الثالث هو ما ذهب إليه المبرّد في المقتضب ، والمعنيان الرابع والخامس هما المعنيان اللذان تؤدّيهما (لو) و(لولا) .

(1) المقتضب ، المبرّد ، ج 2 : 45 .

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 7 : 41 .

(3) التهذيب الوسيط في النحو ، الصنعاوي، ص : 292 .

وقال أبوحيان فيما حكاه السيوطي عنه: (التسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مرتباً على فعل آخر فأشبهه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً له الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل (1) .

وعلى الشيخ خالد الأزهري لمصطلح الشرط والجواب فقال : " وسمي أولهما شرطاً لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانياً جواباً لأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال وجزاءً لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط (2) .

إذن ملخص ما سبق يتضح منه عدم وجود تعريف واضح وخاص بالشرط بوضعه مصطلحاً نحويًا ، وذلك لأن النحاة درسوا الشرط من باب جوازم المضارع ومالها من تأثير على الفعل في بُنيته وإعرابه .

أما التعريف الذي اعتمده مجمع اللغة العربية في القاهرة فهو : ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، مثاله : الوضوء شرط لصحة الصلاة فيلزم من عدم الوضوء عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجود الوضوء أن يقوم الإنسان إلى صلاته بل قد يصلي وقد لا يصلي (3) .

(1) همع الهوامع ،السيوطي ، (دار المعرفة للطباعة والنشر ، د . ت) ، ج 2 ، ص : 58 .

(2) التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد عبدالله الأزهري ، ت (905 هـ) ج 2 : 248 .

(3) معجم مصطلحات أصول الفقه ، ص : 68 .

المبحث الثالث

أولاً : مفهوم الجملة الشرطية :

يقصد بالجملة الشرطية : هي الجملة التي تصدرتها أداة شرط جازمة أو غير جازمة .

ثانياً : نوع الجملة الشرطية عند النحاة :

اختلف النحويون في تقسيماتهم للجملة ، فالقدا مي الأوائ ل - أمثال سيبويه وابن جنّي والمبرد وتلميذه ابن السراج وغيرهم . اعتبروها قسمين : اسمية و فعلية ، وإن لم يصرح بعضهم بذلك ، ولكن الدارسين حاولوا استنتاج تقسيمًا لها من خلال التعاريف التي ذكرها النحويون . فمثلاً يقول سيبويه في تعريف الكلام : هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب... إلخ⁽¹⁾ وكذلك ما قاله المبرد : " وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفعل والفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيد⁽²⁾

فمن خلال الأمثلة التي ضربها النحاة يتبين أن الجملة عندهم قسمان : اسمية مثل قولهم : القائم زيد ، و فعلية مثل قولهم : قام زيد .

وهم بذلك اعتمدوا في تقسيمهم على المسند والمسند إليه ، هذا عند النحاة القدامى ، أما المتأخرون فقد زادوا أقساماً أخرى : فالزّمخشري ، عدّ الظرفية والشرطية من أنواع الجمل حيث يقول : " والجملة على أربعة اضرب ، فعلية واسمية ، وشرطية وظرفية وذلك نحو : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وعمرو إن تعطه يشكرك ، وخالد في الدار⁽³⁾ .

(1) الكتاب ، سيبويه ، ج 1 : 25 .

(2) المقتضب ، المبرد ، ج 1 : 8

(3) المفصل ، الزمخشري ، ص : 24 .

وقد ردّ ابن يعيش تقسيم الرّمخشري مؤكّداً أنّ الجملة ضربان : فعلية واسميّة لأنّ الشرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليّتين : الشرط : فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقرّ) وهو فعل وفاعل⁽¹⁾ .

أمّا ابن هشام وتبعه في ذلك السيوطي فقد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام وهي : الفعلية ، والاسميّة والظرفيّة وقد انتقد ابن هشام الرّمخشري في إضافته للقسم الرابع (الجملة الشرطيّة) معتبراً إيّاها من الجمل الفعلية .

يقول ابن هشام في مغني اللبيب : " الجمل : اسميّة وفعلية وظرفيّة " ثمّ عرّف الظرفيّة بأنّها المصدرّة بظرف أو جار ومجرور . ثمّ أردف قائلاً : وزاد الرّمخشري وغيره الجملة الشرطيّة ولم يوفّق في هذه الزيادة والصّواب أنّها من قبيل الفعلية⁽²⁾ .

ويضيف ابن هشام : مرادنا بصدر الجملة : المسند والمسند إليه ، فلا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف ، فالجملة من نحو : (أقائمّ الزيدان ؟) و (لعلّ أباك منطلق) و (ما زيدٌ قائمًا) اسميّة، ومن نحو (أقام زيدٌ) و (إن قام زيدٌ) و (هلا قمت) فعلية والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل⁽³⁾ .

إذن من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ الجمهور اتّفق على تقسيم الجملة إلى قسمين اسميّة وفعلية. وقد ألحقوا الجملة الشرطيّة بالفعلية، إن كان صدرها حرف شرط وفعل أو اسم شرط معمول لفعله، أو بالجملة الاسميّة إن تصدرت بحرف شرط ومبتدأ أو اسم شرط غير معمول لفعله.

وإنّ كان إلحاقها بالجملة الاسميّة فيه ملاحظة حيث أنّ أصل جملة الشرط عبارة عن أداة شرط وفعل شرط موجوداً أو محذوفاً.

(¹) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 1 : 88 .

(²) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 1 : 433 .

(³) المصدر نفسه ، ج 1 : 433 - 434 .

ولكن إذا أدرجت الجملة الشرطية ضمن الجملة الفعلية، كما ذكر ابن هشام وغيره فهل تسميتها بالشرطية خطأ ؟

الأجابة: لا ، لأنَّ الشرط فيها قويٌّ وواضح ولا يمكن إغاؤه لأنَّه أصلٌ فيها وبالتالي فالجملة الشرطية نوع من أنواع الجملة المركبة وهي بذلك أقرب إلى الأسلوب منه إلى الجملة ، لأنَّها مركبة من جملتين فعليتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما حاجة كلِّ منها للأخرى وهذا ما يقودنا إلى مسألة أخرى :

ثالثاً: هل الجملة الشرطية جملة أم جملتان ؟

يجمع النحويون تقريباً على أنَّ جملة الشرط جملة مركبة من جملتين، الأولى تسمى جملة الشرط وتسمى الثانية جملة جواب الشرط، وتجتمع هذه الآراء ما بين مصرح به وما بين معرّض مستنتج من الدارسين.

فالنحاة منذ سيبويه وحتى الزجاج لم يصرّحوا بذلك الأمر ولكن يفهم من كلامهم أنَّ الجملة الشرطية مركبة من جملتين .

فسيبويه برغم من أنه ينظر إلى الجملة (الشرطية على أنها كلام تامّ أو (كلام عمل بعضه في بعض فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيباً واحداً ولا جملة واحدة)⁽¹⁾.

وتبع سيبويه في ذلك الفراء⁽²⁾ ، والأخفش⁽³⁾ ، والمبرد⁽⁴⁾ ، و (الزجاج ، الذي يعتبر استمراراً لمن سبقه من حيث النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية ، فهي ليست جملة وإنما هي جملتان متلازمتان)⁽⁵⁾ .

(1) الكتاب ، سيبويه ج 3 : 82 .

(2) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 162

(3) الأخفش ، معاني القرآن ، 288

(4) المقتضب، المبرد ، ج 4 : 126

(5) الجمل، الزجاج ، ص : 319 ، 342

أما النحاة من ابن السراج ومن جاء بعده فقد تحدثوا مباشرة عن طبيعة الجملة الشرطية ، فأما ابن السراج فقد تابع من سبقه من حيث نظرته إلى أنّ الجملة الشرطية جملتان ، حيث يقول: (فلما دخلت إن جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً)⁽¹⁾.

ويقول : (والجزء وجوابه جملتان تنفصل كلّ واحدة منهما عن صاحبتهما)⁽²⁾ .

ويقول السيرافي: الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد⁽³⁾ . ويقول في موضع آخر : (لأنّ الشرط في الأصل جملة أخرى مبناها على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل إنّما ربط أحدهما بالأخرى (إن)⁽⁴⁾ .

أما الفارسي فهول أول من اعتبر الجملة الشرطية جملة واحدة وذلك في قوله: (الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزءاً، وذلك نحو : زيد إنّ تكرمه يكرمك ، وبشر إن تعطه يشكر ، فزيد ابتداء ، وقولك إن تكرمه يكرمك جملة في موضع خبر وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ ، والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر)⁽⁵⁾.

فالفارسي يبيّن أنّ أداة الشرط أخرجت الجملة عن الإفادة حتّى تتضم إليها جملة الجزء فتصبح جملة واحدة مفيدة ، وقد تابعه في ذلك تلميذه ابن جني، إذ يقول: (ومنها أنّ بعض الجمل قد يحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه ، فالشرط نحوقولك: إنّ قام زيد قام عمرو . والقسم نحوقولك: أقسم ليؤمن زيد فحاجة الجملة الأولى للجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو زيد أخوك، وقام أبوك)⁽⁶⁾.

(1) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ص : 44-45.

(2) المصدر نفسه ، ص : 182 .

(3) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج 3 : 241.

(4) شرح كتاب سيبويه ، الفارسي، ج 3 : 244.

(5) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 47.

(6) الخصائص ابن جني، 3 : 178.

ومن ثم يأتي الجرجاني فيتمثل مذهب الفارسي وتلميذه ابن جنّي فعنده الشرط بالرغم من أنه جملة فهو لا يتم إلا بالجواب حيث يقول : ووزن هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكن نقول إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث أنه دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة بذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة ولو قلت : (إن تأتني) وسكت لم تفد كما لا تفيد إذا قلت زيداً وسكت فلم تذكر اسماً آخر ولو فعلاً ولا كان منوياً في النفس معلوماً في دليل الحال (1).

أما ابن يعيش فيذكر أنّ جملة الشرط : (مركبة من جملتين فعليّتين ، الشرط : فعل وفاعل ، والجزاء : فعل وفاعل) (2).

وهكذا يتضح أنّ جمهور النحاة يكاد يجمع على أنّ جملة الشرط جملتان وليست جملة واحدة والرأي الراجح عندي ، أنه ينبغي لحسم الخلاف القول بأنّ الأسلوب الشرطي من خلال النظر إلى تركيبه، نجده مركباً من جملتين كلٌّ منهما يؤدي معنى تاماً يحسن السكوت عنده ، أمّا من جهة المعنى فهي جملة واحدة ربطت الأداة بينهما لتؤدي معنى جديداً وهو الاشتراط .

رابعاً : هل الجملة الشرطية ، خبرية أم إنشائية؟

الخبر عند البلاغيين هو ما يحتمل الصدق والكذب ، والإنشاء عكسه وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب وهو نوعان : (1) طلبي (2) غير طلبي

بعض النحاة أدرج الجملة الشرطية ضمن الخبر فهي عندهم جملة خبرية، وهناك من اعتبرها جملة إنشائية(3).

وهناك فريق ثالث نظر إلى الجواب واعتبر أنّ الجملة الشرطية تعتمد عليه، فإن كان الجواب خبراً، فالجملة خبرية، وإن كان الجواب إنشائياً فالجملة الشرطية إنشائية؛ يقول

(1) أسرار البلاغة ، الجرجاني ، ص : 98 .

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 1 : 88 .

(3) البرهان في اتقان القرآن ، الزكشي ، ص : 23 .

الأستاذ محي الدين درويش - يرحمه الله تعالى - في إعراب القرآن الكريم : (إن كان هو
الجزاء والشّروط قيد له فالجزاء إن كان خبرًا فالجملة الشرطيّة خبريّة وإن كان إنشاءً فإنشائيّة
، وإن كان الكلام مجموع الشّروط والجزاء فليست خبريّة لأنّ الأداة أخرجتها عن ذلك⁽¹⁾ ،
والزّاجح عندي هو ما ذهب إليه محي الدين الدرويّش، فالجملة الشرطيّة تعتمد على الجواب
في إكمال فائدتها وتوضيح معانيها فإن كان الجواب خبرًا نحو " إن تسافر أسافر معك "
فالجملة الشرطيّة خبريّة ، وإن كان إنشاءً نحو : (إن ينجح أخوك أكرمه) فالجملة
الشرطيّة إنشائيّة .

(1) إعراب القرآن الكريم ، محي الدين الدرويّش ، ج 5 : 411

المبحث الرابع

أدوات الشرط

للتّركيب الشرطيّ عناصر رئيسيّة يكتمل باكتمالها وهي : أداة الشرط ، جملة الشرط ، جملة الجواب ، الرّابط بين هاتين الجملتين إن لزم وجوده .
ولمّا كان لأداة الشرط حق الصّدارة في التّركيب الشرطي استوجب ذلك الحديث عنها أولاً .

أولاً/ معنى الأداة لغة :

الأداة : يعني الآلة ، وجمعها أدوات ، فألفها أصلها واو ، ولكل ذي حرفة أداة⁽¹⁾، ففي المعجم الكبير الآلة : وسيلة يستعان بها لتأدية عملٍ ما كالمطرقة والمبرد والمخرجة ولكلّ حرفة أدواتها وأداة الحرب سلاحها⁽²⁾.
وعند المنطقيّين هي أحد أقسام الكلمة وهي لفظ لا يدل على معنى إلا عند اقترانه بغيره وهي كالحرف عند النحاة⁽³⁾.

ثانياً/ مفهوم الأداة عند النحويّين : هي الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام

كأداة الشرط وحرف العطف ، أو للدلالة على معنى في غيرها ك(أل) في تعريف الاسم و(السين) في الدلالة على الاستقبال في الفعل⁽⁴⁾.

وقريباً من هذا التعريف نجده في كتاب الأدوات النحوية لأبي السّعود الشاذلي

(¹) الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ، أبوالسعود حسين الشاذلي ، ص : 24 .

(²) المعجم الكبير ، ص : 156.

(³) المصدر نفسه

(⁴) المصدر نفسه

حيث يقول : **أما اصطلاحًا** فهي الكلمة التي تستخدم للربط بين الكلام، وللدلالة على معنى في غيرها ، كالتعريف في الاسم ، أو الاستقبال في الفعل وهي الحرف المقابل للاسم والفعل وقد استخدم المبرد لفظة أداة بمعنى الآلة في العمل سواء أكانت حرفًا أم غيره (1).

مفهوم أداة الشرط عند النحويين :

عرّف ابن مالك أدوات الشرط بقوله : " هي كلمات وضعت لتدلّ على التعليق بين جملتين ، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية ، وهذا التعليق نوعان تعليق ماضٍ على ماضٍ وتعليق مستقبل على مستقبل (2).

وقال أبوحيّان الأندلسي: " هي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة . وتكون الأولى سببًا والثانية متسببًا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل (3). ويتّضح من التعريف السابق نصّ النحويين على: سببية فعل الشرط مسببية الجزاء.

قال ابن الحاجب : وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني (4).

وعبر الزركشي عن هذا المعنى بمصطلح **التوقف** فقال : " أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول، بمعنى أنّ الشرط إنّما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه كقولك : إن زرتني أحسن إليك، فالإحسان إنّما يستحقّ بالزيارة (5). لكنّ العلاقة السببية أو

(1) الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ، أبوالسعود حسين الشاذلي ، ، ص : 24 .

(2) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 7 : 42 .

(3) ارتشاف الضرب، أبوحيان ، ج 2 : 548 .

(4) الكافية ضمن شرح الكافية للرضي ، ابن الحاجب ، ج 2 : 252 .

(5) البرهان ، الزركشي ، ج 2 : 354 .

التوقيفية ليست مطلقة بين الجواب والشرط ومن ذلك قول المزرد :

فَإِنْ لَمْ تَرُدُّوْهَا فَإِنَّ سَمَاعَهَا لَكُمْ أَبَدًا مِنْ بَاقِيَاتِ الْقَلَائِدِ (1)

ويقول عبدالله بن سلمة الغامدي :

لَوْلَا مَا أُجْرِعُهُ عَيْنًا ... لَلَاخَ بَوَجْهِهِ مِنِّي نُدُوبٌ (2)

ويقول أيضًا :

فَإِنْ تَشِبَّ الْفُرُونُ فَذَلِكَ عَصْرٌ .. وَعَاقِبَةُ الْأَصَاغِرِ أَنْ يَشِيْبُوا (3)

وتأول بعض النحويين كأبي حيان مثل هذا على حذف الجواب ، إذ قال فيما نقله عنه السيوطي: الشرط يتوقف عليه مشروط فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب (4).

لكنه لم ينكر على النحويين تسميتهم دليل الجواب المذكور : جواباً ، مراعاة لظاهر الأمر مع غض الطرف عن التناقض الزماني بين الجواب والشرط .

لهذا قال فيما حكاه عنه السيوطي: ويسمى المذكور جواباً لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً (5).

وعلى هذا يكون التقدير في البيت الأول .

يقول: فإن لم تردوها عليّ أهجوكم هجاءً يبقى عليكم لازماً كما تلازم القائد الأعناق.

والتقدير في البيت الثاني :

يقول: لو لا ما أجزعه من غيظي فيحمله ولا يردني أهجوه هجاءً يبقى أثره في وجهه

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 379

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 500

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 501

(4) همع الهوامع ، السيوطي ، (نسخة دار المعرفة) ج 2 : 59 .

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 59 .

والتقدير في البيت الثالث :

يقول: إن تشب خصل شعري لا أعاب بذلك فإنه العمر، والصغير لا بد له أن يكبر
ويشيب .

لنتطرق إلى الحديث عن :

رابعاً / أحكام الأداة وآراء النحاة فيها وهي :

(1) أقسامها (2) تركيبها (3) عملها (4) صدارة الأداة

1/ أقسامها :

تنقسم أدوات الشرط أقساماً متعددة بحسب اعتبارات مختلفة وهي :

أ- من حيث اسميتها وحرفيتها .

ب- من حيث كونها عاملة وغير عاملة .

ج- من حيث تركيبها .

(أ) تقسيم أدوات الشرط بين الاسمية والحرفية :

اختلف التحوّيون في تحديد الطبيعة الحرفية أو الاسمية لبعض الأدوات الشرطية،

وفيما يلي عرض تصنيفات النحاة لهذه الأدوات مبيّناً ما وقع فيها من اختلاف :

أولاً : (مَنْ ، ما ، أيّهم ، كيف) من الأسماء المحضة⁽¹⁾.

(¹) انظر: الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون (ط2 ، مكتبة الخانكي ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1983) ج 3 : 56 ، المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عزيمة (ط2 ، دار الكتب المصري) عبدالعظيم الفتلي ، (ط2 ، مؤسسة الرسالة بيروت ، 1996م) ج 2 : 159 ، الإيضاح العسدي ، أبا علي الحسين بن أحمد بن عبدالقهار النحوي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان (ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1996 م) ص : 251 ، الواضح في علم اللغة العربية ، أبابكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : أمين علي السيد (ط 1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975) ، ص : 94 ، الجمل في النحو ، أبابكر عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : يسري عبدالغني

ثانياً : (متى ، أيّ حين ، إذا ، كلّما ، لمّا) من الظُّروف الزّمانية⁽¹⁾.

ثالثاً : (أين ، أنّى ، أيّ مكانٍ ، حيثما) من الظُّروف المكانية⁽²⁾.

رابعاً : (إنّ ، لو ، لو لا) من الحروف⁽³⁾.

أمّا ما وقع الخلاف فيه من الأدوات الشرطيّة فهو :

أ/ إذا ما :

وهي حرف عند سيبويه⁽⁴⁾. لأنّها أشبهت (إنّ) في المعنى .

عبدالله ، (ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1990م) ص : 95 ، المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، تحقيق : محمد عزالدين السعدي (ط 1 ، دار إحياء العلوم بيروت ، 1990م) ص : 302 ، شرح المفصل ، أباالبقاء ابن يعيش النحوي ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة ، ج 42 ، التوطئة ، الشلوبيني ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، مؤسسة الصباح ، صفاة ، 1981 ، ص : 150 ، المقرب ، ابن عصفور أبا الحسين علي بن مؤمن تحقيق : أحمد عبد الستار الحواري ، عبدالله الجبوري ، (ط 1 ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، 1971م ، ج 1 : 274 ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : =عبدالرحمن السيد ، محمد عدوي المختون (ط 1 ، دار هجر للطباعة والنشر ، الجيزة ، 1990م ، ج 4 : = 68-73 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أباحيان ، (ط 1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1987م) ج 2 : 547 ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله (ط 6 ، دار الفكر ، 1985م) ص : 107 ، 270 - 271 ، 398 ، 431 ، البرهان ، بدرالدين محمد الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (مكتبة التراث ، القاهرة د : ت) ج 4 : 332 - 402 ، 441 .

(¹) الكتاب ، سيبويه ، ج 3 : 56 ، المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 45 ، الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 159 ، الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252 ، الواضح ، الزبيدي ، ص : 94 ، الجمل في النحو ، الجرجاني ، ص : 95 ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 7 : 42 ، التوطئة ، الشلوبيني ، ص : 150 ، المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 274 ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 7 : 42 ، ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 2 : 548 .

(²) الكتاب ، سيبويه ، ج 1 : 56 ، المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 45 ، الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 159 ، الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252 ، الواضح ، الزبيدي ، ص : 94 ، الجمل في النحو ، الجرجاني ، ص : 95 ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 7 : 42 ، التوطئة ، الشلوبيني ، ص : 150 ، المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 274 ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 7 : 42 .

(³) الكتاب ، سيبويه ، ج 3 : 56 ، المقتضب ، المبرد ، ج 4 : 254 ، الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 158 ، الإيضاح ، الفارسي ، ص : 251 ، الواضح ، الزبيدي ، ص : 94 ، المفصل ، الزمخشري ، ص : 382 ، التوطئة ، الشلوبيني ، ص : 150 ، المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 214 - 273 ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 66 ، أحمد عبدالنور المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد الخراط (ط 2 ، دار القلم ، دمشق ، 1985) ، ص : 186 ، ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 2 : 547 ، مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص : 33 ، البرهان ، الزركشي ، ج 4 : 215 ، 363 ، 376 .

(⁴) الكتاب ، سيبويه ، ج 3 : 56 .

وتابعه في ذلك المبرّد⁽¹⁾ وينسب إليه القول بكونها اسماً باقياً على معنى
الظرفيّة⁽²⁾. وممن ذهب إلى رأي المبرّد ؛ ابن السراج⁽³⁾،

والفارسي⁽⁴⁾، والجرجاني⁽⁵⁾، والزرّكشي⁽⁶⁾.

ب/ مهما :

وهي اسم شرط جازم عند أكثر النحاة ، وخالف بعضهم في اسميّتها، فقد نسب إلى
خطاب⁽⁷⁾ ، والسّهيلي ، القول بحرفيّتها⁽⁸⁾ .

ج- إذا ما :

وهي عند ابن يعيش من الأسماء الظرفيّة التي يجازى بها⁽⁹⁾ وذكر في موضع آخر
أنّ القياس أن تكون حرفاً⁽¹⁰⁾.

(1) المقتضب ، المبرّد ، ج 4 :

(2) نسب إليه ذلك الرضي في شرح الكافية ، ج 2 / 254 ، والحسن بن قاسم المرادي ، الجنى الداني في حروف
المعاني ، تحقيق : د / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ص : 191 ، وفي مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص :
120 .

(3) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 159 .

(4) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252

(5) الجرجاني ، الجمل في النحو ، ص : 95 ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ،
الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، 1982م) ج 2 : 1115 .

(6) البرهان ، الزركشي ، ج 4 : 408

(7) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبوبكر الماوردي ، اختصر الزاهر لابن الأتباري وهو صاحب كتاب الترشيح
، ينقل عنه أبوحيان وابن هشام كثيراً ، انظر : السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد
أبو الفضل إبراهيم ، ج 1 : 553 .

(8) نسب إليهما هذا القول : أبوحيان في ارتشاف الضرب ، ج 2 : 547 ، وفي الجنى الداني ، المرادي ص : 611 -
612 ، ونسبه ابن هشام في مغني اللبيب إلى السهيلي ، ص : 435 - 436 .

(9) ابن يعيش ، ج 7 : 42 .

(10) المصدر نفسه ، ج 7 : 42 .

ب) تقسيم أدوات الشرط من حيث عملها وعدم عملها :

اكتسبت الأداة الشرطية أهميتها بسبب ارتباطها بمسألة العمل التحوي فإذا كان للأداة أثر بارز في الإعراب فإنها تحظى بدراسة النحاة والباحثين ولذلك غالبًا ما تذكر أدوات الشرط الجازمة عند الحديث عن جواز الفعل المضارع ، بل هي لم تدرس إلا عن طريقها ، ثم يستكمل بعد ذلك الحديث عن باقي الأدوات الشرطية غير العاملة ويكون حديثًا عارضًا .

ولما كان من الأدوات الشرطية ما يجزم فعلين ومنها ما لا يجزم فقد قسّم النحاة الأدوات إلى قسمين :

أ/ أدوات شرطية عاملة (جازمة) .

ب/ أدوات شرطية غير عاملة (غير جازمة) .

أما الأدوات العاملة فهي :

إن ، إذ ما ، مَنْ ، ما ، مهما ، أيّ ، متى ، أنّى ، أيّان ، أين ، حيثما ، و(إذا ما ، عند ابن يعيش⁽¹⁾).

وأما الأدوات غير العاملة فهي :

لو ، لولا ، إذا ، كلّما ، لَمَّا ، كيفما ، لوما ، أمّا.

(2) تركيبها:

تنقسم الأدوات الشرطية من حيث البناء الداخلي للأداة إلى أدوات بسيطة وأدوات مركبة .

أما الأدوات البسيطة فهي : (إن) ، (مَنْ) ، (ما) ، (متى) ، (أنّى) ، (أيّ) ، (أين) ، (كيف) ، (إذا) ، (لو) ، (أمّا) .

(¹) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 7 : 42 .

أما الأدوات المركّبة : (مهما) ، وذلك خلافاً لمن يزعم بأنّها بسيطة ، (أيّان) (حيثما) (إذ ما) ، (كلّما) ، (لولا) ، (لوما) .

ولكن ماذا طرأ على الأداة بعد التّركيب ؟

سنحاول أن نبيّن ذلك خلال عرض كل أداة مركّبة :

(1) مهما : اختلف النُّحاة في مسألة تركيب (مهما) وبساطتها وكان النّاتج ثلاثة أقوال :

أ) ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ أصل (مهما) هو (ما) الشرطيّة ضمت إليها (ما) الزائدة ، ولما كان لفظهما واحداً كرّهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطيّة هاء ، وأفادت (ما) الزائدة توكيد المعنى⁽¹⁾ .

ب) ونُقِلَ عن الأخفش أنّ أصل (مهما) : (مه) بمعنى اكفف + ما الشرطيّة⁽²⁾ وهو ما أورده العكبري⁽³⁾ .

ج) ذهب ابن عصفور إلى أنّ (مهما) مرتجلة للشرط لا أصل لها في الكلام معروف⁽⁴⁾ فيفهم من قوله أنّها بسيطة غير مركّبة .

(2) أيّان : أصلها عند النّحويّين : أيّ أوان⁽⁵⁾ ، أو : أيّ آن⁽¹⁾ بمعنى (متى) وقد أضاف التّركيب إلى (أيّ) معنيين : معنى الزّمان ، ومعنى التّفخيم⁽²⁾ ، وهي عند سيبويه ظرف زمان بمعنى (متى) ولكنّه لم يذكرها ضمن أدوات الشرط⁽³⁾ .

(1) الكتاب ، سيبويه ، 3 : 59 ، وانظر رأي الخليل في كتاب العين ، تحقيق : مهدي المخزومي .

(2) شرح الكافية ، الرضي ، 2 : 253 ، أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، ونقل الزجاج هذا الرأي بعد رأي الخليل ، ولكنه رجح رأي الخليل ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي (ط1 : عالم الكتب ، بيروت ، 1988م) ، 2 : 369 .

(3) انظر ، التباين ، العكبري ، 1 : 590 حيث أورد في مهما ثلاثة أقوال أهمها الرأي الذي أشرنا إليه .

(4) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، 2 : 196 ، وذكر الأنباري هذا الرأي ولكنه يرى أنّ الرأيين السابقين

أنهما أشهر من هذا الرأي ، انظر البيان في غريب إعراب القرآن الكريم ، تحقيق : طه عبدالحميد طه ، 1 : 371

(5) انظر تأويل شكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر ، ص 397 ، ابن فارس : الصحابي في فقه اللغة العربية ، تحقيق : الطباع (ط1 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993م) ص : 146 .

3) حيثما : هي في الأصل (حيث) + (ما) الزائدة بمعنى أيّ مكان ، فزيادة (ما) بعد (حيث) قطعت (حيث) عن الإضافة ونقلتها إلى الإبهام وهيأتها لعمل الجزم

وأصبحت بها شرطية⁽⁴⁾ .

4) إذ ما : أصلها (إذ) + (ما) الزائدة ، بمعنى (إن) مع زيادة التوكيد ، فزيادة (ما) بعد (إذ) قطعت إذ عن الإضافة ونقلتها إلى الإبهام ونقلت دلالتها إلى الاستقبال ، هذا ما ذهب إليه المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي⁽⁵⁾ .

5) كلما : أصلها (كلّ) الظرفية + (ما) المصدرية الظرفية ، بمعنى كلّ وقت ، فإضافة (كلّ) إلى (ما) أفادت معنى التكرار في (كلّ) ومعنى الظرفية في (ما) قد خلف (كلما) معنى الشرط واقتضت جواباً⁽⁶⁾ .

6) لولا : أصلها (لو) + (لا) بمعنى لو انعدم ، أضافت (لا) بمعنى العدمية إلى لو ، ولما كانت لو تفيد الامتناع (يعني النفي) نشأ من ذلك الإثبات لأنّ نفي النفي إثبات . وكذا الأداة (لوما)⁽⁷⁾ .

(1) البرهان ، الزركشي ، 4 : 251

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 40 : 106 ، الرضي ، شرح الكافية ، 2 : 116

(3) الكتاب ، سيبويه ج4، ص : 235

(4) الكتاب ، سيبويه ، 2 : 418 ، 3 : 56 ، 58 ، 4 : 221 ، الطاهر أحمد بن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، ط 1 ، الكويت ، 1979 ، 1 : 247 ، ابن يعيش : شرح المفصل 7 : 46 ، الرضي ، شرح الكافية ، 2 : 254 ، أبوحيان ، البحر المحيط 1 : 429 .

(5) المقتضب ، المبرد ، 2 : 46 ، 52 ، الأصول في النحو ، ابن السراج 2 : 166 ، الإيضاح ، الفارسي ، 321 ، الكتاب ، سيبويه 3 : 56 ، 57 ، والتبصرة والتذكرة ، الصيمري 1 : 408 ، المقتصد ، الجرجاني ، 3 : 1114 ، ابن أمالي ابن الشجري ، الشجري ، 2 : 567 - 568 ، الجنى الداني ، المرادي ، ص : 190 .

(6) شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8 : 144 .

(7) الكتاب ، سيبويه ، 3 : 56 ، 570 ، 59 - 60 ، 63 .

3 عملها :

د) أدوات الشرط الجازمة نوعها وعددها ، ورأى النحاة في ذلك :

فرق النحاة بين أدوات الشرط الجازمة ، وأدوات الشرط غير الجازمة أي أدوات تستعمل الجزم في فعلية وأدوات لا تجزم فصارت عندهم قسمين :

أ/ أدوات عاملة (جازمة) ب/ أدوات غير عاملة (غير جازمة)

* الأدوات العاملة (الجازمة) فما نوعها وما عددها ؟ وما آراء النحاة في ذلك؟

(أ) الشرط عند سيبويه يعني الجزم ، لذا نجده في تقسيمه لأدوات الشرط سكت عن (لو) وأخرج (كيف) فهي عنده يستكره الجزم بها فهي ليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء⁽¹⁾. أي المعنى المفهوم من الجملة هو ما يفهم من الجملة الشرطية ، وقد قسم سيبويه الأدوات إلى قسمين : أسماء ، وغير أسماء ، والأسماء إلى ظروف وغير ظروف ،

أ. الأسماء الظروف ، أيّ ، حين ، حتّى ، أين ، أتّى ، حيثما .

ب. غير الظروف ، من ، ما ، أيّهم .

ج. غير أسماء : (إنّ) ، (إذ ما)⁽²⁾.

فما الملاحظ في تقسيم سيبويه لأدوات الشرط الجازمة ؟

1) إطلاق (حروف الجزاء) على أي أداة سواء أكانت حرفاً أم اسماً .

2) ذكر (أيّ) في الظروف وفي غير الظروف .

3) لم يذكر أدوات في التقسيم مثل (مهما ، إذا ، كيف ، لو) .

أمّا (إذا) عنده فلا تجزم إلا للضرورة الشعريّة ، فقد سأل سيبويه الخليل عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) أي أنّ (إذا) تجيء وقتاً

(1) الكتاب ، سيبويه ، 3 : 60 .

(2) المصدر نفسه ، 3 : 56 .

معلوماً ، ثم يردف قائلاً " وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ⁽¹⁾ ويتابع المبرد سيبويه في تقسيمه حيث يربط الأداة بالعمل ⁽²⁾. ولذلك تابع ابن السراج سيبويه في جعل (إذا) في الشعر ضرورة ⁽³⁾، وجعل الحروف الجازمة حرفاً واحداً (إن) وحذف (مهما) وذكر (إذما) في الظروف ، أما الرماني فقد ذكر الأداة الأصلية (إن) ثم ذكر الأسماء التي يجازى بها أحد عشر اسماً هي :

1- مَنْ ، ما ، مهما ، أي .

2- أتى ، أين ، متى (وذكر أنها في معنى الظرف المطلق)

3- حيثما ، إذما ، إذاما . 4- إذا (وذكر أنها يجازى بها في الشعر) ⁽⁴⁾.

وتابع ابن السراج ابن يعيش وقد قسم الأدوات الجازمة إلى حرف (إن) وأحد عشر اسماً مقسمة إلى أسماء ظروف وهي : أتى ، وأين ، ومتى ، وحيثما ، وإيان ، وإذا ما . والأسماء غير الظروف هي : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأي ⁽⁵⁾ . فيلاحظ من تقسيم ابن يعيش جعله الحروف حرفاً واحداً ، وحذفه (كيف) ، وجعله (إذا) غير جازمة ، وجعله (إذما) في الظروف .

أما الشلوبين وابن عصفور فلهما تقسيم آخر فعندهم الأدوات حرفان اثنا عشر اسماً كما يلي :

أ) حروف (إن) و (إذما) .

ب) وأسماء ظروف هي :

(1) مكاني : (أين) ، و (أتى) و (أي مكان) و (حيث) .

(1) المصدر نفسه 3 : 61 .

(2) المقتضب ، المبرد ، : 46

(3) الأصول في النحو ، ابن السراج ، 2 : 166 .

(4) شرح كتاب سيبويه ، الرماني 3 : 99 .

(5) شرح المفصل ، ابن يعيش ، (7 : 42) .

(2) زمني : (متى) ، (أَيَّان) ، و (أَيَّ حِين) و (إِذَا) في الشُّعر .

(ج) أسماء غير ظروف (مَنْ) و (مَا) و (مَهْمَا) و (أَيُّ) ⁽¹⁾ .

الملاحظ من هذه الأدوات :

1) جعل (حيث) بدون (ما) ، وهذا خلاف ما عليه من قبله مثل سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم .

2) جعل أيَّ كما فعل سيبويه في ظروف المكان والزَّمان والأسماء غير الظُّروف ، وقد ظهر اتجاه بعد ابن عصفور الَّذي كرَّر (أَيَّ) إلى اعتبارها حسب ما تضاف إليه ⁽²⁾ .

إذن من خلال ما سبق نجد أنَّ النُّحاة اتَّفَقوا على تقسيم الأدوات إلى حروف وأسماء ولكن الخلاف يقع في تصنيف بعض الأدوات وهي :

1) إذ ما : يتَّفَق النُّحاة على أنَّ (إِذ) ظرف ، ولكنها تصير حرفاً بعد لحوق (ما) لها عند سيبويه ⁽³⁾ وتابعه في ذلك بعض النُّحاة منهم المبرد ⁽⁴⁾ هذا الاتجاه الأوَّل، أمَّا الاتجاه الثَّاني فبقاؤها في الظَّرْفِيَّة وأوَّل من صنَّفها في الظُّروف ابن السراج ⁽⁵⁾ وتابعه جماعة من النُّحاة ⁽⁶⁾ وجعلها ابن يعيش بمنزلة (متى) ⁽⁷⁾ .

⁽¹⁾ التوطئة ، الشلوبيني (ويسمى الشلوبيين أيضا)، 145، المقرب، ابن عصفور ، 1 : 273-274 .

⁽²⁾ (المرادي في شرح الألفية ، 4 : 241 ، شرح شذور الذهب، ابن هشام ، 333 ، همع الهوامع ، السيوطي ، 2 : 57

⁽³⁾ (الكتاب ، سيبويه 3 : 56 .

⁽⁴⁾ (تابعه : المبرد في المقتضب 2 : 49 ، والسيرافي في شرح كتاب سيبويه 1:73 ، الزبيدي في الواضح 94 ، وابن

يعيش في شرح المفصل 7 : 47 ، والشلوبيني في التوطئة 145 ، وابن عصفور في المقرب 1 : 274 ، وابن مالك في شرح ابن عقيل ، نشرة النجار 2 : 308 ، والمالقي في رصف المباني 61 ، المرادي في الجنى الداني 192 ، أبوحيان

في ارتشاف الضرب 797

⁽⁵⁾ (أصول النحو ، ابن السراج ، 2 : 164 .

⁽⁶⁾ (تابعه الفارسي في الإيضاح 321 ، و الجرجاني في الجمل ، ص : 30 ، المقتصد 1036 ، و الزمخشري في

المفصل ، 320 ، و الزركشي في البرهان 2 : 359 .

⁽⁷⁾ (شرح المفصل ، ابن يعيش 7 : 46 .

(2) إذاما : عند ابن يعيش من الأسماء الظُّروف التي يجازى بها (1)، وذكر في موضع آخر أنّ القياس أن يكون حرفاً ك(إذما)(2).

(3) مهمما: وهي اسم شرط جازم عند أكثر النحاة ، وخالف بعضهم في اسميتها ؛ حيث نسب إلى خطّاب (3) والسّهيلي القول بحرفيتها(4) .

وعند الحديث عن كل أداة سأطرّق إلى هذه الاختلافات والرّاجح منها .

4) صدارة الأداة :

كلمات الجملة الشرطيّة ، في الصّورة الأساسيّة تتخذ ترتيباً معيّناً هو : الأداة أولاً ، يليها فعل الشرط فالفاعل ، ففعل الجواب فالفاعل ، هذه من حيث النّظريّة ، أمّا من النّاحية التّطبيقية ، فقد صادف النّحويّون كثيراً من النّصوص تخالف هذا التّرتيب .

فماذا يقصد بالصدارة ؟

الصدارة تعني أنّ الكلمة التي في أول الجملة يجب أن تحتفظ بهذه الأوليّة ، فلا يجوز أن يتقدّم ما بعدها على ما قبلها(5)، وصدارة الأداة تعني أوليتها في أسلوب الشرط .

فأمّا البصريّون فقد أوجبوا صدارة الأداة وقد بنوا على ذلك أحكاماً أو يجعلونها علّة لهذه الأحكام وقد أورد الرّضي علّة صدارة الأداة في الشرط بقوله: "خوفاً من أن يحمل السّامع تلك الجملة على معناها قبل التّغيير ، فإذا جاء المعتبر في آخرها تشوّش خاطره لأنّه لا يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها ويجوز بقاء الحماية على حالها

(1) المصدر نفسه ، 7 : 46 .

(2) المصدر نفسه ، 7 : 46 .

(3) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبوبكر الماوردي ، اختصر الزاهر لابن الأنباري ، وهو صاحب كتاب (الترشيح) ينقل عنه ابن حيان وابن هشام كثيراً ، انظر : السيوطي بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، (بيروت ، المكتبة العصرية ، (د: ت) ، ج 1 : 553 .

(4) نسبه إليهما أبو حيان في ارتشاف الضرب 2 : 547 ، والمرادي في الجنى الداني ، ص : 611 ، 612 ، ونسبه ابن هشام في المغني إلى السّهيلي ص : 435 - 436 .

(5) أصول النحو ، ابن السراج ، 2 : 231 ، 2 : 243

فيترتّب جملة أخرى يؤثّر ذلك المؤثّر فيها⁽¹⁾ ، وقد بنى النّحاة على وجوب صدارة الأداة مجموعة أحكام نحويّة منها :

(1) يجب رفع الاسم على الابتداء عند سيبويه عند تقدّمه على الأداة التي بعدها فعلاّن مجزومان ، وبذلك تكون الجملة الشرطيّة مستقلّة وليس الاسم المتقدّم جزءًا منها⁽²⁾.

(2) إنّ الجواب إذا تقدّم على أسماء الشرط الموصولة يعرب اسم الشرط مفعولاً به منصوباً للفعل الذي قبله وهذا يعني أنّه ليس ثمة جزء لأنّ الجزء منفصل كالاستفهام عند المبرّد وذلك كما في قولك " آتي من أتاني " ⁽³⁾.

(3) عدم جواز تقدّم معمول فعل الشرط على أداة الشرط لأنّ الأداة لها صدر الكلام كالاستفهام ، والجزء شبه بالمبتدأ والخبر لا يستغني أحدهما عن الآخر فلا يجوز أن تقول " زيدٌ إنّ تضربُ أضربه " ⁽⁴⁾.

ومن الذين ذهبوا إلى وجوب صدارة الأداة :

الأنباري⁽⁵⁾ ، وابن يعيش⁽⁶⁾ ، وابن عصفور⁽⁷⁾ ، وابن مالك⁽⁸⁾ ، (وأبوحيان حيث ذكر أنّ مذهب البصريين وهو أنّ أداة الشرط لها صدر الكلام)⁽⁹⁾، وكرّر ذلك السيوطي⁽¹⁰⁾ ، أمّا سيبويه والمبرّد فقد أجازا صوراً من تقدّم الجواب على الأداة في الكلام من ذلك :

(1) شرح الكافية ، الرضي ، 1 : 96 .

(2) الكتاب، سيبويه 1 : 132 - 133 .

(3) المقتضب ، المبرّد 2 : 68 .

(4) أصول النحو ، ابن السراج ، 2 : 165 .

(5) البيان ، الأنباري ، ج 1 : 246 .

(6) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 9 : 17 .

(7) المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 88 .

(8) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : ص 81 .

(9) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 2 : 558 .

(10) همع الهوامع ، السيوطي ، ج 4 : 333 .

أ/ جَوَزَ سَبِيوِيَه تَقَدَّمَ الجَوَابَ عَلى أَدَاةِ الشَّرْطِ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ⁽¹⁾، وَعَلى (إِنَّ) خَاصَّةً عِنْدَ المَبْرَدِ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا فِعْلاً مَاضِيًا⁽²⁾ .

ب/ وَكَذَلِكَ أَجَازَ سَبِيوِيَه فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً أَوْ مَوْصُولَةً إِذَا تَعَلَّقَ مَا قَبْلَهَا بِهَا وَكَانَ مَا بَعْدَهَا فِعْلاً مَاضِيًا " حَيْثُ يَقُولُ : فَإِذَا قَلْتُ : آتِي مِنِّي " فَآتَتْ بِالخِيَارِ إِنَّ شِئْتَ كَانَتْ (آتَانِي) جُمْلَةً وَإِنْ شِئْتَ كَانَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي (إِنَّ)⁽³⁾ .

ج / كَمَا أَجَازَ سَبِيوِيَه تَقَدَّمَ الجَوَابَ عَلى أَدْوَاتِ الشَّرْطِ الجَازِمَةِ فِي الشَّعْرِ⁽⁴⁾ .

أَمَّا الكُوفِيُونَ فَفَقَدَ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ صَدَارَةِ الأَدَاةِ ، وَقَدْ أَجَازَ الكَسَائِي وَالْفَرَّاءُ تَقَدَّمَ مَفْعُولَ الشَّرْطِ عَلى الأَدَاةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : (زَيْدًا إِنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) فَفَقَدَ أَجَازَا أَنْ يَكُونَ (زَيْدًا) مَفْعُولًا لِفِعْلِ الشَّرْطِ الجَوَابِ وَأَجَازَا تَقْدِيمَهُ عَلى الأَدَاةِ⁽⁵⁾ .

(1) الكُتَابُ ، سَبِيوِيَه ، 3 : 66

(2) المَقْتَضِبُ ، المَبْرَدُ ، 2 : 66

(3) الكُتَابُ ، سَبِيوِيَه ، 3 : 71

(4) الأَصُولُ ، ابْنُ السَّرَاجِ ، 2 : 87 .

(5) الكُتَابُ ، سَبِيوِيَه ، 3 : 66 - 67 .

المبحث الرابع

إيلاء الفعل للأداة

تعليق حدث بوقوع حدث آخر هو الأصل في أدوات الشرط والحدث يعبر عنه بالفعل ، ومن هذا المنطلق تكون الأصل في ترتيب أجزاء الجملة الشرطية .

الأداة + جملة الشرط (فعل + فاعل) + جملة الجواب (فعل + فاعل) .

وقد عرض سيبويه شيخ البصريين لهذه القضية في مؤلفه الكتاب في فصل (هذا باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل)⁽¹⁾ ، وعلته في ذلك أنه " لا يجوز أن يفصل بين الفعل والفاعل فيه الاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل⁽²⁾ من هذه الحروف ، الحروف الجازمة (لم) ، و (لا الناهية) وحمل أدوات الشرط على ذلك حيث يقول عنها : واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن يتقدم الأسماء فيها الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا)⁽³⁾.

وما قاله سيبويه أنه (يقبح) ولم يقل يمتنع أو (لا يجوز) لأنّ تقدم الاسم على الفعل جائز عنده مع أدوات الشرط في مستوى معين من الاستخدام اللغوي وهو الشعر⁽⁴⁾ ، فما علة ذلك عنده ؟

الجواب : علته أنّ حروف الجزاء تختلف عن أدوات الجزم الأخرى من جهتين :

الأولى / أنّ حروف الجزاء يدخلها (فَعَلَ وَيَفْعَلُ)⁽⁵⁾ أي أنّ الفعل بعدها قد يكون ماضيًا وقد يكون مضارعًا بينما لا تدخل أدوات الجزم الأخرى مثل (لم) إلاّ على المضارع .

(1) المصدر نفسه ، 3 : 110 .

(2) الكتاب ، سيبويه ، 3 : 111 .

(3) المصدر نفسه ، 3 : 111 .

(4) المصدر نفسه ، 3 : 112 .

(5) المصدر نفسه ، 3 : 112 .

الثَّانِيَّة / أَنْ أدوات الشَّرْط غير (إِنْ) قد تفارق الجزم فقد تكون أدوات استفهام، وقد تكون أسماء موصولة⁽¹⁾ .

وقد أجاز الكسائي تقديم الاسم المرفوع بعد (مَنْ) وأخواته نحو : مَنْ زِيد يَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ " وأجاز الكسائي إضمار (كان) بعد (مَنْ) ومنعه الفراء⁽²⁾ .

وَمِنْ الكوفيِّين مَنْ منع تقدّم المرفوع وأجاز المنصوب والمجرور نحو (من زيدا يَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ) ومن بزيدي يمررأكرمه⁽³⁾ .

ومنهم من قال : لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن أن يعود عليه مضمراً نحو(متى)⁽⁴⁾ .

وفي نصوص المفضليّات تلا الاسم الأداة مع الأدوات التّالية :

1 (إِنْ 2) إذا 3 (إذا ما 4) لو لا 5 (بينما 6) لو .

أوّلاً : إيلاء الفعل للأداة (إِنْ) :

استثنى سيبويه (إِنْ) من أدوات الشَّرْط . فهي الأداة التي يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالاسم في الشَّعر والكلام ، أمّا في الكلام فلا يكون الفصل إلا إذا كان الفعل ماضياً⁽⁵⁾ ، وقد أورد سيبويه سرّاً اختصاص (إِنْ) بهذا الحكم بقوله : " وإنّما جاز هذا في (إِنْ) لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حيث قالوا : إِنْ خيراً فخير وإنّ شرّاً فشرّ⁽⁶⁾ لأنّها تخالف الأدوات الأخرى التي تغادر أسلوب الجزاء

(1) المصدر نفسه ، 3 : 111 .

(2) انظر رأي الكسائي في شرح الكافية للرضي 4 / 98 .

(3) ارتشاف الضرب ، ص : 1869 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 551 - 552 .

(5) سيبويه الكتاب 3 : 112 .

(6) المصدر نفسه ، 3 : 112 - 113 .

إلى أساليب أخرى (كالاستفهام والموصولة) وهذا الاسم الفاصل قد يكون مرفوعاً وقد يكون منصوباً⁽¹⁾ ، وتابع سيبويه في ذلك الفراء⁽²⁾ ، والقيسي⁽³⁾ . وأبوحيان⁽⁴⁾ .

وبهئنا هنا أن نتحدث عن إيلاء الفعل للأداة (إن) حيث لم يرد بعدها في اختيار المفضل إلا اسماً مرفوعاً أو ضميراً بارزاً لاسم مضمّر .

وقد اختلف النحاة في الاسم بعد الأداة على أربعة أوجه :

الأول / مذهب سيبويه : إذ يرى أن الاسم المرفوع بعد (إن) يعمل فيه فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده⁽⁵⁾ ، يقول سيبويه: (واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيداً يأتك يَكُنْ كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيتَه يكن ذلك، لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم بيني عليها)⁽⁶⁾ .

وتابع سيبويه في هذا المذهب : المبرد⁽⁷⁾ ، وابن السراج⁽⁸⁾ ، والنحاس⁽⁹⁾ ، وأبوعلي الفارسي⁽¹⁰⁾ .

الثاني / مذهب الفراء أنه فاعل مرفوع بالفعل الذي بعده⁽¹¹⁾ .

الثالث / مذهب الكوفيّين: حيث يرون أن الاسم بما عاد إليه من الفعل المذكور من غير تقدير وعلّتهم في ذلك " أن المكتى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ينبغي أن يكون مرفوعاً به وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل⁽¹⁾ .

(1) المصدر نفسه ، 3 : 113-114

(2) معاني القرآن الكريم ، الفراء ، 1 : 422

(3) مشكل إعراب القرآن ، القيسي ، ج 2 : 316 .

(4) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، 2 : 551 .

(5) سيبويه الكتاب 1 : 263 ، 134

(6) المصدر نفسه ، ج3 : 113 - 114 .

(7) المقتضب ، المبرد ، 2 : 72 .

(8) الأصول ، ابن السراج ، 2 : 232 - 233 .

(9) إعراب القرآن ، النحاس ، 1 : 492 ، 2 : 203 .

(10) الإيضاح ، الفارسي ، ص: 253 .

(11) معاني القرآن الكريم ، الفراء ، 1 : 422 .

الرَّابِع / أجاز الأَخفش أن يعرب الاسم بعد (إن) مبتدأً والجملة بعده خبره بشرط أن تكون فعلية فعلها ماضٍ كما أجاز أن يعرب الاسم المرفوع فاعلاً لفعل مضمّر يفسره المذكور بعده وهو الأقيس عنده⁽²⁾، وقد نسب هذا المذهب إلى الكسائي⁽³⁾، كما نسب إلى الكوفيّين⁽⁴⁾.

والرّاجح هو ما ذهب إليه الكوفيّون ، (من أن فعل الشرط هو الفعل الذي تقدّم عليه الاسم المرفوع) وذلك لطبيعة (إن) التي لا يليها إلاّ الفعل ، وأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالأفعال ، كما أنّ الأداة تدخل على جملة فعلية فإذا تقدّم الاسم فما تزال داخلة على جملة فعلية ، وذلك لأنّ الأداة جعلت الجواب معلقاً بفعل الشرط وليس بالاسم ، فإن قلت : (إن أنت سافرت سافرتُ معك) لم تعلق سفرك على الضمير (أنت) وإنما علّقتَه على الفعل (سافرت) وبما أنّ الجملة ما تزال فعلية فإنّ الاسم المتقدّم مرفوع بالفعل الذي يليه وليس ثمت حذف ، وإنما تقدّم المعمول على فعله يكون لنكتة بلاغية .

صور إيلاء الاسم للأداة (إن) في المفضليات :

ولي الاسم الأداة (إن) ظاهراً في المفضليات مرّة واحدة وهو قول سويد بن أبي كاهل:

بُسْتُ الأيدي إذا ما سُئِلوا ... نُفَعُ النَّائِلِ إنْ شيءٌ نَفَعُ⁽⁵⁾

ووليها مضمراً في أربعة مواضع: يقول الشنفرى :

تَخَافُ علينا العَيْلَ إنْ هي أَكثرتُ ... ونَحْنُ جِبَاعٌ، أَيَّ آلٍ تَأَلَّتِ⁽⁶⁾

ويقول ربيعة بن مقروم

وقومي، فإن أنت كذبتني ... بقولي فاسئلي بقومي عليمًا⁽¹⁾

(1) الإنصاف ، الانباري ، 2 : 615 - 620 .

(2) معاني القرآن الكريم ، الأَخفش ، 2 : 550 ، ابن عقيل شرح الألفية ، 3 : 61 .

(3) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، 2 : 552 .

(4) التبيان ، العكبري ، 1 : 395 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخرالدين قباوة ، 885 .

(6) المصدر نفسه ، 522 .

ويقول سويد بن أبي كاهل:

وَزُنُّ الْأَحْلَامِ إِنْ هُمْ وَازَنُوا ... صَادِقُو الْبِأْسِ إِذَا الْبِأْسُ نَصَعٌ⁽²⁾

ويقول الحصين بن همام :

فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَفْعَلُوا لَا أَبَا لَكُمْ فَلَا تَعْلَفُونَا مَا كَرِهْنَا فَنَعُضَبَا⁽³⁾

ثانِيًا : إيلاء الفعل للأداة (لو) :

(لو)، لا يليها إلا الفعل⁽⁴⁾ وغالبًا ما يكون ماضيًا معنيًا ويقل إيلؤها مستقبلاً⁽⁵⁾ وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده⁽⁶⁾ كقول حاتم الطائي " لو ذات سوار لطمتني "⁽⁷⁾ ، وقد يليها اسم منصوب نحو : (لو زيدا رأيتَه أكرمتَه)⁽⁸⁾ ، وقد يليها خبر لـ (كان) محذوفة نحو قوله ﷺ " **الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ** " ⁽⁹⁾ ، ولو نظرنا لهذا المثال لوجدنا أنه يمكن أن يكون " خاتمًا " منصوبًا بفعل مقدّر مفسّر بالفعل الأول أي " التمس ولو تلمست خاتمًا من حديد " .

وقد يليها اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر ، على رأي ابن مالك ، وهو مذهب الكوفيّين⁽¹⁰⁾ ، نحو قول الشاعر عدي بن زيد العبّادي : (لو بغير الماء حلقي شرق).

للنّحاة ثلاثة آراء في ذلك :

-
- (1) المصدر نفسه ، 841
 - (2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخرالدين قباوة ، 888
 - (3) المصدر نفسه ، 1345
 - (4) الجنى الداني ، المرادي ، ص : 278 .
 - (5) شرح ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ج 1 : 47 .
 - (6) شرح البغدادي ، البغدادي ، ج 5 : 77 .
 - (7) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 3 : 416 .
 - (8) المصدر نفسه ، ج 3 : 418 .
 - (9) انظر فتح الباري ، ج 9 : 100 ، 113 .
 - (10) انظر التسهيل : 240 ، وانظر شرح الكافية الشافية ، ج 3 : 1636 . 1637

الأوّل : رأي ابن جنّي : حيث ذهب إلى أنّ الجملة الاسميّة وضعت موضع الفعلية شذوذاً⁽¹⁾.

الثاني : رأي الفارسي : حيث ذهب إلى أنّ (حلقي) فاعل لفعل مضمر يفسّره (شرق) وشرق خبر لمبتدأ محذوف⁽²⁾ فيكون التقدير : لو شرق حلقي هو شرقٌ. وقد ردّه المرادي ، وقال : فيه تكلف⁽³⁾ .

الثالث : وهو رأي أبي الحسن بن خروف حيث ذهب إلى إضمار (كان الشأنية) بعد (لو) والجملة الاسميّة في محل نصب (خبركان)⁽⁴⁾.

كما اختلف النحاة في الضمير المنفصل ، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾⁽⁵⁾ . على ثلاثة آراء⁽⁶⁾:

الرأي الأوّل : وهو رأي الحوفي⁽⁷⁾ والزّمخشري وابن عطية وابن البقاء على أنّ (أنتم) مرفوع بفعل محذوف يفسّره الفعل بعده، فلما حذف الفعل (تملك) انفصل الضمير .

الرأي الثاني : وهو رأي أبي الحسن علي بن الفضل المجاشعي على إضمار (كان) أي : " قل لو كنتم أنتم تملكون " .

(1) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج 3 : 421 .

(2) إيضاح شواهد الإيضاح ، الفارسي ، ج : 75 .

(3) الجنى الداني ، المرادي ، ص : 281

(4) انظر شرح البغدادي ، ج 5 : 82 ، شرح السيوطي ، ص : 658 ، الجنى الداني ، المرادي ، ص : 280 ، الخزانة ، ج 3 : 594 ، ج 4 : 460 ، 520 ، الكتاب ، ج 1 : 46 ، همع الهوامع ، السيوطي ، ج 4 : 348 ، شرح الأشموني ، ج 2 : 348 .

(5) الاسراء ، آية : (100) .

(6) البحر المحيط، أبوحيان، ج 6 : 84، ارتشاف الضرب، ص : 1899، الدر المصون ، ج4: 422، المغني، ج3: 419

(7) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب ، من قرية شبيرا من حوف بلبيس ، أخذ عن أبي بكر الأدفوي ، وكان نحوياً قارئاً ، صنف : البرهان في تفسير القرآن ، وعلوم القرآن ، والموضح في النحو ، (ت 430 هـ) انظر بغية الوعاة ، ج2 ، ص : 140

الرأي الثالث : وهو رأي ابن الصائغ حيث ذهب إلى حذف (كان) فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها ، والتقدير " قل لو كنتم تملكون " وقد رجح أبوحيان هذا التخرج .

ملخص وترجيح : من خلال ما سبق يمكن القول أنّ النحاة مجمعون على إيلاء الفعل لـ (لو) ولكنهم عندما ووجهوا بجمل اسمية صاروا يبحثون لها عن تأويل عدا ابن مالك الذي جوّز إيلاء الجملة الاسمية لـ(لو) .

ولكنّ **الراجح** ممّا سبق يمكن القول أنّ يكون الفعل محذوفاً مفسّراً بالفعل الذي يلي الاسم بعد (لو) لأنّ هذا أقرب للصواب لطبيعة إيلاء الفعل لـ(لو) . أمّا إذا وليها اسم وكان بعده اسم أيضاً، فيكون رأي ابن خروف أقرب للصواب ، وهو أنّ يكون المحذوف هو كان الشائبة .

إعراب المصدر المؤول بعد (لو) :

ويلي (لو) أنّ ومعمولها كثيراً نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ (1).

وقد اختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول ، فلهم رأيان في هذا التركيب:

الأول : أنّ " أنّ ومعمولها " في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وهو رأي سيبويه ، وتبعه في ذلك البصريون : يقول سيبويه لو لا أنّه منطلق لفعلت كذا " و " أنّ " مبنية على (لو) كما كانت مبنية على " لولا " كأنك قلت : " لو ذاك " ثم جعلت (أنّ) وما بعدها في موضعه فهذا تمثيل ، وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أنّ) كما كان (تسلم) في قولك (ذي تسلم) في موضع اسم ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً (2).

(1) سورة البقرة ، آية (103) .

(2) الكتاب ، ج 1 : 462 .

وقد نسب أبوحيان إلى سيبويه القول بأنه لا حاجة إلى الخبر لانتظام المخبر عنه والمخبر بعد (إن)⁽¹⁾، ولكنّ عبارة سيبويه لا يفهم منها المعنى الذي ذهب إليه أبوحيان وقد نقل ابن هشام عن أصحاب هذا القول اختلافهم في موضع تقدير خبر المصدر المؤول فقال بعضهم : يقدر مقدّمًا ، ونسب القول إلى ابن عصفور أنه يقدر مؤخرًا⁽²⁾.

أمّا في كتابه (شرح جمل الزّجّاجي) فهو يرجّح مذهب سيبويه إذ يجعل (أن) مباشرة ل(لو) لفظًا وتقديرًا ويجعلها مع معموليها في تقدير اسم مبتدأ وسدّ الطول مسدّ الخبر⁽³⁾.

الثاني / أنّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره(ثبت)⁽⁴⁾ .

وقد اشترط الرّمخشري: كون خبر (أنّ) فعلاً ، لشدة طلب (لو) للفعل⁽⁵⁾، وهو ما ذهب إليه إليه السّيرافي⁽⁶⁾، وهذا الاشتراط ليس لازماً لورود خبر (أنّ) اسماً مشتقاً واسماً جامداً وهو ما ما ذهب إليه ابن الحاجب⁽⁷⁾ وأبو حيّان⁽⁸⁾ وغيرهما⁽⁹⁾، وقد جعلوا ذلك في الخبر

المشتق فقط وليس الجامد، وقد استدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ...﴾⁽¹⁰⁾.

وقول الشاعر⁽¹¹⁾:

(1) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 573 .

(2) مغني اللبيب ، ص : 356 .

(3) شرح جمل الزجّاجي ، ابن عصفور ، ج 1 : 460 / ج 2 : 441 .

(4) المقتضب ، 3 : 77 ، الزجاج معاني القرآن وإعرابه ، 4 : 200 ، المفصل ، ص:385 .

(5) المفصل، ص:323 .

(6) انظر همع الهوامع ، ج2 ، ص : 170، والجنى الداني ، ص : 281

(7) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، 2 : 195، و شرح الكافية الشافية ، ابن مالك 1637-1639

(8) ارتشاف الضرب ، ص : 1901 ، الجنى الداني ، ص:281

(9) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، 2 : 195، شرح الكافية الشافية ، وابن مالك 1637-1639

(10) سورة لقمان ، آية (27) .

(11) الشاعر تميم بن أبيّ بن فضيل : شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام وعاش مئة وعشرين عاما ، وكان

يهاجي النجاشي ، فهجاه النجاشي ، فاستعدى عمر بن الخطاب فحبس النجاشي وضربه .

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ (1)
وردَّ ابن مالك (2) قول : الزّمخشري، وقول ابن الحاجب وأبي حيان ومن معهما بأنّ الخبر
إذا جاء مشتقاً وجب إتيانه فعلاً واستدلّ بقول : لبيد وهو يرثي عمّه أبا براء عامر بن مالك
:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ

أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقد أورد ابن هشام شاهداً قرآنياً لم يتنبّه إليه حتى ابن مالك الذي استشهد بالشعر ،
وهو :

قوله تعالى : ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ (3).

ولكن يلاحظ في هذا الشاهد أنّ (لو) فيه مُخْتَلَفٌ فيها ، حيث يرى بعض النحاة أنّها
مصدرية بمعنى (أن) .

وقد ورد خبر (إنَّ) في اختيارات المفضل فعلاً في كلّ المواضع إلاّ موضعاً واحداً ،
ومن ذلك قول المتنبّ العبدى :

فَلَوْ أَنَّهَا مِنْ قَبْلِ دَامَتْ لُبَانَةٌ عَلَيَّ الْعَهْدِ إِذْ تَصْطَادُنِي وَأَصِيدُهَا (4)

وقول جبيهاء الأشجعي :

وَلَوْ أَنَّهَا طَافَتْ بِطُنْبٍ مُعْجَمٍ ... نَفَى الرَّقَّ عَنْهُ جَدْبُهُ فَهُوَ كَالْحُ
لَجَاءَتْ كَأَنَّ الْقَسُورَ الْجَوْنَ بَجَّهَا ... عَسَالِيْجُهُ وَالثَّامِرُ الْمُتَنَاطِحُ (5)

(1) مغني اللبيب ، ج3/430.

(2) شرح الكافية الشافية ، 1637-1638 .

(3) سورة الأحزاب ، آية (20)

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخر الدين ج 2 : 706 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخر الدين ج 2 : 786/787

الطنب ، أصل الشجرة ، والمعجم ، المعضض ، والقصور ، نوع من النباتات ، والجون مائل إلى السواد لشدة خضرته ، ويجها ، وسع خواصرها ، واعساليج الغصون ، والثامر المثمر ، والمتاوح ، المتقابل . وقد ورد خبر (أن) اسماً مشتقاً في بيت واحد وهو : قول المرقش الأكبر :

ذَكَرْتُ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيَهَا قَرِيبٌ وَلَكِنْ حَبَسَتْنِي الْحَوَائِسُ (1)

وقد ورد الخبر هنا (قريب) وهو صفة مشبهة .

وردت (لو) في الاختيارات في ثلاثة وخمسين موضعاً ، وليها الفعل في تسعة وثلاثين موضعاً ووليها الاسم مرة واحدة . وذلك في قول مزرد بن ضرار :

ولو جازها اللجلاج أو لو أجارها ... بنو باعث لم تنز في حبل صائد (2)

أما المصدر المؤول من (أن) ومعمولها (فقد ولي (لو) في ثلاثة عشر موضعاً ، من ذلك قول المرقش الأصغر :

لِكُلِّ مَبِيْتٍ يَعْتَرِيْنَا وَمَنْزِلٍ فَلَوْ أَنَّهَا إِذْ تُدْلِجُ اللَّيْلَ تَصْبِحُ (3)

وقوله :

أَفَاطِمَ لَوْ أَنَّ النِّسَاءَ بِيْلَادَةٍ ... وَأَنْتِ بِأُخْرَى لِاتَّبَعْتِكِ هَائِمًا (4)

وقول متمم بن نويرة :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى يُصِيبُ مَتَالِعًا أَوْ الرُّكْنَ مِنْ سَلْمَى إِذَا لَتَضَعَعَا (5)

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 1001 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 389 .

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 1080 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 1101 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، ج 2 : 1186 .

فَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ لَكُنْتُ مِنْهُمْ وَمَا سُرِّتُ اتَّبِعُ السَّحَابَا⁽¹⁾

خلاصة :

يتضح مما سبق أنّ الكوفيّين والمبردّ والزجاج والزمخشري متمسكون بأنّ (لو) لا يليها إلا الفعل .

أمّا سيبويه والبصريّون فإنّهم بتقديرهم المصدر المؤول مبتدأ ، يرون أنّ هناك صورة أخرى يمكن أن ينتمي إليها هذا التركيب الظاهري ذلك أنّ ورود (أنّ ومعموليها) بعد (لو) كثير، ممّا يجعله أصلاً أو بنية أساسية .

ويبدو أنّ إيلاء (لو) الجملة الأسمية (وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريّون وذهب إليه ابن مالك) هو الصّحيح لأنّ هناك أداتين أخريين يرى النحاة أنّ أصلهما (لو) زيدت عليها (لا) و (ما) فصارتا (لولا) و (ولوما) لا يليهما إلاّ الجملة الاسميّة على خلاف كلّ أدوات الشرط وإنّ كان يلزم حذف الخبر من جملة شرطها إذا كان كوناً عامّاً وجوابها مثل جواب (لو) تماماً وذلك إذا كانت هاتان الأداتان دالتين على امتناع شيء لوجود غيره ، أمّا إذا كانتا للتخصيص فلهما استعمال آخر) .

ثالثاً: إيلاء الفعل للأداة (لولا) : نصّ النحاة على أنّ (لولا) ضربان : الأولى للتخصيص وهي تختصّ بالفعل ماضياً أو مستقبلاً ظاهراً أو مقدّراً⁽²⁾.

قال تعالى : ﴿ فُلُؤْلَا نَفَرٍ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾⁽³⁾.

وقال تعالى : ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَابُ ﴾⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه ، ج2 : 1340 .

(2) أمالي ابن الشجري ج 2 : 509 .

(3) سورة التوبة : آية 122 .

(4) سورة المائدة : آية 63 .

والضرب الآخر لـ(لولا) هي التي تدخل على جملتين تربط بينهما فتكون الأولى سبباً في وجود الثانية ، وهذه تختص بدخولها على الأسماء وممن قال بذلك: سيويوه⁽¹⁾، والمبرد والمبرد⁽²⁾، الزجاجي⁽³⁾.

وقد أورد بعضهم دخول (لولا) الامتناعية على الفعل وعلّة ذلك عندهم استواء الجملتين الاسمية ، والفعلية في المعنى ، فمعنى قولك : زيد قام ، وقام زيد ، واحد⁽⁴⁾.

وقد استشهدوا بقول الجموح (أحد بني ظفر بن سليم بن منصور) :

لا دَرَّ دُرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حَدَدْتُ وَلَا عُذْرِي لِمَخْدُودٍ⁽⁵⁾
أي لولا الحد والحرمان⁽⁶⁾.

وقد تأوّل بعض النحاة الكوفيّين⁽⁷⁾ ما ورد في البيت بأنّ (لا) التي بعد (لو) ليست اللام اللام في (لولا) وإنما هي اللام التي بمعنى (لم) وكون (لولا) تأتي بمعنى (لولم) جعله بعضهم قسماً من أقسامها واحتجوا بقول الله تعالى : ﴿قَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾⁽⁸⁾.

وقول الله تعالى : ﴿قَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁹⁾.

(1) الكتاب ، ج 3 : 77 .

(2) المقتضب ، ج 3 : 77 .

(3) اللّامات، الزجاجي ، ص : 139 .

(4) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 510

(5) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 510 ، خزانة الأدب ، ج 1 : 462 ، لسان العرب ، ج 4 : 545 ، الأزهية : 170 ،

شرح المفصل : ج 1 : 241-242

(6) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 513

(7) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 513

(8) سورة يونس آية : 98 .

(9) سورة هود : آية 116 .

إعراب الاسم الظاهر بعد (لولا) :

لم يرد الاسم الظاهر بعد (لولا) إلا مرفوعاً واختلّفوا في رفعه فذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه حيث يرى أنّه مرفوع بالابتداء ، كما ارتفع بعد ألف الاستفهام نحو : أزيد أخوك ؟ فلمّا لم تؤثر همزة الاستفهام لم تؤثر لولا⁽¹⁾.

الثاني : مذهب الكسائي وهو أنّه مرفوع بفعل مقدر تقديره : لولا وجد زيد⁽²⁾.

الثالث : مذهب بعض الكوفيّين حيث يرون أنّه مرفوع بـ(لولا) لأنّ (لا) على تقدير فعل نابت عنه فإذا قيل : (لولا زيد لأكرمك) فالمعنى (لو انعدم زيد لأكرمك)⁽³⁾. وقد احتجوا لذلك بأمرين :

الأول : إنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأنّ التقدير في (لولا زيد لأكرمك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا (لا) على (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد .

الثاني / إنّ ما يدل على ارتفاع الاسم بعدها وقوع (أنّ) المفتوحة دون المكسورة ولو كان في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ، أمّا المالقي فقد رجّح مذهب الكوفيّين وحبّته في ذلك أنّه إذا زالت (لا) ولي (لو) الفعل ظاهراً أو مقدّراً ، وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم ، فهذا يدلّ على أنّ (لا) نائبة مناب الفعل⁽⁴⁾.

(¹) الكتاب ، ج 2 : 129 ، 511 .

(²) الجنى الداني ، ص 60 ، 61 ، ارتشاف الضرب ، ص : 1904 .

(³) الجنى الداني ، ص 62 ، الإنصاف ، الأنباري ، 1 : 70 - 79 .

(⁴) رصف المباني ، المالقي ، ص 361 - 363 .

وحاول ابن الشَّجْري تحليل مذهب الفرّاء وغيره من الكوفيّين في كونها ترفع الاسم بعدها إذ يرى أنّ هذا المذهب كان نظراً لانعقاد الفائدة بها⁽¹⁾. لكنّه يرجّح مذهب سيبويه ويرى أنّ الوجه في الاحتجاج لمذهب سيبويه هو : أنّ وقوع الفعل بعدها ضعيف لأنّه لم يسمع إلا في البيت الذي تقدّم ذكره .

كما أنّنا لم نرَ حرفاً يرفع اسماً إلا هو ينصب آخر ك(إنّ) وأخواتها و (لا) في نحو : (لا رجل أفضل منه) و (ما) في لغة أهل الحجاز فهذه حجّة لمذهب سيبويه قاطعة بصحّته .

وممّن ذهب لمذهب سيبويه ابن يعيش حيث ضعّف مذهب الكوفيّين في رفع الاسم بعد (لولا) بها نفسها من وجوه ثلاثة :

الأوّل : إنّهُ لو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لجاز وقوع (أحد) بعده ، لأنّ (أحد) يعمل فيها النّفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك .

الثّاني / إنّهُ لو كان معناه النّفي لجاز أنّ تعطف عليه بالواو و(لا) لتأكيد النّفي فنقول : (لولا زيد ولا خالد لأكرمناك) فلمّا لم يجز ذلك دلّ على أنّ الجحود قد زال عنها .

الثالث / إنّ الحرف إنّما يعمل إذا اختص بالمعمول نحو : حرف الجر ، وحروف الجزم ، و (لولا) هذه غير مختصة بل تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال⁽²⁾.

إيلاء الاسم المضمّر للأداة (لولا) :

ولي الضّمير الأداة (لولا) في قول عامر الخصفي من محارب :

هُم يَطْدُونَ الْأَرْضَ لَوْلَاهُمْ ارْتَمَتَ بِمَنْ فَوْقَهَا مِنْ ذِي بَيَانٍ وَأَعْجَمًا⁽³⁾

فالضّمير (هم) يحتمل أمرين : الأوّل كونه ضمير رفع منفصلاً وعلى هذا يكون في محلّ رفع مبتدأ ، وقد ورد محلّ الاسم الظاهر وذلك على رأي سيبويه والبصريّين ، وفي محلّ رفع فاعل على رأي الكوفيّين .

(1) أمالي بن الشجري ، 2 : 511 .

(2) شرح المفضل : 1 : 96 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ج 3 : 1357

والثاني كونه ضميراً متصلاً وذهب النحاة إلى تخريجه أربعة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب سيوييه أنّ الضمير المتّصل بعدها في محل جر بـ(لولا) . وهو قول يونس والخليل⁽¹⁾.

المذهب الثاني / مذهب الأخفش أنّ الضمير في محل رفع بالابتداء واستعير له ضمير الخفض⁽²⁾.

المذهب الثالث: مذهب الكوفيّين أنّ الضمير في موضع رفع بـ(لولا) كما هو الحال في الاسم الظاهر⁽³⁾.

المذهب الرابع : مذهب المبرد إذ رأى أنّه لا يجوز أن يليها من المضمّرات إلاّ المنفصل المرفوع واحتجّ بذلك بأنّه لم يأت في القرآن غير ذلك⁽⁴⁾ خلافاً لما ذهب إليه الفراء إليه الفراء قبله من جواز ذلك⁽⁵⁾. تابع الفراء في إجازته ذلك السيرافي⁽⁶⁾، وابن الشجري⁽⁷⁾، الشجري⁽⁷⁾، والمرادي⁽⁸⁾. وقد ورد هذا في شعر العرب وإن كان قليلاً بالنسبة لإيلاء الضمير المنفصل بعد (لولا) .

يمكن أن يقال هنا : إنّ تخلف الظاهرة عن ورودها في القرآن الكريم لا يقدح بفصاحتها فليس كلّ كلام العرب فيه وقد يكون الوارد في القرآن على غير القياس ولكنه هو الفصح لأنّه مسموع والسّماع مقدّم .

وبما أنّ الضمير متصلاً أو منفصلاً يحلّ محلّ الاسم فقد يكون في محلّ رفع على الابتداء وهو مذهب الأخفش وهو - عندي - الأرجح لأننا يمكن أن نقول (ما أنا كأنت) ،

(1) الكتاب 2 : 373 ، 374 .

(2) المقتضب 3 : 73 ولانصاف، الأنباري ، 1 : 2 : 687 .

(3) معاني القرآن ، الفراء ، 2 : 85 .

(4) المقتضب ، 3 : 73 .

(5) معاني القرآن، الفراء ، 1 : 85 .

(6) حاشية الكتاب ، السيرافي ، 2 : 374 .

(7) أمالي ابن الشجري 1 : 277 - 278 .

(8) الجنى الجاني ، المرادي ، ص : 605 .

(ومررت بك أنت وبهم) فوضع الضمير المرفوع مكان المجرور على سبيل الاستعارة ونقل
: (كافأنا المدير) ، ولننا الجائزة ، و (مرّ زيد ببيتنا) فيحلّ المتّصل في ثلاثة مواضع
إعرابيّة : الرّفْع ، النّصب والجرّ ، لأنّ المواقع الإعرابيّة للضمائر تميّز بالدلالات لا
بالحركات⁽¹⁾. وتقول أيضًا : (لقيتك أنت) فكما استعاروا المرفوع للمنصوب والمجرور
استعملوا المنصوب للمرفوع .

إيلاء المصدر المؤول من (أن والفعل بعدها) للأداة (لولا) :

ورد ذلك مرة واحدة في قول مرة بن همام :

تالله لولا أن تشاءى أهلها ولشّر ما قال امرؤ أن يكذباً⁽²⁾
لبعثت في عرض الصراخ مفاضةً وعلوت أجرد كالعسيب مُشدّباً

والتقدير على مذهب سيبويه والبصريين - وهو الأصحّ من مذاهب النّحاة في إعراب ما
بعد(لولا) - لولا مخافة تفرّق أهلها حاصلة أو كائنة أو موجودة لبعثت

رابعاً : إيلاء الفعل للأداة إذا :

إمّا أن تكون (إذا) للمفاجأة فتختصّ بالجملة الاسميّة ولا تحتاج إلى جواب وهو القول
الأشهر⁽³⁾ مثل قوله تعالى : «فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى»⁽⁴⁾. أو تكون (إذا) ظرفاً للمستقبل
متضمّنة معنى الشرط فتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية⁽⁵⁾ عكس الفجائية كما في قوله
قوله تعالى : «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ»⁽⁶⁾. فالأولى ظرفيّة
والثانية فجائية، والظرفيّة الشرطيّة كثيراً ما يليها الفعل الماضي ويقلّ المضارع بعدها ،
لقول أبي ذؤيب :

(1) معاني القرآن الكريم ، الفراء ، 2 : 85 .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ج 3 : 1305

(3) مغني اللبيب ، 2 : 48 .

(4) سورة طه ، آية (20) .

(5) انظر المقتضب 3 : 177 ، 2 : 76 - 77 ، شرح المفصل 3/9 ، الهمع 3 / 181 ، مغني اللبيب ، ج:1: 71

(6) سورة الروم آية (25) .

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ (1)

وقد جَوَّز الأَخْفَشُ إِيْلَاءَهَا جُمْلَةً فِيهَا اسْمَانِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ (2) . وقد يلي (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ الاسمَ وقد ذهب العلماء في إعراب الاسم المرفوع بعد (إِذَا) مذهبيين :

المذهب الأوَّل : مذهب سيبويه حيث يرى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إِذَا) يعمل فيه فعل محذوف يفسِّره ما بعده (3) .

وتابع سيبويه في ذلك جمهور البصريين كالمبرد (4) والزجاج (5) .

المذهب الثاني : مذهب الأَخْفَشِ حيث يرى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إِذَا) مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر (6) .

ونسب هذا القول للكوفيِّين (7) واختاره ابن مالك (8) .

وقد أجاز سيبويه - في رأي آخره - على ضعف في الاسم المرفوع بعد (إِذَا) أن يعرب (مبتدأ) وذلك في قوله : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إِذَا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس ، (إِذَا) و (حيث) تقول : إِذَا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيداً تجده فأكرمه) (9) ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها إِذَا كان بعده الفعل لو قلتَ (اجلس حيث زيد جلس) ، (وَإِذَا زيدٌ يجلس) كان أقرب من قولك : (إِذَا جلس زيد) ، و (إِذَا يجلس) ، و (حيث يجلس) ، و (حيث جلس)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ج 3 : 1693 ، شرح الهذليين 4/1 .

(2) مغني اللبيب 71/2 .

(3) سيبويه الكتاب 3 : 119 .

(4) المقتضب ، 7 - 77 .

(5) معاني القرآن وإعرابه 2 : 117 .

(6) الخصائص ، ابن جني 1 : 105 ، أمالي ابن الشجري 2 : 82 .

(7) البحر المحيط 2 : 213 ، شرح ألفية ابن مالك ، ابن عقيل 3 : 61 .

(8) شرح التسهيل ، ابن مالك 2 : 213 .

(9) الكتاب 1 : 106 - 107 .

والرفع بعدهما لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول : (أجلس حيث عبد الله جالس) و(إذا عبد الله جالس)⁽¹⁾، ويتضح أكثر إجازته لمثل هذا الإعراب من خلال توجهه الإعرابي الآتي في باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أُخّر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم حيث يقول : (ومنه : قول ذي الرُّمة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٍ بَلَغْتَهُ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِزٌ⁽²⁾

فالنَّصْب عربيٌّ كثيرٌ ، والرَّفْع أجود لأنَّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : (ضربت زيداً وزيداً ضربت) ولا يعمل الفعل في مضمَر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد⁽³⁾، ولذا نجد السِّيرافي ينصُّ على إجازة سيبويه إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) مبتدأ ، وأنَّه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز مرفوع المبتدأ بعد (إذا) وإنَّما الخلاف بينهما في خبره ، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً والأخفش يجوز أن يكون اسماً⁽⁴⁾.

ونقل ابن الحاجب عن سيبويه : " ومذهب سيبويه جواز الأمرين (إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) مبتدأ أو فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده⁽⁵⁾ .

وقال المرادي : " وذهب سيبويه إلى أن (إذا) لا يليها إلا فاعل ظاهر أو مقدر ولا يجيز غير ذلك هذا هو المشهود في النقل عن سيبويه ، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد (إذا) وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً⁽⁶⁾ .

خلاصة وترجيح : من خلال ما سبق يتبين من النَّظر في الاسم المرفوع بعد (إذا) بأنَّه فاعل لاتِّفاق العلماء على أن (إذا) لا يليها إلا الفعل وكون دخول الاسم هنا دخولاً على

(1) المصدر نفسه ، 1 : 106 - 107 .

(2) ديوان ذي الرمة ، تحقيق عبدالقدوس أبوصالح ، ط 1 مؤسسة الإيمان ، بيروت ، 1982 ، 2 : 1042 ، سيبويه الكتاب 1:82 ، المبرد ، المقتضب ، 2 : 74 ، ابن جنى ، الخصائص 2 : 280 ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، 2 : 30 ، 4 : 96 .

(3) الكتاب 1:82

(4) شرح ألفية ابن مالك 3 : 61 .

(5) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، 4 : 175 ، 176 .

(6) الجنى الداني ، ص : 368 - 369 .

غيرالأصل فهذا يعني أنّ هناك فعلاً مضمراً مفسراً بالفعل الذي يلي الاسم ووروده في القرآن في أكثر من ستمائة شاهد فهو لأغراض بلاغية في تقديم وتأخير أو حذف المسند والمسند إليه والله تعالى أعلم .

وقد ولي الاسم المرفوع (إذا) في أربعة وخمسين موضعاً، ومن ذلك قول : الحارث بن حلزة :

وَلَيْنُ سَأَلْتِ إِذَا الْكُتَيْبَةُ أَجْحَمَتْ وَتَبَيَّنَتْ رِعَّةُ الْجَبَانِ الْأَهْوَجِ⁽¹⁾

وَحَسِبْتُ وَقَعَ سُيُوفِنَا بِرُؤُوسِهِمْ وَوَقَعَ السَّحَابِ عَلَيَّ الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ

وَإِذَا اللَّقَاحُ تَرَوَّحَتْ بَعْشِيَّةٍ ... رَثُوكَ النَّعَامِ، إِلَيَّ كَنَيْفِ الْعَرْفَجِ⁽²⁾

أَلْفَيْتِنَا لِلضَّيْفِ خَيْرَ عَمَارَةٍ ... إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَبَنٌ فَعَطْفُ الْمُدْمَجِ⁽³⁾

في هذه اللآبيات ، يلاحظ أنّ أداة الشرط (إذا) في البيت الأول قد وليها اسم وهو (الكتيبة) وهو فاعل لفعل محذوف مفسر بالفعل الذي يليه وهو (أحمت) وقد قدّم الفاعل هنا للفت الانتباه لهذا الجيش المدجج الذي أحجم وتراجع خوفاً لإثبات شجاعتهم في هذا الموضع وهذا المكان ، وفي البيت الثالث ولي (إذا) اسم وهو (اللّقاح) وهو أيضا فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل (تروّح) وهنا تقدّم الفاعل (اللّقاح) وهو محور القضية وهي إثبات الكرم في وقت يبخل فيه الناس ويقلّ فيه اللبن بسبب الجفاف والقحط ، ففي هذا الموضع هم كرماء إن لم يكن بلبنها فيلحمها .

وقول عبد قيس بن خفاف :

فَأَعْنَهُمْ وَأَيْسِرُ بِمَا يَسْرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَاَنْزِلِ⁽⁴⁾

وهنا ولي (إذا) الضمير المنفصل (هم) وهو معمول لفعل محذوف مفسر بالفعل الذي

يليه وتقدّم الضمير هنا للتخصيص والتأكيد ، والتقدير (إذا نزلوا هم)

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1140 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1142 .

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1143 .

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1560 .

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ⁽¹⁾

يلاحظ هنا أنّ (إذا) قد وليها اسم وهو (المنية) وهو فاعل لفعل محذوف مفسّر بالفعل (أنشبت) ، وقد شبّه الموت بحيوان مفترس ، وقد قدّم الاسم هنا للفت الانتباه إليه ، فهو أمر إذا حان يستحيل رده ولا يفلح معه أي رقية أو دواء.

وقول المثقّب العبدي :

أَجْدُكَ مَا يَدْرِيكَ أَنْ رَبَّ بِلْدَةٍ ۖ إِذَا الشَّمْسُ فِي الْأَيَّامِ طَالَ رُكُودُهَا⁽²⁾

قَطَعَتْ بِفِتْلَاءِ الْيَدَيْنِ ذَرِيعَةً ۖ يَغُولُ الْبِلَادَ سَوْمُهَا وَيَرِيدُهَا⁽³⁾

يقول : أي شيء يعلمك أنّ ربّ بلدة من شأنها وقصتها ما أحكيه لك : إذا اشتدّ الحرّ وطال ثبوت الشمس في السماء في هذا الوقت العصيب أسير في البلاد قاطعاً لها بناقة سريعة قويّة لا تتعب ولا تكلّ ، وقد تقدّم على (إذا) اسم وهو (الشمس) والتقدير هنا : (طال الشمس ركودها) والشمس هنا فاعل لفعل محذوف مفسّر بالفعل طال ، وركود بدل من الشمس .

وقول سويد بن أبي كاهل :

أَبْيَضَ اللَّوْنُ لَذِيذًا طَعْمُهُ طَيِّبَ الرَّيْقِ إِذَا الرَّيْقُ خَدَعُ⁽⁴⁾

أي ثغرها أبيض اللون ناصع البياض ، لذيز الطعم ، طيب الريق لا يتغير في الأوقات التي يتغير فيها الريق (وهو عادة يحدث بعدم الاستيائك وطول السكوت ...) فالاسم الذي ولي (إذا) هو (الريق) وهو هنا فاعل لفعل محذوف مفسّر بالفعل (خدع) وورد الاسم المرفوع بعد (إذا ما) في خمسة عشر موضعاً منها :

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1690 .

(2) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2 : 708 .

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 709 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 868 .

قول المرفّش الأكبر :

حَتَّى إِذَا مَا الْأَرْضُ زَيَّنَهَا الـ تَبَّتْ وَجُنَّ رَوْضُهَا وَأَكَمَّ (1)
دَاقُوا نَدَامَةً فَلَوْ أَكَلُوا الـ حُطْبَانَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ عُلْقَمٌ

يقول : في صدورهم من العداوة ما لو أكلوا معه الحنظل لم يجدوا له مرارة ،

فالملاحظ أنّ (إذاما) قد سبقتها حتى التي تفيد الغاية ، ووليها الاسم المرفوع (الأرض) وهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده (زيّنها) .

وقول متمم بن نويرة :

وَكَانَ إِذَا مَا الضَّيْفُ حَلَّ بِمَالِكٍ تَضَمَّنَهُ جَارٌ أَشَمُّ مَنِيعٌ (2)

يقول : إذا الضيف حلّ بمالك ضمنه وكفله ومنعه فلا يذلّ عنده ، وهنا العبارة الشرطيّة قيد للفعل النَّاسِخ (كان) حيث سدّت مسدّ اسمه وخبره ، كما أنّ الاسم الذي ولي (إذاما) فاعل لفعل محذوف مفسّر بالفعل (حلّ) الذي ولي الاسم .

وقول تائب شرّاً :

وَلَا أَقُولُ إِذَا مَا خُلَّةٌ صَرَمَتْ ... يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ شَوْقٍ وَإِشْفَاقٍ (3)

يقول : أنا صلبُ القلب قويُّه لا يذهب بي الشوق والإشفاق على صاحبٍ بخِلٍ عليّ بوصله ، ولم أجد عنده خلّة ، فالاسم (خلّة) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده (صرمت) ، ويلاحظ أنّ أداة الشرط وشرطها قد توسّطا بين فعل الجواب (أقول) ومقول القول (يا ويح نفسي) والتقدير : إذا صرمت خلّة لا أقول يا ويح نفسي .

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1067 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1198 .

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 117 .

الفصل الثّاني

الجملة الشرطية بالأدوات الجازمة

الجملة الشرطية بالأدوات الجازمة

المبحث الأول: أدوات الشرط الجازمة

(أ) شروطها :

علل النحاة عدم الجزم الشرطي في بعض الأدوات مثل : (إذا) و (لو) و (كلّما) و (لمّا) بأمور يمكن أن يستنتج منها شروط استحقاق أدوات الشرط الجازمة لعمل الجزم أربعة: شروط وهي :

1/ الإبهام والعموم في أداة الشرط 2/ الاختصاص بالدخول على الجملة الفعلية

3/ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً إمّا لفظاً ومعنى وإما معنى فقط .

4/ الاحتياج إلى الجواب أو إحداث التعليق الشرطي الجزائي .

فإذا فقد شرط واحد من هذه الشروط أدى ذلك إلى أن تفقد الأداة الشرطية لعمل الجزم الشرطي .

(ب) وأدوات الشرط الجازمة هي : (إن) ، (إذما) ، (مَنْ) (ما) (مهما) (أيُّ) ، (متى)

، (أنّى) ، (أيّان) ، (أين) ، (حيثما) ، (إذا ما ، عند ابن يعيش)⁽¹⁾ .

(1) شرح المفصل 7 : 42 .

وسنقوم بتفصيل الحديث عن كلّ أداة :

أولاً : ((إنَّ الشرطية))

(إنَّ) أصل الجزاء :

[إن] أم أدوات الشرط ، وأصل الجزاء ، وبقية أدوات الشرط محمولة عليها ولا خلاف في حرفيتها عند جميع النحويين ، ولذا أطلق عليها الخليل اسم (أم حروف الجزاء)⁽¹⁾ ، وذكر المبرد أنها (أصل الجزاء)⁽²⁾ وقال الفارسي عنها: أنها (حرف الجزاء)⁽³⁾ ، وقال البطليوسي : أنها (أم الجزاء)⁽⁴⁾ ، وعند الرضي: (أم الكلمات الشرطية)⁽⁵⁾ ، وكناها المرادي ب(أم أدوات الشرط)⁽⁶⁾ ولمنزلة (إنَّ) بين الأدوات الشرطية فقد اختصت بأمر ليست لغيرها من أدوات الشرط منها :

1) إهمالها : قد تهمل (إنَّ) حملاً على (لو) كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين⁽⁷⁾ . قال ابن مالك " ونظير حمل (متى) على (إذا) حملهم (إنَّ) على (لو) في رفع الفعل بعدها ، فمن رفع الفعل بعد (إنَّ) حملاً على (لو) قراءة طلحة : ﴿ فَأَمَّا تَرِيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾⁽⁸⁾ بسكون الياء وتخفيف النون⁽⁹⁾ .

فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنَّ) مؤكدة حملاً لها على (لو)⁽¹⁰⁾ .

(1) الكتاب، ج 1 : 134 ، ج 3 : 56 ، 63 ، 112 ، ج 4 : 220 .

(2) المقتضب ، ج 2 : 49 .

(3) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 251 .

(4) عبدالله بن السيد البطليوسي ، (ت 521 هـ) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تحقيق (حمزة عبدالله النشرفي

، ط 1 : دار المريخ، الرياض، 1979م ، ص : 51 ، 52 .

(5) شرح الكافية، الرضي ، ج 2 : 253 .

(6) الجنى الداني ، المرادي، ص: 20

(7) شرح التسهيل ،ابن مالك ، ج 4 : 82 .

(8) سورة مريم ، آية (26) .

(9) التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، ج2: 813 ، البيان ، الأنباري ، ج2: 123 ، مشكل إعراب القرآن ،

مكي ج2: 83 ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني ، ج 2 : 42

(10) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي (دار الكتب العلمية ،

بيروت ، د . ت) ص : 19 .

وقد رأى ابن مالك أنّ هذا الحمل شاذٌّ⁽¹⁾ وتابعه المرادي⁽²⁾ في ذلك وقد احتجّوا بأنّ القراءة شاذّة .

وأما ابن جنّي فقد رأى أنّ (إنّ) في الآية عاملة وأنّ ثبوت النون في الجزم لغة⁽³⁾.

ومن ورود ذلك في النثر قوله ﷺ : (الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)⁽⁴⁾.

فثبتت الألف في (ترى) مع دخول الجازم (إنّ) يفسّر على أحد وجهين :

1- إهمال (إنّ) حملاً على (لو) .

2- أنّ يكون المعتل قد أُجْرِيَ مجرى الصّحيح ، فأثبتت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع⁽⁵⁾.

(2) حذفها : المشهور عند النحاة أنّ الأداة لا تحذف ، وذكر السيوطي أنّ بعض النحاة أجاز حذف (إنّ) ولكنه لم يذكر من الذي أجاز ذلك، حيث قال : { لا يجوز حذف أداة الشرط ولو كانت (إنّ) في الأصحّ كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجرّ . وجوّز بعضهم حذف (إنّ) فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرج عليه قوله تعالى : (تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ)⁽⁶⁾ فعنده جملة تحبسونهما شرط لـ(إنّ) المحذوفة⁽⁷⁾ ، وقد اختلف النحاة في موقع هذه الجملة وقد ذكر عبد الرحمن درويش هذا الاختلاف فقال : (وقد اختلفوا في موضع هذه الجملة والأظهر أنّها صفة لـ(أخران) ، وقال الرّمخشري : (فإن قلت : ما موضع تحبسونهما ؟ قلت هو استئناف كلام

(1) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : عبدالمنعم أحمد هريدي ، 3 : 1591 .

(2) الجنى الداني ص : 207 - 208 .

(3) المحتسب ، ابن جنّي ، 2 : 42 ، ابن حنبل مسند الإمام أحمد بن حنبل (المكتب الإسلامي) .

(4) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ابن حنبل (المكتب الإسلامي للطباعة ، بيروت ، 1978) ج : 2 : 107 ،

ابن مالك شرح التسهيل ج 4 : 83 .

(5) شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك ، ص : 20 .

(6) المائة ، آية 106

(1) همع الهوامع ، ج 4 : 337

كأنه قيل بعد اشتراط العدالة فيهما: فكيف نعمل إن ارتبنا فيهما؟ فقيل: (تحبسونهما) والفاء في (فيقسمان) عاطفة لها على تحبسونهما⁽¹⁾

3) وقوع الاسم بعدها :

تختصّ (إن) بجواز الفصل بينهما وبين فعل الشرط بالاسم شعراً ونثراً لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه وذلك بشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً ، وقد وقع الاسم المرفوع بعد (إن) في أبيات المفضلّيات سواءً أكان ظاهراً أم مضمراً ، وللعلماء في توجيه رفعه ثلاثة أقوال :

1//قول سيبويه ، وتابعه البصريّون : إذ رأى أنّ الاسم المرفوع بعدها مرفوع بتقدير فعل يفسره المذكور بعده⁽²⁾.

2//قول الكوفيّين إذ رأوا أنّ الاسم المظهر⁽³⁾ مرفوع بما عاد إليه من الفعل المذكور من غير تقدير لأنّ المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل⁽⁴⁾.

3//جوز أبو الحسن بن الأخفش الرفع على الابتداء وإن كان يرى أن رفعه بتقدير فعل يفسره المذكور بعده وهو أقيس الوجهين⁽⁵⁾.

ومما ورد من ذلك في اختيارات المفضلّ قول الشنفرى:

تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنَّ هِيَ أَكْثَرَتْ ... وَنَحْنُ جِيَاعٌ، أَيَّ آلٍ تَأَلَّتِ⁽⁶⁾

وقول سويد بن أبي كاهل :

وَزُنُّ الْأَحْلَامِ إِنَّ هُمْ وَارِثُوا ... صَادِقُوا الْبَأْسِ إِذَا الْبَأْسُ نَصَعٌ⁽¹⁾ وقد تقدّم

مناقشة هذه الآراء وحجج كلّ منها في موضوع (إيلاء الفعل) للأداة .

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف الأستاذ : عبد الرحمن درويش ، ج2: 308

(2) الكتاب ، ج 1 ، ص : 263 ، 264 .

(3) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 422 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج 2 : 615 - 616 .

(5) معاني القرآن ، الأخفش ، ج 2 : 550 .

(6) اختيارات المفضلّ شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 533

4) معنى (إِنْ الشَّرْطِيَّة) :

(إِنْ) تستعمل في أغلب حالاتها لإفادة الظن والتوقع والاحتمال ، يقول المبرد (إِنْ) مخرجها الظن والتوقع فيما يجيز به المخبر⁽²⁾. وقد استخدم الرمخشري لفظ "الشك" فقال: ولا تستعمل (إِنْ) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح " إِنْ أَحْمَرَ البسر كان كذا ، و " إِنْ طَلَعَت الشَّمْسُ آتَكَ " إلا في اليوم المغيم⁽³⁾. وقد جاءت (إِنْ) لإفادة التوقع والاحتمال في قول الكلبة العرنِيُّ:

فإِنْ تَنْجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ ... فَقَدْ تَرَكْتُ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلَقَعًا⁽⁴⁾

وقول الجميح : وَإِنَّ يَكُنْ حَادِثٌ يُخْشَى فِدُو عَلِقٍ ... تَطَلُّ تَرْزُوهُ مِنْ حَشِيَّةِ الدِّيبِ⁽⁵⁾

وقوله : فَإِنْ تَقَرِّي بِنَا عَيْنًا وَتَخْفِضِي ... فِينَا وَتَنْتَظِرِي كَرِّي وَتَغْرِبِي⁽⁶⁾

فَأَفْنِي لِعَلَّكَ أَنْ تَحْظِي وَتَحْتَلِبِي فِي سَحْبَلٍ مِنْ مُسُوكِ الضَّانِ مَنُجُوبٍ

وقول سلمة بن الخرشب :

فإِنْ تُقْبِلْ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنِّي ... بِحَمْدِ اللَّهِ وَصَلِّ صَرُومٌ⁽⁷⁾

وقول متمم بن نويرة :

ذَاكَ الضِّيَاعُ، فَإِنْ حَزَزْتُ بِمُدِيَّةٍ ... كَفِّي فِقُولِي: مُحْسِنٌ مَا يَصْنَعُ⁽⁸⁾

وقد تخرج (إِنْ) عن إفادة التوقع والاحتمال فتدخل على المتحقق الوقوع وذلك لنكتة

بلاغية ، ومن ذلك قول عبدالله بن سلمة :

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 888.

(2) المقتضب ، ج 2 : ص : 55 .

(3) الرمخشري ، الفصل ، ص : 384 ، الرضي ، شرح الكافية ، ج 1 : 235 .

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 142.

(5) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 157

(6) المصدر نفسه ، ج 1 : 162-163.

(7) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ، ج 1 : 184

(8) المصدر نفسه ، ج 1 : 170

فَإِنْ أَكْبَرَ فَإِنِّي فِي لِدَاتِي ... وَعَصْرُ جُنُوبٍ مُّقْتَبِلٌ قَشِيبٌ⁽¹⁾
وَإِنْ أَكْبَرَ فَلَا بِأَطِيرِ إِصْرٍ ... يُفَارِقُ عَاتِقِي ذَكَرٌ خَشِيبٌ
فَإِنْ تَشِبَّ الْقُرُونُ فَذَاكَ عَصْرٌ ... وَعَاقِبَةُ الْأَصَاغِرِ أَنْ يَشِيبُوا

(2) وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ الْمُتَيَقِّنَ الْوُقُوعَ هُوَ (الْوَقْتُ) فَيَكُونُ الْإِحْتِمَالُ مُتَوَجِّهًا إِلَى وَقْتِ الْوُقُوعِ لَا الْوُقُوعَ كَمَا فِي قَوْلِ عَبْدِ بَنِ الطَّبَّيْبِ:

فَلَيْنُ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِيًا ... تَبَقَى لَكُمْ مِنْهَا مَآثِرٌ أَرْبَعٌ⁽²⁾

5) عَمَلُهَا :

تَدْخُلُ (إِنْ) عَلَى جَمَلَتَيْنِ، فَتَجْعَلُ الْأُولَى شَرْطًا وَالثَّانِيَةَ جَوَابًا⁽³⁾ فَتَجْزِمُ فِعْلَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ (إِنْ تَسَافَرَ أَسَافِرُ مَعَكَ) وَعَلَّلَ النَّحَاةَ جَزْمَهَا بِطَوْلِ مَا تَقْتَضِيهِ إِذْ تَقْتَضِي جَمَلَتَيْنِ ، فَاخْتِيرَ لَهَا الْجَزْمَ لِأَنَّهُ **حَذْفٌ وَتَخْفِيفٌ** وَغَيْرَهَا مَحْمُولٌ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ⁽⁴⁾ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ عَمِلَتْ (إِنْ) الْجَزْمَ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا عَمِلَتْ لِإِحْتِصَاصِهَا ، وَعَمِلَتْ الْجَزْمَ بِمَا بَيَّنَّا أَنَّهَا تَقْتَضِي جَمَلَتَيْنِ : الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ ، فَلَطَوَّلَ مَا تَقْتَضِيهِ اخْتِيرَ لَهَا الْجَزْمَ لِأَنَّهُ حَذْفٌ وَتَخْفِيفٌ ، فَأَمَّا مَا عَدَا (إِنْ) مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالَّتِي يَجَازِي بِهَا .. إِنَّمَا عَمِلَتْ لِأَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ (إِنْ)⁽⁵⁾ .

6) الْحُرُوفُ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ :

(1) (لَمْ) : تَقَعُ (لَمْ) بَعْدَ (إِنْ) وَتَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي (الْفِعْلِ) هُوَ (لَمْ) لَا أَدَاةَ الشَّرْطِ (إِنْ) لِأَنَّ (لَمْ) عَامِلٌ يَلْزِمُهُ مَعْمُولُهُ ، وَلَا يُفَرِّقُ

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 498-499-501 .

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 717

⁽³⁾ معاني القرآن الكريم ، الفراء ، 1 : 422

⁽⁴⁾ أسرار العربية ، الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار .

⁽⁵⁾ البرهان ، الزركشي : 215 - 216 .

بينهما بشيء ، أمّا (إن) يجوز أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها نحو " إن زيدا يضرب أضرِبَهُ(1) .

معنى تركيب (إن لم ...) : يقول ابن السراج : " وتقول (إن لم تقم ، قمت) فـ(لم) في الأصل للماضي تغلب المستقبل إلى الماضي لأنها تنفي ما مضى فإذا دخلت عليها (إن) أحالت الماضي إلى المستقبل(2) . أي : إن (لم) تقتصر وظيفتها على نفي الفعل بينما تغلب (إن) زمن هذا النفي من الماضي إلى المضارع ، ومن شواهد ورود (لم) بعد (إن) قول بشامة بن عمرو :

فإن لم يكن غير إحداهما ... فسِيرُوا إلى الموتِ سِيراً جميلاً(3)

وقول المزرد بن ضرار :

فإن لم تَرُدُّوْهَا فإن سَمَاعَهَا ... لَكُمْ أبدأً مِنْ بَاقِ يَاتِ الْقَلَائِدِ(4)

وقول الحارث بن حلزة :

أُفَيْتِنَا لِلضَّيْفِ حَيْرَ عَمَارَةٍ ... إن لم يكن لبنٌ فَعَطْفُ المُدْمَجِ(5)

(2) " لا " تلحق لا النافية الحرف (إن) في سعة الكلام ولا تؤثر في عمل الجزم قال **المرادي** في " إلا " فهي مركبة ، من إن الشرطية ولا الناهية وهي حرفان لا حرف واحد أمرها واضح(6) .

ومما ورد من ورود " لا " بعد " إن " قول ذي الأصبع العدواني :

يا عَمْرُو إن لا تدع شئمي ومنقصتي أضربك حيث تقول الهامة اسقوني(7)

(1) (الأصول في النحو ، ابن السراج ، 2 : 188 .

(2) (الجنى الداني ، ص : 521 .

(3) (اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 297 .

(4) (المصدر نفسه ، ج 1 : 379 .

(5) (المصدر نفسه ، ج 3 : 1143 .

(6) (الجنى الداني ، ص : 521 - 522 .

(7) (اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2 : 749 .

وقول عوف بن الأحوص :

فإِلَّا يَكُنْ مِنِّي ابْنُ زَحْرٍ وَرَهْطُهُ ... فَمِنِّي رِيَاخٌ عُرْفُهَا وَنَكِيرُهَا (1)

3) ما الزائدة : تزداد (ما) الزائدة بعد (إن) لإفادة التأكيد ونصّ ابن يعيش على أنّ التأكيد إنما هو لمعنى الجزاء (2)، وقد شهد الاستعمال أنّ التأكيد إنّما هو لمعنى الشرط ومن أجل ذلك كان الأكثر دخول نون التوكيد على فعل الشرط . وقد حاول الباحث مصطفى إبراهيم علي من المحدثين إيجاد دلالة لـ(ما) فقال: " (ما) تفيد تقريب زمن حدوث الشرط (3)" وهذا القول مردود بقولنا للصغير " إمّا تكبر فلا تنس فضل والديك عليك " .

وأما ما يمكن قبوله كدلالة لـ (ما) تضاف إلى دلالة التأكيد هي دلالة اتّساع الحدث بمعنى أنّ حدث الشرط قابل للتكرار والاستمرار في أحوال وأزمنة وأمكنة لا ابتداء لها ولا نهاية لها (4) وقد عبّر عنه فتح الله سليمان بمصطلح رحابة المواقف وتكرارها (5).

ومن صور (إمّا) الواردة في المفضليّات والتي يخلو فيها فعل الشرط من نون التوكيد :

قول بشامة بن عمرو:

فإِمَّا هَلَكْتُ وَلَمْ آتِهِمْ ... فَأَبْلُغْ أَمَاثِلَ سَهْمِ رَسُولًا (6)

وقول ذي الأصبع العدوانى:

إِمَّا تَرَى شِكَّتِي رُمِيحَ أَبِي ... سَعْدٍ فَقَدْ أَحْمِلُ السَّلَاحَ مَعًا (7)

وقول عبد يغوث الحارثى :

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 821 .

(2) شرح المفصل ، ج 1 : 5 .

(3) البنية اللغوية في شعر عروة بن الورد ، مصطفى إبراهيم علي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة

عام 1978م ، ص 211

(4) الجملة الشرطية عند الهزليين ، إبراهيم بركات ، ص : 260 - 261 .

(5) الجملة الشرطية في شعر محمود سامي البارودي ، فتح الله أحمد سليمان ص : 77 .

(6) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 295

(7) المصدر نفسه ، ج 2 : 728

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا (1)

وقول ربيعة بن مقروم :

فإِمَّا أُمْسٍ قَدْ رَاجَعْتُ حِلْمِي ... وَوَلَّاحَ عَلِيٍّ مِنْ شَيْبٍ قِنَاعُ
فَقَدْ أَصِلُ الْخَلِيلَ وَإِنْ نَأَيْ ... وَغِبُّ عَدَوَاتِي كَلَأً جُدَاعُ (2)

وقول الأسود بن يعفر :

إِمَّا تَرَيْنِي قَدْ بَلِيتُ وَغَاضَنِي ... مَا نِيلَ مِنْ بَصْرِي وَمَنْ أَجْلَادِي
فَلَقَدْ أَرُوحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلًا ... مَذِلًّا بِمَالِي لَيْنًا أَجْيَادِي (3)

وقول المرقش الأكبر :

يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ ... أَنَسَ بَنَ سَعْدٍ إِنْ لَقِيتَ وَحَرَمَلًا (4)

وقوله :

يَرْقَاهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْهُ وَإِ ... مَا تُنْسِيهِ مَنِيَّةٌ يَهْرُمُ (5)

وقول ربيعة بن مقروم :

فإِمَّا تَرَيْنِي قَدْ تَرَكْتُ لِحَاجَتِي ... وَأَصْبَحْتُ مُبْيَضَّ الْعِدَارَيْنِ أَشْيَا
فِيَارِبَّ خَصْمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ ... وَقَوِّمْتُ مِنْهُ دَرَاهُ فَتَتَكَّبَا (6)

(6) مواضع ورود (إن) الشرطية في المفضليات :

وردت (إن) الشرطية في المفضليات في مئة وخمسة وأربعين موضعاً بأنماط الجمل

الشرطية المختلفة منها:

(1) المصدر نفسه ، ج 2: 767

(2) المصدر نفسه ، ج 2: 852

(3) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2: 973 - 974 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2: 988

(5) المصدر نفسه ، ج 2: 1061

(6) المصدر نفسه ، ج 2: 1530 - 1531

قول الكلبة العرنى :

فإن تَنجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ ... فقد تَرَكَتْ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعًا (1)

يلحظ أنّ فعل الشرط - تنج - بعد (إن) مضارع مجزوم وجواب الشرط (تركت) ماض مسبوق بـ(قد) وهو مما لا يصلح أن يقع شرطاً لذا جاء مقترناً بالفاء الرابطة.

ودخول (قد) أفاد معنى التحقيق والتأكيد لمعنى الفعل ، فالشاعر (الكلبة) يخاطب حزيمة بن طارق التغلبي(الذي أغار على رهطهم واستاق إبلهم فأتاهم الصريخ فركبوا في أثره فهزم حزيمة واستنقذ منه ما أخذه وأفلت حزيمة من الكلبة ثم أسره غيره) ، إن نجوت منها(أي فرس الكلبة) فقد ذهبت بمالك وتركت دارك جرداء لا شيء فيها ، والعرب تسند عملها كثيراً إلى الخيل لأنهم عليها فعلوا وأدركوا .ولو تأملت هذه الصورة التي رسمها الشاعر فكأنما الشاعر وقد أغار مع قومه على حزيمة فأخذوا حقهم ولم يدركوا حزيمة فأخذ الكلبة يعدوا خلفه وفي هذا الموضع لا يناسبه إلا المضارع في الشرط لأنه يعدو خلفه ولم يتحقق إدراكه أو عدمه، والماضي في الجواب لاستنقاذ ما أخذه منهم .

وقول الجميح :

فإن يكن أهلها حلوا على قضة ... فإن أهلي الأولى حلوا بمنحوب (2)

وقول سلمة بن الخرشب الأنماري:

فإن تُقبِلْ بِمَا علمت فإني بحمد الله وصَّال صرُوم (3)

نلاحظ أنّ فعل الشرط - في بيتي الجميح وسلمة - مضارع مجزوم أمّا جواب الشرط فقد جاء جملة اسمية مصدرية بحرف ناسخ للتوكيد والجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطا لذا جاء الجواب مربوطاً بالفاء والتي تفيد التعقيب أيضاً. واستخدام الجملة الاسمية في البيتين يدلّ على الثبات الموافق لمعنى الجوابين ففي البيت الأول يؤكد الشاعر شرف قبيلته

(1) المصدر نفسه ، ج 1: 142.

(2) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1: 158.

(3) المصدر نفسه ، ج 1: 184

وعلو نسبه وهي صفة ثابتة فيه ، أمّا في البيت الثاني فيصف الشاعر نفسه بأنّه وصال
صروم يصل من يصله ويقطع من قطعه .

وقول الحادرة :

وتَقِي إِذَا مَسَّتْ مَنَاسِمُهَا الْحَصَى ... وَجَعاً وَإِنْ تُرْجَزُ بِهِ تَتَرَفَّعُ (1)

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (تزر) مضارع مجزوم وكذلك جواب الشرط (تترفع)
مضارع مجزوم أيضاً وهذه الصُّورة الأساسيّة للجملّة الشرطيّة ،

وقول بشامة بن عمرو :

وَإِنْ أَدْبَرْتُ قَلْتُ مَشْحُونَةٌ ... أَطَاعَ لَهَا الرِّيحُ قَلْعاً جَفُولاً (2)

وَإِنْ أَعْرَضْتُ رَأَى فِيهَا الْبَصِي ... رُ مَا لَا يُكَلِّفُهُ أَنْ يَفِيلاً (3)

نلاحظ أنّ فعل الشرط (أدبرت) فعل ماض وجوابه (قلت) ماض أيضاً .وهذه الصُّورة التي
تكون فيها الأفعال ماضية لم يذكرها سيبويه ، لأنّ الأساس الذي اعتمد عليه في مراقبة
صور الجمل الشرطيّة هو الجزم إضافة إلى أنّه كان جل اهتمامه هو رد الصُّور المنحرفة
إلى أصلها أو بتأويلها في سبيل المحافظة على الصُّورة الأساسيّة .

أمّا الفراء فيعتمد على أساس آخر وهو ما يمكن تسميته (التوافق الصّرفي) فهو يلاحظ
أنّ الأفعال في الصُّورة الأساسيّة للجملّة الشرطيّة متّفقة من حيث الشّكل الصّرفي حيث
يقول : (أكثر ما يأتي الجزاء على أن يتفق هو وجوابه ، فإن قلت : ان تفعل أفعل فهذا
حسن وإن قلت : إن فعلت أفعل كان مستجازا والكلام: إن فعلت فعلت) (4)

يلاحظ من قول الفراء ذكره للصُّور التي تكون فيها الأفعال ماضية، ومنها كون فعل
الشرط ماضياً وجوابه ماضياً وهي صورة جديدة لم ترد عند سيبويه.

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 240

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 290

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 291

(4) معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 ، ص : 6

لكن المبرّد يردّ هذه الصُّور إلى الأصل حيث يرى أنّ (أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة لأنّه يعربها ولا يعرب الآ المضارع ⁽¹⁾ لذلك يضع الماضي موضع المضارع من حيث الزّمن ومن حيث الموقع الإعرابي ، حيث يقول : (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية لأنّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبيّن فيها الإعراب) ⁽²⁾

وقد وضع الرّضي صورة كون الشرط وجوابه ماضيين لفظاً أو معنّى أو أحدهما لفظاً والآخر معنّى في المرتبة الثانية بعد صورة المضارعين الأساسيّة .

وقول بشامة بن عمرو :

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ إِحْدَاهُمَا فَسَيُرُوا إِلَى الْمَوْتِ سَيْرًا جَمِيلًا ⁽³⁾

يلاحظ هنا أنّ فعل الشرط فعل مضارع مجزوم بـ (لم) التي تقلب المستقبل إلى الماضي وبعد دخول أداة الشرط(إنّ) تحيل الماضي إلى المستقبل ولكنّ هذا الأمر ليس مطلقاً .

وإذا تأملنا معنى هذا البيت نجد أنّ الشّاعر يقول : ان لم يكن غير إحدى الخصلتين (خزي الحياة . أي ما يلحقهم من العار إذا خذلوا حلفاءهم الحرقة . وحرب الصّديق إذا نصرّوهم فحاربوا غطفان) فسيروا إلى الموت أي استصحبوا صبراً ينتفي معه العار واستسلموا للموت وحافظوا على الشرف . فخرّج البيت مخرج الحكمة فعلى هذا يكون زمن الفعل بعد (إنّ لم) هو الزّمن المطلق المستمرّ الذي يصحّ وقوعه في الماضي والحاضر والمستقبل .

أمّا جملة الجواب فهي جملة طلبية ، لذا سبقت بالفاء الرّابطة .

وقول المزرد بن ضرار :

(¹) المقتضب ، ج 2 ، ص : 49
(²) المصدر نفسه ، ج 2 ، ص : 50
(³) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 297

فإن لم تردوها فإن سماعها ... لكم أبداً من باقيات الفلائد (1)

في هذا البيت جاء فعل الشرط بعد (إن) مضارعاً جزم بـ(لم) حيث لم تؤثر (إن) فيه بالجزم ، أما الجواب فهو جملة اسمية مصدرية بحرف ناسخ (إن) مقترنة بالفاء الرابطة ، فالفاء هنا تفيد التعقيب وقد دخلت على علة الجواب أي : إن لم تردوها عليّ أهلكم هجاء يبقى لازماً لكم كما تلازم القلائد الأعناق، فدخلت الفاء على علة الجواب وحذف المعلول .

وقوله :

ألست نفيًا ما تليق بك الذرى ... ولا أنت إن طالت بك الكف ناكل (2)

يخاطب الشاعر في هذا البيت سيفه قائلاً: ألست البريء من العيوب والذي لا تعلق بك الأعالي ولا تتكل عن الضرائب إن مدّ الضارب باعه للضرب فاعمل وكن عند الظن بك . وهذا الكلام وإن كان موجّهًا في الظاهر نحو السيف فحقيقته للنفس وهذا كما يفعله الملاقي لخصمه ، فيحاج نفسه قبل الاجتماع معه . والملاحظ هنا أنّ أداة الشرط وفعل الشرط توسطًا بين متلازمين المبتدأ (أنت) وخبره (ناكل) وقد اختلف النحاة في تقدير الجواب في هذه الحالة إلى مذاهب :

مذهب سيبويه : حيث ذهب إلى أنّ الجملة التي اعترضتها العبارة الشرطية هي الجواب ، وذهب المبرد إلى أنّ الجواب هنا محذوف (3) .

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ الخبر سدّ مسدّ الجواب (4) وقد رد أبوحيان ما ذهب إليه ورأى أنّ الجواب محذوف (5)

وقول المخبل السعدي :

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 379

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 475 .

(3) إعراب القرآن ، النحاس ، ج 1 : 56

(4) التسهيل ، ابن مالك ، ، ص : 239

(5) ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ج 2 : 814

وَلَيْنُ بَنَيْتَ لِي الْمَشَقَّرَ فِي ... هَضْبٍ تُقَصِّرُ دُونَهُ الْعُصْمُ (1)

لَتُنْتَقِبَنَّ عَنِّي الْمَنِيَّةُ إِ ... نَّ اللَّهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ حُكْمُ (2)

يقول الشاعر مقسمًا : لو بنيت لي المشقّر (وهو قصر معروف) على هضبة لا تدركه الوعول لم يحرزني ذلك من الموت فهو أمر كائن قدره الله تعالى . يلاحظ أنّ فعل الشرط (بنيت) فعل ماض ، وقد قال ابن الحاجب بلزوم المضي لفظًا أو معنًى إذا تقدّم القسم على الشرط (3) ، ويقول ابن عصفور : (ولا يكون فعل الشرط إذا تقدّم القسم إلا ماضيًا لأنّ جواب الشرط لا يحذف إذا كان فعله ماضيًا) (4) وتابعهم في ذلك أبو حيّان (5) وجملة (لتنقبن عني المنية) هي جواب القسم ، والنّحاة في هذه الحالة يختلفون في جواب الشرط على رأيين : الأوّل وهو أنّ جواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم ، وهذا الرّأي ذهب إليه جمع من النّحاة منهم : الأنباري (6) ، وابن عصفور (7) ، وابن مالك (8) ، والرّضي (9) ، والرّضي (9) ، وأبوحيّان (10) ، وابن هشام (11) . أمّا الرّأي الثّاني : وهو ما ذهب إليه ابن الشّجري ، أنّ جواب الشرط هو مجموع القسم وجوابه معاً (12) ، وهو الرّأي الرّاجح عندي . وسيكون لنا إن شاء الله مزيدًا من البحث في هذه المواضع عند الحديث عن أنماط الجملة الشرطيّة في المباحث القادمة .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 557

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 557

(3) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 391

(4) المقرب ، ج 1 : 208

(5) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 759

(6) البيان ، الأنباري ، ج 2 : 8

(7) المقرب ، ج 1 : 208

(8) التسهيل ، ابن مالك ، 153

(9) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 392

(10) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 759

(11) مغني اللبيب ، ج 2 : 721

(12) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 240

ثانياً: (إنما) الشرطية

1) أثر (ما) على (إن) :

تُكسب (ما) (إن) عند الاتصال بها أموراً منها :

1) إفادة (إن) معنى الشرط بعد اتصال (ما) بها.

2) اكتساب (إن) عمل الجزم بعد اتصال (ما) بها .

3) كفّ (إن) عن الإضافة إلى الفعل الذي بعدها.

4) قلب دلالة (إن) إلى الاستقبال بعد ما كانت دلالتها على الزمن الماضي كما هو

الأصل فيها⁽¹⁾.

2) هل (إنما) حرف أم ظرف ؟

(إنما) حرف عند سيبويه⁽²⁾ لأنها أشبهت (إن) في المعنى والعمل وتابعه في ذلك المبرّد⁽³⁾. ونُسب

المبرّد⁽³⁾. ونُسب إليه أيضاً القول أنها باقية على اسميتها وأنّ زمانها صار مستقبلاً⁽⁴⁾. وممّن

ذهب إلى هذا الرّأي ابن السّراج⁽⁵⁾ والفارسي⁽⁶⁾ والجرجاني⁽⁷⁾ والزركشي⁽⁸⁾..

وقد احتجّ من ذهب مذهب سيبويه بأمر منها :

(¹) الكتاب 3 : 56 - 57 ، المقتضب ، 2 : 46 ، 52 التبصرة والتذكرة ، الصّيمري ، 1 : 408 المقتصد ، الجرجاني ، 2 : 1114 أمالي ابن الشجري 2 : 567 - 568 ، شرح الكافية ، الرضي ، 2 : 254 ، الجنى الداني ص : 190 .

(²) الكتاب ، ج 3 : 56 .

(³) المقتضب ج 2 : 45 .

(⁴) نسب إليه ذلك الرضي في شرح الكافية ج 2 : 254 والمرادي في الجنى الداني ص : 191 ، وابن هشام في مغني اللبيب ، ص : 120 .

(⁵) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 2 ، 155 .

(⁶) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252 .

(⁷) الجمل ، الجرجاني ، ص : 95 ، المقتصد ، ج 2 : 1115 .

(⁸) البرهان ، الزركشي ، ج 4 : 408 .

1) أنها قبل التّركيب حكم باسميّتها لدالاتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدعى أنّها دالة عليه ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض العلامات الخاصّة بالاسم كالتّوين والإضافة إليها والوقوع موقع المفعول به، أمّا بعد التّركيب فمدلولها المجازة ، وهو من معاني الحروف وليس لها مدلول آخر غيره ، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من علامات الأسماء فقلنا بثبوت حرفيّتها وانتفاء اسميّتها⁽¹⁾.

2) أنّها متوغّلة في البناء لا تخرج عنه أصلاً ، وهذا من استحقاقات الحروف وهو الأصل فيها ، ولأنّ الفعل يطلبها لاختصاصها به ك(إن) المتّفق على حرفيّتها ، كما وأنّه لم يقدّم دليل على القطع باسميّة (إنما)⁽²⁾. وعلى الرّغم ممّا سبق لا نستطيع القطع بدلالة ثابتة ثابتة لـ(إنما) ، ونظرًا لأنّ (إنما) لا تتفرد بمعنى خاص بها بين أدوات الجزاء قلّ استعمالها في اللّغة فما تكاد الشواهد الشعريّة التي احتجّ بها النّحاة على (إنما) على كثرتها تزيد على شواهد سيبويه كما لم يرد استعمال (إنما) الشرطيّة في القرآن الكريم .

أمّا في اختيارات المفضّل الضّبي فلم ترد (إنما) كذلك ممّا يدلّ على ندرة استخدامها .

3) (إنما) أداة شرط جازمة :

الجزم بها قليل ، وهو جائز في الاختيار ، لا ضرورة كما ذكر بعض النّحويّين⁽³⁾.
ومما ورد فيه الجزم قول العباس بن مرداس :

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا مَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ⁽⁴⁾

(6) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1622 - 1623

(2) رصف ، المباني المالقي ، ص : 148 - 149 .

(3) الجنبي الداني ص : 191 ، معنى اللبيب ص : 120 .

(4) الكتاب : 57/3 ، شرح الكافية الشافية 1581/3 ، خزنة الأدب 636/3 ، الخصائص 13/41 ، شرح المفصل

، 4 : 7097 والخزنة 3 : 3 ، 636 .

وقول عبدالله بن همام السُّلُولي (1).

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُرَجِّي ظَعِينَتِي أَصَعْدُ سِرًّا فِي الْبِلَادِ وَأُقْرِعُ
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّ مَا رَجَالِي فَهَمَّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
وقول الشاعر : (2)

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آيَا
ب-الأسماء :

أولاً: (مَنْ) الشرطية

1) معنى (مَنْ) :

" مَنْ " على أربعة أوجه شرطية ، وموصولة ، وموصوفة ، استفهامية ، فإن قلت " من يكرمني أكرمه " تحتل الأوجه الأربعة فإن قدرتها شرطية جازمت الفعلين أو موصولة أو موصوفة رفعتهما أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء .
و(مَنْ) فيهنّ مبتدأ ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة والموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك (3).

2) * " مَنْ " اسم شرط جازم :

يجمع النّحاة على أنّ " مَنْ " اسم شرط جازم للفعلين كما تجزم (إنّ) الشرطية وهو محمول على (إنّ) في المعنى والعمل وممن قال بهذا الرّأي سيبويه(1)، والمبرد(2)، وابن السّراج(3)، والفارسي(4)، وابن جنّي(5)، وابن معطّ(6) وابن يعيش(7).

(1) الكتاب 57/3 ، الأصول لابن السراج 160/2 ، خزنة الأدب 638/3.

(2) الحاشية ، الأشموني 4/4 ، شرح ابن عقيل على الألفية 373/2 ، شرح ابن الناظم على الألفية ص 695 ، العيني 425/4 ، روايتها كلها : (تأت) مكان (تأب) .

(3) الحاشية ، الأشموني ، ج 2 : 91 .

(3) * معنى " مَنْ " الشرطية:

تكتسب مَنْ الشرطية دلالات متعددة من خلال سياقها الذي ترد فيه: فالدلالة الوصفية لـ(مَنْ) هي (أنها لِمَا يعقل) ، يقول المبرّد في ذلك تقول في " مَنْ " من يأتني آتته " فلا يكون ذلك إلا لِمَا يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن⁽⁸⁾.

أما المعنى الخاص المكتسب من وقوع (مَنْ) في التركيب فهو : الإبهام والعموم، وقد تحدّث عن هذه الدلالة ابن جنّي فقال: ألم تسمع ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي الأبعاد والطول؟ وكذلك الشرط في قولك : (من يقيم أقم معه) ، فقد كفاك عن ذكر جميع الناس ولولا هو لاحتجت أن تقول: (إن يقيم زيداً أو عمرو أو قاسم ونحو ذلك ، ثم تقف حسيراً مبهوراً ، ولما تجد إلى عرضك سبيلاً)⁽⁹⁾. إضافة إلى (إبهام العموم) هناك إبهام الظنّ وعدم القطع لأنّ جميع أدوات الشرط محمولة على أداة الشرط (إن) في المعنى لأنّها فعدم القطع حاصل في وقوع الشرط كما أنّ إبهام العموم حاصل في فاعل الشرط .

(4) (مَنْ) وما يعود عليه من الضمائر :

لفظ (مَنْ) واحد مذكر ، ومعناها بحسب المقصود منها في الكلام ، لذلك فهي صالحة للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث⁽¹⁰⁾.

-
- (1) الكتاب 3 : 56 ، 69
 - (2) المقتضب ، 2 : 46 .
 - (3) الأصول في النحو ، ابن السراج ، 2 : 159
 - (4) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 251 .
 - (5) اللمع في العربية ، ابن جنّي ، ص : 193 .
 - (6) هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبدالمعطي (ت 628هـ) ، الفصول الخمسون ، تحقيق : محمود الطناحي ، (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مكتبة الإيمان) ص : 207
 - (7) شرح المفصل ، 7 : 42
 - (8) المقتضب ، 2 : 49 .
 - (9) الخصائص ، ابن جنّي ، تحقيق : محمد علي النجار (دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ت) 1 : 82 .
 - (10) التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، 1 : 520 - 521 ، شرح المفصل ، 4 : 13-14 ، الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق : موسى بناي العليبي ، 1 : 489 .

الضَّمير الَّذي يعود على (مَنْ) له حالتان :

1- الأولى : أن يعود الضَّمير على لفظ (مَنْ) فيجاء للواحد المذكر ، وبذا تتحقق المطابقة اللفظية وهذا كثير شائع في الاستعمال⁽¹⁾.

2) الثانية : أن يعود الضَّمير على معنى (مَنْ) المقصود من الكلام ومعنى (مَنْ) هو معنى الجنس لإبهامها ، فنقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث⁽²⁾.

وفي شواهد المفضلّيات ، لم يعد الضَّمير إلا على لفظ (مَنْ) دون معناها وهذا موافق للكثير الشائع في الاستعمال ومن ذلك :

قول المزرّد أخو الشَّمَّاح :

فَمَنْ يَكُ مِعْزَالَ الْيَدَيْنِ، مَكَائُهُ ... إِذَا كَثَرَتْ عَنْ نَابِهَا الْحَرْبُ حَامِلٌ⁽³⁾

وقول الشَّنْفَرى :

وَبَاضِعَةٍ حُمْرِ الْقِسِيِّ بَعَثْتُهَا ... وَمَنْ يَعْزُرُ يَعْزَمُ مَرَّةً وَيُشَمَّتِ⁽⁴⁾

5) مواضع ورود (مَنْ) الشرطية في المفضلّيات :

من مواضع ورود (مَنْ) الشرطية في المفضلّيات :

قول المزرّد أخو الشَّمَّاح :

فَمَنْ أَرَمَهُ مِنْهَا بَيْتٌ يُلْحُ بِهِ ... كَشَامَةً وَجْهِ، لِيَسَ لِلشَّامِ غَاسِلٌ⁽⁵⁾

يقول من أُسِيرُ فيه قافية منها لزمته فتبقى بقاء الخال في الخدّ لا يمحوه الغسل ،

ففاعل الشرط (أرمه) مضارع مجزوم وجوابه (يلح) كذلك مضارع مجزوم .

(1) شرح المفصل ، 4 : 13 .

(2) المصدر نفسه ، 4 : 13

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 451

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 521

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 486

ومقام خصم قائم ظلفائه ... مَنْ زَلَّ طَارَ لَهُ تَنَاءٌ أَشْنَعُ⁽¹⁾

وهنا فعل الشرط (زَلَّ) ماض وجوابه (طار) ماض أيضا وقد جرى الكلام مجرى الحكمة ، يقول الشاعر : حضرت خصومة ومنازعة وافتخارا من لم يقم فيه بحجة ويبر في خصومته تُحْمَلَ عنه أمر قبيح شنيع أو طار له صيت شنيع .

وقول الحارث بن ولة الجرمي :

فَمَنْ يَكُ يَرْجُو فِي تَمِيمٍ هَوَادَةً فَلَيْسَ لَجَرْمٍ ي تَمِيمٍ أَوَاصِرُ⁽²⁾

يقول الشاعر : مَنْ كان يرجو من تميم ليئا ورفقا ورقة فلن يجدها - وهو هنا يعني نفسه - وهو من بني جرم وتميم ليس لها أواصر - أي : عواطف - على جرم برقم قرابتها منها . ويلاحظ أنّ فعل الشرط (يَكُ) مضارع مجزوم ، وجوابه (فليس لجرم أواصر) جملة اسمية مصدرية بفعل ناسخ وقد جاءت مربوطة بالفاء والجملة الاسمية تدلّ على الثبات لتتناسب هذه الصفة في تميم.

وقول جابر بن جني التغلبي :

وَيَوْمًا لَدَى الْحَشَارِ مَنْ يَلُو حَقَّهُ يُبْرِرُزُ وَيُنَزَعُ ثَوْبُهُ وَيُظَلَّمُ⁽³⁾

وقول المرقش الأصغر :

فَمَنْ يَلِقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسَ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغُو لَا يَعْدَمُ عَلَى الْعَيِّ لِأَيْمٍ⁽⁴⁾

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 697

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 777

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 950

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 1104

يقول الشاعر : من رأى خيراً وعمله حمداً الناس سيرته ومن يجهل ويسعى إلى الشرِّ لم يعدم لائماً يلومه (أي يكثر لؤامه) والملاحظ في الشطر الأوّل من البيت أنّ فعل الشرط (يلق) وجوابه (يحمد) مضارعان مجزومان ، أمّا الشطر الثاني ففعل الشرط (يغو) مضارع مجزوم والجواب (لا يعدم) مضارع منفي بـ(لا) مجزوم ودخول (لا) النافية لا يمنع تسلّط أداة الشرط عليه وجزمه .

وقول علقمة بن عبدة :

وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْغُرَبَانِ يَزْجُرُهَا ... عَلَى سَلَامَتِهِ لَا بُدَّ مَشْوُومٍ⁽¹⁾

كانت العرب تتشاءم من الغريبان وتزجرها مخافة أن يصيبهم الشرّ ، وعلى ذلك يقول الشاعر : من تعرّض الغريبان يزجرها ويطردها مخافة أن يصيبه الشرُّ فلا بدّ أن يقع فيما يخاف ويحذر منه ، فكأنّ الشاعر ينكر الطيرة ، والملاحظ أنّ فعل الشرط (تعرّض) ماضٍ، والجواب جملة اسمية حذف منها المبتدأ مع تقدير الفاء الرابطة ، وبقي الخبر (مشووم) والتقدير : فهو لا بدّ مشووم ، و(لا بد) هنا تأكيد للخطب بمنزلة (لا محالة) و(على سلامته) في موضع الحال .

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1619

ثانيا : (ما) الشرطية

1 (ما) اسم شرط جازم :

عدّها سيويوه من الأسماء غير الظّروف التي يجازى بها⁽¹⁾ وبهذا وصفها المبرّد أيضاً⁽²⁾، وبين أنّها إذا كانت جزاء فلا بدّ لها من عائد عليها ، قال : " فإن جعلت (ما) اسماً وجعلتها استنفهاً أو جزاءً أو في معنى (الذي) لم يكن بدُّ من راجع إليها، فأما الجزاء فقولك في (ما تركبه أركبه) نصب (ما) ب(تركب) وأضمرت هاء في أركب ، ولو قلت: (ما تركب أركب) لجاز ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ، لأنّه معلق بما قبله وذلك في المعنى موجود⁽³⁾.

2 معنى (ما) الشرطية :

الأصل في (ما) الشرطية أن تدلّ على غير العاقل⁽⁴⁾، كما تدلّ على إبهام العموم وإبهام الظنّ والاحتمال وعدم القطع من خلال ورودها في سياق التّركيب الشرطي .

أمّا إبهام العموم فلأنّ (ما) عامة في غير العقلاء ، وأمّا إبهام الظنّ في وقوع الفعل فهو حاصل لأنّ (ما) تتضمّن معنى (إنّ) الشرطية ، فإن قلت (وما تأكل آكل) عنى كلامي : (إنّ تأكل خبزاً آكل) ، (وإن تأكل تمرّاً آكل) وإن ... وإن ... إلى ما لا نهاية له من أصناف الأطعمة ، فاستغنى عن أنواع الأطعمة طعاماً طعاماً باستعمال (ما) لعمومهما⁽⁵⁾.

(1) الكتاب ، ج 3 : 56 .
(2) المقتضب ، ج 2 : 45 .
(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 60 .
(4) المقتضب ، ج 2 : 51 ، الصاحبى ، ابن فارس ، ص : 269 ، شرح المقدمة المحسّبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 246 ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 7 : 42 .
(5) المصدر نفسه ، ج 4 : 5 .

3) مواضع ورود (ما) في المفضليات :

لم أقف على أي موضع لـ(ما) الشرطية في اختيارات المفضل .

ومما ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾⁽¹⁾.

والملاحظ في هذه الآية : أن فعل الشرط (ننسخ) مضارع مجزوم ، وجوابه (نأت) أيضا مضارع مجزوم .

ثالثا: (متى الشرطية)

1) معنى (متى) :

(متى) لها دلالة وضعية وهي أنها تدل على الزمان ، فقد ذكر سيبويه أن المعنى اللغوي لـ (متى) : " في أي حين " ⁽²⁾، وقال المبرد " متى لا تقع إلا للزمان " ⁽³⁾.

أما إذا وقعت متى في سياق التركيب الشرطي فإنها تكتسب دلالتين :

الأولى : إبهام الظن وعدم القطع : لأنها بمعنى (إن) الشرطية ، قال الخوارزمي: " والفصل بينهما أنّ (إذا) للأمر الواجبة الوجود أو ما جرى ذلك المجرى علم أنّه كائن ، وهي لما يترجح بين أن يكون وبين ألا يكون تقول: (إذا طلعت الشمس خرجت) و (إذا أذن للصلاة قمت) ولا يصلح في هذا النحو (متى) وتقول: (متى تخرج أخرج) تقوله مع من لا يتيقن أنه خارج، ولا يغلب ذلك على ظنك أيضاً" ⁽⁴⁾، وعلى نفس الرأي سار ابن يعيش ⁽⁵⁾، وابن الحاجب ⁽⁶⁾.

(1) سورة البقرة ، آية : (106) .

(2) الكتاب ، ج 4 : 233 .

(3) المقتضب ، ج 2 : 52 .

(4) التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الخوارزمي، تحقيق /عبدالرحمن العثيمين ج:2: 318-319

(5) شرح المفصل ، ج 4 ، 106 .

(6) الإيضاح ، ابن الحاجب ، ج 1 : 516 .

الثانية : **إبهام العموم** ، قال ابن جنّي : " ... وكذلك (متى تقوم ؟) فقد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها "(1) . ، ومفهوم قوله: أن (متى) تغني عن السؤال عن الأزمنة زمناً زمناً ، وكذلك هي في الشرط .

وإذا زيدت (ما) بعد (متى) الشرطيّة ، فإنها تعطي المعنى فضل تأكيد ، وإلى زيادة في إبهام (متى) كما أدت إلى ازدياد حسن المجازة بها(2) .
وتفهم هذه الدلالات من قول المزرّد أخو الشّماخ :

فلا مَرَحِباً بالشَّيْبِ مِنْ وَفْدِ زَائِرٍ ... مَتَى يَأْتِ لَا تُحَجِّبُ عَلَيْهِ الْمَدَاخِلُ(3)

وقول سويد بن أبي كاهل :

قَد كَفَانِي اللهُ مَا فِي نَفْسِهِ ... وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئاً لَا يُضَعُّ(4)

4) بِمِ تَتَعَلَّقُ (مَتَى) الشَّرْطِيَّةُ ؟:

لَمَّا كَانَ لِهَذَا الظَّرْفِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي الْعَامِلِ فِي هَذَا الظَّرْفِ
هل هو فعل الشرط أم جواب الشرط ؟

ذهب الفارسي إلى أنّ العامل في الظروف الشرطيّة فعل الشرط (5) وكذا العكبري(6) .

العكبري(6) .

(1) الخصائص ، ابن جنّي ، ج 1 : 82 .

(2) الكتاب ، ج 3 ، 59 ، 78 - 79 ..

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 444

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 902

(5) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252 .

(6) التبيان ، العكبري ، ج 1 : 127 .

ولكن يرى بعضهم أن العامل في الظروف الشرطية جواب الشرط ، مثال يحيى بن حمزة العلوي لأنه يرى أن الجواب هو الذي تتم به الفائدة⁽¹⁾.

وقد طرح الرضي هذا الخلاف واتبع مذهب الأكثرين في أن العامل في لظروف الشرطية هو فعل الشرط ، فقال : " العامل في (متى) وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون ، ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم ... ولو جاز أيضاً عمل الجزاء في أداة الشرط لقلنا الشرط أولى لأنهما فعلا توجَّها إلى معمول ، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين⁽²⁾ وقال أيضاً : " والدليل على أنه لا يعمل الجزاء فيها ، أنه لم يسمع مع الاستقراء ، نحو : (أَيُّهُمُ جَاءَكَ فَاضْرِبْ) ، بنصب (أَيُّهُمُ)⁽³⁾.

4) مواضع ورود (متى) في المفضليّات :

وردت (متى) في المفضليّات ثمانى مرّات :

منها قول مزرد بن ضرار

فلا مَرِحْباً بالشَّيْبِ مِنْ وَفْدِ زَائِرٍ ... مَتَى يَأْتِ لَا تُحَجَّبُ عَلَيْهِ الْمَدَاخِلُ⁽⁴⁾

يقول الشّاعر : لا جعل الله للشَّيْبِ رَحْباً ، فهو رسول الموت ومقدمه ، ومتى جاء الموت لا شيء يرده ، وهنا متى شرطية فعل الشرط (يأت) مضارع مجزوم ، وجواب الشرط (تحجب) مضارع مجزوم مسبوق بـ (لا) النَّافِيَةِ ، وقد أفادت الظَّنَّ وعدم اليقين بوقت الموت الذي هو وإن كان واقعا لامحالة ولكنّه غير معلوم الوقت لأيّ مخلوق .

(1) انظر الحاصر للفوائد ، المقدمة في علم حقائق الإعراب (مخطوط) ص : 98 .

(2) شرح الكافية ، ، الرضي ، 2 : 110 .

(3) المصدر نفسه ، 2 : 99 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 444

وقوله أيضاً :

وَأَمَلَسُ هِنْدِيٌّ مَتَى يَعْلُ حَدَّهُ ... ذُرَى الْبَيْضِ لَا تَسْلَمُ عَلَيْهِ الْكَوَاهِلُ (1)

وهذا سيف حديث عهد بالصقال سريع حاد يتعد البيضة إلى الكاهل ، وفعل الشرط هنا (يعلُ) مضارع مجزوم وجوابه (تسلم) مضارع منفي بـ (لا) مجزوم ولم تمنع (لا) من تسلط الجزم على الجواب .

وقول متمم بن نويرة :

وَأَنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لَا تُجِبْ ... وَكُنْتُ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ وَتُسْمِعَا (2)

يقول الشاعر : كنت إذا أجبت أسمعت المستغيث بك ولم تحوجه إلى إعادة ، وفي المعنى تقديم أي تسمع فتجيب . وقد أضافت (ما) إلى (متى) تكيدا وزيادة في الابهام الزماني وقد جاء فعل الشرط (أدع) مجزوما والجواب (تجب) مجزوما ومسبوqa بـ (لا) النافية .

وقول المثقّب العبدي :

وَأَعْلَمُ أَنَّ الدَّمَ نَقِصٌ لِلْفَتَى وَمَتَى لَا يَتَّقِي الدَّمَ يُدَمُّ (3)

وقول الحصين بن الحمام :

مَتَى نَنْتَسِبُ نَلْفُوا أَبَانَا أَبَاكُمْ وَلَا تَجِدُونَا لِلْفَوَاحِشِ أَفْرَبَا (4)

قول زيان بن يسار :

مَتَى تَقْرُؤُوهَا تَهْدِكُمْ مِنْ ضَلَالِكُمْ ... وَتُعْرِفُ إِذَا مَا فُضَّ عَنْهَا الْخَوَاتِمُ (5)

وسيكون لنا بإذن الله مزيداً من التوضيح للمواضع في باب أنماط الجملة الشرطية .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 1 : 474

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 1176

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 1271

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 1346

(5) المصدر نفسه ، ج 1 : 1469

ج) المختلف فيه من أدوات الشرط الجازمة:

أولاً: (" مهما " الشرطية)

1) حقيقة معنى " مهما " وآراء النحاة فيها :

من خلال دراسة النحاة لـ " مهما " حسب شواهدنا اختلفوا في معناها إلى ثلاثة مذاهب

- :

المذهب الأول : مذهب الخليل ، إذ يرى أن أصل " مهما " هو ما الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة قياساً على بقية أدوات الشروط كـ " إن " ، ومتى ، ولما كان لفظهما واحداً كرهما تكرر اللفظ فأبدلوا من ألف ما الشرطية هاء " لذلك " (1).

المذهب الثاني : أنّ " مهما " مركبة من (مه) بمعنى اسكت و (ما) الشرطية ، أورده سيبويه بعد ذكره لرأي الخليل، قال: " وقد يجوز أن يكون (مه) كـ (إذ) ضم إليها (ما) (2) ويفهم من قوله السابق إجازته لهذا الرأي لا ترجيحه ، كما فهم بعض النحاة ذلك بل ونسبوا إليه هذا الرأي (3) ، وقد نسب ابن مالك هذا المذهب إلى الكوفيين (4) نسبة أبوحيان إلى الزجاج والبغداديين (5) . وقد ذهب الزجاج إلى هذا الرأي ورجّحه بعدما أورد قول الخليل قبله بقوله : " والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس (6) " وهذا خلاف لما نصّ عليه النحّاس: بأنّ الزجاج يورد القول ولا يرجّحه وذلك في قوله : قال أبو إسحاق:

(1) العين 3 : 358 ، وانظر الكتاب ، 3 : 59 - 60 .

(2) الكتاب ، 3 : 60 .

(3) الأصول ، ابن السراج ، 2 : 159 حروف المعاني، الزجاجي ، ص : 20 ، شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، 1 : 242 ، شرح المفصل 4 : 8 ، 7 : 43 ، شرح الكافية، الرضي ، 2 : 253 .

(4) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، 3 : 1621 وأورده ابن الأنباري دون أن يرجّحه على المذهب الأول، شرح القوائد السبع الطوال ص : 45 ، ونسب السمين الحلبي إلى الكسائي قولين : الأول أنها مركبة من (مه)، و(ما) والثاني أنها غير مركبة وأصلها (ما) سبقت بـ (مه) فنطقت مهما . انظر : الدر المصون ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1408هـ) 5 : 431 .

(5) ارتشاف الضرب ، 2 : 547 .

(6) معاني القرآن الكريم وإعرابه ، الزجاج ، 2 : 369 .

قال بعضهم : الأصل فيه (مه) أي : أكف (ما تأتتا به من آية) شرط والجواب (فما نحن لك بمؤمنين)⁽¹⁾.

فيفهم من قوله " التفسير الأول هو الكلام " أن الزجاج يرجح هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن (مهما) بسيطة غير مركبة وقد ذهب إلى ذلك ابن الخشاب⁽²⁾
وابن عصفور⁽³⁾ وأبوحيان⁽⁴⁾ وتبعه ابن هشام⁽⁵⁾.

إن معنى (مهما) الحقيقي يتوصل إليه من خلال الاستعمال اللغوي لها ، حيث يستنتج من يتبع الاستعمالات اللغوية لـ(مهما) أن معناها هو معنى (ما) الشرطية زيدت عليها(ما) ولكن هذه الزيادة ليست للتأكيد فقط وإنما أكسبتها صفة اللامحدود من العدد النوع فإذا أوردنا قول زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ⁽⁶⁾

فهنا الشاعر يبين أن طبائع البشر مهما تعددت واختلفت فإن ظن أحد أن يخفيها فلا بد أن تظهر ويعلمها الناس .

أما القول ببساطة (مهما) فيعترض عليه بما يلي :

أن جمهور النحاة على أن (مهما) مركبة وإن اختلفوا في كيفية التركيب، كما أن (مهما) إذا كانت بسيطة ، كيف يكون معناها (ما) الشرطية ، وما الفرق الدقيق بينهما ؟

2) هل تفيد (مهما) غير الشرط ؟

(1) إعراب القرآن ، النحاس ، 2 : 146.

(2) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت 567هـ) المرتجل ، تحقيق: علي حيدر ، دمشق ، (1393هـ) ، ص : 276 .

(3) شرح جمل الزجاج ، ابن عصفور ، 2 : 195 - 196 .

(4) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، 2 : 547 .

(5) معنى اللبيب ، ص : 436 ، وانظر : الحاضر ، للعلوي ، ص : 99 .

(6) ديوان زهير ، ص 32 ، الكامل ، ص : 698 ، شرح القوائد السبع الطوال ، ص : 45 ، أمالي ابن الشجري ، 2 : 47 ، الكشاف ، 2 : 107 .

عند الجمهور أنّ (مهّما) لا تفيد غير الشّرط ولكنّ ابن مالك له رأيّ آخر حيث ذهب إلى أنّ (مهّما) قد تقع ظرفاً في غير الأشهر ، واستشهد لذلك بعدّة أبيات في شرح الكافية الشّافية⁽¹⁾، وقد أعاد الحديث في شرحه على التّسهيل .

أمّا ابن النّازم فقد خرّج الأبيات التي استشهد بها والده (ابن مالك) على وجوه آخر معترضاً بذلك على دلالة (مهّما) على الظرفيّة ، الرّمانيّة⁽²⁾، وقد تأوّل ابن هشام ما أورده ابن مالك من شواهد⁽³⁾.

3 اسميّة (مهّما) :

المشهور أنّها اسم من أسماء الشّرط⁽⁴⁾، مجرد من الظرفيّة ، إلّا أنّ هذه الاسميّة قد خولفت ، حيث نسب المرادي إلى السّهيلي وخطّاب الماردي القول بأنّها قد تخرج عن الاسميّة ، فتكون حرفاً⁽⁵⁾ وقد استدلّوا بقول زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُحْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

ونسب ابن هشام إلى خطّاب وابن يسعون⁽⁶⁾ القول بحرفيّة (مهّما) وقد استدلّ ابن يسعون ببيت لساعدة بن جوية الهذلي :

قَدْ أُوبِيْتُ كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبُّ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَسِيمُ

وحجّته في ذلك أنّ (مهّما) لا محلّ لها من الإعراب ، وقد ردّ ابن هشام هذا القول ، إذ (مهّما) عنده إمّا أن تكون خبراً لـ(تكن) و(خليقة) اسمها ومن زائدة إمّا مبتدأ واسم

(1) شرح الكافية الشّافية ، ابن مالك 3 : 1625-1627 .

(2) شرح التسهيل ، ابن مالك ، 4 : 69 - 70 .

(3) مغني اللبيب ، ص : 437 .

(4) المقتضب ، ج 12 : 45 ، شرح مقدمة الحسبة ، ابن بابشاذ ، 1 : 246 الفصول الخمسون ، ابن معطي ، ص : 206 ، ابن عصفور ، المقرب ، 1 : 274 .

(5) الجني الداني ، ص ص : 611 - 612 .

(6) هو يوسف بن بريقي بن يوسف بن يسعون التحبيبيّ الباجلي ، من أهل المرية ويعرف أيضاً بالشنشيّ كان أديباً ، نحوياً ، لغوياً ، فقيهاً ، وكان فاضلاً حسن الخلق ، له خط حسن ، ألف " المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح .. وغيره ، مات في حدود سنة (540هـ) ، انظر السيوطي ، بغية الوعاة 2 : 363 .

(تكن) ضمير راجع إليها والظرف (عند) خبر وأنت ضميرها لأنها الخليفة في المعنى .
وفي الثاني (أي البيت الذي استدلّ به ابن يسعون) (مهما) مفعول : تصب " و(أفقا) ظرف
و (من بارق) تفسير لـ(مهما) .

وقال بعضهم : (مهما) ظرف زمان ، وهذا ما أنكره الرّمخشري⁽¹⁾ .

وقد أورد ابن هشام معنى ثالثا غير الشرطيّة والظرفيّة ، وهو أنّها تأتي للاستفهام
ونسب هذا الرّأي إلى جماعة ، منهم : ابن مالك وذكر أنّهم استدلّوا بقول معمر بن ملقظ :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أُودِي بِنَعْلِيَّ وَسِيْرَالِيَّةُ

وقد أورد ابن هشام هذا الرّأي بقوله : ولا دليل في البيت (أي لا دليل على الاستفهام
في(مهما) لاحتمال أنّ التقدير : (مه) اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بـ(ما)
وحدها⁽²⁾ .

ومما يرجح كون (مهما) اسما من أسماء الشرط عود الضمير عليه كما نصّ على ذلك
ابن يعيش⁽³⁾ والرّضي⁽⁴⁾ وأبوحيّان⁽⁵⁾ .

4) مواضع ورود (مهما) في المفضليّات : وردت (مهما) في اختيارات المفضّل مرّة

واحدة وذلك في قول ذي الأصبع العدوانيّ :

إِنكُمْ صَاحِبِي لَنْ تَدَعَا ... لَوْمِي، وَمَهْمَا أُضِعْ فَلَنْ تَسْعَا⁽⁶⁾

(1) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص : 435 - 436 .

(2) مغني اللبيب ، تحقيق وشرح د / عبداللطيف محمد الخطيب (ط: 1 ، الكويت ، 2002م) . ج 4 : 225 -
226 .

(3) شرح المفصل ، 7 : 34 .

(4) شرح الكافية ، الرضي ، 2 : 253 .

(5) ارتشاف الضرب ، 2 : 547 - 548 .

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 726 .

يخاطب الشاعر صاحبين له ، وقد استجفاهما وتبرّم بكثرة لومهما له ، فقال : لا يكون عندكما وسع لما أضيع إذا أنا ضعفت عنه ، أي لن تبلغا مبلغني ولن تقوما مقامي ، وقد جاء فعل الشرط بعد مهما (أضع) مضارعا مجزوما ، أمّا جواب الشرط (تسعا) فقد جاء منصوبًا بـ(لن) التافية ولم تؤثر فيه مهما بالجزم لذا جاء مربوطًا بالفاء .

ثانياً: (أنى الشرطيّة)

يجمع النحاة على أنّ (أنى) اسم شرط جازم يجزم فعلين فعل الشرط وجوابه . وبرغم من أنّهم أجمعوا على ظرفيته ولكنهم اختلفوا في نوع هذه الظرفيّة كما اختلفوا في معناه . هل " أنى " ظرف زمان أم ظرف مكان ؟

1- كثير من النحاة نصّ على أنّها من الظروف المكانية منهم سيبويه⁽¹⁾ وابن يعيش⁽²⁾، الخليل⁽³⁾، الزّجاجي⁽⁴⁾، الفراء⁽⁵⁾، الجرجاني⁽⁶⁾، ابن جنّي⁽⁷⁾.

وقد عدّها السيوطيُّ من الظروف التي تدلّ على المكان عمومًا⁽⁸⁾.

2- ومن النحاة من عدّها من الظروف دون أن يحدّد نوع الظروف⁽⁹⁾.

3- وفريق ثالث عدّها من ظروف الزّمان ومن هؤلاء صدر الأفاضل⁽¹⁰⁾ وأبوحيّان

⁽¹¹⁾ حيث ذكرا أنّها تأتي ظرف زمان بمعنى متى وتابعهما السّمين الحلبي⁽¹⁾.

(1) الكتاب ، 4 / 235 .

(2) شرح المفصل ، 4 / 110 ، المقتصد ، 2 / 1112 ، شرح لكافية 16/2 ، همع الهوامع 317/4 .

(3) معجم مصطلحات النحو ، الخليل ، ص 117 ، تحقيق : د / جورج متري ود / هاني جورج .

(4) حروف المعاني الزجاجي ، ص 61 .

(5) ارتشاف الضرب ، من لسان العرب : ج 4 / 1867 ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ود / رمضان عبدالنواب

(6) انظر المقتصد ، عبدالقاهر الجرجاني ، ص 1112 .

(7) اللمع، ابن جنّي ، : 227

(8) همع الهوامع : السيوطي : 317/4 .

(9) انظر المقتضب : 26/2 وانظر : الأصول في النحو : 159/5 .

(10) ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل ص 254 .

(11) البحر المحيط ، ج 2 : 156 .

4- أما ابن مالك فيرى أنها ليست ظرفاً لأنها لا زمان ولا مكان ولكنها تشبّه الظروف ثم يردف قائلاً : بأنها قد تأتي بمعنى (متى) و (أين) ⁽²⁾. وهذا الرأي راجح ، وذلك لأن استخدامها يحدّد نوع ظرفيّتها .

1) ما معنى (أنى):

اختلف النحاة في معنى " أنى " على ما يلي : تأتي أنى بمعنى:

1) **كيف** : وهذا المعنى يكاد يجمع عليه النحاة وهم في ذلك تبع سيبويه شيخ النحاة الذي نصّ على هذا المعنى بقوله وتأتي بمعنى (كيف) ⁽³⁾ وممّن قال بذلك الرّمخشري ⁽⁴⁾، وابن يعيش ⁽⁵⁾.

2) **أين** : وممّن قال بذلك سيبويه ⁽⁶⁾، والجرجاني ⁽⁷⁾ ، وأما النحاة الآخرون فقد ذكروا هذا المعنى مسبوفاً بحرف الجرّ (مِنْ) : (مِنْ أين) ولا يخفى الاختلاف بين المعنيين فليس: أنى جاء أخوك ؟ مثل أين أخوك ؟ وممّن قال بهذا المعنى ابن يعيش ⁽⁸⁾، والفرّاء ⁽⁹⁾ ، ولكنّ الفرّاء يفرّق بينهما حيث يرى: أن أين ظرف مكان خاصّ وأنى لعموم الأمكنة.

3) **من أي وجه** : هذا المعنى أشار إليه أبوحيان ⁽¹⁰⁾ ولم يشر لهذا المعنى غيره إلاّ يحيى بن حمزة العلوي الذي ذهب إلى القول عن (أنى) أنّها بمعنى الجهة ⁽¹¹⁾.

(1) الدر المصون ، السمين الحلبي : ج 1 / ص 545 .

(2) شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د : عبدالرحمن السيد / محمد المختون، ج 4 / 70 ، .

(3) الكتاب : 235/4 .

(4) انظر شرح المفصل : ج 4 / ص 109، حروف المعاني ، الزجاجي ، ص: 61، همع الهوامع ، ج 4 / 7

(5) انظر شرح المفصل ، ج 4 / 110 - 111 .

(6) الكتاب : ج 4 / 235 .

(7) شرح الجمل في النحو ، الجرجاني ، 237 .

(8) شرح المفصل : 7 / 42 ، همع الهوامع : 317/4 .

(9) ارتشاف الضرب ، ج 4 : 1867 .

(10) البحر المحيط ، أبوحيان ، ج2: 162

(11) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : يحيى العلوي ص: 443 .

4) **متى** : سبق ذكر من قال بمجيء " أنى " ظرف زمان وهم صدر الأفاضل، وأبوحيان ، والسّمين الحلبي ، وقد ذهب السيوطي إلى القول بأنّ " أنى " تقع استفهاماً بمعنى متى نحو⁽¹⁾ ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾⁽²⁾. وإن كان أبوحيان يرى أنّها في هذه الآية الآية شرطية جوابها محذوف دلّ عليه ما قبلها .

وقد اشترط رضي الدين الاسترابادي لمجيء (أنى) بمعنى (متى، وكيف) أن يأتي بعدها فعل⁽³⁾ وهذا الشرط لم يرد عند النّحاة غيره ، فقد يكون شرطاً مبنياً على الكثرة التي ورد عليها اللفظ في القرآن الكريم ، مع العلم بأنّ الفعل الذي جاء بعدها في القرآن مرفوعاً ولم يكن مجزوماً مما يدلّ على أنّها تجزم في الشعر فقط .

خلاصة وترجيح : من خلال ما سبق يتّضح أنّ هذه الأداة شرطية جازمة تفيد العموم وهي حسب استخدامها يتّضح معناها . والرّاجح في ذلك قول ابن مالك .

1) مواضع ورود الأداة (أنى) في المفضليات :

وردت " أنى " في المفضليات مرّة واحدة في قول علقمة بن عبدة :

وَمُطِعْمُ الْغَنَمِ يَوْمَ الْغَنَمِ مُطِعْمُهُ أَنَّى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مُحْرُومٌ⁽⁴⁾

يريد الشّاعر من قوله : أنّ من قسم له الخير ناله ، أنى تصرّف، ومن منع فالحرمان يلزمه .

و(أنى) في هذا البيت شرطية جازمة في محل نصب على الظرفية المكانية وجوابها محذوف دلّ عليه ما قبلها .

(¹) همع الهوامع ، ج 4 / 317 .

(²) سورة البقرة ، الآية : (223) .

(³) شرح الكافية : 116/2 .

(⁴) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1618 .

ثالثاً: (أَيُّ الشَّرْطِيَّةِ)

يَتَّفِقُ النَّحَاةُ عَلَى أَنَّ (أَيَّ) اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ وَهُوَ حَسَبُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَإِنَّ أُضِيفَ إِلَى ظَرْفٍ يَكُونُ ظَرْفًا ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَصْدَرٍ يَكُونُ مَصْدَرًا .. وَهُوَ - كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ ⁽¹⁾ لَتَعْمِيمِ الْأَوْصَافِ .

1) شَرْطٌ مَجِيءٌ (أَيُّ) شَرْطًا :

أَنَّ يَكُونَ لَهَا صِدَارَةٌ الْكَلَامِ وَلَا يَكُونُ لَهَا قَبْلُهَا عَمَلٌ فِيهَا .

2) هَلْ لـ (أَيُّ) أَوْجَهُ أُخْرَى غَيْرَ الشَّرْطِيَّةِ؟

نَعَمْ فَهِيَ قَدْ تَأْتِي اسْتِفْهَامِيَّةً ، أَوْ مُوَصُولَةً ، - خِلَافًا لِقَوْلِ ثَعْلَبِ : إِنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا وَتَكُونُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفِرْعَوْعِمَا وَلَا تَضَافُ (أَيُّ) لِنَكْرَةِ خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَيَّامًا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) وَهِيَ مَعْرَبَةٌ وَعَلَى إِعْرَابِهَا بَنَى الْكُوفِيُّونَ حُكْمَ إِعْرَابِ الْمُوَصُولَةِ خِلَافًا لِسَبِيْبِيَّةِ ⁽²⁾ - وَقَدْ تَأْتِي تَعْجَبًا فَلَا تَضَافُ إِلَّا لِلنَّكَرَاتِ ، وَقَدْ تَأْتِي لِلْمُنَادَاةِ

2) مَوَاضِعُ (أَيُّ) الشَّرْطِيَّةِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ .

لَمْ تَرِدْ أَيُّ الشَّرْطِيَّةِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَلَكِنَّهَا وَرَدَتْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ تَعْجَبًا وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمُتَّقِبِ الْعَبْدِيِّ :

وَأَيُّ أَنْاسٍ لَا أَبَاحَ بَعَارَةَ يُوزِي كُبَيْدَاتِ السَّمَاءِ عَمُودَهَا ⁽³⁾

وَلَكِنْ مِنَ الشُّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، 4 / 1868 .

⁽²⁾ مغني اللبيب ج 1: 520 ، الأشباه والنظائر ج 1: 130

⁽³⁾ اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 718 .

في قراءة طلحة بن مصرف : (أَيًّا مَنْ تَدْعُوا) وقيل (مَنْ) تحتمل الزيادة على رأي الكسائي ويحتمل أن تكون شرطية، وجمع بينهما تأكيدا و(تدعوا) يحتمل أن تكون للدعاء والنداء يتعدى لواحد ويحتمل أن تكون للتسمية يتعدى لاثنتين : إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجرّ ثم يتسع في الجار فيحذف⁽²⁾.

وقوله تعالى ﴿ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾⁽³⁾ يعرب الفراء هذه الجملة قائلاً: (فجعل (ما) صلة من صلوات الجزاء مع (أي) وهي في قراءة عبد الله: (أي الأجلين ما قضيت فلا عدوان عليّ) وهذا أكثر في كلام العرب من الأول ، وسمع الكسائي أعرابياً يقول فأبيهم ما أخذها ركب على أبيهم ، يريد في لعبة لهم ، وذلك جائز أيضاً حسن⁽⁴⁾

(¹) سورة الإسراء ، آية (110) .

(²) حاشية الجمل نقلا عن السمين الحلبي ، ج2 : 737

(³) سورة القصص ، آية (28) .

(⁴) معاني القرآن ، الفراء ، ج2/305

رابعاً: (أَيَّانَ الشَّرْطِيَّة)

يَتَّفِقُ النُّحَاةُ أَنَّ " أَيَّانَ " ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْهَمٌ بِمَعْنَى (مَتَى) وَلَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَرْكِيبِهَا وَشَرْطِيَّتِهَا . كَمَا أَنََّّهُمْ يَتَّفِقُونَ فِي أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ (أَيَّانَ) وَ (مَتَى) حَيْثُ أَنَّ (مَتَى) أَظْهَرَ مِنْ (أَيَّانَ) لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، كَمَا أَنَّ (مَتَى) تَسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ (أَيَّانَ) لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمُهُ⁽¹⁾ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾⁽²⁾ . وَقِيلَ لِتَعْظِيمِ الْأَوْقَاتِ هِيَ وَمَتَى ، وَكَسْرُ هَمْزَةِ (أَيَّانَ) (لِغَةِ سَلِيم)

1) مَا أَصْلُ (أَيَّانَ) ؟ :

"أَيَّانَ" مِنَ الظُّرُوفِ المَرْكَبَةِ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَرْكِيبِهَا كَمَا يَلِي :

1- يَرَى كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ أَصْلَهَا أَيَّ " أَوَانٌ " حَذَفَتْ هَمْزَةُ (أَوَانٍ) وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ (أَيَّ) وَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتْ فِي يَاءِ (أَيَّ) وَصَارَتْ كَلِمَةً وَاحِدَةً بِمَعْنَى مَتَى وَهُوَ الْأَشْهَرُ⁽³⁾ .

2- أَصْلُهَا (أَيَّ أَنْ) حَذَفَتْ هَمْزَةُ أَنْ وَبَنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ اتِّبَاعًا لِأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ⁽⁴⁾ .

3- وَهُنَاكَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَصْلَهَا اسْتِثْقَاقٌ فِي (أَيَّ) (فِعْلَانٌ) مِنْهُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَيَّ وَقْتٍ وَأَيَّ فَعْلٌ مِنْ أَوْيْتٍ إِلَيْهِ وَهَذَا بَعِيدٌ⁽⁵⁾ .

(1) شرح المفصل ، ج 107 ، ط 1 : المنيرية .

(2) سورة النازعات ، آية (42) .

(3) البرهان في علوم القرآن ، انظر الزركشي ، تحقيق : أبي الفضل الدمياطي ، أبوقتيبة الدينوري ، تأويل مشكل القرآن ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر ، ص : 397 ، أحمد بن فارس الصحابي ، فقه اللغة العربية ، تحقيق الطباع ، (ط مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993 م) ص 146 .

(4) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، 251/4 .

(5) انظر الكشاف ، ج 2 / 183 .

2) آراء النحاة في مجازة " أَيْان " :

اختلف النحاة في مجازة أَيْان إلى فريقين :

1- الفريق الأول: يرى أنها لا يجازى بها وهم في ذلك تبع لسيبويه، وقال بعض المغاربة أنه غير محفوظ⁽¹⁾ وحفظ عليهم استعمالها ظرفاً واستفهاماً ، قال صاحب البسيط البسيط : أنها تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظم أمره ، قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً⁽²⁾. كما ورد في أمالي ابن الشجري القول أن (أَيان) : بمعنى متى لم يشترطوا يشترطوا بها⁽³⁾.

2- الفريق الثاني: يرى أنها شرطية يجازى بها قياساً على (متى) لأن (أَيان) و (متى) واحد وقد استشهدوا بقول الشاعر :

أَيان نَوْمِكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا⁽⁴⁾.

وممن قال بذلك : ابن مالك⁽⁵⁾ ، وأبو حيان⁽⁶⁾

ترجيح : من خلال النظر إلى أصل تركيب (أَيان) ومعناها . يمكن أن يكون رأي الفريق الثاني القائل بمجازاتها هو الراجح فإذا كان أصلها " أَيْ أوان " و (أَيْ) متفق على مجازاتها إذن يمكن القول بمجازة أَيْان لأن أصلها أَيْ مضافة إلى " أوان " ممّا أضاف إليها معنى الرّمن والتّفخيم وإمكانية المجازة كقولك أَيْ أوان تأتّ تجدني .

(1) انظر المساعد في شرح فوائد التسهيل لابن عقيل ، تحقيق : د / محمد كامل بركات .

(2) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، 1077 .

(3) أمالي الشجري ، تحقيق د : محمود محمد الطناحي ، ج 2 / 589 .

(4) انظر: شذور الذهب ، 351 ، شرح التسهيل ، ج4: 71، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : د/ رجب

عثمان ، د / رمضان عبدالنواب .

(5) شرح التسهيل، ابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي مختون ج71/4

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبوحيان ، تحقيق : د/ رجب عثمان ، د / رمضان عبدالنواب

3) مواضع استخدام (أَيَان) في المفضَّلِيَّات :

لم يرد في المفضَّلِيَّات أي موضع لـ(أَيَان) شرطية أو استفهامية.

خامساً: (أين الشرطية) :

(أين) اسم شرط من أسماء الأمكنة مبهم ولا يكون إلا للأمكنة نصّاً على ذلك جمهور النحاة منهم سيبويه⁽¹⁾، المبرّد⁽²⁾، ابن يعيش⁽³⁾، الزّجاجي⁽⁴⁾، أبوحيان⁽⁵⁾، الشّلوّبين⁽⁶⁾، وابن وابن مالك⁽⁷⁾، والسّيوطي⁽⁸⁾، والزّركشي⁽⁹⁾، وابن بابشاذ⁽¹⁰⁾، ويمكن أن تضاف إليها (ما) مؤكدة .

1) ماذا تضيف (ما) لـ(أين) ؟

يرى بعض النحاة أنّ " أين " لا تجزم إلا إذا لحقتها (ما) ولكن ابن مالك يرى أنّ ذلك ليس بلازم ، وإنّما كثرة استعمال " أينما " مركبة هو الذي جعلها أشهر⁽¹¹⁾.
ويتّضح أنّ " ما " أضفت على أين زيادة في التعميم وإبهام المكان ، قال تعالى :
﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾⁽¹²⁾.

(1) الكتاب ج 3 / 56 - 68 .

(2) المقتضب : ج 3 / 58 .

(3) شرح المفصل ، ج 4 / 105 .

(4) الجمل ، الزجاجي ، ص : 210 .

(5) ارتشاف الضرب من لسان العرب : تحقيق د / رجب عثمان ، ود : رمضان عبدالنواب 1868 .

(6) التوطئة ، الشلوّبيني ، تحقيق : يوسف أحمد مطوع ، ص : 150 وانظر المساعد ج 3 / 140 وانظر الأشموني ،

ج 4 / 10

(7) شرح التسهيل ، ابن املك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، د / محمد المختون .

(8) همع الهوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ج 2 / 450 ، دار المكتبة العلمية ، بيروت .

(9) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق أبي الفضل الدميّاطي ، ص : 534 .

(10) شرح المقدمة المحسّبة ، ابن بابشاذ ، تحقيق د . خالد عبدالكريم ج 72 / 247 .

(11) شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د / عبدالرحمن السيد ، د / محد المختون ج 4 / 72 .

(12) سورة النساء ، آية (78) .

2) موضع استخدام (أين) في المفضليات :

لم ترد " أين " مفصولة عن (ما) في المفضليات موضوع البحث ، ولكن وردت مضافة إليها مرة واحدة وذلك في قول المرقش الأكبر :

أينما كنتِ أو حَلَلتِ بأرضٍ ... أو بلادٍ أُحِبَّيتِ تلكَ البلادًا⁽¹⁾.

وردت (أين) في هذا البيت موصولة ب(ما) وجاء فعل الشرط (كنت) فعلا ماضيا ، أمّا فعل الجواب (أحببت) فقد جاء ماضيا أيضا .

سادسا: (حيثما الشرطية)

1) " **حيثما** " اسم شرط مبهم في المكان إلا أنها لا يجازى بها إلا مع (ما) ، لأنّ (ما) تقطعها عن الإضافة ، وتنقلها إلى الابهام وتهيئها لعمل الجزم فتصبح بذلك شرطية⁽²⁾ وهذا باتفاق جمهور النحاة ، يقول سيبويه : (وإنما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول حيث تكون أكون (فتكون) وصل لها كأنك قلت المكان الذي تكون فيه أكون فيه ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة (إنما وكأئنا)⁽³⁾)

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخر الدين قباوة ، ج 2: 1073 .

(2) (الكتاب 2 : 418 ، 3 : 56 ، 58 ، 4 ، 221 ، الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى الدين ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق 1982م ، 1 : 408 ، شرح المقدمة المحسبة ، الطاهر أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، ط 1 ، الكويت ، 1976م) 1 : 247 ، المرتجل ، ابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر (دمشق ، 1972) ص ، 273 ، شرح المفصل 7 : 46 ، شرح الكافية ، الرضي ، 2 : 254 أبوحيان المحيط ، ط 2 دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1990 ، 1 : 429 .

(3) (الكتاب ، ج 1 : 432 - 433

وقد خالف إجماع النُّحاة صاحب حاشية الجمل ، فقال بشرطيَّتها ، يجوز جعل (حيث) في معنى الشرط أي : أينما كنت وتوجَّهت ، والفاء للجزاء .⁽¹⁾

(2) مواضع ورود (حيثما) في المفضليَّات :

لم يرد أيُّ موضعٍ لـ(حيثما) في المفضليَّات ، ولكن من شواهدِها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽²⁾. وقد وردت حيث مفصولة عن (ما) في قوله تعالى ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁾... والملاحظ هنا أنَّها ظرف بسيط مسبوق بـ(مِنْ) الجارة .

(1) حاشية الجمل ج:1: 137

(2) سورة البقرة ، آية (144)

(3) سورة البقرة ، آية (150،149)

المبحث الثاني : إعراب أدوات الشرط الجازمة :

1) إعرابها :

اسميّة بعض أدوات الشرط دفعت النُحاة إلى بحث المواقع الإعرابيّة لها، إذ لا بد للأسماء من أن تكون معربة .

نشأ إعراب أدوات الشرط عند الفراء⁽¹⁾ في معاني القرآن وحذا حذوه معربو القرآن الكريم كالنحاس⁽²⁾ ومكي⁽³⁾ وابن الأنباري⁽⁴⁾ والعكبري⁽⁵⁾.

وقد قدم **ابن السراج** بياناً لمعرفة موضع الأداة الاسميّة من الإعراب حيث يقول " وإذا أردت أن تتبين مواضعها من الأعراب - يعني أدوات الشرط الجازمة - فضع موضعها (إن) حتى يتبين لك⁽⁶⁾. وهذا يدل على أن أسماء الشرط محمولة على أصل مفترض وهو (إن) + فعل الشرط + جواب الشرط) ذلك في المعنى ، كما أنّها وضعت لتدلّ على الإبهام والعموم إضافة إلى أنّ فيها نوعاً من الاختصار ، وقد سار على ذلك جمع من النُحاة كالشلوبين⁽⁷⁾، وابن عصفور⁽⁸⁾، وأبي حيّان⁽⁹⁾.

وقد كان **الشلوبين** أوّل من فصلّ في المواقع الإعرابيّة لأدوات الاسميّة معتمداً في ذلك على ما ذكره ابن السراج وكان **ملخص ما ذكره** :

1) ما كان من أدوات الشرط حرفاً فلا موضع له من الإعراب .

(1) معاني القرآن ، القراء ، ج 1 : 306 ، ج 3 : 79 .

(2) إعراب القرآن ، النحاس ، ج 1 : 41 ، 69 ، 74 ، 84 ، 169 ، 170 ، 348 ، 869 ، 1154 ، 1528 .

(3) مشكل القرآن ، مكي ، ج 1 : 39 ، 51 ، 434 ، ج 2 : 156 ، 379 ، 394 ، 415 ، 491 .

(4) البيان ، ابن الأنباري ، ج 1 : 56 ، 76 ، 88 ، 99 ، 111 ، 178 ، 195 ، 213 ، 284 ، 371 ، ج 2 : 108 ، 277 ، 527 .

(5) البيان ، العكبري ، ج 1 : 54 ، 101 ، 114 ، 590 ، ج 2 : 836 .

(6) الأصول في النحو ، ج 2 : 159 .

(7) التوطئة ، الشلوبيني ، ص ، 153 - 154 ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق ودراسة تركي بن سهر العتيبي

(ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1994 م) ، ج 2 : 533 .

(8) المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 277 - 278 .

(9) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 2 : 564 .

2) ما كان من أدوات الشرط اسماً فيعرب موضعها بتحويل الجملة بإدخال (إن) واسم في معناه ، ووضعها موضعاً من الجملة فيتحصل من ذلك أنّ الأدوات الاسميّة تكون :

أ- **مفعولاً به** في نحو : (مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) لأنّ الفعل بعد الأداة فعلٌ متعدُّ لم يستوف مفعوله ، ويجوز رفعها على الابتداء على ضعف ووجه الضعف هنا أنّه يلجئُ إلى القول بحذف المفعول به وبتحويل الجملة من التركيب إلى البساطة.

ب- **مبتدأ** في نحو : (من تضربه أضربه) لأنّ الفعل بعد الأداة فعلٌ متعدُّ استوفى مفعوله ويجوز نصبها بإضمار فعل دلّ عليه فعل جواب الشرط .

ج- **مبتدأ** في نحو : (من يقيم أقم معه) لأنّ الفعل بعد الأداة فعلٌ لازم⁽¹⁾ . وقد تبعه في ذلك ابن عصفور⁽²⁾ والرّضي⁽³⁾ - (حيث تحدّث عن إعراب أسماء الشرط الظُّروف ، فهي منصوبة على الظرفيّة)⁽⁴⁾ - وأبوحيان⁽⁵⁾ . ولم يتوقّف نظر النّحاة على موقع الأدوات الأدوات الإعرابي بل نظر بعضهم إلى علّة البناء الصّرفي لها ومن هؤلاء :

1- **ابن الشّجري**: حيث ذهب إلى أنّ الظُّروف مبنية لتضمّنها معنى حرف الشرط⁽⁶⁾

2- **الأنباري**: ذهب إلى أنّ (مَنْ) مبنية لتضمّنها معنى حرف الشرط ، و(أَيُّ) مبنية -

خلافاً لمن قال أنّها معربة⁽⁷⁾ لوقوعها موقع اسم الموصول أو الاستفهام أو الجزاء، كما بنيت (مَنْ) و(مَا)⁽⁸⁾ .

3) **المطرزي** : حيث مثل للمبني اللازم بأدوات الشرط⁽¹⁾ .

(1) التوطئة ، ص 153 - 154 .

(2) المقرب ج 1 ، 277 - 278 .

(3) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 99 .

(4) شرح الكافية ، الرضي ، ، ج 2 : 99 .

(5) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 564 .

(6) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 595 ، 598 .

(7) انظر : الكتاب ، ج 1 : 397 .

(8) الأنباري ، البيان ج 1 : 56 / 86 ، ج 2 : 130 - 131 .

وقد ربطت قضيّة إعراب أدوات الشرط بقضيّة أخرى لها أثر كبير في بيانها وهي :

2) العامل في أسماء الشرط :

ذهب جمع من النحاة إلى أنّ العامل في أسماء الشرط هو فعل الشرط (وهو أيضاً مذهب الكوفيّين) ⁽²⁾ ومن هؤلاء النحاة ابن السراج ⁽³⁾ والفارسي ⁽⁴⁾، والجرجاني ⁽⁵⁾، والشلوبين ⁽⁶⁾. والرّضي ⁽⁷⁾.

فما حجج من يقول بهذا القول؟

حججهم :

1/ أن أداة الشرط عاملة فيما بعدها فلها حقّ الصّدارة لكونها عاملة والقياس يقتضي ألاّ يعمل فيها لفظ أصلاً فإذا عمل فيها ما بعدها صار لها مرتبة التّأخّر بسبب المعموليّة مع تقدمها لفظاً ، ولكن جوّز أنّ يعمل فيها ما يليها بلا فصل وهو فعل الشرط ، أمّا فعل جواب الشرط فلفرط تأخّره لم يعمل ⁽⁸⁾.

2/ لأنّها مع شرطها جملة واحدة ، وجوابها إنّما هو جملة غير الجملة التي هي فيه، ولا ينبغي أن يعمل في الاسم إلا ما هو معه في جملة واحدة لا ما هو معه في جملة أخرى فلذلك لم يعمل في أدوات الشرط إلا فعل الشرط لا فعل جواب الشرط ⁽⁹⁾.

(¹) المصباح ، ناصر بن المكارم المطرزي ، ت 610هـ ، تحقيق : ياسين الخطيب ، ط 1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1997م ، ص : 52 .

(²) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري ، أبوبكر محمد بن القاسم (ت 328 هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (ط 4 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980) .

(³) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 159 .

(⁴) الإيضاح ، الفارسي ، ص : 252 .

(⁵) المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 1116 .

(⁶) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، الشلوبين ، ج 2 : 533 .

(⁷) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 99 .

(⁸) المصدر نفسه، ج 2 : 99 .

(⁹) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، الشلوبين ، ج 2 : 533 .

وقد أشار الرّضي إلى رأي يتعلّق **بالأسماء الظّروف** من أسماء الشّرط وأنّ العامل فيها فعل جواب الشّرط لا فعل الشّرط - كما هو مذهب بعضهم - وهو رأي مرجوح عنده كما في المثال (أين تسافر أسافر)⁽¹⁾، وتظهر - بتأمّل ما كتبه النّحاة في مسألة إعراب الأدوات الشّرطيّة - **ملاحظات عدة** :

1/ أنّ تقسيم النّحاة لأقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ينبغي أن يكون متّسعاً لضمّ ما يطلق عليه الأداة فهناك من الكلمات ما يؤدّي وظيفة خاصة في الجملة تفارق وظيفة الأسماء والضمائر والأفعال ، فمتى عددنا أسماء الشّرط أدوات تؤدّي **وظائف متعدّدة** ، **منها** :

الدّلالة الشّرطيّة ، الرّبط بين جملتين ، والدّلالة على ما يعقل وما لا يعقل ، والظرفيّة الزّمانيّة والمكانيّة لم يُحتج إلى التّفصيل الصّرفي للكلام ولا إلى معرفة الموقع الإعرابي الذي يكون للأسماء عادة⁽²⁾.

2/ أنّ هذه الأدوات ذات تركيب حرفيّ معين ، لا يتأثّر بالتركيّب النّحويّة أي أنّها ذات شكل ثابت ، لذا كان قول النّحاة : إنّ أدوات الشّرط مبنية قولاً موقفاً ينطلق من واقع اللّغة نفسها⁽³⁾.

3/ أنّ إعراب أدوات الشّرط قاد إلى **مسألة خلافيّة** ، وهي : تحديد خبر اسم الشّرط إذا كان مبتدأ : أهو فعل الشّرط ؟ أم فعل الجواب ؟ أم مجموعها ؟ وقد رجّح ابن يعيش⁽⁴⁾ وابن هشام⁽¹⁾ كونه فعل الشّرط ؟

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 99 .

(2) الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، الشّمان ، ص 165 - 166 .

(3) المصدر نفسه ، ص : 171 .

(4) شرح المفصل ، ج 1 ، 89 ، 91 .

4/ أن إعراب أدوات الشرط على هذا النحو يعود بنا إلى عدّ الجملة الشرطية جملة بسيطة مكوّنة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل ومفعول به أو مفعول فيه وليست هذه طبيعة الجملة الشرطية ، والتي هي جملة فارقت البساطة إلى التركيب⁽²⁾.

المبحث الثالث : اتصال (ما) بأدوات الشرط الجازمة

قسّم الخليل وسيبويه أدوات الشرط إلى ثلاثة أقسام حسب اتصالها بـ(ما) وهو مذهب البصريين ، والأقسام هي :

1/ ما يجب أن يكون مركّباً (حيث ، وإذ)⁽³⁾.

2/ ما يجوز أن يكون مركّباً أو بسيطاً وهي : (متى ، إن ، أين ، أي)⁽⁴⁾ وتضاف لهذه الأدوات (ما) التي أصبحت (مهما)⁽⁵⁾.

3/ ما يكون بسيطاً ولا تلحقه (ما) وهي : (ما) .

وقد تابع كثير من النحاة الخليل وسيبويه في (حيث وإذ) وخالفهما الفراء في جواز

الجزم بـ(حيث) من غير (ما)⁽⁶⁾ وقد أنكر عليه النحّاس مذهبه ورماه بالتخبّط⁽⁷⁾.

وممن تابع الخليل وسيبويه : المبرّد ولكّنه ذكر (مهما) و (ما) معاً في أدوات الشرط كما أنّه لم يكن دقيقاً في تحديد هل تزداد (ما) بعد (مهما) أم لا ؟ إضافة إلى أنّه لم يذكر

(¹) شرح الكافية ، الرضي ، ج 1 : 91 ، مغني البيبص ص 68 + المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية ضمن ثلاث رسائل في النحو، تحقيق ، نصر الدين فارس ، عبدالجليل فارس ، ط 1 دار المعارف لتأليف والترجمة والنشر ، حمص 1987م ، ص : 18- 19 .

(²) الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، الشمشان ، ص : 173 .

(³) انظر الكتاب ، ج 3 : 56- 57 .

(⁴) المصدر نفسه ، ج 3 : 56 ، 59 - 60 .

(⁵) المصدر نفسه ، ج 3 : 60 .

(⁶) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 25 ، ج 3 : 189 - 190 .

(⁷) إعراب القرآن ، النحاس ، 1360 .

أَنَّى موصولة مما يعني أَنَّها لا تلحقها (ما) عنده كما أَنه صمت عن (مَنْ)⁽¹⁾، وهو ما ذهب إليه ابن السراج ولكنَّه كان دقيقاً عندما بيّن أَنَّ (ما) أداة شرط لا تزداد بعدها (ما) إلا لتوليد (مهما)⁽²⁾ وهو بهذا لا يخرج (مهما) عن عداد أدوات الشرط ولا يجوز زيادة (ما) بعد (ما) الشرطيّة على نحو ما تزداد في غيرها كما أَنه صمت كما صمت المبرّد عن (أَنَّى) و (مَنْ).

ومن الذين تابعوا الخليل وسيبويه : النَّحاس⁽³⁾، الزبيدي⁽⁴⁾، والرّماني⁽⁵⁾، وابن بابشاذ (ولكن ابن بابشاذ يضيف إلى ما يجوز اتصال (ما) به : (أَنَّى)⁽⁶⁾ كما يضيف إلى ما يجب اتصال (ما) به (إذا) فهي عنده مثل (حيث) و (إذ) فتكون (إذا) تجزم ، يقول (فأما " إذا " فلا خلاف أَنَّها ظرف على بابها لأنَّها لم ينتقل معناها ، لأنَّها موضوعة للزمان المستقبل فلم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها ، إلا أَنه لا يجزم بها إلا في الشّعْر إذا كان معها " ما "⁽⁷⁾ وتابعه في ذلك فيما بعد ابن يعيش⁽⁸⁾.

وممّن تابع الخليل وسيبويه من بعد ابن بابشاذ : الجرجاني⁽⁹⁾، وابن الشّجري⁽¹⁰⁾،

والأنباري⁽¹¹⁾، والشّلوّيين⁽¹²⁾، وابن عصفور⁽¹³⁾.

-
- (1) المقتضب ، ج 2 : 48 ، ج 2 : 54 .
(2) أصول النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 166
(3) إعراب القرآن ، النحاس ، : 41 ، 72 ، 235 ، 375 ، 1360 .
(4) الواضح في علم اللغة العربية ، الزبيدي ، ص : 94 .
(5) معاني الحروف ، الرّماني ، ص : 131 .
(6) شرح المقدمة المحسّبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 247 .
(7) المصدر نفسه ، ج 1 : 246 - 247 .
(8) شرح المفصل ، ج 7 : 46 .
(9) المقتصد ، الجرجاني ، : 1056 .
(10) أمالي ابن الشّجري ، ج 2 : 245 ..
(11) ، البيان ، الأنباري ، ج 1 : 75 ، 261 ، ج 2 : 97
(12) التوطئة ، الشّلوّيين ، 145 .
(13) المقرب ، 1 : 274

وقد أورد الرّضي القولين في (إذاما) ولكنّه رجّح الأوّل (بأنّها لا تجزم ⁽¹⁾ . أمّا أبوحيّان أبوحيّان فقد ذكر أنّه لا تزداد (ما) بعد (مهما) ، و (ما) و (من) و (أنّى) وقد نسب القول بجواز دخولها على (أنّى) إلى الكوفيّين ⁽²⁾ وباقي التّقسيم على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ⁽³⁾ ، ولكنّه نسب جواز الجزم بـ(إذ) و (حيث) اتّصلت بها (ما) أم لم تتّصل) إلى الفراء ولكن هذا غير صحيح فالفراء قال ذلك عن (حيث) وليس (إذ) ⁽⁴⁾ .

أمّا ابن هشام فقد ذهب إلى زيادة (ما) بشكل عام بعد أدوات الشّرط جازمة أو غير جازمة ⁽⁵⁾ وتابعه في ذلك السيوطي ⁽⁶⁾ وهو مذهب الكوفيّين الذي تزعمه **الفراء** .

* وقد أُطلقَ على (ما) هذه تسميات كثيرة تعكس اختلاف النّحاة ⁽⁷⁾ .

(¹) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 116 .
 (²) ارتشاف الضرب : 815 .
 (³) المصدر نفسه : 815 .
 (⁴) معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 : 85 ، ج 3 : 189 - 190 .
 (⁵) المغني : ج 1 : 347 .
 (⁶) همع الهوامع : ج 2 : 63-64 .
 (⁷) * فهي عند الخليل وسيبويه (ما) مع (حيث وإذ) **ليس بلغو** ومع غيرها (**لغو**) انظر الكتاب ج:3: 56 - 57 ، 59 .

- وعند الفراء (ما) **صلة** ، أنظر معاني القرآن ج 2 : 305 .
 - وأما المبرد يجعلها **لازمة** مع (حيث) و (إذ) و (**زائدة للتوكيد**) مع غيرهما ، انظر المقتضب ج 2: 54 .
 - ابن السراج استخدم مصطلح (**ملغاة**) أصول النحو ج 2 : 166 .
 - وعند الرماني (**المسئنة**) مع (حيث) و (إذ) لأنها تسلطهما على الجزم و (**زائدة مع غيرهما**) معاني الحروف ، 131 ، وهكذا ...

المبحث الرابع

أنماط الجملة الشرطية بالأدوات الجازمة في المفضليات :

الجملة الشرطية نتاج تركيب جملتين ، جملة الشرط ، وجملة جواب الشرط. وقد صنّف النحاة صور الجملة الشرطية - بشكل معياري - حسب قربها وبعدها من الصورة الأساسية اعتماداً على الأفعال ، وقد نتج عن ذلك أربعة أنماط لا تكون العبارة الشرطية (مجموع الأداة وجملة الشرط) فيها إلا متصدرة وقد قمت بترتيبها مبتدئاً بالأجود :

النمط الأول : الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع

النمط الثاني : الأداة + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها ماض .

النمط الثالث: الأداة + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها مضارع .

النمط الرابع : الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها ماض. وسوف

نقوم - إن شاء الله - بتتبع هذه الأنماط مع أدوات الشرط الجازمة في المفضليات :

(أ) : الحروف :

أولاً: (إن) الشرطية :

وردت إن الشرطية في المفضليات على هيئة الأنماط الأربعة آفة الذكر ، وفيما يأتي بيان ذلك .

النمط الأول: الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع .

ورد هذا النمط مع إن الشرطية في المفضليات في ثمانية وعشرين موضعاً من غير إضافة (ما) وفي أربعة مواضع مضافة إليها (ما) منها قول الحادرة :

وَقِي إِذَا مَسَّتْ مَنَاسِمُهَا الْحَصَى ... وَجَعًا وَإِنْ تُرْجَرُ بِهِ تَتَرَفَّعُ⁽¹⁾

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 240 .

أي: أن هذه الناقاة تمضي وترتفع في سيرها مسرعة إذا لامست أخفافها الحصى . وفعل الشرط هنا (تزجر) مضارع مبني للمجهول مجزوم وجواب الشرط (تترفع) مضارع مجزوم أيضا وهي الصورة الأساسية .

وقول سويد بن حذاق المثني :

إِنْ تَغْزُرُ بِالْخَرْقَاءِ أُسْرَتْنَا تَلَقَّ الْكُتَائِبَ دُونَنَا تَزْدِي (1).

يقول الشاعر إن تغز بخطتك الخرقاء التي تدلّ على ضعف رأيك إن تغز بها أسرتنا تجد كتائب من الجيوش تدافع عنا ، ويلاحظ هنا أن فعل الشرط (تغز) وجوابه (تلق) مضارعان مجزومان وهي كما ذكرنا سابقا هي الصورة الأساسية والأقوى عند النحاة في العملية الشرطية .

وقول ذي الأصبع العدوانى :

إِنْ تَرْعَمَا أَنِّي كَبُرْتُ فَلَمْ أَلْفَ بِخِيَلًا نِكْسًا وَلَا وَرَعًا (2).

يخاطب الشاعر صاحبيه : إن تزعما أنني صرت كبيرا فلم يعهدني الناس بخيلا ولا سيئا ولا جبانا، يلاحظ أن فعل الشرط (تزعما) مضارع مجزوم، ولكن فعل الجواب (ألف) مجزوم ب(لم) ولم تؤثر فيه (إن) بالجزم لذا جاء مربوطا بالفاء وإنما تدخل الفاء على ما لا يصلح أن يكون شرطاً . ومنها : قول متمم بن نويرة :

وَإِنْ تَلَقَّه فِي الشَّرْبِ لَا تَلَقْ فَاحِشًا عَلِي الْكَأْسِ ذَا قَادُورَةٍ مُتَزَيِّعًا (3).

يقول الشاعر : وإن اختلط بالشرب (وهم القوم الذين يشربون) وجدته سمح الخلق ليئا هيئا ، لا يأتي بالفحشاء عليهم ، بل تراه جميل العشرة ، حميد الصّحبة ، لا يتكبر عليهم . وفعل الشرط في هذا البيت (تلقه) مضارع مجزوم ، وجواب الشرط (تلق) مضارع مجزوم مسبق ب(لا) النافية التي لم تؤثر في الجزم .

(1) المصدر نفسه ، ج 3 / 1279 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2 / 728 .

(3) المصدر نفسه ، ج 3 / 1170 .

ومنها :قول ذي الأصبع العدواني :

يَا عَمْرُو إِنَّ لَا تَدَعُ شَتْمِي وَمَنْقَصَتِي أَضْرِبُكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةَ اسْفُونِي⁽¹⁾.

يلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (تدع) جاء مضارعاً مجزوماً ولكنه مسبوفاً بـ(لا) النافية التي لم تؤثر في الشرط وإنما وضعت للتأكيد ، كما جاء فعل جواب الشرط (أضربك) مضارعاً مجزوماً .

ومنها : قول الخصفي من محارب :

أُولَئِكَ قَوْمِي إِنْ يُلْذُ بِبُيُوتِهِمْ أَخُو حَدَثٍ يَوْمًا فَلَنْ يُتَهَضَّمَا⁽²⁾.

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (يلذ) جاء مضارعاً مجزوماً أمّا فعل جواب الشرط (يتهضمّا) فقد جاء مضارعاً منصوباً بـ(لن) لذا دخلت عليه الفاء الرابطة.

ومنها :قول معاوية بن مالك :

فَإِنْ تَكُ نَبْهُهَا طَاشَتْ وَنَبْلِي فَقَدْ نَزَمِي بِهَا حِقْبًا صِيَابًا⁽³⁾.

يريد بالنبل عاطفات الهوى وطاشت عدلت عن الهدف وهذا مثل ، يقول :إن تغير الأمر والحال في هذا الوقت ، فقد كان أمرنا يجيء قبل اليوم على استقامة.

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (تك) مضارع مجزوم وفعل جواب الشرط (نرمي) فعل مضارع مرفوع مسبوقة بـ(قد) التي تفيد التحقيق وهو مما لا يصلح أن يقع شرطاً لذلك دخلت الفاء الرابطة .

ومنها : قول مقاس العائذي :

فَإِنْ تَكُ نَجِيتَ مِنْ غَمْرَاتِهَا فَلَا تَأْتِينَا بَعْدَهَا الدَّهْرُ سَادِرًا⁽⁴⁾.

(¹) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 749 .

(²) المصدر نفسه ، ج 3 / 1356 .

(³) المصدر نفسه ، ج 3 / 1477 .

(⁴) المصدر نفسه ، ج 3 / 1315 .

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط مضارع مجزوم ، أمّا فعل جواب الشرط فهو مضارع مبنيّ لاتّصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ(لا) النّاهية وهو مما لا يصلح أن يقع شرطاً لذلك دخلت الفاء الرابطة.

النّمط الثّاني للجملة الشرطيّة :

الأداة + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ

اهتم النّحاة بمسألة المشاكلة بين الصّيغ التي تقع في التّركيب الشرطيّ لكونها إحدى القرائن في ربط جملتين فقدتا خصائصهما الأولى وكونتا جملة مركّبة لها سمات دلاليّة، يقول سيبويه: وإذا قال إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت لأته مثله⁽¹⁾. أمّا الفراء فنصّ على هذه الصّورة، لأنّ اهتمامه كان منصباً على ملاحظة التّوافق الصّرفي بين الفعلين ، يقول : "أكثر ما يأتي الجزاء على أن يتّفق هو وجوابه فإن قلت: "إن تفعل أفعل" كان أحسن، وإن قلت : (إن فعلت أفعل) كان مستجازاً ، والكلام: (إن فعلت فعلت)⁽²⁾.

وقد نالت الصّور المتعدّدة لفعل الشرط وجوابه اهتمام النّحاة ، ولا سيّما المتأخّرين منهم فشملت كلّ الجوانب والاحتمالات النّحويّة والصّرفيّة ، مع إصدار الأحكام المعياريّة النّحويّة ، ومن هؤلاء الرّضي حيث نصّ على هذه الصّورة وجعلها في المرتبة الثّانية بعد الصّورة الأساسيّة للجملة الشرطيّة . ومن حيث الحكم النّحوي فإنّهما إذا كانا ماضيين فهما مبنيان في محلّ جزم⁽³⁾ ويبلغ الأمر عند أبي حيّان الدّروة حيث بلغت عنده هذه الصّورة تسع صور ، لكنّه كان أكثر وضوحاً من الرّضي ولكنّه جعل ورود الفعلين ماضيين لفظاً ومعنى في المرتبة الرّابعة ، وأمّا من حيث الحكم النّحوي فهو يتّفق مع الرّضي في كونهما في محلّ جزم⁽⁴⁾ .

وقد وردت (إن) في هذه الصّورة في اختيارات المفضّل في ثمانية مواضع ..

(1) الكتاب، سيبويه ، 3 : 91 .

(2) معاني القرآن ، الفراء ، 2 : 460.

(3) شرح الكافية، الرضي ، 2: 260

(4) ارتشاف الضرب 2 : 563 .

من هذه الصورة قول : بشامة بن عمرو

وإن أدبرت قلت مشحونةً أطاع لها الريحُ قلعاً جفولاً⁽¹⁾.

وإن أعرضت راءً فيها البصيرُ ما لا يكفُّه أن يفيلاً⁽²⁾.

يصف الشاعر ناقته إذا أدبرت في البيت الأول بالسفينة المملوءة لها شرع زادها الريح سرعة ، وإن أعرضت لم يخطئ البصير في نجابتها ، أمّا فعل الشرط في البيت الأول (أدبرت) ماض وجوابه (قلت) ماض أيضاً وفعل الشرط في البيت الثاني (أعرضت) ماض وجوابه (راء) ماض أيضاً وهذا ما استحسنه سيبويه لأنه مثل فعل الشرط .

ومنها قول عبدة بن الطبيب :

فلئن هلكت لقد بنيت مساعياً ... تبقى لكم منها مائر أزع⁽³⁾

يقول والله إن هلكت فقد تركت لكم بهذه المأثرة (والمأثرة ما يتحدث به من الأخلاق)

نلاحظ في هذا البيت أن جملة الشرط مسبوقة بقسم وجملة (لقد بنيت مساعياً) جواب القسم ، والنحاة في مثل هذا يجعلون جواب الشرط محذوفاً دلّ عليه جواب القسم، بينما يرى ابن الشجري أنّ جواب الشرط هو مجموع القسم وجوابه معاً والرّاجح أن تكون هنا الجملة شرطية مؤكدة بالقسم .

النمط الثالث :

الأداة + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها مضارع .

(¹) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 / 290.

(²) المصدر نفسه ، ج 1 / 291.

(³) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2 / 688.

للنُّحاة في هذا النَّمط مذهبان :

الأول : مذهب من أجازَه في سعة الكلام ومنهم سيبويه حيث تحدّث عن هذه الصُّورة وخرَّجها على التَّقديم⁽¹⁾.

وهي عند المبرِّد لا تجوز في الكلام إلَّا على إرادة الفاء الَّتِي لا يجوز حذفها إلَّا في الضَّرورة⁽²⁾ وعند الجرجانيّ فعل جواب الشرط مرفوع لفظاً مجزوم معنئ⁽³⁾. وعند البصريين البصريين يجوز في فعل جواب الشرط في هذه الصُّورة الجزم والرَّفْع ، أمَّا الجزم فلأنَّه الأصل عندهم وأمَّا الرَّفْع فقد اختلفوا في تفسيره على نحو ما سبق ، وأمَّا الكوفيون فيقولون بوجوب الرَّفْع ، لأنَّ الجزم على الجوار ، وفعل الشرط هنا ماض ، فلمَّا لم ينجزم فعل الشرط جاء فعل جواب الشرط مرفوعاً لأنَّه تابعٌ له⁽⁴⁾.

ونقل ابن عقيل عن بعض المغاربة أنَّ الرَّفْع أحسن من الجزم ، كما نقل عن بعضهم أنَّ الرَّفْع ضرورة⁽⁵⁾.

الثَّاني : مذهب من خصَّه بالضرَّورة ، وما وقع منه في الشَّعر فمتأوَّل ويمثله ابن يعيش⁽⁶⁾.

وردت (إن) على هذا النَّمط في المفضَّلِيَّات تسع مرَّات :

منها قول : المراد بن منقذ :

لا تَرى كَلْبِي إلَّا أَنِساً ... إِنْ أَتَى خَابِطٌ لَيْلٍ لَمْ يَهْرُ⁽⁷⁾

(1) الكتاب ، ج 3 : 61.

(2) المقتضب ، ج 2 : 67-68.

(3) المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 1103 - 1104

(4) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 261 .

(5) المساعد ، ابن عقيل ، ج 3 : 149 - 150 .

(6) شرح المفصل ، ج 8 / 157-158 .

(7) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 424 .

يقول الشاعر : إنَّ كلابي آنسة إن أتى ضيف غريب غير ذي رحم وغير معروف لا تهزّ وهذا دليل الكرم، ويلاحظ أنّ فعل الشرط (أتى) ماض وجوابه (يهزّ) مضارع مجزوم بـ(لم) النافية حيث لم تؤثر فيه (إنّ) بالجزم.

وقول بشامة بن الغدير :

فَلَيْنُ ظَفِرْتُمْ بِالْخِصَامِ لِمَوْلَاكُمْ فَكَانَ كَشْحَمَةِ الْقَلْعِ (1)
لَتَلَاوُمُنَّ عَلَى الْمَوَاطِنِ أَنْ لَا تَخْلُطُوا الْإِعْطَاءَ بِالْمَنْعِ

يقول الشاعر : والله لئن ظفرتم بالخصام على مولاكم فغلبتموه وأكلتموه فكان كشحمة في كنف قد صار لكم لتلحقنكم الندامة فيما تأتون به من مساعدة أعدائكم حتى تصيروا أتى توجهتم يلوم بعضكم بعضًا حين لم تخلطوا المنع بالإسعاف والإباء بالانقياد.

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (ظفرتم) فعل ماضٍ مسبوق بقسم جوابه (تلاوم) مضارع مقترن باللام ومؤكّد بالنون ، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم على رأي النحاة .

ومنها قول ثعلبة بن عمرو :

فَأَفْسَمَ بِاللَّهِ لَا يَأْتِلِي وَأَفْسَمْتُ إِنْ نَلِئْتُهُ لَا يَأْتِي (2)

نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (نلئته) فعل ماضٍ مسبوق بقسم وفعل جواب القسم (يأتى) مضارع مرفوع منفي بـ(لا) وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم ، على رأي جمهور النحاة .

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1642 .
(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1134 .

النَّمط الرَّابِع : الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها ماض

للنُّحاة في هذه الصُّورة مذهبان :

الأول : مذهب من يجيزها في سعة الكلام ، ومن هؤلاء : الفراء⁽¹⁾ والمبرد⁽²⁾ ، والصِّميري⁽³⁾ ، والجرجاني⁽⁴⁾ ، وابن مالك⁽⁵⁾ ، والمالقي⁽⁶⁾ ، والرّضي⁽⁷⁾ ، وذلك احتجاجاً بما ورد احتجاجاً بما ورد من ذلك في الحديث النَّبوي الشَّرِيف : قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) رواه البخاري في باب الصَّوم¹⁽⁸⁾ وفي الشَّعر العربيِّ قول الشَّاعر : إن يسمعوا ربيبة طاروا بها فرحاً⁽⁹⁾

وقد ذكر **الرّضي**⁽¹⁰⁾ أنّ هذه الصُّورة هي أضعف الوجوه في التَّكوين الشَّكلي لجملتي الشَّرط والجواب .

الثَّاني : مذهب من يقصرها على الضَّرورة الشَّعريّة ، ويمنعه في سعة الكلام ومن هؤلاء : ابن بشاد⁽¹¹⁾ ، وابن يعيش⁽¹²⁾ ، وابن عصفور⁽¹³⁾ ، وعلّوا ذلك بأمرين :

الأول : أنّ الشَّرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك .

الثَّاني : أنّ الأداة إذا جزمت اقتضت مجزوماً بعدها .

برغم مما ذهب إليه المانعون من مخالفة القياس ، إلا أنّ مذهب المجيزين يترجّح لأنّ من حفظ حجّة على من لم يحفظ .

(1) معاني القرآن ، الفراء ، ج 2 : 276 .

(2) المقتضب ج 2 : 58 .

(3) التبصرة والتذكرة الصيمري : ج 1 : 414 .

(4) المقتصد ، الجرجاني : ج 2 : 1102 .

(5) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1586 ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ص : 14-17 .

(6) رصف المباني في حروف المعاني ، المالقي ، 150 - 151 .

(7) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 260 .

(8) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1586 ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ص : 14-17 .

(9) المصدر نفسه

(10) المصدر نفسه ، ج 2 : 260 .

(11) شرح المقدمة المحسنة ، ابن بابشاد ، ج 1 : 245 .

(12) شرح المفصل ، ج 8 : 157 .

(13) المقرب ، ج 1 : 275 .

ومما ورد في الاختيارات على هذه النمط للأداة " إن " : قول المتقّب العبدى

فإن تك منّا في عمان قبيلة ُ تَوَاصَتْ بِإِجْنَابٍ وَطَالَ عُنُودُهَا (1)

فقد أدركتها المُدْرِكَاتُ فَأَصْبَحَتْ إلى خَيْرِ مَنْ تَحْتَ السَّمَاءِ وَفُودُهَا

يقول الشاعر: إن كان بعض طوائفنا فارقت أرضها وهاجرت إلى عمان وقد وصت أسلافها إخالهم بمجانبة عشائهم فقد ندمت بما فعلت ورجعت إليك ، ففعل الشرط هنا(تك) مضارع مجزوم وجوابه (أدركتها) ماض مسبوق ب(قد) للتحقيق ، ومربوط بالفاء .

وقول سنان بن أبي حارثة المري :

إن أمس لا أشكي نصّبي إلى أحدٍ ولست مهتدياً إلا معي هادٍ (2)

فقد صَبَحَتْ سَوَامِ الحَيِّ مشعلَةً رهواً تطالعُ من غورٍ و أنجادٍ

يقول الشاعر إمّا تريني لا ألهو إلى أحد وقد كبرت فلا أطيق المشي لضعف بصري فقد جعلت خيل الكتبية تأتيهم من كل مكان ،فصار الأمر صعباً عليهم فذهب دم وجوههم كما يذهب دم اللحم إذا نضج وذلك من الشرّ ومخافة البلاء.

نلاحظ في هذا البيت ، أن فعل الشرط(أمس) فعل مضارع مجزوم وأمّا فعل جواب

الشرط(صبحت) فهو ماض مسبوق بـ قد وهو مما لا يصلح أن يكون شرطاً لذا جاء مربوطاً بالفاء.

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 3 : 717 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1459 .

ثانياً: أنماط (إمّا) في اختيارات المفضل :

وردت (إمّا) على نمط واحد (وهو الصُّورة الأساسيَّة) في أربعة مواضع:

الأداة (إمّا) + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع .

منها قول المرقش الأكبر :

يرقاهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْهُ وَإِمْما ————— أ تَنْسِيهِ مَيْتَةً يَهْرَمُ (1)

تلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشَّرْط (تنسه) فعلٌ مضارع مجزوم وفعل جواب الشرط (يهرم) فعل مضارع مجزوم أيضاً .

ومنها : قول ذي الأصبع العدواني :

إِمْما تَرِي شِكَّتِي رُمِيحَ أَبِي ... سَعْدٍ فَقَدْ أَحْمَلُ السَّلَاحَ مَعَا (2)

يقول الشاعر : إنّ كنت كبرت حتى مشيت على العصا فقد كنت أحمل السلاح كله ، ما يقاتل به، فعل الشرط في هذا البيت (تري) مضارع مجزوم وجوابه (أحمل) مضارع مرفوع مسبوق بـ(قد) وهو ممّا لا يصلح أن يكون شرطاً لذا جاء مربوطاً بالفاء ، وقد أفاد دخول (قد) على الفعل المضارع معنى التّحقيق والتّأكيد لمعنى الفعل .

ومنها قول الأسود بن يعفر :

إِمْما تَرِينِي قَدْ بَلَيْتُ وَغَاضَنِي ما نَيْلَ مِنْ بَصَرِي وَمِنْ أَجْلَادِي (3)

فلقد أروحُ على التُّجارِ مُرَجَّلاً مَذِلاً بِمَالِي لَيْناً أَجْيَادِي

مراده لئن تريني قد كبرت وتركت مرافقة الشباب لقد بقيت مني بقيّة، ففعل الشرط هنا

(تريني) مضارع مجزوم ، وجملة (لقد أروح على التُّجار) جواب لقسم مقدّر تقديره(والله إن

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 2: 1061 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2: 728 .

(3) المصدر نفسه ، ج 2: 973 .

تريني قد كبرت) والنُّحاة في مثل هذا يجعلون جواب الشرط محذوفاً دلّ عليه جواب القسم ،
بينما **ابن الشجري** يرى أنّ جواب الشرط هو مجموع القسم وجوابه

ثانياً : الأسماء :

ثالثاً: (مَنْ) الشرطيّة

وردت (مَنْ) الشرطيّة في الاختيارات في أنماط متنوّعة ومتباينة فمنها الجملة الشرطيّة الكاملة ومنها الجملة الشرطيّة الناقصة وسنعرض - إن شاء الله تعالى - الأنماط الكاملة .
أمّا الناقصة فسوف يتم دراستها في أبواب لاحقة .

النّمط الأوّل : الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع .

وقول الشنفرى :

وَبَاضِعَةٍ حُمُرِ الْقِسِيِّ بَعَثْتَهَا وَمَنْ يَغْرُ يَعْنَمُ مَرَّةً وَيُشَمَّتْ (1)

وفي هذا البيت نلاحظ أنّ فعل الشرط (يغُرُّ) فعل مضارع مجزوم ، بينما جوابه (يغنم) مضارع مجزوم أيضاً ، وهي الصورة الأساسية والأقوى للجملة الشرطية عند النحاة.

وقول جابر بن حنى التغلبي :

وَكَاثُوا هُمُ الْبَانِينَ قَبْلَ اخْتِلَافِهِمْ وَمَنْ لَا يُشِدُّ بُنْيَانَهُ يَتَهَدَّمُ (2)

يقول الشاعر: كانت تغلب قبل وقوع الخلاف بينهم يبتنون المكارم، ويتعاونون على اكتساب المعالي ، ولا يتضاغنون ، ثمّ أجرى الشطر الثاني مجرى الحكمة ، ففعل الشرط هنا (يشد) مضارع مجزوم مسبوق بـ(لا) النافية التي لم تمنع من تسلّط الأداة على الفعل بالجزم وجوابه (يتهدّم) مضارع مجزوم أيضاً.

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د / فخرالدين قباوة ، ج 1 : 521 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 947 .

النَّمط الثَّانِي : الَّذِي جَاءَتْ عَلَيْهِ (مَنْ) هُو :

الأداة + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ

منها قول سويد بن أبي كاهل :

وَبِنَاءٍ لِلْمَعَالِي، إِنَّمَا ... يَزْفَعُ اللَّهُ وَمَنْ شَاءَ وَضَعُ⁽¹⁾

أي يرفع الله من يشاء ويضع من يشاء ، نلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (شاء) فعل ماضٍ وكذلك جوابه (وضع) فعل ماضٍ ، وقد سبق الكلام عن هذه الصورة عند الحديث عن (إن) الشرطية⁽²⁾ .

رابعًا : (متى) الشرطية :

وردت متى الشرطية في اختيارات المفضل على نمط واحد وهو النمط الأساسي :

الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم + جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم .

منها قول مزرد بن ضرار :

مَتَى يُرَ مَرْكُوبًا يُقَلُّ بَأْزُ قَانِصٍ وَفِي مَشْيِهِ عِنْدَ الْقِيَادِ تَسَائِلُ⁽³⁾

يريد أنّ الناظر إلى هذا الجواد إذا رآه مركوبًا يشبّهه لطموحه واشترافه بباز على يد صائد وقد استوفز لصيد تراءى له ، وإذا قيّد فمشى تسائل في مشيه أي تتابع وتتدافع ، كأنّ أعضاءه لتعاونها يدفع بعضها بعضًا . ويلاحظ في هذا البيت أنّ فعل الشرط (يُر) مضارع مجزوم مبني للمجهول ، وفعل الجواب (يُقَلُّ) مضارع مجزوم ومبني للمجهول أيضًا .

وقول سويد بن أبي كاهل :

قَدْ كَفَّانِي اللَّهُ مَا فِي نَفْسِهِ وَمَتَى مَا يُكْفِ شَيْئًا لَا يُضِعُ⁽¹⁾

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 899 .

(2) المبحث الرابع ، ص: 110/111 من هذه الرسالة

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 455 .

في هذا البيت دخلت (ما) على (متى) زادتها فزادتها تأكيداً وإبهاماً ، وقد جاء فعل الشرط (يكف) مضارعاً مجزوماً، وجاء جوابه (يضع) مضارعاً مجزوماً ومنفياً بـ (لا) التي لم تؤثر في جزمه.

وقول المثقّب العبدى :

وأَعْلَمَ أَنَّ الدَّمَ نَقَصَ لِلْفَتَى وَمَتَى لَا يَتَّقِ الدَّمَ يُدَمُّ (2)

وهنا جاء فعل الشرط مسبوفاً بـ(لا) النافية حيث لم تمنع من تسلط (متى) على الفعل (يتق) بالجزم ، وجواب الشرط (يضم) مضارع مجزوم .

خامساً: (أيما) الشرطية :

وردت (أيما) الشرطية في الاختيارات في موضوع واحد وعلى النمط التالي:

الأداة + جملة فعلية فعلها فعل ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

وذلك في قول المرقش الأكبر :

أَيَّمَا كُنْتَ أَوْ حَلَلْتَ بِأَرْضٍ أَوْ بِلَادٍ أَحْيَيْتُ تِلْكَ الْبِلَادَا (3)

يلاحظ أنّ فعل الشرط (كنت) فعل ماضٍ وقد عطف عليه فعل ماضٍ (حللت) وفعل جواب الشرط (أحييت) فعل ماضٍ أيضاً وقد سبق توضيح هذه الصورة عند ورودها في (إن) الشرطية (4) .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 902.

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 1271.

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 1073

(4) انظر ص: 110. 111 من هذا البحث

أولا/ (مَهْمَا الشَّرْطِيَّة)

وردت (مهما) في موضع واحد وعلى نمط واحد وهو :

الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعل مضارع .

وذلك في قول ذي الأصبع العدواني :

إِنِّكُمْ صَاحِبِي لَنْ تَدَعَا لَوْمِي وَمَهْمَا أُضِغْ فَلَنْ تَسْعَا (1)

يلاحظ أنّ فعل الشرط (أضغ) فعل مضارع مجزوم وفعل جواب الشرط (تسعا) فعل

مضارع منصوب ومسبوق بـ(لن) النافية لذا جاء مربوطاً بالفاء.

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 726.

الفصل الثالث

الجملة الشرطية بالأدوات غيرالجازمة

الجملة الشرطية بالأدوات غير الجازمة

المبحث الأول : الأدوات الشرطية غير الجازمة :

سأتناول في هذا البحث دراسة الأدوات الشرطية غير الجازمة ، وهي أدوات فيها معنى الشرط ، إذ تدخل على جملتين تكون الأولى شرطاً والثانية جزاءً وجواباً مترتباً على الأولى ، كلها لا تجزم الفعلين - فعل الشرط وجواب الشرط- وهذه الأدوات إما أن تكون حرفاً أو اسماً ، ومنها ما هو مختلف فيه بين الاسمية والحرفية.

أولاً : الحروف :

(1) لو :

أ (موقف علماء النحو منه :

لو حرف شرط غير جازم ، وقد تباينت مواقف علماء النحو من (لو) من حيث اعتباره من أدوات الشرط أو إخرجه منها .

سيبويه والمبرد سكتا عنها من حيث أنها ضمن أدوات الشرط ، لكن المبرد تحدّث عنها في الكامل فيقرر أنها تشارك (حروف الجزاء) في ابتداء الفعل وجوابه ومع ذلك فهو يخرجها من حروف الجزاء لأنها تقع في معنى الماضي وحروف الجزاء إنما تقع لما لم يقع (1) ، وأورد الرّماني ما في (لو) من معنى الشرط ويذكر أنها من الحروف الهوامل ، حيث يقول : " وإنما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط ، وذلك أنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط (2)" أما ابن فارس فيذكر قول الفراء بأنها تقوم مقام (إن) الشرطية. لأنه فيها معنى الشرط (3) ، أما الزّمخشري فقد صرح بأنّ (لو) أداة شرط مثل (إن) حيث يقول عنهما : " يدخلان على جملتين ، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً كقولك : (إنّ تضربني أضربك ولو جئتني لأكرمك) (4) ، وكذا في الأنموذج ،

(1) الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، ج 1 : 271 ، 277 ، 278 .

(2) معاني الحروف ، الرماني ، ص : 102 .

(3) الصاحبى ، ابن فارس ، ص : 167 .

(4) المفصل ، الزّمخشري ، ص : 382 .

حيث ذكر (إِنْ) و(لَوْ) في فصل (حرف الشَّرْطِ)⁽¹⁾ وبذا يخرج الرّمخسري عن فكرة ربط الشَّرْطِ بالجزم ، أمّا العكبري فعنده (لَوْ) لا تجزم مع أنّ فيها معنى الشَّرْطِ⁽²⁾ ، وتبدأ عند ابن يعيش فكرة الحديث عن أدوات الشَّرْطِ الجازمة والغير جازمة عندما يوضح فكرة الرّمخسري حول الفرق بين (إِنْ) و (لَوْ) من حيث الرّزمان⁽³⁾ ، أمّا عند ابن مالك فإن (لَوْ) حرف شرط جازم واستعمالها في الماضي غالبًا ولا يجزم بها إلا اضطرارًا⁽⁴⁾ ولكنه لا يصل بنا إلى قسمة صريحة لأدوات الشَّرْطِ من حيث الجزم⁽⁵⁾. أمّا عند الرّضي فإن (لَوْ) حرف شرط ولكنها لا تجزم⁽⁶⁾. أمّا المالقي فإنه ينظر إلى (لَوْ) من جهتين مختلفتين فهو مرّة ينظر إليها على أنّه فيها معنى الشَّرْطِ ومرّة أخرى ينظر إليها على أنّها حرف شرط بمنزلة (إِنْ) إلا أنّها لا يجزم بها كما يجزم بـ (إِنْ)⁽⁷⁾ . وهاتان النظرتان لـ(لَوْ) هو ما عرف عند النّحاة بـ (لَوْ) الشَّرْطِيَّة الامتناعيَّة و(لَوْ) الشَّرْطِيَّة غير الامتناعيَّة أو التي بمنزلة (إِنْ)⁽⁸⁾ .

ب) أقسام (لَوْ) واستعمالاتها :

1- (لَوْ) الامتناعيَّة : وهي المستعملة في مثل : " لو جاءني أكرمته " وهذه تفيد ثلاثة

أمور :

الأوّل : الشَّرْطِيَّة يعني: عقد السببيَّة والمسببيَّة بين الجملتين بعدها .

الثاني : تقييد الشَّرْطِيَّة بالرّزمان الماضي، وبهذا الوجه تفارق / لو / (إِنْ) لأنّ (إِنْ)

لعقد السببيَّة بالمسببيَّة في المستقبل .

(1) شرح النموذج في النحو ، محمد الأردبيلي ، تحقيق : حسن شادي فرهود ، (ط 1 ، دار العلوم للطباعة والنشر ، 1411هـ ، 1990م ، ص : 243) .

(2) شرح اللمع ، العكبري ، ج 1 : ص : 101 .

(3) شرح المفصل ، ج 8 : 156 ، وانظر ج 9 : ص 10 .

(4) ضياء السالك إلى شرح ألفية ابن مالك ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : ص 66 ، 83 .

(5) المغني ، ابن هشام ، تحقيق : محمد عبدالعزيز النجار ، ج 4 : ص 60-68 ، 73-75 .

(6) شرح الكافية ، الرضي ، ج 1 : ص 109 .

(7) رصف المباني ، المالقي : ص : 358 - 360 .

(8) الجنى الداني ، المرادي ، ص : 272 - 284 ، ابن هشام ، مغني اللبيب : 337 ، 344 .

الثالث : الامتناع وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : قول الشلوبين وتبعه ابن هشام الخضراوي حيث زعما أنها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي ، وهذا القول نقده ابن هشام الأنصاري في المغني واعتبره من إنكار الضروريات⁽¹⁾.

القول الثاني : إنها تدل على امتناع الشرط وامتناع الجواب معاً أي : امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهذا معنى نصّ عليه جماعة من النحويين وقول جارٍ على السنة المعربين، ويؤخذ عليه عدم اطّراده في جميع المواطن، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾⁽²⁾. وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾⁽³⁾. وقال عمر رضي الله عنه (نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)⁽⁴⁾. فامتناع الجواب يستلزم ثبوت نقيضه ، أي : يلزم في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلام تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداً وهي تمد ذاك البحر، كما يلزم في الأثر (حديث عمر رضي الله عنه) ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد⁽⁵⁾.

القول الثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته فإن كان مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤه كما في قولك : (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً) لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وإن كان أعمّ منه ، كما في قولك : " لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً " فلا يلزم انتفاؤه ،

(1) ارتشاف الضرب ، 2 : 571 ، الجنى الداني ، ص : 276 ، مغني اللبيب ص : 337 ، وقد أخرج أبوحيان (لو) ، (لو لا) من أدوا الشرط ، التذييل والتكميل (مخطوط) ج:5: 1420 ، همع الهوامع ، ج: 4 : 345 .

(2) سورة الأنعام ، آية (111) .

(3) سورة لقمان ، آية (27) .

(4) انظر رصف المباني ، ص 291 ، المقرب ج 1 / 90 ، الجنى الداني ، ص 273 ، همع الهوامع ج:1: 347

(5) مغني اللبيب ، ص : 239 .

وإنّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط . وإنما أريد من ذكر الآيتين الكريمتين السابقتين تقرير الجواب وُجد الشرط أو فقد ولكنّه مع فقدّه أولى⁽¹⁾، وللنّحاة تخريجات متعدّدة للآيتين للآيتين وما شابههما ليطرّد باب (لو) على نسق واحد .

ومن أجمل ما قيل في معنى (لو) الامتناعيّة ما قاله سيبويه : أمّا (لو) فلمّا كان سيقع لوقوع غيره⁽²⁾ . وإن كان ابن هشام يعترض عليه ويرى أنّ اللام في قوله " لوقوع " ليست ليست تعليليّة ولكنّها توقيتيّة ، كما ويرى أنّ فيها نقصاً فيقول: وأمّا النقص : فلأنّها لا تدلّ على أنّها تدلّ على امتناع الشرط⁽³⁾ - وقول ابن مالك " حرفٌ يدلّ على انتفاء تالٍ ، ويلزم ويلزم لثبوته ثبوتُ تاليه⁽⁴⁾ .

وقد وردت (لو) الامتناعيّة في اختيارات المفضل، وذلك في قول الجميح :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ، وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِالشَّيْبِ⁽⁵⁾
وقول متمم بن نويرة :

لَوْ كَانَ سَيْفِي بِالْيَمِينِ ضَرَبْتُهَا عَنِّي وَلَمْ أُوكَلْ وَجَنَّبِي الْأَضْيَعُ⁽⁶⁾
وقول المرار بن منقذ :

لَوْ تَطَعَّمْتَ بِهِ شَبِيهَتُهُ عَسَلًا شَيْبَ بِهِ تَلْجُ خَصِرُ⁽⁷⁾
وقول عوف بن عطية :

ولو أدركتهم أمرت لهم ... من الشرّ يوماً مُمرّاً مُغاراً⁽⁸⁾

(1) مغني اللبيب ، ص : 340 - 341 .

(2) الكتاب ج 4 : 224 .

(3) مغني اللبيب ، ص : 341 .

(4) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1631 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 153 .

(6) المصدر نفسه، ج 1 : 270 .

(7) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 431 .

(8) المصدر نفسه ، ج 3 : 1670 ..

(2) (لو) غير الامتناعية التي بمعنى (إن) :

القسم الثاني : من أقسام (لو) هي أن تكون حرف شرط في المستقبل وهي التي بمعنى (إن) حيث تحيل الفعل بعدها للاستقبال سواء ماضياً أو مضارعاً إلا أنها لا تجزم المضارع . خالف في ذلك ابن الحاج⁽¹⁾، وابن الناظم⁽²⁾.

وقد وردت (لو) بمعنى (إن) في اختيارات المفضل،

ومن ذلك قول المرار بن منقذ:

وَهِيَ لَوْ يُعْصِرُ مِنْ أَرْدَانِهَا عَبَقَ الْمِسْكِ لَكَادَتْ تَنْعَصِرُ⁽³⁾

وقول سويد ابن أبي كاهل :

مُسْتَسِرُّ الشَّنِّ لَوْ يَفْقِدُنِي لَبَدَا مِنْهُ دُبَابٌ فَنَبَعُ⁽⁴⁾

وقول ذي الأصبع العدواني :

لَوْ تَشْرِبُونَ دَمِي لَمْ يَرَوْ شَارِكُمْ ... وَلَا دِمَاؤَكُمْ جَمْعَاءُ تُرَوِّبُنِي⁽⁵⁾

وقول ثعلبة بن عمرو :

وَلَوْ كُنْتُ فِي عُمْدَانَ يَحْرُسُ بَابَهُ ... أَرَا جِيلُ أَحْبُوشٍ وَأَسْوَدَ آلِفُ

إِذَا لَأْتَيْتِي، حَيْثُ كُنْتُ، مَنِيتِي ... يَخْبُ بِهَا هَادٍ لِإِثْرِي قَائِفُ⁽⁶⁾

(3) أن تكون (لو) حرفاً مصدرياً بمنزلة (إن) :

(1) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، المعروف بـ (ابن الحاج) توفي في سنة (647هـ) ترك عدداً من الكتب في النحو واللغة والعروض والقوافي والأصول والفقه من أشهرها كتاب نقد المغرب ، انظر : بغية الوعاة ، السيوطي ، : 359-360 .

(2) هو بدر الدين بن مالك، شرح ألفية ابن مالك ص: 710-711 ، وانظر : ارتشاف الضرب ، ج 2 : 572 ، الجني الداني ، ص : 285 ، مغنى اللبيب ، ص : 345 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 438 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 904 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 761 .

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1230 ، 1231 .

ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد مفهم تمن نحو ، يودُّ ، أو (ودَّ) ، ولم يثبت الجمهور ورود (لو) مصدرية ، ومن أثبتته : الفراء ، وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي⁽¹⁾ وابن مالك⁽²⁾.

ومن أنكر مصدريتها يرى أنها شرطية وأنّ مفعول (يودُّ) وجواب (لو) محذوفان⁽³⁾.

ومما ورد على هذه الصورة في الاختيارات : قول الممّرّق العبدي :

ووجَّهَهَا غَرْبِيَّةً عَن بِلَادِنَا ... وودَّ الَّذِينَ حَوْلَنَا لَوْ تُشَرِّقُ⁽⁴⁾

قول الخصفي من محارب :

وَيَوْمَ يَودُّ الْمَرْءُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ رَبَطْنَا لَهُ جَاشًا وَإِنْ كَانَ مَعْظَمًا⁽⁵⁾

4 أن تكون (لو) للتمني : فينتصب جوابها كما ينتصب جواب ليت ، وقد اختلف

النحاة في (لو) هذه على ثلاثة أقوال⁽⁶⁾:

الأول / أنّها قسم برأسه⁽⁷⁾ - أي ليست شرطية ولا مصدرية ، فلا تجاب كجواب (لو)

الامتناعية ، ونصّ على هذا القول ابن الضائع⁽⁸⁾ وابن هشام الخضراوي⁽⁹⁾ .

(1) هو يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزي ، كان أحد أئمة النحو واللغة والأدب ، له مؤلفات منها : شرح اختيارات المفضل الضبي ، شرح القصائد العشر ، تفسير القرآن ، والإعراب ، ولد سنة 421هـ ومات في سنة 502هـ ، انظر السيوطي ، بغية الوعاة ، ج 2 : 338 .

(2) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، 302 ، وانظر شرح الرضي ج 2 : 391 ، وهمع الهوامع ج 1 : 280-281 وشرح الأشموني ج 2 : 343 ، الجنى الداني ، ص : 288 .

(3) انظر : الخزانة ، ابن هشام ، ج 4 : 496 ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط 1 ، 1986م .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1297 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1352 .

(6) الجنى الداني ، ص 288-289 ، مغني اللبيب ، تحقيق وشرح د / عبداللطيف محمد الخطيب ، ج 3 : 411

(7) همع الهوامع ، ج 4 : 250 .

(8) ابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي مات سنة 680هـ ، انظر بغية الوعاة ، ج 2 : 204

(9) الجنى الداني ، ص 288-289 ، مغني اللبيب ، تحقيق وشرح د / عبداللطيف محمد الخطيب ، ج 3 : 411

الثَّانِي / أَنَّهَا (لَوْ) الْاِمْتِنَاعِيَّةُ أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ وَرَجَّحَ هَذَا الرَّأْيُ الْمُرَادِي وَحِجَّتَهُ فِي ذَلِكَ كَوْنُ جَوَابِهَا جَاءَ بِاللَّامِ بَعْدَ جَوَابِهَا بِالْفَاءِ (1).

وَبَرَى الْمَالِقِيُّ أَنَّهَا تَأْتِي لِلتَّمَنِّيِّ، مِثْلُ: (لَيْتَ) لَفْظًا لَا عَمَلًا (2).

الثَّلَاثُ / قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ بِأَنَّهَا (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ أَغْنَتْ عَنِ التَّمَنِّيِّ .

أَمَّا أَبُو حَيَّانَ فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ فِيهَا وَجْهَيْنِ ، الشَّرْطِيَّةُ ، وَأَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ (3).

وَقَدْ وَرَدَتْ (لَوْ) لِلتَّمَنِّيِّ فِي الْاِخْتِيَارَاتِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمُتَّقِبِ الْعَبْدِيِّ :

فَلَوْ أَنَّهَا مِنْ قَبْلُ دَامَتْ لُبَانَةً عَلَيَّ الْعَهْدِ إِذْ تَصْطَادُنِي وَأَصِيدُهَا (4)

وَقَوْلِ الْمَرْقَشِ الْأَصْغَرِ :

بِكُلِّ مَبِيتٍ يَعْتَرِينَا وَمَنْزِلٍ فَلَوْ أَنَّهَا إِذْ تُدَلِّجُ اللَّيْلَ تُصْبِحُ (5)

وَقَوْلِ الْمَرْقَشِ الْأَكْبَرِ :

ذَكَرْتُ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيَّهَا قَرِيبٌ وَلَكِنْ حَبَسَتْهُ الْحَوَائِسُ (6)

وَقَدْ ذُكِرَ لـ(لَوْ) مَعَانٍ أُخْرَى مِنْهَا أَنْ تَكُونَ لِلْعَرْضِ ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ وَسَاقَ هَذَا الْمُرَادِي عَلَى أَنَّهُ لِلتَّمَنِّيِّ (7).

وَقِيلَ قَدْ تَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ نَحْوُ: تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مَحْرَقٍ (8).

(1) الجنى الداني : 289 .

(2) رصف المباني ، المالقي ، ص : 291 ، الجنى الداني ، ص : 288 - 289 .

(3) البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 7 : 28 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 706 .

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 1080 .

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1001 .

(7) الجنى الداني ، انظر المرادي ، ص 288 ، انظر شرح المفصل ، ج 9 : 11 ، التسهيل ، ص 231 .

(8) رصف المباني ، المالقي ، ص / 292 ، الجنى الداني ، ص ، 290 ، وانظر شرح الأشموني ج 2/340 .

ج (الجزم بـ(لو) حملاً على (إن)) :

ورد في الشعر العربي الجزم بـ /لو / حملاً على (إن) وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على مذاهب مختلفة :

الأول : مذهب من يجزم بها في الضرورة وممن أجاز ذلك ابن الشجري حيث يقول : " وربما جزموا به في الضرورة " ⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر : جزم بـ(لو) وليس حقها أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه (إن) الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال... ولا تفعل ذلك(لو)⁽²⁾. ويتضح من كلام ابن الشجري أنه لا يرى الجزم بـ (لو) إلا في الضرورة . ولكن بعض النحويين ينسب إلى ابن الشجري أنه يجيز الجزم بـ(لو)⁽³⁾ وقد نسب ابن هشام إلى ابن الشجري إنشاده لشاهد على الجزم بـ(لو) وهو قول الشاعر :

تَامَتْ فَوَادِكُ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا ⁽⁴⁾
ولكن لا وجود لهذا الشاهد في أمالي ابن الشجري .

الثاني : مذهب من يزعم أن الجزم بها لغة مطردة وقد استشهدوا بشواهد منها البيت السابق⁽⁵⁾.

الثالث : مذهب من لا يقرّ الجزم بـ(لو) في الكلام ولا في الشعر ، منهم ابن مالك حيث تأول الأبيات التي استشهد بها من يجيز الجزم بتأويلات مختلفة ، يدحض فيها فكرة

(1) أمالي بن الشجري ، ج 2 : 83 .

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 287 - 288 .

(3) من قال بذلك المرادي في الجنى الداني ، ص 286 ، وابن هشام في المغنى ص 300 / 779 والأشموني في شرحه ، ج 4 : 42 .

(4) ينسب هذا البيت إلى لقيط بن زرارة ، انظر شرح شواهد المغنى ج 2 : 665 ، وانظر الأشموني ، ج 4:23.

(5) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 93 ، وذكره ابنه (ابن الناظم) في شرحه لهذا الجزء من التسهيل ونسبه إلى

ابن الشجري ، ج 4 : 97 ، وقد نص الرضي على ذلك في : أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 287-288 ، ج 2 : 83 .

الجزم ، فمثلاً يقول في الشاهد السابق - حيث يرى - أن السكون ليست علامة جزم ولكنها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً⁽¹⁾.

ترجيح : المذهب الأول أقرب إلى تعزيز واقع الاستعمالات اللغوية المختلفة لـ (لو) لأن الشعر ميدان رخصة .

ولم ترد (لو) في اختيارات المفضل جازمة .

د) جواب (لو) : انفردت (لو) بأن جوابها لا يكون إلا فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم). وخلوه من اللام إن كان مثبتاً قليلاً ، من ذلك قول الشنفرى :

فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْبَكْرَتْ وَأُكْمِلَتْ ... فَلَوْجَنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جُنَّتِ⁽²⁾

أما إن كان منفيًا بـ (لم) امتنعت اللام ، وإن كان منفيًا بـ (ما) جاز لحاقها والخلو منها وإن كان الخلو منها أجود .

وقد يكتفى بالمبتدأ عن الجواب⁽³⁾. وسوف نورد صور جواب (لو) لاحقًا.

هـ) صور (شرط) و (جواب) (لو) في اختيارات المفضل :

ورد شرط (لو) وجوابها على صور متباينة سنقوم بتفصيلها وبيانها وإحصائها .

أولاً : لو + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصورة اثنتي عشرة مرة في الاختيارات من ذلك قول : الجميع :

لَوْ خَافَكُمُ خَالِدُ بْنُ نَضْلَةَ نَ جَثُّهُ سَابُوحٌ عِنَانُهَا خَازِمٌ⁽⁴⁾

يقول لو خافكم خالد بن نضلة بفرس سريعة تقطع عنانه من الجري ، فجملة الشرط هنا (خافكم) جملة فعلية فعلها ماضٍ ، والجواب (نجته) جملة فعلية فعلها ماضٍ

⁽¹⁾ شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1634 - 1635 .

⁽²⁾ اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ج 1 / 519 .

⁽³⁾ شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، 1639 - 1641 .

⁽⁴⁾ اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 / 201 .

وقول : متمم بن نويرة :

لَوْ كَانَ سَيْفِي بِالْيَمِينِ ضَرَبْتُهَا عَنِّي وَلَمْ أُوكَلْ وَجَنَّبِي الْأَضْيَعُ⁽¹⁾

يقول : لو كنت حياً حاملاً سلاحي ، لما كانت تتمكن مني وتأكلني ، ففعل الشرط هنا (كان) فعل ماض ناسخ ، وفعل الجواب (ضرب) فعل ماض.

وقول المزرد :

تَرَكْتُ ابْنَ ثَوْبٍ وَهُوَ لَا سِتْرَ دُونَهُ وَلَوْ شِئْتُ غَنَّتَنِي بِثَوْبٍ وَلَا يَدِي⁽²⁾

يقول : تركت ابن ثوب ، وكان ممكناً لي تركه لا يستتره عني شيء ، ولو شئت لهجوته هجاءً تغنيني به الولائد ويرويه الناس ، وفعل الشرط (شئت) ماض ، وفعل الجواب (غنتني) فعل ماض.

وقول المرار بن منقذ :

لَوْ تَطَعَّمْتْ بِهِ شَبَّهْتُهُ عَسَلًا شَيْبَ بِهِ تَلْجُ خَصِرُ⁽³⁾

التَّلْجُ الخصر هو البارد ، فعل الشرط (تطعمت) ماض ، وفعل الجواب (شبهت) ماض أيضاً .

وقول الشنفرى :

وَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْبَكَرَتْ وَأُكْمِلَتْ قَلَوُ جُنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جُنَّتِ⁽⁴⁾

يقول : دق من أعضائها ما يحب دقته ، وفخم منه ما يحب فخامته ، واعتدلت ، فلو ستر إنسان عن العيون صيانة له من الابتزال لفعل بهذه ، ففعل الشرط هنا (جُنَّ) فعل ماض ، وفعل الجواب (جُنَّ) ماض أيضاً

(1) المصدر نفسه ، ج 1 / 270 .

(2) المصدر نفسه ، ج 1 / 376 .

(3) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 / 431 .

(4) المصدر نفسه ، ج 1 / 519 .

وقول عبد يغوث الحارثي :

ولو شئتُ نَجَّتِي مِنَ الْخَيْلِ نَهْدَةً تَرَى خَلْفَهَا الْحُورَ الْجِيَادَ تَوَالِيَا (1)

فعل الشَّرْط هنا (شاء) فعل ماضٍ، وفعل الجواب (نَجَّى) فعل ماضٍ أيضاً، نلاحظ في هذا البيت والأبيات السابقة عدم اقتران جواب (لو) بـ(اللام) وتركها أقلّ من إثباتها في هذا الموضع عند النُّحاة .

ثانياً : لو + جملة فعلية فعلها ماضي + اللام + جملة فعلية فعلها ماض :

وردت هذه الصّورة في الاختيارات ثمانى مرّات.

من ذلك قول : الجميع :

ولو أصابت لقاتت، وهِي صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُتَّصِبُكَ لِالشَّيْبِ (2)

يقول : لو أتت بصواب القول لقاتت وهي صادقة : إنك لا تقوى على رياضة الشيوخ فلا تتصببك ، ففعل الشَّرْط (أصابت) ماض ، كما نلاحظ هنا أن جواب (لو) فعل ماضٍ مثبت اقترن باللام الرّابطة لإفادة التّوكيد ، وذلك موافق للأكثر في جواب (لو) إذا كان ماضياً مثبتاً (3) .

أمّا عند ابن جنّي فإن هذه اللام لام جواب قسم مقدّر وقد ردّه ابن هشام ، لأنّها لو كانت كذلك لكثرت مجيء الجواب بعدها جملة اسمية كما يكثر ذلك في جواب القسم (4) .

ومن ذلك قول مزرّد :

ولو كُنَّ جَارَاتٍ لآلِ مُسَافِعٍ لِأَدِينٍ هَوْنًا مُعْنَقَاتِ الْمَوَارِدِ (1)

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 / 768 . وانظر المصدر نفسه ، ج 2 :

1670 ، 1481 ، 1479 : ج 3 / 1054 / 789

(2) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 / 153 .

(3) ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ج 3 : 1639 ، ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، 2 : 574 ، الجنى الداني ،

المرادي ، ص : 283 ، مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص : 358 .

(4) مفتي اللبيب ، ابن هشام ، ص : 310 .

وقول المثقّب العبدى :

وَلَوْ عَلِمَ اللهُ الْجِبَالَ عَصِيْنَهُ ... لَجَاءَ بِأَمْرَاسِ الْجِبَالِ يَفُوْدُهَا (2)

وقول جبيهاء الأشجعي :

وَلَوْ أَشْلَيْتِ فِي لَيْلَةٍ رَحِيْبَةٍ بِأَرْوَاقِهَا هَطْلٌ مِنْ الْمَاءِ سَافِحُ
لَجَاءَتْ أَمَامَ الْحَالِبِيْنَ وَضَرَعُهَا أَمَامَ صِفَاقِيْهَا مُبِدُّ مَكَاوِحِ (3)

وقول الاسود بن يعفر :

فِي آلِ عَزْفٍ لَوْ بَعَيْتِ لِيِ الْأُسَى لَوَجَدْتِ فِيهِمْ إِسْوَةَ الْعُدَادِ (4)

ثالثاً : لو + جملة فعلية فعلها ماضٍ + إذا + اللام + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

وردت هذه الصورة ثلاث مرّات .

من ذلك قول : الحصين بن الحمام :

أَثْعَلَبَ لَوْ كُنْتُمْ مَوَالِي مِثْلَهَا ... إِذَا لَمَنْعْنَا حَوْضَكُمْ أَنْ يُهْدَمَا (5)

أراد أتعلبة فرخم لوكنتم موالينا في مثل هذه الحرب لحطناكم ودفعنا عنكم الأعداء ،
ففعّل الشرط (كنتم) فعل ماضٍ ناسخ ، وفعل الجواب (بعثنا) فعل ماضٍ اتّصلت به لام
التوكيد ، وقد سماها النُّحاة لام الجواب ، كما أنّها رُبّطت بـ(إذا) لزيادة الارتباط بين الشرط
والجواب .

وقوله أيضاً :

فَإِنَّكَ لَوْ فَارَقْتَنَا قَبْلَ هَذِهِ ... إِذَا لَبَعَثْنَا فَوْقَ قَبْرِكَ مَأْتَمًا (6)

(1) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 / 389 .

(2) المصدر نفسه ، ج 2 / 716 .

(3) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 783 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 / 971 .

(5) المصدر نفسه ، ج 1 / 333 .

(6) المصدر نفسه ، ج 1 / 340 .

يقول الشاعر مزدريًا : لو فارقتنا قبل هذه الفعلة لبيكنا عليك وفقدنا وجدك ، وإن متَّ الآن لم نبك ، ولم نجد فقدك ، ففعل الشرط (فارقتنا) فعل ماض ، وفعل الجواب (بعثنا) فعل ماض اتصلت به لام التوكيد ، وربطت جملة الجواب كذلك بـ(إذن) .

وقول ثعلبة بن عمرو :

وَلَوْ كُنْتُ فِي عُمْدَانَ يَحْرُسُ بَابَهُ... أَرَا جِيلُ أَحْبُوشٍ وَأَسْوَدَ آلِفُ
إِذَا لَأَتْتَنِي، حَيْثُ كُنْتُ، مَنِيتِي ... يَخُبُّ بِهَا هَادٍ لِأَثْرِي قَائِفُ (1)

يقول الشاعر : لو كنت في حصن غمدان الحصين ويحرس بابه رجال أقوىاء من الحبش وحيات لجااني موتي واقتفى أثري كما يقتفي القائف الآثار. نلاحظ في هذه الأبيات أن جواب (لو) ربط بشرطها عن طريق (إذن) و(اللام) وقد أفاد هذا تأكيد الارتباط وذلك لأن (إذن) مع تنوينه عوض عن الفعل وحرف الشرط فإذا قلت (لو زرتني إذن لأكرمتك) و (إن جئتني إذن أزرك) فكأنك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد (2) وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله : وأما إذن فجواب وجزاء (3)

رابعًا: لو + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم بـ(لم)

وردت هذه الصورة أربع مرّات : من ذلك قول : مزرد بن ضرار :

وَلَوْ جَارَهَا اللَّجْلَاجُ أَوْلُو أَجَارَهَا بَنُو بَاعِثٍ لَمْ تَنْزُ فِي حَبْلِ صَائِدٍ (4)
أي لو جاورت اللجلاج أو بني باعث لسلمت من الآفات ولم تنز في حبال الطامعين فيها ، يلاحظ أن (لو) الأولى قد وليها (جار) وهو اسم مبتدأ ، أمّا (لو) الثانية فقد وليها (أجار) وهو فعل ماض .

وقول سويد بن أبي كاهل :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1230 ، 1231 .

(2) الكتاب ، سيبويه ، ج 2 : 212 .

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 212 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 389

تُسْمِعُ الْحُدَاتُ قَوْلًا حَسَنًا لَوْ أَرَادُوا غَيْرَهُ لَمْ يُسْتَمِعْ⁽¹⁾
وقول المرقش الأكبر :

ذَاقُوا نَدَامَةً فَلَوْ أَكَلُوا الـ حُطْبَانَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ عَاقِمٌ⁽²⁾
وقول عامر بن طفيل :

فَلَوْ كَانَ جَمْعٌ مِثْلَنَا لَمْ نُبَالِهِمْ وَلَكِنْ أَنْتَنَا أُسْرَةٌ ذَاتُ مَفْخَرٍ⁽³⁾
نلاحظ أنّ الجواب في الأبيات السابقة فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وهو وإن كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى لأنّ (لو) للتعليق في الماضي .

خامساً: لو + جملة فعلية فعلها مضارع + اللام + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

وردت هذه الصورة مرتين:

من ذلك في قول: المرار بن منقذ :

وهي لو يُعَصِّرُ من أُرْدَانِهَا ... عَبَقُ الْمَسْكَ لَكَادَتْ تَنْعَصِرُ⁽⁴⁾

وقول سويد بن ابي كاهل :

مُسْتَسِيرُ الشَّنِّءِ لَوْ يَفْقِدُنِي ... لَبَدَا مِنْهُ دُبَابٌ فَنَبَعُ⁽⁵⁾

نلاحظ في البيتين السابقين أنّ فعل الشرط فعل مضارع وجوابه فعل ماضٍ مثبت مقترن باللام ف(لو) هنا إمّا أن تكون (امتناعية) وإمّا أن تكون بمعنى (إن) وقد ذهب ابن هشام إلى أنّها امتناعية ويراد بالمضارع المضي وهو حديث عن واقعة مضت⁽⁶⁾.

سادساً: لو + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 876

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 1067

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 1494

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 438

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 904

(6) مغني اللبيب ، ص : 348 .

ومن ذلك قول : المرار بن منقذ :

وهي لو تَقْتُلُهَا بِي إِخْوَتِي ... أَدْرَكَ الطَّالِبُ مِنْهُمْ وَظَفِرٌ (1)

فعل الشَّرْط هنا (تقتلها) فعل مضارع مرفوع ، أمَّا فعل الجواب (أدرك) فهو فعل ماضٍ .
وقول علقمة بن عبدة :

لو يَيْسِرُونَ بِخَيْلٍ قَدْ يَسْرَتْ بِهَا ... وَكُلُّ مَا يَسْرَ الْأَقْوَامُ مَعْرُومٌ (2)

نلاحظ أنَّ فعل الشَّرْط في البيتين مضارع وفعل جواب الشَّرْط ماضٍ مثبت غير مقترن باللام وهذا قليل .

سابعًا : لو + جملة فعلية فعلها مضارع + اللام + ما + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

ومن ذلك قول المتقَّب العبدى :

فَإِنِّي لَوْ تَخَالَفَنِي شِمَالِي لَمَّا أَتْبَعْتُهَا أَبَدًا يَمِينِي (3)

نلاحظ في هذا البيت أنَّ فعل الشَّرْط(تخالفني) مضارع مرفوع وفعل جواب الشَّرْط (أتبعتها) ماضٍ منفي بـ(ما) واقترنت به اللام وهو جائز وإن خلت من اللام فهو أجود

ثامنًا : لو + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم بـ(لم) وذلك في قول : ذي الأصبع العدوانى :

لَوْ تَشْرَبُونَ دَمِي لَمْ يُرَوْ شَارِبُكُمْ وَلَا دِمَاؤُكُمْ جَمَعَاءَ تَرْوِينِي (4)

نلاحظ في هذا البيت أنَّ فعل الشَّرْط(تشربون) مضارع مرفوع، وفعل جواب الشَّرْط (يرو) مضارع مجزوم بـ(لم) ولو هنا امتناعية والمضارع هنا يراد به المضى لأته مما قصد فرضه (1).

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 441

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1625

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1247

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 761

تاسعاً: لو + أن ومعموليهما + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصورة أربع مرّات ، من ذلك قول : جبيهاء الأشجعي :

وَلَوْ أَنَّهَا طَافَتْ بِظُنْبٍ مُعْجَمٍ ... نَفَى الرَّقَّ عَنْهُ جَذْبُهُ فَهُوَ كَالْحُ
لَجَاءَتْ كَأَنَّ الْقَسُورَ الْجَوْنَ بَجَّهَا ... عَسَالِيحُهُ وَالثَّامِرُ الْمُتَنَاحُ (2)

أي لو رعت هذه الشاة ما لا يجدي على غيرها ل جاءت بلبن كثير ، كأن نباتي
القصور الجون والثامر المتناوح بجها أغصانها أي تصدعا لهذه العنز وتعرّيا عن أغصانها
الغضة فرعتها لكثرة لبنها .

وقول مقاس العائدي :

فَوَ اللَّهُ لَوْ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ لَمْ يَكُنْ بِفُلْجٍ عَلَى أَنْ يَسْبِقَ الْخَيْلَ قَادِرًا (3)
لَقَاطَ أَسِيرًا أَوْ لَعَالَجَ طَعْنَةً تَرَى خَلْفَهُ مِنْهَا رَشَاشًا وَقَاطِرًا

يقول مقاسا لولا أن امرأ القيس تأخر عن المغار، وقصد نحو فلج مبادرا الخيل إليها لأقام
غيظه أسيرا، أو أصابته طعنة ترى لها من خلفه قاطرا من الدم ورشاشا، وهنا تقدم القسم
على الشرط الامتناعي فيكون الجواب للشرط ويكون جواب القسم هو مجموع الشرط
وجوابه.

وقول الحارث بن ظالم :

لَوْ أَنِّي أَشَاءُ لَكُنْتُ مِنْهُمْ وَمَا سُيِّرْتُ أَتَّبِعُ السَّحَابَا (4)

وقول المرقش الأصغر :

أَفَاطِمُ لَوْ أَنَّ النِّسَاءَ بِلُدِّهِ وَأَنْتِ بِأُخْرَى لِاتَّبَعْتُكِ هَائِمًا (5)

(1) مغني اللبيب ، ص 345 .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 786- 787

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1316

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1340

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 1101 (الحاشية)

نلاحظ في هذه الأبيات أنه قد ورد بعد (لو) أنّ ومعمولها وقد سبق بيان موقعه الإعرابي، وأراء النُّحاة فيه ، عند الحديث عن إيلاء الأداة للفعل⁽¹⁾ أمّا الجواب فقد كان جملة جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن باللام للتوكيد .

عاشراً : لو + أنّ ومعمولها + جملة فعلية فعلها ماض .

وردت هذه الصّورة مرّة واحدة ومن ذلك قول سلمة بن الخرشب :

فَلَوْ أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى الْأَرْضِ أُدْرِكْتُ وَلَكِنَّهَا تَهْفُو بِتِمْتَالِ طَائِرٍ⁽²⁾

نلاحظ في هذا البيت أنّ جملة الجواب فعلها ماضٍ مثبت لم يقترن باللام وهذا قليل.

الصّورة الحادية عشرة : لو+ أنّ ومعمولها+ اللام+نفي+جملة فعلية فعلها ماض.

وردت هذه الصّورة مرّة واحدة وذلك في قول أفنون :

لَوْ أَنَّنِي كُنْتُ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَمٍ ... رَبَّيْتُ فِيهِمْ وَلُقْمَانَ وَمِنْ جَدَنٍ

لَمَّا فَدَوْا بِأَخِيهِمْ مِنْ مُهَوَّلَةٍ ... أَخَا السَّكُونِ وَلَا حَادُوا عَنِ السُّنَنِ⁽³⁾

يقول الشّاعر: لو لم أكن من العرب ولم يجمعني بهم نسب بل كنت من الأمم البائدة وكنت راعياً يعاهد البهم ، ويغتذي منها ويعيش معها ، فلا حشمة له ولا حرمة لما فدوا بأخيهم أخا السّكون (والسّكون قبيلة من كندة) من خصلة كريهة هائلة ولا عدلوا بأخيهم عن السنن المأخوذ بها .نلاحظ أنّ (لو) قد وليها المصدر المؤوّل من(أنّ ومعمولها)وجاء جواب الشرط (فدوا) فعلا ماضياً مسبقاً ب(ما)النافية وقد لحقت بها اللام الرابطة .

الصّورة الثّانية عشر : لو + (أنّ ومعمولها) + إذن + لام + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصّورة مرّة واحدة وذلك في قول متمم بن نويرة :

(1) انظر ص:37 من هذا البحث

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 171

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1162

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْفَي أَصَابَ مُتَالِعًا أَوِ الرُّكْنَ مِنْ سَلَمَى إِذَا لَتَضَعَّعًا⁽¹⁾

تنبيه: ما سبق مناقشته من صور (لو) هي صور الجملة الشرطية الكاملة وأما الجملة

الناقصة (محذوفة الجواب) فسوف يتم مناقشتها في فصل الحذف إن شاء الله تعالى⁽²⁾

2/ (لولا) : (أ) أصلها ومعناها :

نصّ النحاة على أنّ (لولا) حرف مركّب من (لو) و (لا) حيث جعلتا شيئاً واحداً وقد صار لهما بالتركيب معنى مختلفاً عن معناهما منفردين ، فقد صار معنى (لولا) هو امتناع الجواب لوجود الشرط ، قال المبرّد : تقول (لولا زيد لكان كذا وكذا) فقله : لكان كذا وكذا إنّما هو لشيء لم يكن من أجل ما قبله ولولا إنّما هي (لو) و (لا) جعلتا شيئاً واحداً وأوقعتا على هذا المعنى⁽³⁾.

و (لولا) في التركيب الشرطي حرف امتناع لوجود ، قال المبرّد : ولولا حرف يوجب امتناع

الفعل لوقوع الاسم⁽⁴⁾ ، وقال الزجاجي " عنها " الشيء ممتنع بها لوجود غيره"⁽⁵⁾

وقال ابن السّجري : فلما ركّبوها بطل معناها - يعني (لو) و (لا) ودلّت (لولا) على امتناع

الشيء لوجود غيره واختصّت بالاسم⁽⁶⁾ وإنّ جاء بعدها فعل فهي أداة تحضيض

كما في قول بشر بن حازم :

لولا تسليّ الهَمِّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ عَيْرَانَةٍ مِثْلِ الْفَيْقِ الْمَكْدَمِ⁽⁷⁾

(ب) إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا) :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1186

(2) انظر هذا البحث ، ص : 299

(3) المقتضب : ج 3 : 76

(4) المصدر نفسه: ج 3 : 76

(5) اللّامات ، الزجاجي ، ص : 129 .

(6) أمانى الشجري ، ج 2 : 297.

(7) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1445

تختصّ (لولا) بالدخول على الأسماء كما ذكر ذلك سيويوه⁽¹⁾ وقد اختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعدها : فسيويوه وتبعه المبرّد على أنّ الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف⁽²⁾ ، وذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) نابت عن الفعل فرفعت الاسم بعدها⁽³⁾ وقول الفراء وابن كيسان، إنّها رفعت الاسم بنفسها⁽⁴⁾.

وأما الكسائي فيري أنّ الاسم مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف تقديره (لوجود)⁽⁵⁾.
وقد سبق توضيح ذلك في الفصل الثاني المبحث الأول (هـ)⁽⁶⁾.

ج) خبر المبتدأ بعد (لولا) :

كما اختلف النحاة في إعراب الاسم بعد (لولا) فقد اختلف الذين ذهبوا إلى إعرابه مبتدأ في خبره فكانت حصيلة هذا الخلاف إلى آراء متباينة .

الأوّل : مذهب الجمهور أنّ خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف مطلقاً ولا يكون عندهم إلا كوناً مطلقاً فإذا أريد به كوناً مقيداً (أي مقيد بوصف معين) جعل مبتدأ فلا يجوز (لولا زيد قائم) ولا يحذف (قائم) بل يجعل مصدره هو المبتدأ فنقول : (لولا قيام زيد لأتيتك) أو تدخل (أنّ) على المبتدأ، فنقول (لولا أنّ زيدا قائم) وتصير (أنّ) وجملتها مبتدأ محذوف الخبر أو مبتدأ لا خبر له على رأي سيويوه و البصريين، أو في محلّ رفع فاعلاً بـ(ثبت) محذوفاً على رأي الكوفيين على حسب الخلاف السابق في (لو)⁽⁷⁾ وذكر الزماني أنّ خبر (أنّ) يسدّ يسدّ مسدّ خبر المبتدأ⁽¹⁾.

(1) الكتاب ، ج 3 : 139 .

(2) الكتاب ، ج 3 : 139 ، و المقتضب ، ج 3 : 76

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ، ج 2 : 287 .

(4) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 576

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 576

(6) انظر ص:46 من هذا البحث

(7) الكتاب ، ج 3 : 129 ، المقتضب ، ج 3 : 76 ، المتبع في شرح اللمع ، العكبري ، تحقيق عبدالحميد حمد

محمد حمود الروي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 1 ، 1994 ، ج 1: 239، الإيضاح في شرح المفصل ،

ابن الحاجب ، ج 2 : 235، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع ، ج 1 : 591 – 595، التذييل والتكميل

الثاني : ذكر **الرماني** و**ابن الشجري** و**الشلوبين** أن خبر المبتدأ بعد (لولا) اذا كان كونًا مطلقًا ليس بواجب الحذف على الإطلاق⁽²⁾.

الثالث : نقل **المرادي** و**ابن هشام** عن **ابن الطراوة**⁽³⁾ من أن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ وهو قول ضعيف لعدم وجود الرّابط⁽⁴⁾.

الرابع : ما ذهب إليه **ابن مالك** حيث يرى أن خبر المبتدأ بعد (لولا) له ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون كونًا عامًّا فيجب حذفه لطول الكلام بذكر جواب (لولا) وللعلم به .

الثانية : أن يكون كونًا مقيدًا يدرك معناه عند الحذف فهذا جائز الذكر والحذف.

الثالثة : أن يكون كونًا مقيدًا لا يدرك معناه عند حذفه فهذا يجب ذكره⁽⁵⁾ ومما استشهد به حديث **النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر.. الحديث)⁽⁶⁾ ثم أتى بشواهد أخرى لكل حالة.**

ترجيح : لعل ما ذهب إليه ابن مالك أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه الآخرون استنادًا إلى الشواهد المعروضة من غير تخريج وتأويل .

(هـ) جواب (لولا) :

يكون جواب (لولا) في الغالب ماضيًا مثبتًا مقرونًا باللام فقد قال ابن عصفور (حذف اللام ضرورة) وقال أيضًا يجوز في قليل من الكلام⁽¹⁾

في شرح كتاب التسهيل، أبوحيان ، تحقيق: حسن هندأوي ، ط1، دار القلم ، دمشق 1425 - 2000م ، ج 3 : 282 ، الجنى الداني ، ص 599- 600 ، مغني اللبيب ، ص 359 - 360 .

(1) معاني الحروف ، الرماني ، ص 123 - 124 .

(2) أماني ابن الشجري ، ج 2 : 62 ، 510 ، 513 ، مغني اللبيب ص/359-360 ، الجنى الداني، ص:600

(3) هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي الملقب أبو الحسين بن الطراوة ، ألف الترشيح في النحو ، توفي سنة 528هـ ، انظر بغية الوعاة ، ج 1 : 602 .

(4) الجنى الداني ، ص 601 ، مغني اللبيب ص : 360 ، شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 253 ، شرح الكافية ، الرضي ، ج 1 : 104 .

(5) ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ج 3 : 1650 ، التوضيح والتصحيح ، ص65-67 .

(6) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، ص : 48 ، وانظر شواهد التوضيح ص : 65 ، وانظر شرح الكافية الشافية ، ج 1 : 355 ، صحيح مسلم ج 9 : 88 ، همع الهوامع ، ج 2 : 42 .

وقال صاحب الترشيح:⁽²⁾ حذف اللام جائز وأكثر شيء في الشعر وقد ساوى دَرُودُ⁽³⁾ بين حذف اللام وإثباتها في (لو) و (لولا) إذن قد يخلو المثبت من اللام .
وقد يأتي الجواب منفياً بـ (ما) ولا يأتي مقترناً بـ (اللام) وهذا قليل .

(و) صور لولا في " الاختيارات " :

وردت " لولا " في اختيارات المفضل على صور متباينة ولم يرد خبر المبتدأ وإنما كان في كل الصور محذوفاً .

الصورة الأولى : لولا + اسم ظاهر + اللام + جملة فعلية فعلها ماضٍ .

وردت هذه الصورة في الاختيارات ست مرّات من ذلك .

قول الحصين بن الحمام :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامِ بْنِ مَازِنٍ ... وَأَلِ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعِكَ عَلَقَمًا
لَأَقْسَمْتُ لَا تَنْفَكُ مِنِّي مُحَارِبٌ ... عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ حَتَّى تَتَدَمَّأَ⁽⁴⁾

يقول الشاعر : لولا رجال من رزام بن مالك لأقسمت لا يزال محارب محمولا على المكروه إلا أن أسوءك لأن مساءتك تعز علي ، يلاحظ أن ما ولي (لولا) اسم ظاهر ، وجوابه (أقسمت) فعل ماض اتصلت به اللام الرابطة وهذا كثير .

ومنه قول : عبد الله بن سلمه الغامدي :

لَوْلَا مَا أُجْرَعُهُ عِيَانًا ... لَلَاخَ بَوَجْهِهِ مِنِّي نُدُوبٌ⁽⁵⁾

وقول عبد الله بن عنمة الضبي :

(1) شرح الجمل ، ابن عصفور ج 2 ، ص : 442 - 443 .

(2) هو ابن طراوة ، انظر أبوحيان ، ارتشاف الضرب ، تحقيق د . رجب عثمان ، ود . رمضان عبدالقواب ، ص / 1905 .

(3) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي ، المقلق بـ دَرُودٍ ويصغر دريود .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 334

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 500

فَلَوْلَا وَجَاهَهَا وَالنَّهَابُ الَّتِي حَوَتْ ... لَكَانَ عَلَى أَبْنَاءِ سَعْدٍ مَعَادُهَا (1)

يقول : لولا التَّعب العارض الَّذي عرض لهذه الخيول لكان المكرّ على أبناء سعد ، وهذا وعيد للإيقاع بهم .

وقول عوف بن عطية :

وَلَوْلَا عَلَاءَةُ أَفْرَاسِنَا لَرَزَاكُمُ الْقَوْمُ خِرْيًا وَعَارًا (2)

يقول الشّاعر ممتنّاً عليهم بأنّ أنقذهم لولا عدو خيولنا تعطُّفاً ودفاعاً عنكم لزدكم الأعداء شقاءً .

نلاحظ في الأبيات السابقة أنّ (لولا) قد وليها اسم ظاهر مرفوع لأنّه مبتدأ وخبر المبتدأ محذوف وجواب الشرط جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت اقترنت به اللام لزيادة التّوكيد وربط جملة الجواب بجملة الشرط وهذا متوافق مع أكثر كلام العرب حيث لم يرد جواب (لولا) الماضي المثبت غير مقترن باللام في القرآن الكريم أبداً (3) .

ومنه قول : الحارث بن ظالم :

فَأُقْسِمُ لَوْلَا مَنْ تَعَرَّضَ دُونَهُ ... لَخَالَطَهُ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارُمٌ (4)

يقول الشّاعر : لولا من دون الملك من حرسه وأجباؤه لطلبتّه حتّى أقتله ، والملاحظ هنا تقدّم القسم على لولا لذا فالجواب (لخالطه) للشرط الإمتناعي على رأي جمهور النّحاة وجواب القسم هو مجموع الشرط وجوابه .

وكذلك قول علقمة بن عبدة :

فَوَ اللَّهُ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ ... لِأَبْوَا خَرَايَا، وَالْإِيَابُ حَبِيبٌ (5)

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1551 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1666 .

(3) دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عبدالخالق عضية ، ج 2 : 681 - 683 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1329 .

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1591 .

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ : لولا + اسم ظاهر + ما نافية + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصُّورة مرّة واحدة وذلك في قول ربيعة بن مقروم :

وَلَوْلَا فَوَارِسُنَا مَا دَعَاكَ بِذَاتِ السُّلَيْمِ تَمِيمٌ تَمِيمًا⁽¹⁾

نلاحظ في هذا البيت أنّ الجواب جاء متصديراً بفعل ماضٍ منفي بـ(ما) غير مقترن باللام وهذا قليل للمكوّن السابق .

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ : لولا + مصدر مؤوّل من (أنّ + الفعل) + جملة فعلية فعلها ماضٍ

هذه الصُّورة وردت مرّة واحدة في قول مرّة بن همام :

تَاللّهِ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَى أَهْلُهَا ... وَلَشَرُّ مَا قَالَ امْرُؤٌ أَنْ يَكْذِبَا

لَبَعَثْتُ فِي عُرْضِ الصُّرَاخِ مَفَاضَةً ... وَعَلَوْتُ أَجْرَدَ كَالْعَسِيبِ مُشَدَّبًا⁽²⁾

يقول : والله لولا أنّ يتفرّق أهلنا ولولا إبقائي على العشيرة ، ومجانبتي لإيقاعي الشرّ بينهم لجمعت الجموع وعلوت فرسي طالبا للوتر ودافعا للضيم.

نلاحظ في هذين البيتين المصدر المؤوّل من (أنّ والفعل) في محلّ رفع مبتدأ خبره محذوف وفعل الجواب ماضي مثبت مقترن باللام .

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ : لولا + اسم موصول + اللام + قد + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصُّورة مرّة واحدة في قول الخصفي من محارب :

أَتَعَلَّبَ لَوْلَا مَا تَدَعَوْنَ عِنْدَنَا ... مِنَ الْحَلْفِ قَدْ سُدِّي بَعْقِدٍ وَأُحْمَا

لَقَدْ لَقِيتُ شَوْلٌ بِجَنَبِي بُوَانَةَ ... نَصِيًّا كَأَعْرَافِ الْكَوَادِنِ أَسْحَمَا⁽³⁾

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 847

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1305

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1354

يقول لولا الذي تدعون عندنا من الحلف مسدىً وملحمًا مانع من المراد ، لقد لقيت نوقًا قليلة الألبان مهملة كانت تضيق الأرض عليها وتمنع من كل خير حتى تصير كذلك بلا مال ولا بلاد ، يلاحظ أنّ الاسم الموصول مع صلته قد ولي لولا وهو في محلّ رفع مبتدأ ، وجوابه (لقيت) فعل ماضٍ مسبوق بـ(قد) للتحقيق لذا ربط بالفاء .

الصورة الخامسة : لولا + ضمير + جملة فعلية فعلها ماضٍ.

وردت هذه الصورة مرّة واحدة في قول الخنفي من محارب :

هُم يَطْدُونَ الْأَرْضَ لَوْلَا هُمْ أُرْتِمْتُ ... بَمَنْ فَوْقَهَا مِنْ ذِي بَيَانٍ وَأَعْجَمًا (1)

نلاحظ في هذا البيت أنّ الضمير (هم) يلي (لولا) وهو يحتل أن يكون منفصلا وهو حينئذٍ في موضع رفع بالابتداء عند **البصريين** وفي موضع رفع فاعل عند **الكوفيين** أو يكون متصلاً فيكون في موضع جرّ عند **سيبويه** وفي موضع رفع استعير له ضمير الخفض عند **الكوفيين** أيضاً.

الصورة السادسة : لولا + اسم ظاهر + جواب محذوف

وردت هذه الصورة في قول المزرد بن ضرار :

وقامت إلى جنب الحجاب وما بها ... من الوجد، لولا أعين الناس، عامدي (2)

يقول:تراءت لي من جانب السّتر فلولا عيون الرّقباء لكان ما بها من الوجد يخرجني إلى التّهتك وكان يعمدني وينال مني ، **نلاحظ** هنا أنّ الجواب محذوف تقديره لكان ما بها من الوجد عامدي والواو في قوله وما بها واو الحال وما بها مبتدأ وعامدي خبره و**(لولا أعين الناس)** توسّطت بين متلازمين المبتدأ والخبر وبما أنّ جواب لولا يكون فعلاً ماضياً لذا يقدر (لكان) والصّحيح أنّ جملة لولا أعين الناس قيد على ما توسّطته فلا تحتاج إلى جواب لأنّها لم يقصد بها التعليل الشرطي الجزائي .

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1357

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 369

(أ) حرفيَّتها وبساطتها :

اتَّفَق النَّحَاةُ عَلَى أَنَّ (أَمَّا) حَرْفٌ وَلَكِنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي بَسَاطَتِهَا وَتَرْكِيبِهَا :
ذَهَبَ أَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ بَسِيطٌ ، ذَكَرَ ذَلِكَ السَّيُّوْطِيُّ (1) ، وَالْمِرَادِيُّ (2) وَابْنُ
الْهَرَوِيِّ (3) وَالْأَشْمُونِيُّ (4) ، وَسَكَتَ ابْنُ هِشَامٍ عَنِ بَسَاطَتِهَا وَتَرْكِيبِهَا وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلَى أَنَّ (أَمَّا)
أَصْلُهَا (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ وَ (مَا) حَذَفَ فَعَلَ الشَّرْطَ بَعْدَهَا فَفَتَحَتْ هَمْزَتَهَا مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ
وَكَسَرَتْ مَعَ ذِكْرِهِ (5) ... وَذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (6) وَقِيلَ مَرْكَبَةٌ مِنْ
(أَم) وَ (مَا) .

(أ) معاني (أَمَّا) :

1/ أَمَّا " وَمَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ " :

أشار سيبويه إلى معنى الشرط في (أَمَّا) حيث قال : وَأَمَّا " أَمَّا " ففيها معنى الجزاء كأنه
يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق (...)⁽⁷⁾ فهو يرى أن " أَمَّا " معناها " مهما يكن
من شيء " وقد تبعه في هذا المعنى كثير من النُّحَاة (8).

(1) همع الهوامع ، ج 4 : 354 .

(2) الجنى الداني ، ص 522 .

(3) الأربعة ، ابن الهروي ، ص : 153 .

(4) شرح الألفية ، ، الأشموني ، ج 2 : 353 .

(5) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 397 .

(6) الجنى الداني ، المرادي ، ص 523 .

(7) الكتاب ، ج 1 : 469 .

(8) المقتضب ، ج 3 : 27 ، إعراب القرآن ، النحاس ، ج 4 : 345 ، الواضح في علم العربية ، الزبيدي ، ص
177 ، الخصائص ، ابن جنى ، ج 1 : 312 ، شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 251 ، 252 ، المفصل ،
ص 386 ، أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 3-7 ، ج 8 : 13 ، ج 2 : 395 ، رصف المباني ، المالقي ، ص 181 ،
ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 2 : 568 ، الجنى الداني ، ص 522 ، مغني اللبيب ، ص : 79 - 82 ، البرهان ،
الزركشي ، ص : 242 .

ولكن هناك من النُّحاة من اعترض على هذا التفسير لمعنى (أَمَّا) فمنهم الأشموني والأزهري وحجتهم في هذا الاعتراض أن " أَمَّا " حرف فكيف يفسر الحرف باسم شرط وفعله , ولكن الرّضي حاول تفنيد هذا الاعتراض حيث حاول تفسير مقولة سيبويه : فرأى أنّ مراده هو أنّ معنى " أَمَّا " هو (إن يكن شيء) ولمّا كان حصول شيء أمرًا واقعًا لا محالة تحوّل معنى (إن يكن شيء) إلى (مهما يكن من شيء) لأنّ النّتيجة واحدة وهي تأكيد مضمون الجواب وأنّه واقع لا محالة⁽¹⁾.

فمراد سيبويه من تفسيره(أَمَّا) بـ (مهما يكن من شيء) هو أنّ موضعها صالح لهما لا أنّ معناها المباشر كذلك وذلك لاختلاف طبيعة المفسّر والمفسّر به⁽²⁾ .

يمكن القول بأنّ سيبويه آثر أن يختار لفظ (مهما) وترك لفظ (إن) لأنّ (مهما) أفضل من إن في تقريب المعنى الذي تؤدّيه أَمَّا إلى ذهن السّامع .

ج) خصائص (أَمَّا) الشرطيّة :

نصّ ابن جنّي أنّ معنى الشرط في أسلوب (أَمَّا) غير مصرّح به⁽³⁾ من خلال ذلك نتجت عدّة خصائص لهذا الأسلوب حاول النُّحاة تعليلها :

1/ حذف فعل الشرط وإيلاء الاسم لها :

علل الرّضي سبب حذف فعل الشرط في أسلوب (أَمَّا) بقوله : وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل المقتضي لتكرارها فيؤدّي إلى الاستئقال⁽⁴⁾ .

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 ، 397 ، شرح الألفية ، الأشموني ، ج 4 : 47 ، التصريح على التوضيح ، الأزهري ، ج 2 : 262 .

(2) ، شرح الكافية ، الرضي ج 2 ، 398 .

(3) الخصائص ، ابن جنّي ، ج 1 : 312 .

(4) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 ، 396 .

كما ذكر المبرّد أنّه لا يتّصل بـ(أما) فعل لأنّها في معنى (مهما يكن من شيء)⁽¹⁾ وأوضح ابن مالك ما ذهب إليه المبرّد بقوله " ولا يليها فعل لأنّها قائمة مقام حرف الشرط وفعل الشرط فلو وليها فعل لثوّه أنّه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه⁽²⁾ وهو ما ذهب إليه أيضاً المرادي⁽³⁾ .

2/ تأخر الفاء بعد (أما) وتوسطها بين جزأي الجواب : علّل النّحاة وقوع الفاء هذا الموقع في أسلوب (أما) وهو مخالف لطبيعة الجملة الشرطيّة علّوا ذلك بعدة أمور :

1- علّل المبرّد تأخر الفاء وتقدّم الاسم بعد (أما) ليسد مسدّ المحذوف وهو فعل الشرط⁽⁴⁾.

2- أما ابن بابشاذ فيرى أنّ الفاء تأخّرت وتوسّطت بين الاسم وما بعده لئلا يجمع بين حرفين (أما) و (الفاء)⁽⁵⁾.

3- أما الرّضي فقد علّل ذلك بأنّه لما أقيم الملزوم وهو زيد مقام الملزوم المحذوف وهو فعل الشرط بقي الفاء بين المبتدأ والخبر لأنّ فاء السببيّة ما بعدها لازم لما قبلها⁽⁶⁾.

4- أما ابن جنّي قد عزا تأخر الفاء وتوسطها بين جزأي الجواب إلى ما أسماه (إصلاح اللفظ) وبيّأه : أنّ الفاء وإن كانت غير عاطفة فإنّها على مذهب العاطفة وصورتها، فلو قالوا " أما فزيد منطلق , لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم فتتّكبوا ذلك لما ذكرنا ليكون قبلها اسم وبعدها آخر وتأتي على صورة العاطفة⁽⁷⁾.

(د) حكم الفاء في جواب (أما) :

(1) المقتضب ج 2 ، 353 .

(2) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1646 .

(3) الجنى الداني ، ص 225 .

(4) المقتضب ، ج 3 : 27.

(5) شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 252 .

(6) شرح الكافية ، الرضي : ج 2 : 396 .

(7) الخصائص ، ابن جنّي ، ج 1 : 312 .

ينصّ سيبويه على أنّ الفاء في جواب أمّا دليل على معنى الشرط فيها وهي لازمة لها
أبدأً يقول : وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء كأنّه يقول عبد الله ما يكن من أمره فمنطلق ألا
ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدأً⁽¹⁾ .

وبما أنّ هذه الفاء ليست عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على
المبتدأ وليست زائدة لأنّ الكلام لا يستغنى عنها في حال السّعة فلم يبقَ إلا أن تكون
جزاء⁽²⁾ ولا تحذف هذه الفاء إلا لضرورة شعريّة أو في قول أغني عنه مقوله كما في قول
الله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾⁽³⁾ التّقدير فيقال أكفرتم، أو
في النثر على سبيل التّدرية⁽⁴⁾ .

• ما الذي يفصل بين (أمّا) و (الفاء) ؟

حاول النّحاة حصر أنواع الفاصل بين (أمّا) و (الفاء) والإحاطة بها وذلك حسب الأحوال
الإعرابيّة له ولذا فقد يكون الفاصل مبتدأ أو خبراً مقدّماً أو مفعولاً لفعل مقدّر يفسّره المذكور
بعد الفاء أو ظرفاً أو اسماً مجروراً أو حالاً أو مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً أو جملة
شرطيّة⁽⁵⁾ وقد مثّلوا لكلّ حالة بمثال واستشهدوا بشاهد .

2) ومن معاني (أمّا) إضافة إلى معنى الشرطيّة:

2/ التّفصيل : هذا المعنى نصّ عليه كثير من النّحاة منهم :ابن الشّجري حيث يقول
عن أمّا: أن تكون لتفصيل ما أجمله المتكلم⁽⁶⁾. وقال ابن بابشاذ " ومعنى أمّا تفصيل ما

(1) الكتاب ، ج 2 : 312

(2) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 302 ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، ج 1:243، شرح الألفية ،
الأشموني ، ج 4 : 44 ، البرهان ، الزركشي ، ج 4 : 242 .

(3) سورة آل عمران ، آية 106 ، وانظر: معاني القرآن، الفراء ، ج 2 : 228 – 229 ، الجني الداني : ص: 523 .

(4) شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك ، ص : 137 .

(5) انظر : الكتاب ، ج 1 : 192 – 193 ، المقتضب ، ج 3 : 27 – 28 ، ج 2 : 68 – 69 ، ج 2 : 352 ، شرح

المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 252 ، أمالي ابن الشجري ، ج 2: 348 ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3

: 1646 – 1647 ، شرح الكافية ، ج 2 : 396 ، الجني الداني ، ص : 525 ، شرح الأشموني ، ، ج 4 : 47 – 48

، التصريح على التوضيح ، الأزهرى ، ج 2 . 262 .

(6) أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 347 .

أجمله المدعي⁽¹⁾. وقال الرضي : هي لتفصيل مجمل⁽²⁾ وكذلك الزركشي يبين أن (أما) تكون لتفصيل ما أجمله المخاطب⁽³⁾.

ولكنهم اختلفوا في ملازمتها لهذا المعنى أو قد تخرج عنه إلى **مذهبين** :

المذهب الأول : أصحاب هذا المذهب يرون أن (أما) لا تخرج عن التفصيل كما أنها لا تخرج عن الشرط وممن ذهب هذا المذهب : ابن يعيش⁽⁴⁾ وابن الحاجب⁽⁵⁾ وابن مالك⁽⁶⁾ والمالقي⁽⁷⁾.

يقول ابن مالك عن (أما) وفيها معنى الشرط والتفصيل⁽⁸⁾.

المذهب الثاني : ذكر أصحاب هذا المذهب أن (أما) قد يكون فيها معنى التفصيل وقد لا يكون ، قال **الرماني** في (أما) هي من الحروف الهوامل ولها موضعان : أن تكون لتفصيل المجمل وأن يكون قطعاً وأخذاً من كلام مستأنف وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب نحو قولك : أما بعد كذا...فأني⁽⁹⁾.

أما عند **ابن الشجري** فإنها تكون تفصيلاً إذا تقدمها ما أجمل وإذا لم يتقدمها كلام فهي ليست تفصيلاً وإنما تكون أخذاً في كلام مستأنف⁽¹⁰⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 251.

(2) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 395 .

(3) البرهان ، الزركشي ، ج 4 : 242 - 243 .

(4) شرح المفصل ، ج 9 : 11 .

(5) الإيضاح ، ابن الحاجب ، ج 2 : 260.

(6) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1646.

(7) رصف المباني ، المالقي ، ص : 97 .

(8) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1646.

(9) معاني الحروف ، الرماني ، ص : 130 .

(10) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 302 ، 303 .

وذكر **الرّضي** أنّ (أمّا) ترد لتفصيل مجمل ولا تستلزم شيء لشيء ثمّ قال بعد ذلك والمعنى الثاني أي الاستلزام لازم لها في جميع مواضع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فإنّها قد تتجرّد عنه ...⁽¹⁾.

وممن رجّح المذهب الأوّل من النّحاة المحدثين : **أحمد مختار الشّريف** وقد أورد مجموعة من الملاحظات لإثبات أنّ (أمّا) لا تخرج عن إفادة التفصيل⁽²⁾.

3/ التّوكيد :

هذا المعنى قليل من صرّح به من النّحاة ، يقول **ابن هشام** متحدّثاً عن معاني أمّا : وأمّا التّوكيد فقلّ من ذكره⁽³⁾.

ولكن من خلال تفسير كثير من النّحاة لعبارة **سيبويه** عن معنى (أمّا) يبدو جلياً أنّهم قد فهموا منها أنّ (أمّا) تفيد التّوكيد .

وممن صرح بمعنى التّوكيد في (أمّا) وشرحه : **الزّمخشري** إذ يقول :

فائدة (أمّا) في الكلام أنّ تعطيّه فضل توكيد نقول : زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنّه لا محالة ذاهبٌ وأنّه بصدد الذهاب وأنّه منه عزيمة قلت أمّا زيدٌ فذاهبٌ ، وكذلك قال **سيبويه** وفي تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التّفسير مدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنّه في معنى الشّرط⁽⁴⁾.

وصرح **ابن هشام** بأنّ (أمّا) حرف توكيد دائماً⁽⁵⁾.

ويقول **الرّضي** ، غير مصرح بمعنى التّوكيد - يقول في تفسير " أمّا زيد فقائم " إنّ يكن شيء فزيد قائم " ثمّ عقب على هذا التّفسير بقوله: فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به ..⁽¹⁾

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 395 - 396 .

(2) انظر : أحمد مختار الشريف ، أسلوب الشرط في العربية مع تحقيق ثلاثة رسائل نحوية في باب الشرط ، ص 364 - 366

(3) المعني، ابن هشام : ج 1 : 105 ، همع الهوامع ، ج 4 : 357.

(4) الكشاف ، الزمخشري ، ج 2 : 266

(5) أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج 4 : 232 .

وقال **الشيخ الأزهرى** " شيء " : في كلام سيوييه عام يراد به خاصّ و(كان) تامّة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع، مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه " وقال في تفسير " **أما زيد فذاهب** " مهما قدر من الموانع والأحداث فإنه لا يمنع زيّدًا من الذّهاب، فإنه بصدّد الذّهاب لامحالة⁽²⁾ .

4/ الاستئناف :

عبر النّحاة عن هذا المعنى بصيغ مختلفة فقد ورد عند **سيوييه** بمصطلح **الابتداء** يقول : لأنّ (أما) و(إذا) يقطع بهما الكلام وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ولا يحمل بواحدٍ منهما آخر على أوّل كما يحمل ب(ثمّ)، و(الفاء)⁽³⁾.

وعبر **النّحاس** عن هذا المعنى بمصطلح " **الخروج** " حيث يقول : عن (أما) هي للخروج عن شيء إلى شيء أي دع ما كنّا فيه وخذ في شيء آخر⁽⁴⁾.

أما الزّجاجي فقد ذكر هذا المعنى في قوله (أما المفتوحة المشدّدة تكون حرفا متضمّنًا معنى الجزاء إلا أنّه لا يقع بعده إلا الاستئناف)⁽⁵⁾.

والاستئناف عند **ابن الشّجري** على ضربين: **أولهما** : استئناف في تفصيل كلام مجمل حيث يقول : أن تكون تفصيل ما أجمله المتكلم واستئناف كلام كقولك : (جاءني إخوتك فأما زيد فأكرمه وأما خالد فأهنته وأما بكر فأعرضت عنه)⁽⁶⁾.

ثانيهما: ابتداء الكلام أي لا يتقدّمها كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل.

يقول **ابن الشّجري** : والثاني من مواضع (أما) أن تكون أخذًا في كلام مستأنف من غير أن يتقدّمها كلام وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب كقولك : أما بعد كذا : فإنّي فعلت)

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 369 .
(2) التصريح على التوضيح ، الأزهرى ، ج 2 : 262 - 263 .
(3) الكتاب ، ج 1 : 49 .
(4) إعراب القرآن ، النحاس ، ج 4 : 346 .
(5) حروف المعاني ، الزجاجي ، تحقيق د / علي توفيق الحمد ، ص 64 .
(6) أمالي بن الشجري ، ج 2 : 347 .

وأما على أثر ذلك فإنني صنعت ، واستفتح **أبو علي** كتابه الذي سماه **الإيضاح** بقوله : أما على أثر ذلك فإنني جمعت⁽¹⁾ .

هـ) صور (أما) في المفضلّيات :

وردت (أما) في اختيارات المفضلّ في ستّة مواضع وذلك حسب نوع الفاصل:

1) فقد **وليتها جملة شرطية** وذلك في موضعين :

في قول الجميح :

أَمَّا إِذَا حَرَدْتُ حَرْدِي فَمُجْرِيَةٌ ... جَرْدَاءُ تَمْنَعُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ⁽²⁾

وقول سبيع بن الخطيم التميمي :

أَمَّا إِذَا قَاظَتْ فَإِنَّ مَصِيرَهَا ... هَضْبُ الْقَلْبِ فَعَرْدَةٌ فَتَنْوُفُ⁽³⁾

نلاحظ في البيتين السابقين أنّ (أما) قد وليها إذا الشرطية وجواب مربوط بالفاء فلائهما يكون الشرط ؟

اختلف النحاة في ذلك على **ثلاثة مذاهب** :

1/ **المذهب الأوّل** : هو مذهب سيبويه وهو إذا اجتمع شرطان فالجواب للسابق فيهما وجواب الثاني محذوف أغنى عنه جواب أما⁽⁴⁾. وتبعه في ذلك **ابن مالك**⁽⁵⁾، و**أبو حيان**⁽⁶⁾، و**أبو حيان**⁽⁶⁾، و**الرضي**⁽⁷⁾، و**المبرد**⁽⁸⁾، و**الفارسي** في أحد قوليه⁽⁹⁾.

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 348 – 349 .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 155

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 1524

(4) الكتاب ، ج 1 : 442 .

(5) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 4 : 1646 .

(6) البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 8 : 216 .

(7) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 396 – 397 .

(8) المقنضب ، المبرد ، ص : 68 .

(9) البحر المحيط ، أبو حيان ، ج 8 : 216 .

2/ المذهب الثاني : مذهب **أبي علي الفارسي** أن الجواب لـ(إذا) وجواب (أما) محذوف وله كما ذكرنا جواب موافق لمذهب سيبويه⁽¹⁾.

3/ المذهب الثالث : وهو مذهب الأخفش حيث ذكر أن الجواب لـ(أما) والشرط معاً⁽²⁾.

وقد عارض **أبو حيان** مذهب **أبي علي الفارسي** والـ**أخفش** واثبت مذهب **سيبويه** وقد علل ذلك لسببين : **الأول** : أن القاعدة إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدها إلا جواب واحد فإنه يجعل الجواب لأولهما .

الثاني : أن شرط (أما) قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها⁽³⁾.

(2) وجاء الفاصل مبتدأً وذلك في قول عبد المسيح بن عسلة :

فَأَمَّا أَخُو فَرِطٍ وَلَسْتُ بِسَاخِرٍ فَقُولَا أَلَا يَا اسْلَمَ بِمُرَّةٍ سَالِمًا⁽⁴⁾
ومن ذلك قول بشر بن أبي حازم :

وَأَمَّا أَشْجَعُ الْخُنْثَى فَوَلَّوْا ثِيوسًا، بِالشَّظِيِّ، لَهَا يُعَارُ⁽⁵⁾
وقول علقمة بن عبدة :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ⁽⁶⁾
ومن الصور التي حذف فيها **(الفاء)** للضرورة : قول أبي ذؤيب الهذلي

فَأَجَبْتُهَا : أَمَّا لِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا⁽⁷⁾

(1) المصدر نفسه ، ج 8 : 216 .

(2) معاني القرآن ، الفراء ج 2 : 493 .

(3) البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 8 : 216 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1310 .

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1431 .

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1588 .

(7) المصدر نفسه ، ج 1 : 1685 .

ف(أَمَّا) في هذا البيت فسرت بتفسيرين الأول أن يكون أصلها أن المخففة من التثنية و
(ما) اسم موصول بمعنى الذي ، وقد تكون أمّا تفصيليّة فيكون لجسمي في موضع الرفع
بالابتداء و(أنّه أودي بنيّ) في موضع الخبر فتكون الفاء محذوفة للضرورة ويكون
التقدير: أمّا لجسمي فإنه..

ترجيح : والرّاجح أنّ (أمّا) هنا تفصيليّة لأنّها مسبوقة بسؤال المرأة عن : جسمه ما له
شاحبًا ؟ وعن جنبه؟ فلما أجاب فصلّ واكتفى في التفصيل بالجسم لأنّ الذي أدّى لشحوبه
هو الذي جعل الجنب يجافي المضجع .

ب/ الأسماء :

أولا : (إذا) الشرطيّة

أ) معاني (إذا) :

(إذا) لها معنيان :

الأوّل/ أن تكون للمفاجأة وتتميّز هذه :

- 1- باختصاصها بالجملة الاسميّة ويجوز أن تدخل على الفعلية المقترنة ب(قد)
 - 2- عدم حاجتها للجواب. 3- لا تقع في صدر الكلام 4- معناها الحال لا الاستقبال .
 - 5- الجملة بعدها لا محلّ لها من الإعراب وقد اختلف النحاة في ظرفيّتها⁽¹⁾ .
- وقد وردت (إذا) بهذا المعنى في قول الأسود بن يعفر :

فإِذَا التَّعِيمُ وَكُلُّ مَا يُلْهَى بِهِ ... يَوْمًا يَصِيرُ إِلَى بِلَى وَنَفَادٍ⁽²⁾

وقول المرقّش الأصغر :

فَلَمَّا انْتَبَهْتُ بِالْخَيَالِ وَرَاعَنِي ... إِذَا هُوَ رَحْلِي وَالْبِلَادُ تَوْضَحُ⁽¹⁾

(¹) مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق د / عبداللطيف محمد الخطيب (ط1، الكويت ، 1423هـ-2002م)

ج51-48/2

(²) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 971 .

الثاني/ إذا الشرطية :

يقول عنها **سيبويه**: (لما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف)⁽²⁾.

ويقول عنها **المرادي**: (تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط)⁽³⁾.

وهي عند **ابن هشام**: (ظرف للمستقبل متضمناً معنى الشرط غالباً)⁽⁴⁾.

ويقول **ابن فارس**: (تكون إذا شرطاً في وقت مؤقت ، تقول إذا خرجت خرجت)⁽⁵⁾.

ت (**معنى الشرط في إذا**) : أجمع النحاة على أنّ (إذا) متضمنة معنى الشرط .

يقول سيبويه عنها : (فيها مجازاة وهي ظرف)⁽⁶⁾. ويقول : وإن قلت " زيد إذا يأتيني أضرب " تريد معنى الهاء، ولا تريد زيد أضرب إذا يأتيني ولكذك تضع أضرب هنا مثل أضرب إذا جزمت ، وإن لم يكن مجزوماً لأنّ المعنى معنى مجازاة⁽⁷⁾.

وهي عند **المبرد**: (في معنى الجزاء)⁽⁸⁾ وعند **المرادي** (متضمنة معنى الشرط)⁽⁹⁾.

ولـ (إذا) خصائص اختصت بها جعلتها تتضمن معنى الشرط نستقيها من أقوال النحاة :

يقول **سيبويه** : وقد جازوا بها⁽¹⁰⁾ في الشعر مضطرين شبّهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لأبد لها من جواب⁽¹¹⁾.

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 1080.

(2) الكتاب ، ج 1 : 232

(3) الجنى الداني ، ص : 367.

(4) مغني اللبيب ، ج 1 : 92-93 ، الهمع ، السيوطي ، ج 1 : 206.

(5) الصاحبي في اللغة ، ابن فارس ، ص : 143.

(6) الكتاب ، سيبويه ، ج 4 : 232.

(7) المصدر نفسه ، ج 1 : 135 .

(8) المقتضب ، المبرد ، ج 3 : 177.

(9) الجنى الداني ، المرادي ، ص : 367.

(10) جازوا بها أي جزموا بها خلافاً لمن قال غير ذلك، انظر الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب . ص:

255

(11) الكتاب ، ج 3 : 60 .

يفهم من نصّ **سيبويه** أنّ من جزم بها : لشبهها بـ(إن) لفظاً لا معنى .

وأضاف **المبرد** شبهاً ثالثاً بين (إذا) و (إن) وذلك في قوله : (إذا في معنى الجزاء والجزاء يكون بالفعل)⁽¹⁾ ، إذن نلاحظ أنّ (إذا) تتضمّن معنى الشرط لمشابهتها (إن) في دلالتها على المستقبل وحاجتها للجواب ، واختصاصها بالدخول على الجملة الفعلية ولكن هل التعليق الشرطي لـ(إن) موافق للتعليق الشرطي لـ(إذا) ؟

نلاحظ الإجابة ونستنبطها من : ردّ الخليل على سيبويه : يقول سيبويه : سألته - يعني الخليل - عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في (إذا) بمنزلته في إذ : إذا قلت أتذكر إذ تقول ، و (إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى ويبين أن إذ تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت (أتيك إذا احمرّ البسر كان حسناً ولو قلت (أتيك إن احمرّ البسر) كان قبيحاً و (إن) أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء و (إذا) توصل بالفعل ، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين) كأنك قلت : (الحين الذي تأتيني فيه أتيك فيه)⁽²⁾.

يتبين مما قاله سيبويه عن أستاذه الخليل أنّ (إذا) لا تجزم بسبب دلالتها على وقت معلوم لأنها تدخل على ما هو محقق الوقوع وهو ما تخالف به أدوات الشرط الجازمة التي تدل على الإبهام والعموم وكذلك دخولها على ما يمكن وقوعه وما لا يمكن وقوعه

مما سبق نستنبط أول صفة متوقّرة في (إن) وفقدتها (إذا) مما جعلها لا يجازى بها وهي : **الإبهام والعموم** وذلك لأنّ (إذا) تدلّ على **وقت معلوم** ، لأنها تدلّ على ما هو محقق الوقوع بينما تدخل (إن) وباقي أدوات الشرط على ما يمكن وقوعه وما لا يمكن وهي الصّفة الثّانية لها .

وقد أبرز **الجرجاني** وجهاً ثالثاً تخالف به (إذا) (إن) حيث يقول : ومن جازى بها فلحمل على ظاهر الحال وهو أن خروجك لما تعلق بوقت خروج الآخر صار كأنه هذا

(1) (المقتضب ، المبرد ، ج 3 : 177 .

(2) (الكتاب ، ج 1 : 433 .

سبب له فدخله معنى الجزاء ووقع الماضي بعده بمعنى المستقبل نحو: (إذا خرجت خرجت) و (أخرج إذا خرجت)⁽¹⁾.

يتضح من قول **الجرجاني** : أن الجواب في **إذا** ليس معلقاً بالشرط تعلق المسبب بالسبب بل هو معلق بوقت وقوع الشرط ووقوع الشرط حاصل لا محالة .وهو ما ذهب إليه **الزركشي** : إذ يقول (إذا تستعمل ظرفاً متضمناً معنى الشرط ولكنها لا تتمخض للشرط إذ معناها التزام الجزاء في وقف الشرط من غير وجوب أن يكون معلقاً بالشرط)⁽²⁾.

إذن يبيد والفرق واضحاً بين (إذا) وأدوات الشرط الجازمة : فالمتعلق في الأدوات الجازمة بين الجواب والشرط تعليق سببي بينما في (إذا) تعليق حيثي ظرفي كما أنه في الأدوات الجازمة له إكثارتان الحدوث وعدمه بينما في إذا له إمكانية الحدوث فقط لأنه معلوم , والتعليق في أدوات الجازمة مبهم بينما في (إذا) يدل على وقت معلوم . ورغم هذا الاختلاف فإن ابن يعيش يذكر التشابه بين السياقين إذ يقول : إنما كان في (إذا) معنى المجازة لأنه جوابها يقع عند الوقت الواقع , كما تقع المجازة عند وقوع الشرط⁽³⁾

ث) تركيب (حتى إذا): اختلف النحاة في هذا التركيب على مذهبين :

أ/ المذهب الأول : مذهب الجمهور على أن (حتى) ابتدائية تفيد الغاية و(إذا) شرطية في موضع نصب بشرطها أو جوابها والغاية تؤخذ من جواب الشرط لا من الشرط⁽⁴⁾.

وعند أبي حيان يكون معنى (حتى) إذا وقعت بعدها (إذا) : **الفاء** أو **إلى** كما أنه لا بد لهذا التركيب أن يتقدمه كلام ، ظاهراً أو مقدراً لذلك تأتي لإفادة الغاية⁽⁵⁾.

ب / المذهب الثاني: وهو مذهب **الأخفش**⁽¹⁾ و**ابن جنى**⁽²⁾ و**الزمخشري**⁽³⁾ وقد جوزوا أن (حتى) إذا دخلت على (إذا) تكون جازة لها ولما بعدها وأوجب ذلك **ابن مالك**⁽⁴⁾.

(1) الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ، ج 2 : 1117

(2) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج 4 : 202 .

(3) شرح المفصل : ج 4 ، 97 .

(4) البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 4 : 99 .

(5) المصدر نفسه ، ج 4 : 99 .

ترجيح : بما أن هذا التركيب يستوجب أن يتقدمه كلام ظاهراً أو مقدراً فإن هذا يرجح مذهب الجمهور في إفادة **حتى** للغاية وبما أن الغاية تؤخذ من جواب الشرط لا من الشرط فهذا يرجح أنها ابتدائية .

وقد ورد هذا التركيب (**حتى إذا**) في اختيارات المفضل في سبعة مواضع من ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي :

حَتَّى إِذَا ارْتَدَّتْ وَأَقْصَدَ عُصْبَةً... مِنْهَا وَقَامَ شَرِيدُهَا يَتَضَوَّعُ
فَبَدَا لَهُ رَبُّ الْكِلَابِ بِكَفِّهِ ... بِيضٌ رِهَابٌ رِيشُهُنَّ مُقَرَّعٌ (5)

يقول : حتى إذا ارتدت الكلاب وقتل الثور جماعة منها وقام ما بقي منها يصيح ويعوي فأقبل عليه رب الكلاب بنصال لامة ريشها منتف من كثرة ما رمي بها، ففعل الشرط هنا (ارتدت) فعل ماض ، وجوابه (دنا) وقيل جوابه (قام شريدها) والواو زائدة ، وقيل الجواب (فكبا) في بيت تالٍ ، وقيل الجواب محذوف (6).

وقول متمم بن نويرة :

حَتَّى إِذَا لَقِحَتْ وَعُوَلَى فَوْقَهَا ... قَرِدٌ يُهْمُ بِهِ الْغُرَابَ الْمَوْقِعُ
قَرَبْتُهَا لِلرَّحْلِ لَمَّا اعْتَادَنِي ... سَفَرٌ أَهْمٌ بِهِ وَأَمْرٌ مُجْمَعٌ (7)

يقول الشاعر : لما اشتدت هذه الناقة وارتفع سنامها وتمت قواها أدنيتها لشد الرحل عليها من أجل ما همني من سفر عارض وأمر يعزم عليه ، ففعل الشرط (لقحت) فعل ماض ، وجوابه (قرّب) فعل ماض أيضاً.

ووردت (**إذا ما**) بعد (**حتى**) في موضع واحد وذلك في قول المرقش الأكبر :

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني ، ج 3 : 308 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 308 .

(3) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، ج 2 : 12 .

(4) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 2 : 210 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1715 ، 1716 .

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1715 ، 1716 .

(7) المصدر نفسه ، ج 1 : 249 ، 250 .

حَتَّى إِذَا مَا الْأَرْضُ زَيْنَهَا ال ... نَبْتُ وَجُنَّ رَوْضُهَا وَالْأَكْمَ
دَافُوا نَدَامَةً فَلَوْ أَكَلُوا ال ... حُطْبَانَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ عَاقِمٌ (1)

د) الجزم بـ (إذا): اختلف النحاة في عمل إذا للجزم : فسيبويه يرى أنها لا تجزم إلا في الشعر بناءً على ما نقله من أستاذه الخليل (2) وتبعه في ذلك المبرد (3) وابن السراج (4) القزاز (5) و(ابن القزاز (5) و(ابن بابشاذ ، حيث يشترط لجزمها في الشعر اقترانها بـ(ما) (6) ، **والجرجاني (7) وابن الجرجاني (7) وابن الشجري (8) وابن يعيش (9) والشلوبين** عنده (إذا) يجزم بها في الشعر وحده الشعر وحده وعلى هذا يكون لحاق (ما) لها إما توكيداً وإما عوضاً عن الإضافة وعلى هذا الاحتمال الأخير تكون (ما) كافة لـ(إذا) عما تطلب من الإضافة ومعاقبة للإضافة فيكون أحسن ما يجازى به منها في الشعر ما كان فيه (ما) لهذا الوجه (10). **وابن عصفور** عنده إذا من جواز المضارع التي تجزم فعلين ولكن في الشعر خاصة (11) **أما ابن مالك** فيحملها على (متى) إذا جزم بها في الشعر وقد يجزم بها في النثر ولكن بقلّة (12)، وقد استشهد بالحديث النبوي الشريف (إِذَا أَخَذْتُمْ مَضَاجِعَكُمْ تَكْبِرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ...) (13).

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1069 ، 1067 .

(2) (الكتاب ، ج 3 : 60 .

(3) (المقتضب ، ج 2 : 54 - 55 .

(4) (الأصول ، في النحو ، ابن السراج ، ج 3 : 16

(5) (هو أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز (ت : 412هـ) ضرائر الشعر ، تحقيق محمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1973م ، ص 328 - 329 .

(6) (شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 248 .

(7) (المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 82 .

(8) (أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 82 .

(9) (شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 4 : 97 .

(10) (شرح المقدمة الجزولية الكبير ، الشلوبين ، ج 2 : 512-513 .

(11) (المقرب ، ابن عصفور ، ج 10 : 274 .

(12) (شرح الشافية ، ابن مالك ، ج 3 : 1583 ، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص : 18

(13) (أخرجه البخاري في صحيحه ، ج 5 : 9 ، وبجانب الحديث تصحيحات : تكبران ، فكبرا ، تسبحان ، فسبحا ، تحمدان واحمدا وعلى هذا فلا

شاهد فيه .، رياض الصالحين ، ص : 526

وعند الرّضي : لم يجزم بها إلاّ في الشّعْر مع إرادة معنى الشّرْط وكونها بمعنى (متى) ⁽¹⁾. وعند المرادي (لم تجزم إلاّ في الشّعْر ونسب الجزم بها مطلقاً للكوفيّين) ⁽²⁾.

وأما من قال بجواز جزمها : النّحّاس ، ونسب ذلك إلى النّحاة جميعاً وجعلها بمنزلة حروف المجازاة لأنّها لا تقع إلاّ على فعل ، وهي تحتاج إلى جواب وهكذا (حروف المجازاة)، وقد استثنى النّحّاس: الخليل، وسيبويه، والفراء ⁽³⁾. ونسب المرادي جواز الجزم بها بها مطلقاً للكوفيّين كما ذكرنا ذلك .

ترجيح : والرّاجح أن (إذا) يجزم بها اضطراراً لما بينها وبين (إن) من مشابهة في المعنى فهي برغم جزمها تظلّ تؤدّي وظيفتها الظرفيّة وهو ما ذهب إليه الرّضي.

وقد وردت (إذا) **جازمة** في اختيارات المفضّل مرّة واحدة وذلك في قول عبد قيس بن خفاق :

وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ ⁽⁴⁾

وفيه رواية " وإذا تكون خصاصة" وهذه الرواية لا شاهد فيها وبرغم من أنّ (إذا) وردت في الاختيارات حوالي ثلاثمائة وخمسين مرة إلا أنّها لم تجزم إلا في موضع واحد ، وهذا دليل على أنّها لا تجزم إلا في الضرورة حتّى هذا الموضع فيه رواية أخرى ليس فيها جزم .

هـ) خروج (إذا) عن الظرفيّة: اختلف النّحاة في ملازمة (إذا) **للظرفيّة** على مذهبين

1/ **مذهب الأخفش** : ووافقه الرّمخشري ، وابن جنّي ، وابن مالك ، وأبو حيّان على أنّها تخرج

عن الظرفيّة . فقد زعم الأخفش في قوله تعالى (**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا**) ⁽⁵⁾ أن (إذا) جرّ ب (حتى)

⁽¹⁾ شركة الكافية ، الرضي ، ج 2 : 109 .

⁽²⁾ الجنى الداني ، المرادي ، ص : 371 .

⁽³⁾ إعراب القرآن ، النحاس ، ج 4 : 432 .

⁽⁴⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1558 ، شرح البغدادي، ج 2 : 223 ،

شرح السيوطي ، ج 1 : 271 ، الأصمعيات ، ص 268 ، ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 292 ، سمط

اللاّلي ص 837 .

⁽⁵⁾ سورة الزمر ، آية : 71 .

(حتى) ⁽¹⁾. وزعم أبو الفتح (ابن جنّي) في قوله تعالى (**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**) ⁽²⁾ فيمن نصب (**خَافِضَةً رَافِعَةً**) ⁽³⁾. أن (**إِذَا**) الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعموليهما ⁽⁴⁾. وزعم ابن مالك أن (**إِذَا**) وقعت مفعولا به في قوله **عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها (إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي)** ⁽⁵⁾.

2/ مذهب الجمهور أن (**إِذَا**) لا تخرج عن الظرفية ⁽⁶⁾، وقد رُذِّ أوجه تصرف (**إِذَا**) التي ذكرها الأخفش، وابن جنّي، وابن مالك كما يلي :

أما **حتى** في قوله تعالى : (**حَتَّى إِذَا جَاءُوهُمَا**) فهي حرف ابتداء داخل على الجملة كلها ولا عمل له . وأما قوله تعالى : (**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**) فـ (**إِذَا**) الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد (**إِذَا**) الثانية أي **انقسمتم انقساماً**.

وأما (**إِذَا**) في الحديث الشريف فإنها ظرف لمحذوف (وهو مفعول أعلم) تقديره (**شأنك**) ونحوه.

من خلال عرض هذه المسألة يبدو لي أن (**إِذَا**) ظرف لا يخرج عن الظرفية .

زيادة (**ما**) بعد (**إِذَا**) : زيادة (**ما**) بعد (**إِذَا**) واردة وليست بلازمة ولكن هل تجعل (**ما**) (**إِذَا**) أداة شرط جازمة

(و) **اختلاف النحاة في (إِذَا ما) هل تجزم أم لا ؟**

(1) المغني ص : 628 ، الجنى الداني : 371

(2) سورة الواقعة ، آية (1) .

(3) سورة الواقعة ، آية (3)

(4) المحتسب ، ابن جنّي ، ج 3 : 308.

(5) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ج 9 : 325 ، المرادي ، الجنى الداني ، ص : 373 ، ابن مالك ، شرح التهسيل ، ج 2 : 210 .

(6) مغني اللبيب ، ص : 128 ، شرح الكافية ، الرضى ، ج 2 : 112 .

منهم من قال أن (إذا) لا تجزم إلا مع (ما) ومن هؤلاء ابن بابشاذ إذ يقول عن (إذا) لا يجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها (ما) وفي نسخ أخرى للمقدمة المحسبة " إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر وغيره) وفي أخرى (إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إلا إذا كان معها (ما)⁽¹⁾.

وعند ابن يعيش الجزم بـ (إذا ما) قليل ولا يرد إلا في الشعر، والجيد عدم الجزم⁽²⁾.

ومن النحاة من يجعل (إذا ما) بمنزلة (متى) يقول (إذا ما تحسن إلى أشكرك) وإذا ما تأتني أحسن إليك⁽³⁾.

وذكر الرضي : أن من النحاة من يجازي بـ (إداما) فيجزم الشرط والجزاء وأنشد قول الفرزدق :

(وكان إذا ما يسلي السيف يضرب) والزواية (متى ما)⁽⁴⁾.

وقد أورد الرضي القولين بالجزم وعدم الجزم ورجح عدم الجزم⁽⁵⁾.

أمّا عند البغدادي فإن الجزم بها يقوى إذا كانت معها (ما)⁽⁶⁾.

أمّا عند أبي حيّان فإن (إذا) تجزم في الشعر ضرورة و (إذا ما) غير جازمة في الكلام خلافاً لزماعي ذلك⁽⁷⁾.

وقد وردت (إذا ما) في الاختيارات خمسين مرة ولم يرد فيها أي موضع مجزوم من ذلك قول سلمه بن الخرشب :

إذا ما غدوتم عامدين لأرضنا ... بني عامر فاستظهروا بالمرائر⁽¹⁾

(1) شرح المقدمة المحسبة ، ج 1 : 48 .

(2) شرح المفصل ، ج 7 : 46 .

(3) المصدر نفسه ، ج 4 : 97 .

(4) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 116 .

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 116 .

(6) خزانة الأدب ، البغدادي ، ج 2 : 243 ، ج 7 ، 22-25 ، 77 .

(7) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 549 - 550 .

فهنا فعل الشرط (غدا) فعل ماض ، أما فعل الجواب (استظهر) فهو فعل أمر لذا جاء مربوطاً بالفاء لأنه جملة طلبية .

وقول المرار بن منقذ :

تَهْلِكُ الْمُدَارَةُ فِي أَفْنَائِهِ فَإِذَا أُرْسِلَتْهُ يَنْعَفِرُ (2)

يقول واصفاً شعر امرأة يغيب المشط في ذوائبه وإذا أرسلته يصيبه العفر أي التراب من طوله. فعل الشرط هنا (أرسل) ماض ، وجوابه (ينعفر) مضارع مرفوع ، والسكون هنا ضرورة الروي .

وقول مزرد بن ضرار :

أَصَمُّ إِذَا مَا هُرَّ مَارَتْ سَرَاتُهُ كَمَا مَارَ ثُجْبَانُ الرَّمْلِ الْمُؤَائِلُ (3)

فعل الشرط هنا (هز) فعل ماض ، وفعل الجواب (مار) فعل ماض أيضاً

وقول الشنفرى :

إِذَا مَا أَتَيْتَنِي مِيَّتِي لَمْ أَبَالِهَا وَلَمْ تُذِرْ خَالَاتِي الدُّمُوعَ وَعَمَّتِي (4)

فعل جواب الشرط هنا (أبالها) فعل مضارع مجزوم بـ(لم) لم تؤثر فيه أداة الشرط ،

وقول متم بن نويرة :

يَوْمًا إِذَا مَا كَظَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ نَصِيرُكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا (5)

وفي هذا البيت اجتمع شرطان (إذا ما كظك) و(إن يكن نصيرك) وجواب واحد (لا تكن

أضيعا) وقد اختلف النحاة في اعتبار الجواب لإيهما على **مذهبين** :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 1 : 164

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 429

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 478

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 530

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1170

أحدهما : مذهب ابن الشجري ومفاده أن الجواب للشرط المتقدم (أي في هذا البيت يكون الجواب لـ إذا) (1) ، وتابعه في ذلك ، الرضي وقد جعل الفاء مميزا بين المذهبين (2) ، وأبوحيان وإن كان يخالفهم في أن جواب الثاني محذوف (3)

الثاني : مذهب العكبري ومفاده أن الجواب للعبارة الشرطية الثانية وجواب الأولى هو مجموع العبارة الشرطية الثانية وجوابها (4)

ز) صور (إذا) في اختيارات المفضل:

وردت إذا في اختيارات المفضل - في ثلاثمائة وستين موضعا وعلى هيئات مختلفة وصور متباينة .

الصورة الأولى : إذا + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصورة في الاختيارات في اثنين وخمسين موضعا :

من ذلك قول بشامة بن عمرو :

إِذَا أَقْبَلْتَ قُلْتَ مَدْعُورَةٌ ... مِنَ الرَّمْدِ تَلْحَقُ هَيْئًا دَمُولًا (5)

هنا شبه الشاعر ناقته بنعامه مذعورة تسير سيرا سريعا كأنها تلحق ظلما ، ففعل الشرط (أقبلت) فعل ماضٍ ، وجوابه (قلت) فعل ماضٍ أيضا، وهذه الصورة التي عليها إذا غالبا .

ومنه قول المسيب بن علس :

وَإِذَا تَعَاوَرَتِ الْحَصَى أَخْفَأُهَا ... دَوَى نَوَادِيهِ بظَهْرِ الْقَاعِ (6)

(1) المصدر نفسه ، ج 2: 1170

(2) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2/395

(3) ارتشاف الضرب ، 814

(4) التبيان ، العكبري ، : ج 2/691

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 290

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 311

يقول: إذا تداولت الحصى أخفافها فلشدة وطئها لها وصلابة مناسمها يرى الحصى يتطاير في جوانب قوائمها فيذهب في الجهات ويحدث صوتا . وفعل الشرط هنا (تعاورت) فعل ماض ، والجواب (دوى) فعل ماض أيضا .

وَإِذَا أَطْفَتَ بِهَا أَطْفَتَ بِكُلِّ ٍ ... نَبِضِ الْفَرَائِصِ مُجَوِّرِ الْأَضْلَاعِ (1)

وإذا دُرت حولها تتألمها وجدتها تأوي إلى صدر تنبض فرائصه . لحدتها . وإلى جوف عظيم واسع ، ففعل الشرط (أطفت) ماض وجوابه (أطفت) ماض أيضا .

وقول المسيب بن علس :

وَإِذَا رَمَاهُ الْكَاشِحُونَ رَمَاهُمْ ... بِمَعَابِلِ مَذْرَبَةٍ وَقِطَاعِ (2)

أي إذا رماه المبعضون رماهم بنصال عراض محددة، ففعل الشرط هنا (رماه) فعل ماض ، وجوابه (رماهم) فعل ماض أيضا .

وقول الحصين بن الحمام :

يَهْرُونَ سُمْرًا مِنْ رِمَاحِ رُدَيْنَةٍ ... إِذَا حُرِّكَتْ بَضَّتْ عَوَامِلُهَا دَمَا (3)

هؤلاء الفرسان إذا تجردوا للطعان يهزون رماحا سقيت دماء الأعداء فارتوت منها ، فمتى حركت سالت عواملها بما تشربت ، وقد يكون المعنى أن هذه الرماح لها شهوة في إسالة الدماء لأنها عودت ذلك . ففعل الشرط (حرك) فعل ماض مبني للمجهول، وفعل الجواب (بضت) فعل ماض مبني للمعلوم .

وقول الشنفرى:

وَأُمُّ عِيَالٍ قَدْ شَهِدَتْ تَقْوَتَهُمْ ... إِذَا أَطْعَمْتَهُمْ أَوْتَحَتْ وَأَقَلَّتْ (4)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 312

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 319

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 333

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 523

يريد بـ(أم عيال) تأبط شرا ، كانوا حين غزوا جعلوا طعامهم في يديه فكان يقتر عليهم
مخافة أن تطول بهم الغزاة فيموتوا جوعا

الصورة الثانية : إذا + جملة فعلية فعلها ماضٍ + اللام + جملة فعلية فعلها ماضٍ

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول المرار بن منقذ :

أَمْلَحُ الْخَلْقَ، إِذَا جَرَدَتْهَا ... غَيْرَ سَمْطَيْنِ عَلَيْهَا وَسُوْرُ

لَحَسِبْتَ الشَّمْسَ فِي جِلْبَابِهَا ... قَدْ تَبَدَّتْ مِنْ غَمَامٍ مُنْسَفَرٍ (1)

لعدم ورود هذه الصورة عند النحاة فقد جاءت في هذين البيتين بمعنى (لو)

وذلك لأنها في الغالب تأتي بدون (اللام) .

الصورة الثالثة : إذا + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها مضارع

وردت هذه الصورة في أربعة عشر موضعاً ، من ذلك قول رجل من يهود:

أَلَمْ تَرَ عَصْمَ رُؤُوسِ الشَّظَا إِذَا جَاءَ قَانِصُهَا تُجَلَّبُ (2)

يقول : تأمل الوحشي في معقله مع شدة حذره وتباعده في مراتعه كيف يجيب الحنف
ف فعل الشرط(جاء) ماض ، وفعل الجواب (تجلب) فعل مضارع مرفوع.

وقول المرقش الأكبر :

إِذَا يَسْرُوا لَمْ يُورِثِ الْيَسْرُ بَيْنَهُمْ ... فَوَاحِشٌ يُنْعَى ذِكْرُهَا بِالْمَصَافِي (3)

وقوله : إذا ضربوا بالقداح لم يفحشوا ولم يسفهاوا لأنهم لا يريدون بيسرهم نفع أنفسهم ،
إنما يطعمون الناس فالغرامة أحب إليهم ، فجواب الشرط (يورث) مضارع مجزوم بـ(لم)
حيث لم تؤثر فيه إذا .

وقوله:

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 439

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 826

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1036

رَأَتْ أَفْحُونَ الشَّيْبِ فَوْقَ خَطِيطَةٍ إِذَا مُطِرَتْ لَمْ يَسْتَكِنَنَّ صُؤَابُهَا (1)

يشبه شيب رأسه بالأفحوان (وهو نبات له زهر أبيض) على رأس أصلع كأنه أرض جدباء لا يثبت عليه بيض القمل كما لا تثبت مياه الأمطار على تلك الأرض ، والجواب كما البيت السابق مجزوم بـ (لم) لا تأثير لـ(إذا) عليه ، وقد قلبت (لم) المستقبل إلى الماضي

وقول المثقّب العبدى :

إِذَا قَلِقْتُ أَشَدُّ لَهَا سِنَافًا ... أَمَامَ الزُّورِ مِنْ قَلْقِ الوَظِينِ (2)

وهنا فعل الشرط (قلقت) فعل ماض ، أمّا فعل الجواب (أشدُّ) فعل مضارع مرفوع ، وهنا المضارع دلّ على تجدد الحدث . والزور هنا :الصدر ، والوظين حزام الرجل ، والسناف حبل يشد من اللبب إلى الوظين .

وقول بشر بن أبي حازم :

وَكُنَّا إِذَا قُلْنَا: هَوَازُنُ أَقْبَلِي ... إِلَى الرَّشْدِ، لَمْ يَأْتِ السَّدَادَ خَطِيبُهَا (3)

يقول: إذا رمنا ردهم إلى القصد والحق أبوا إلا اللجاج وترك القصد ولم يأت القيوم بشأنهم والمدير لهم بالقول السديد ، ففعل الشرط هنا (قلنا) فعل ماض ، وفعل الجواب (يأت) مضارع مجزوم بـ(لم) ولم تؤثر فيه (إذا) والعبارة الشرطية في محل نصب خبر الفعل الناسخ (كان) .

الصورة الرابعة: إذا + جملة فعلية فعلها ماض + ف + جملة طلبية .

وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعاً منها قول عبدة بن الطبيب :

فَإِذَا مَضَيْتُ إِلَى سَبِيلِي فَابْعَثُوا ... رَجُلًا لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ (1)

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 1051

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1256

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1385

يقول : إذا مت ومضيت إلى حال سبيلي فابعثوا لكم رجلا له قلب قوي صلب كالحديد ليقوم لكم مقامي ، ففعل الشرط هنا (مضيت) فعل ماض ، وفعل جواب الشرط (ابعثوا) فعل أمر لذا ربط بالفاء لأنه أسلوب طلبي.

وقول يزيد بن الخذاق الشني :

فَإِذَا بَدَا لَكَ نَحْتُ أَثَلَّتْنَا ... فَعَلَيْكُمَا إِنْ كُنْتَ دَا حَرْدٍ (2)

يقول متهمكما : إذا استوى رأيك في ثلبنا والتحكك بنا ، فاركب مركب القاصدين ، ففعل الشرط (بدا) فعل ماض ، وجوابه (عليكما) اسم فعل أمر بمعنى الزم فهو أسلوب طلبي لذا جاء مربوطا بالفاء .

وقول عبد قيس بن خفاف :

اللَّهُ فَانَّقَهُ وَأَوْفَ بِنَذْرِهِ ... وَإِذَا حَلَفْتَ مُمَارِيًّا فَتَحَلَّلِ (3)

أعجبني هذا البيت والأبيات التالية له لما فيها من دعوة إلى التمسك بكارم الأخلاق ، من رجل خبير ، لذا يبدؤها واصفا نفسه بأنها نصائح خبير بريب الدهر غير مغفل ، فجاء جواب (إذا) فيها جملة طلبية مربوطة بالفاء ، ففي هذا البيت يأمر ابنه جبيل بتقوى الله والوفاء بنذره ، وإذا حلف في مرأ فليستثن ، ففعل الشرط (حلفت) ماض ، وجوابها جملة طلبية فعلها (تحلل) فعل أمر.

وقوله :

وَانْتَرَكُ مَحَلَّ السَّوِّءِ لَا تَحُلُّ بِهِ ... وَإِذَا نَبَا بِكَ مَنْزِلٌ فَتَحَوَّلِ (4)

وفي هذا البيت يأمره بمجانبة الرِّيب حيثما حلّ ، وإذا لم يوافقه منزل فليتحول عنه

وقوله :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 701

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1278

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1556

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1557

وَإِذَا تَشَاجَرَ فِي فُؤَادِكَ مَرَّةً ... أَمْرَانِ فَاغْمِدْ لِالْأَعْفَى الْأَجْمَلِ (1)

وقوله :

وَاسْتَأْنِ حِلْمَكَ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا ... وَإِذَا عَزَمْتَ عَلَيَّ الْهَوَى فَتَوَكَّلِ (2)

وَإِذَا عَزَمَ عَلَيَّ فَعَلَ أَمْرٌ فَلِيَتَوَكَّلْ عَلَيَّ اللَّهُ وَلِيَفْعَلْهُ.

وقوله :

وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ شَرٍّ فَانْتَدِ ... وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ خَيْرٍ فَافْعَلِ (3)

يقول له : ترفق فيما تهتم به من ركوب الشرِّ ، واكتسابه ، وإذا دعت نفسك إلى ما يضاذه من الخير فتعجله وبادر به ، فالجواب في الشطرين (انتد) و(افعل) أمر دلّ على الطلب لذا ربط بالفاء.

وقوله :

وَإِذَا أَنْتَكَ مِنَ الْعَدُوِّ قَوَارِصٌ ... فَاغْرِصْ كَذَلِكَ وَلَا تَقُلْ لِمَ أَفْعَلِ (4)

وَإِذَا سَمِعْتَ مِنْ أَعْدَائِكَ كَلَامًا قَبِيحًا فَلَا تَتَجَاهَلْهُ وَتَتَغَافَلْ عَنْهُ حَتَّى يَزِدَّادَ وَيَصْبِحَ مُسْتَفْحَلًا.

وقوله :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعًا ... تَرْجُو الْفَوَاضِلَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُفْضِلِ (5)

وَإِذَا صُرْتَ فَقِيرًا فَلَا تَصْبِحْ عَالَةً ، تَرْجُو النِّوَالِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ ، فَالْجَوَابُ هُنَا (تكن) مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، دلّ على طلب لذا جاء مربوطاً بالفاء.

وقوله :

وَإِذَا لَقِيتَ الْقَوْمَ فَاضْرِبْ فِيهِمْ ... حَتَّى يَرَوْكَ طِلَاءً أَجْرَبَ مُهْمَلِ (1)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1558

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1558 (الحاشية)

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

وإذا لقيت أعداءك فأوقع بينهم العداوة ، وحرش بينهم ، وذلك موافقة لما يبدر منهم حتى يتقوك ويهابوك ، كما يهاب طلاء الجري .

وقوله :

وَإِذَا لَقَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى ... غُبْرًا أَكْفُهُمْ بِقَاعِ مُمَحِلٍ

فَأَعْنَهُمْ وَأَيْسِرَ بِمَا يَسْرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنِّكَ فَاَنْزِلِ (2)

يقول إذا لقيت الذين يحتاجون النوال ويأخذونه يبدو عليهم الفقر والحاجة فأعنه وتحمل عنهم ، وأسرع إلى إجابتهم ، وإذا رأيت العشيرة الصبر في دار الحفاظ فانزل معهم ولا تختار مفارقتهم ، ففعل الشرط في البيت الأول (لقي) ماض وجوابه جملة طلبية صدرها (أعن) فعل أمر ربط بالفاء ، أما في الشرط الثاني في البيت الثاني فقد ولي إذا جملة اسمية سوف يتم التعرض لها في صورة قادمة - إن شاء الله تعالى - فكون جواب الشرط هنا في الأبيات السابقة جملة طلبية فهذا يوافق النصائح المطروحة من الأب لابنه

الصورة الخامسة : إذا + جملة فعلية فعلها ماض + ف + جملة فعلية فعلها ماض

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول مقاس العائذي :

إِذَا وَضَعَ الْهَزَاهِرُ آلَ قَوْمٍ ... فَرَّادَ اللَّهُ أَلَكُمُ ارْتِفَاعًا

فَقَدْ جَاوَزْتُ أَقْوَامًا كَثِيرًا ... فَلَمْ أَرِ مِثْلَكُمْ حَزْمًا وَبَاعًا (3)

يقول : إذا وضع الله شخوص قوم فرفعكم الله ، فقد جاورت قبائل كثيرة فلم أر فيها مثلكم حزما وقوة وسعة صدر ، ففعل الشرط هنا (وضع) فعل ماض ، وجوابه (جاور) فعل ماض مسبوق بـ (قد) التي أفادت التحقيق والتوكيد لذا ربط بالفاء .

الصورة السادسة : إذا + جملة فعلية فعلها ماض + جملة اسمية .

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً في الاختيارات وذلك في قول الجميح :

(1) اختيارات المفضل ، شح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1559

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1560

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1313

أَمَّا إِذَا حَرَدَتْ حَرْدِي فَمُجْرِيَةٌ جَزْدَاءُ تَمْنَعُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ (1)

وذلك لمن يرى أن الجواب لـ " إذا " أو **للأداتين** معاً وهنا الجواب محذوف المبتدأ والتقدير (فهي مجرية). والمعنى أما إذا قصدت قصدي فما أشبهها في توثبها واجترائها إلا بلبوة ذات أولاد في أجمة لا يجسر على الدنو منها لأنها تفترس كل من يطور بها .

يقول المرار بن منقذ :

شُنْدُفٌ أَشْدَفُ مَا وَرَعْتَهُ ... فَإِذَا طُوْطِيَّ طَيَّارٌ طِمِرٌ (2)

يصف الشاعر فرسه : يميل رأسه من النشاط مرحا ما كفه فهو يعترض فإذا دفع إلى الإسراع فهو سريع متحفز وثاب ، وفعل الشرط هنا (طُوْطِيَّ) ماض مبني للمجهول وجوابه جملة اسمية بقي فيها الخبر (طَيَّار) وقد حذف الفاء مع المبتدأ والتقدير (فهو طيار) .

ومنها قوله :

فَإِذَا هِجْنَاهُ يَوْمًا بَادِنًا ... فَحِضَارٌ كَالضَّرَامِ الْمُسْتَعْرِزِ (3)

يقول : إذا هجنناه حال سمنه وجدنا عنده من الجري ما نحتاج إليه لا يضره بدنه ولا يقطعه كثرة اللحم عن الجري فيكون سريعاً كما النار في القش ، وكذلك نلاحظ في هذا البيت أن المبتدأ محذوف تقديره (فهو حضار) .

وقول سلامة بن جندب :

قَوْمٌ، إِذَا صَرَّحَتْ كَحَلٍّ، بِيُوْتُهُمْ ... عِزُّ الدَّلِيلِ وَمَأْوَى كُلِّ فُرْضُوبٍ (4)

يقول : هم قوم إذا اشتد الزمان ، وعمّ الناس القحط ففناؤهم مأوى الفقراء والمجهودين والصعاليك المتشردين لأنهم لا يتكفلون بهم ، فالجواب هنا (بيوتهم عز الدليل) جملة اسمية حذف منها الفاء ضرورة .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 155

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 406

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 409

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 585

وقول شبيب بن البرصاء:

إِذَا احْتَلَّتِ الرَّنْفَاءَ هِنْدٌ مُقِيمَةً ... وَقَدْ حَانَ مَنِّي مِنْ دِمَشْقَ بُرُوجُ (1)

فَلا وَصَلَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ بَيْنَنَا ... قَلَائِصُ يَجْذِبُنِ الْمَثَانِي عَوْجُ (2)

وهنا الجواب جملة اسمية متصدرة بـ(لا) النافية للجنس و(وصل) اسمها مبني على الفتح في محل نصب وخبرها شبه الجملة ظرف المكان(بيننا) لذا ربطت بالفاء.

ومن ذلك قول الأخنس التغلبي :

وَلَحْمٌ مُلُوكُ النَّاسِ يُجْبَى إِلَيْهِمْ ... إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ فَهَوَ وَاجِبُ (3)

يصف استيلاءهم ، ونفاذ أمرهم ، وأنهم ملوك والناس لهم تبع ، يقفون عند أمرهم ونهيهم ، الجواب هن (هو واجب) جملة اسمية مربوطة بالفاء .

وقول سبيع بن خطيم التميمي :

وَإِذَا شَتَّتْ يَوْمًا فَإِنَّ مَكَانَهَا ... بَلَدٌ تَحَامَاهُ الرَّمَاحُ وَرِيفُ (4)

يصف الشاعر غيثا في مكان مخوف فلا يمكن لأحد أن يقربه فكل يخيف صاحبه ، فقد جمّ هذا النبات وكثر ومع هذا فقد جيد بالمطر وازداد كثرة ، والجواب هنا (إن مكانها) جملة اسمية تصدرتها إنّ الناسخة .

وقول علقمة بن عبدة :

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرِّ أَوْ قَلَّ مَالُهُ ... فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِنَّ نَصِيبُ (5)

الجواب في هذا البيت (ليس له نصيب) جملة اسمية متصدرة بفعل ناسخ جامد وقد تقد اسم ليس وتأخر خبرها.

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 795

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 795

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 932

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1524

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1582

الصورة السابعة : إذا + جملة اسمية + جملة فعلية فعلها ماض

وقد اختلف النحاة في ولاية الاسم للأداة (إذا) : فمذهب سيبويه وتابعه جمهور البصريين على أنّ الاسم معمول بفعل محذوف يفسره الفعل بعده .

وأما مذهب الكوفيين فإنه على الابتداء وخبره الجملة التي بعده وقد سبق توضيح هذا الخلاف في باب ولاية الفعل للأداة (إذا) في هذا البحث⁽¹⁾.

وقد وردت هذه الصورة في الاختيارات في أربعة عشر موضعا وذلك في قول :

تأبّط شرّاً :

إِنِّي إِذَا خُلْتُ ضَنْتُ بِنَائِلِهَا ... وَأَمْسَكَتُ بِضَعِيفِ الْوَصْلِ أَحْدَاقٍ (2)

نَجَوْتُ مِنْهَا نَجَائِي مِّنْ بَجِيلَةٍ إِذْ ... أَلْقَيْتُ لَيْلَةَ حَبْتِ الرَّهْطِ أَرْوَاقِي (3)

يقول : إذا ملنتي صديقة لي فصارت تنقض حبل الوصل بيني وبينها ونكث العهد الذي عاهدتها عليها أطلقت نفسي من إسارها وتخلصت منها تخلصي من أعدائي بني بجيلة ، ليلة صارت لي بالمرصاد ، تطلب حتفي على الماء الذي وردته ، وتجهد في أسري وأسر صحتي . فجملة الشرط (خلة صرمت) اسمية على مذهب الكوفيين ، وفعلية فيكون خلة مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ، على مذهب البصريين (وهو الراجح عندي) لطبيعة إذا ، إضافة إلى أن خبر المبتدأ ورد فعلا في كل المواضع التي تم حصرها) وفعل الجواب (نجوت) فعل ماض .

وقول الكلبة العرني :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَعْشَ الْكُرَيْهَةَ أَوْشَكَتْ ... حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (4)

وقول المسيب بن علس :

(1) انظر هذا البحث ص : 50 . 53

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 101

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 104

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 149

وَإِذَا الْمُلُوكُ تَدَافَعَتْ أَرْكَانُهَا ... أَفْضَلَتْ فَوْقَ أَكْفِهِمْ بِذِرَاعٍ (1)

وقول الشنفرى :

إِذَا هُوَ أَمْسَى أَبَ قُرَّةَ عَيْنِهِ ... مَابَ السَّعِيدِ لَمْ يَسْأَلْ أَيْنَ ظَلَّتِ (2)

قال الأصمعي : هذه الأبيات - يريد هذا البيت والأبيات التي قبله - أحسن ما قيل في خفر امرأة وعفتها ، والمعنى : أنه إذا رجع إلى ما يسره لم يسأل أين كانت؟ لتقته فيها لأنها لا تبرح بيتها ، وقد ولي أداة الشرط (ضمير منفصل) ، والجواب (آب) فعل ماض .

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 315

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 518

وقول المثقّب العبدى :

أَجِدُّكَ مَا يَدْرِيكَ أَنْ رَبَّ بَلَدَةٍ إِذَا الشَّمْسُ فِي الْأَيَّامِ طَالَ رُكُودُهَا (1)

قَطَعْتُ بِفَتْلَاءِ الْيَدَيْنِ ذَرْبَعَةً ... يَغُولُ الْبِلَادَ سَوْمَهَا وَبَرِيدُهَا (2)

وقول عوف بن الأحوص :

إِذَا الشَّوْلُ رَاحَتْ ثُمَّ لَمْ تَفِدِ لَحْمَهَا بِالْبَانِهَا دَاقَ السِّنَّانَ عَقِيْرُهَا (3)

يقول : هذه النوق التي ارتفع لبنها إذا لم تدرّ اللبن عقرتها .

وقول الحارث بن حلزة:

وَلَيْنٌ سَأَلَتْ إِذَا الْكَتِيْبَةُ أَجَحَمَتْ ... وَتَبَيَّنَتْ رِعَةَ الْجَبَانِ الْأَهْوَجِ (4)

وَحَسِبْتُ وَقَعَ سِيُوفِنَا بِرُؤُوسِهِمْ ... وَقَعَ السَّحَابِ عَلَيِ الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ (5)

وَإِذَا اللَّقَاحُ تَرَوَّحَتْ بِعَشِيْبَةٍ ... رَتَكَ النَّعَامِ، إِلَى كَنِيْفِ الْعَرْجِجِ (6)

أَلْقَيْتَا لِلضَّيْفِ حَيْرَ عَمَارَةٍ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لَبْنٌ فَعَطْفُ الْمُدْمَجِ (7)

يقول : إن سألت عنا فستعلمين حالنا إذا كتبية المقاتلين توقفت عن التقدم وبدت رعة الجبان لحسبت وقع سيوفنا على رؤوسهم كأنه وقع المطر على بيت مصنوع من الأدم، وهنا اجتمع شرطان (إن) المؤكدة باللام و(إذا) والجواب لـ(إن) (8) لتقدمها وقد وقع خلاف في

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 708

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 709

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 817

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 1140

(5) المصدر نفسه ، ج 1 : 1141

(6) المصدر نفسه ، ج 1 : 1142

(7) المصدر نفسه ، ج 1 : 1143

(8) وهو مذهب الفراء ، انظر مغني اللبيب ص : 236- 237 ، وشرح الكافية ، ج 2 : 391-395

الجواب، فكلّ الكوفيين يرون أن الجواب هو (حسبت) والواو زائدة للإقحام، وهو **الراجح عندي** لأن ما بعده منفصل في المعنى (خلافاً لمن قال أنّ (حسبت) ليس جواباً بدعوى عدم تمام المعنى) والمنتبغ لمعنى البيتين يجدهما يتحدثان عن الشّجاعة، والبيتان التاليان يتحدثان عن الكرم، حيث يقول وإذا أسنت الزمان وشمل القحط ولم يكن للنوق الحوامل صبر على البرد فبادرت بالأصائل نحو كنفها وهي تترك رتك النعام في هذا الوقت الشديد ألفيتنا للضيف خير عمارة إن لم يكن لبن ضرينا عليه القداح لندرته نحرناها له . فالجواب (ألفيتنا) للعبارة الشرطية (إذا اللقاح)، وليس لـ (إن) لعدم تناسب المعنى .

الصورة الثامنة : إذا + جملة اسمية + جملة فعلية فعلها مضارع

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع وفي ذلك قول مزرد بن الضرار :

إِذَا الْخَيْلُ مِنْ غِبِّ الْوَجِيفِ رَأَيْتَهَا ... وَأَعْيُنُهَا مِثْلَ الْقِلَاتِ حَوَاجِلُ (1)

يَرَى الشَّدَّ وَالتَّقْرِيبَ نَدْرًا إِذَا عَدَا ... وَقَدْ لَحِقَتْ بِالصُّلْبِ مِنْهُ الشَّوَاكِلُ (2)

يقول: إذا رأيت الخيل وقد أصابها الكلال والإعياء من السير الشديد حتى غارت عيونها، وقلقت هذا الفرس في العمل يرى الشد والتقريب واجبا، فالشّرط هنا (الخيل رأيتها) جملة اسمية، وفعل الجواب (يرى) فعل مضارع .

وقول بشر بن عمرو بن مرثد :

وَإِذَا هُمْ لَعَبُوا عَلَيَّ أَحْيَانِهِمْ ... لَمْ أَنْصَرِفْ لِأَبِيَّتِ حَتَّى أَلْعَبَا (3)

الجواب هنا جملة اسمية المبتدأ فيها ضمير منفصل (هم) أو معمول لفعل محذوف يفسره (لعبوا) وفعل الجواب مضارع مجزوم بـ(لم) النافية .

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أَدَافِعَ عَنْهُمْ ... فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ (1)

(1) اختيارات المفضل، شرح التبريزي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، ج 1 : 458

(2) المصدر نفسه، ج 1 : 459

(3) المصدر نفسه، ج 3 : 1210

يقول متوجعا: قد كان مني حرص على الدفاع عنهم ففاجأتني المنية مقبلة لا يرد وجهها ،
والجواب هنا (تدفع) مضارع مرفوع مسبوق بـ (لا) النافية .

الصورة التاسعة : إذا + جملة اسمية + ف + جملة طلبية .

وردت هذه الصورة في الاختيارات في موضعين وذلك قول ثعلبة بن صخير :

فَإِذَا خَلَيْكَ لَمْ يَدُمْ لَكَ وَصْلُهُ فاقْطَعْ لِيَانْتَهُ بِحَرْفِ ضَامِرٍ⁽²⁾

جملة الشرط في هذا البيت (خليك لم يدم وصله) اسمية ، أو فعلية حذف فعلها ، والجواب
جملة طلبية ، فعلها (اقطع) فعل أمر لذا جاء مربوطا بالفاء.

وقول عبد قيس بن خفاف :

فَأَعْنَهُمْ وَأَيُّسِرُ بِمَا يَسْرَوْنَ بِهِ ... وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكَ فَاَنْزِلِ⁽³⁾

الصورة العاشرة : إذا + جملة اسمية + جملة اسمية.

وردت هذه الصورة في موضع واحد وذلك في قول المرار بن منقذ :

وَإِذَا نَحْنُ حَمَصْنَا بُدْنَهُ وَعَصَا زَنَاةً فَعَقَبْتُ وَحُضْرُ⁽⁴⁾

وقد ورد هنا الضمير المنفصل مكان الاسم في الشرط ، والجواب فيه جملة اسمية
(فعقب) حذف منها المبتدأ والتقدير **فهو عقب** وحضر .

الصورة الحادية عشرة : إذا + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها ماض .

وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعا : منها في قول : الكلبة العرني :

إِذَا تَمْضِيهِمْ عَادَتْ عَلَيْهِمْ ... وَقَيَّدَهَا الرِّمَاحُ فَمَا تَرِيْمُ⁽⁵⁾

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1689

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 616

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1560

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 409

(5) المصدر نفسه ، ج 1 : 196

يريد : إذا نفذتهم في القتال عادت عليهم لتقتل فيهم، كأنها مثبتة في ميدان القتال لا تغادره. ففعل الشرط (تمضيهم) مرفوع ، وفعل الجواب (عادت) فعل ماض .
وقول الحادرة :

وَإِذَا تَنَازَعَكَ الْحَدِيثَ رَأَيْتَهَا ... حَسَنًا تَبَسُّمُهَا، لَذِيذَ الْمَكْرَعِ (1)

يقول : إذا جاذبت هذه المرأة الحديث ، وجدت ثغرها حسن التبسم لذيد المقبل. ففعل الشرط (تنازعك) مضارع مرفوع ، والجواب (رايتها) فعل ماض .

ومنه قول متمم بن نويرة :

فَإِذَا نُرَاهِنُ كَأَنَّ أَوَّلَ سَابِقٍ يَخْتَالُ فَارِسُهُ إِذَا مَا يُدْفَعُ (2)

ففعل الشرط (نراهن) مضارع مجزوم ، وفعل الجواب (كان) فعل ماض ناسخ

وقول المسيب بن علس :

وَإِذَا تَهَيَّجُ الرِّيحُ مِنْ صُرَادِهَا تَلْجًا يُنِيخُ النَّيْبَ بِالْجَعَجَاعِ (3)

أَحَلَّتْ بَيْنَكَ بِالْجَمِيعِ وَبَعْضُهُمْ مُتَقَرِّدٌ لِيَحُلَّ بِالْأُورَاعِ

إذا اشتد الزمان فصارت الإبل لا تبرح مباركها من البرد ومنع الناس من التصرف ، آثرت أن تكون مع الجمع الكثير دون الفرق لترتفع حاجتهم إليك وتشملهم عنايتك ويزك والناس يختارون التوحد والمجانبة . ففعل الشرط (تهيج) مضارع مرفوع ، وفعل الجواب (أحل) فعل ماض .

وقول الحصين :

عَلَيْهِنَّ فَنِيَانٌ كَسَاهُمْ مُحَرَّقٌ ... وَكَأَنَّ إِذَا يَكْسُو أَجَادَ وَأَكْرَمًا (4)

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 215

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 264

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 315

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 332

وقول المرار بن منقذ :

بَنَاتُ الدَّهْرِ لَا يَحْفَلْنَ مَحَلًّا إِذَا لَمْ تَبْقَ سَائِمَةٌ بَقِيْنَا (1)

وقول ربيعة بن أبي مقروم :

إِذَا لَمْ يَجْتَرِزْ لِنَيْهِ لَحْمًا غَرِيضًا مِنْ هَوَادِي الْوَحْشِ جَاعُوا (2)

وقول سويد بن أبي كاهل :

وِيْحِيْنِي إِذَا لَأَقِيْتُهُ ... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ (3)

يصف الشاعر هنا منافقًا ، يبسط له البشاشة والحب، وإذا غاب عنه اغتابه وتحدث عنه بما يؤذيه ، الملاحظ: أن فعل الشرط في الشطر الثاني (يخلو) مضارع مرفوع وفعل الجواب (رتع) فعل ماض .

وقول معاوية بن مالك :

وَإِذَا تَحَمَّلْنَا الْعَشِيرَةَ ثَقَلْنَا ... قَمْنَا بِهِ، وَإِذَا تَعُوذُ نَعُوذُ (4)

وقول أوس بن غلفاء :

إِذَا يَأْسُونَهَا نَشَرْتَ عَلَيْهِمْ شَرَّ رَبَّنَا الْأَصَابِعُ أُمَّ هَام (5)

الصورة الثانية عشر : إذا + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع فقط من ذلك قول : سبيع بن الخطيم التميمي :

وَمُسَيَّبٍ حَصِرٍ تَوَى بِمِضَلَّةٍ ... وَإِذَا تُحَرِّكُهُ الرِّيحُ يَزِيْفُ (1)

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 359

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 864

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 904

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1474

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1569

هنا يصف الشاعر غديرا سيب وترك بمضلة من الأرض ، وإذا تحركه الرِّيح يصدر صوتا كزيف النعام .ففاعل الشرط (تحركه) مضارع مرفوع ، وجوابه (يزيف) مضارع مرفوع ، والمضارع يدل على التكرار والتجدد .

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَعَبَتْهَا ... وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْتَعُ⁽²⁾

يريد أن رغبة النفس في الأمور بحسب بسطك لها وتسويغك إياها فإذا كفتها دون ما تشتهيها قنعت ، وقد وضع الشاعر (إذا) موضع (إن) في الشطر الثاني ، لسر بلاغي وذلك للحث على رد النفس إلى القناعة ، وقد استخدم المضارع للإيحاء بأن النفس تتفقت وترغب في الكثير ، وأن على المرء كفها ومنعها وردّها إلى القليل كلما حاولت التفلّت.

(¹) المصدر نفسه ، ج 3 : 1527

(²) المصدر نفسه ، ج 3 : 1693

الصورة الثالثة عشر: جملة فعلية فعلها مضارع + ف + جملة طلبية

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول عبد قيس بن الخفاف :

وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ (1)

هذا البيت فيه شاهد على جزم إذا حيث ورد فعل الشرط (تصيبك) مضارعاً مجزوماً وهنا الجزم ضرورة لأن إذا لا تجزم ، وفيه رواية أخرى (إذا تكون خصاصة) ليس فيها جزم والجواب جملة طلبية مربوطة بالفاء .

الصورة الرابعة عشرة : جملة فعلية فعلها مضارع + جملة اسمية

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول المرار بن منقذ :

صِفَةُ الثَّعْلَابِ أَذْنَى جَرِيهِ وَإِذَا يُرْكَضُ يَعْفُورٌ أَشْرُ (2)

وهنا فعل الشرط (يركض) مضارع مرفوع ، والجواب جملة اسمية حذف منها المبتدأ و تقديره فهو يعفور أشر .

الصورة الخامسة عشرة : إذا + جملة اسمية + جملة اسمية

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول المرار بن منقذ :

وَإِذَا نَحْنُ حَمَصْنَا بُدْنَهُ وَعَصَا زَنَاةً فَعُقِبَ وَحُضِرَ (3)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1558 ، شرح البغدادي، ج 2 : 223 ، شرح السيوطي ، ج 1 : 271 ، الأصمعيات ، ص 268 ، أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 292 ، سمط اللآلي ، ص 837 .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 410

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 409

وهنا جملة الشرط اسمية المبتدأ فيها (نحن) ضمير منفصل على رأي الكوفيين ومعمول لفعل محذوف على رأي سيبويه ومن تابعه ، والجواب جملة اسمية حذف منها المبتدأ والتقدير فهو عقب وحضر .

الصورة السادسة عشر: إذا ما + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها ماض

وردت هذه الصورة في الاختيارات في أربعة عشر موضعا: منها قول مزرد بن ضرار:

أَصَمُّ إِذَا مَا هُزُّ مَارَتْ سَرَاتُهُ ... كَمَا مَارَ ثُعْبَانُ الرَّمَالِ الْمُوَائِلُ (1)

يقول : إذا هزرته تدافعت أجزاءه واضطربت كاضطراب حية تسعى ، فهنا فعل الشرط (هزّ) ماض مبني للمجهول ، والجواب (مارت) ماض أيضا وهي صورة إذا الأصلية وقد أضيفت إليها (ما) .

وقول سلامة بن جندل :

كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِحٌ فَرَعٌ ... كَانَ الصُّرَاخُ لَهُ قَرْعُ الظَّنَابِيِّ (2)

المعنى : من يأتنا مستغيثا طالبا لنجدتنا بادرنا إلى غوثه بجمال نجبية تسرع إلى النجدة قبل صاحبها ، فالعبارة الشرطية هنا خبر الفعل النَّاسِخ (كنا) لذا جاء جواب الشرط مناسبا لها (جملة اسمية يتصدرها فعل ناسخ)

وقول شبيب بن البرصاء :

إِذَا مَا ابْتَعَى الْأَضْيَافُ مَنْ يَبْدُلُ الْقِرَى قَرَّتْ لِي مَقَلَاتُ الشِّتَاءِ خَدُوجُ (3)

وقول سويد بن أبي كاهل :

وَإِذَا مَا قُلْتُ لَيْلٌ قَدْ مَضَى... عَطَفَ الْأَوَّلُ مِنْهُ فَرَجَعُ (1)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 478

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 588

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 801

وهنا طال عليه الليل حتى ظنّ أنه كلما مضى جزء منه عاد مرة أخرى فاستطال ونكّر ليل
للدلالة على التقسيم أي قطعة منه .

وقول بشر بن ابي حازم :

إِذَا مَا لَحِقْنَا مِنْهُمْ بِكَتَيْبَةٍ ... تَذُكَّرُ مِنْهَا دَحْلُهَا وَذُنُوبُهَا (2)

وقول ربيعة بن مقروم :

إِذَا مَا عَلَتْ حَزْناً بَرَّتْ صَهَوَاتِهِ ... وَإِنْ أَسْهَلَتْ أَدْرَتْ غُبَاراً مُطَنَّبًا (3)

يقول : إذا سارت في الغلظ من الأرض برته بحوافرها ، وإن سارت في السهل أثارت غبارا ،
(إذا) هنا بمعنى (إن) فالتعليق معها تعليق سببي وقد دخلت على حدث محتمل الوقوع
وعدمه .

الصورة السابعة عشرة : إذا ما + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها مضارع

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع وذلك في قول المرار بن منقذ :

يُضْرَبُ السَّبْعُونَ فِي خَلْأِهَا ... فَإِذَا مَا أَكْرَهْتُهُ يَنْكَسِرُ (4)

يضرب على خلخالها سبعون متقالا فيعجز عنها فإذا أثقلت عليه ينكسر ، لامتلاء جسمها
ففعل الشرط (أكرهت) فعل ماض وفعل الجواب (ينكسر) مضارع مرفوع ، وقد سُكِّنَ
لضرورة القافية .

ومنها قول الشنفرى :

إِذَا مَا أَتَيْتَنِي مَيْتَتِي لَمْ أَبَالِهَا ... وَلَمْ تُذَرِ خَالَاتِي الدُّمُوعَ وَعَمَّتِي (5)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 873

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1390

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1535

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 433

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 530

فعل الشرط هنا (أتى) فعل ماض ، وفعل جواب الشرط (تذر) مضارع مجزوم بـ (لم) النافية .

وقول ربيعة بن مقروم :

كِنَازَ البَضِيعِ جُمَالِيَّةً ... إِذَا مَا بَعَمْنَ تَرَاهَا كَثُومًا (1)

يصف الشاعر ناقته : فهي مكتنزة اللحم ، تشبه الجمل في إشرافه ، وإذا اشتكت الإبل من مجاهدتها السير وصار لها رغاء من الإعياء تكون كتوما دلالة الصبر على السير. ففعل الشرط (بعمن) ماضي مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وفعل الجواب (تري) مضارع مرفوع .

وقول سويد بن أبي كاهل :

وَإِذَا مَا حُمِّلُوا لَمْ يَظْلَعُوا ... وَإِذَا حَمَلَتْ ذَا الشَّفِّ ظَلَعٌ (2)

إذا حملوا أمرا يُعْجِرُ غيرهم من أهل الفضل - من حمل دية ، أو قرى ضيف أو فك أسير - استقلوا به إذا عجز عنه غيرهم ، ففعل الشرط هنا (حُمِّلُوا) فعل ماض ، وقد بني للمجهول لبيان أن الأمر الذي يتحملونه يشمل كل أمر ولو كان كبيرا، وفعل الجواب (يظلعوا) مضارع مجزوم بـ(لم) النافية .

وقول زيان بن سيار :

فَأَقْسَمَ مَرْتَاحاً شَرِيكُ بِنِّ مَالِكٍ ... إِذَا مَا التَّقَيْنَا خَصْمَهُ لَا يُسَالِمُ (3)

وهنا اجتمع قسم وشرط ، وقد تقدم القسم على الشرط فالجواب (**خصمه لا يسالم**) للمتقدم منهما وهو القسم على رأي جمهور النحاة، والجواب جملة فعلية فعلها (**يسالم**) مضارع مرفوع منفي بـ(لا) و(**خصمه**) مفعول به منصوب متقدم على فعله وذلك للفت الانتباه أن عدم المسالمة للخصم وليس لغيره.

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 833

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 890

(3) اغلمصدر نفسه، ج 3 : 1470

الصورة الثامنة عشرة: إذا + جملة فعلية فعلها ماض + ف + جملة طلبية

وردت هذه الصورة ثلاث مرّات وذلك في قول سلمة بن الخرشب :

إِذَا مَا غَدَوْتُمْ عَامِدِينَ لِأَرْضِنَا ... بَنِي عَامِرٍ فَاسْتَظْهَرُوا بِالْمَرَائِرِ (1)

المعنى إن كان يقصد تعبيرهم بما فعله رجل منهم - خنق نفسه خوفاً - متى همتم يا بني عامر بقصدنا فأعدوا الحبال لتختنقوا بها فإنكم مغلوبون ، وإن كان يقصد التهكم والسخرية ، فيكون المعنى : خذوا معكم عدة تأسروننا فيها، وقد يكون المعنى : استظهروا بها لنتخذكم فيها إذا أسرناكم ، فالجواب هنا (فاستظهروا) جملة طلبية فعلها فعل أمر ، لذا جاءت مربوطة بالفاء .

وقول متم بن نويرة :

وَيَوْمًا إِذَا مَا كَظَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ ... نَصِيرُكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا (2)

وفي هذا البيت اجتمع شرطان (إذا ، إن) وجواب واحد (لا تكن أضيعا) وهو جملة طلبية حذف منها الفاء وهو لـ (إذا) لأنها متقدمة ، ونلاحظ جملة (إن يكن نصيرك) جملة معترضة ، فكان الجواب مناسباً للعبارة الشرطية الأولى .

وقول المرقش الأكبر :

وَإِذَا مَا سَمَعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ ... بِمُحِبِّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا (3)

فَاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكِّ بَأَنِّي ... ذَلِكَ، وَابْكِي لِمُصَفِّدٍ أَنْ يُفَادَى (4)

الصورة التاسعة عشرة : إذا + جملة فعلية فعلها ماض + جملة اسمية

وردت هذه الصورة ثلاث مرّات أيضا وذلك في قول مزرد بن ضرار :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 164

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1170

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1075

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1076

إِذَا مَا عَدَا الْعَادِي بِهِ نَحْوَ قَرْنِهِ ... وَقَدْ سَامَهُ قَوْلًا: فَدَتُّكَ الْمَنَاصِلُ (1)

حُسَامٌ خَفِيَ الْجَرَسِ عِنْدَ اسْتِلَالِهِ ... صَفِيحَتُهُ مِمَّا تَتَقَّى الصِّيَاقِلُ (2)

الجواب هنا (حسام خفي) جملة اسمية حذف منها المبتدأ مع إرادة الفاء والتقدير: فهو حسام.

وقول المرقش الاكبر :

وَإِذَا مَا رَأَيْتِ رَكْبًا مُخَبِّدٍ ... نَ يَقُودُونَ مُقْرَبَاتٍ جِيَادًا (3)

فَهُمْ صُحْبَتِي عَلَى أَرْحُلِ الْمَيْدِ ... سِي يُزْجُونَ أَيْنُقًا أَفْرَادًا (4)

يقول إذا رأيت ركبا يدفعون خيولهم على الخبب (أي السير السريع) يقودون خيولا أصيلة - ويقودون ، في موضع نصب صفة لـ(ركب) - على أرحل مصنوعة من شجر الميس ، و (هم صحبتي) جملة اسمية جواب إذا ، لذا ربطت بالفاء ، و (على أرحل الميس) في موضع الحال لـ (صحبتني) ، يزجون أينقا ، أي : يسوقون إبلا أفرادا ، يستصحبونها لتحمل عنهم أحمالهم .

الصُّورَةُ الْعَشْرُونَ : إِذَا مَا + جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ + جَمَلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَعَلَهَا مَاضٍ

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول متمم بن نويرة :

وَكَانَ إِذَا مَا الضَّيْفُ حَلَّ بِمَالِكٍ ... تَضَمَّنَهُ جَارٌ أَشْمٌ مَنِيْعٌ (5)

الضيف مبتدأ أو معمول لفعل محذوف يفسره (حلّ) ، وفعل الجواب (تضمنه) فعل ماضٍ .

2/ (كُلَّمَا) الشرطية

(أ) معنى (كُلَّمَا) واستعمالها :

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 475

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 476

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 1074

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 1076

(5) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1198

(**كُلَّمَا**) أداة مركبة من (**كُلَّ**) و (**مَا**) وقد أجمع النحاة على ظرفيتها ودلالاتها على الزمان وذلك بعد إضافتها (**مَا**) إليها وقد نقل ابن هشام إجماعهم على هذا ⁽¹⁾. وفي (**كُلَّمَا**) دلالة على التكرار ⁽²⁾ يقول ابن الأنباري: (**كُلَّمَا** مركبة من (**كُلَّ**) و (**مَا**) وتفيد التكرار وتقتضي الجواب وهي منصوبة لأنها ظرف زمان والعامل فيها الجواب ⁽³⁾.

ويقول الزركشي (والتركيب الوارد فيه (**كُلَّمَا**) يفيد التكرار على الأصح) ⁽⁴⁾.
ومن النحاة من يلحقها بـ (**إذا**) في دلالة التكرار ⁽⁵⁾.

كما أنّ (**كُلَّمَا**) تحمل دلالة العموم والاستغراق شأنها شأن أدوات الجزاء الأخرى يقول الرضي : (ولمّا كان في **كُلَّمَا** من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو (**من**) و (**ما**) و (**متى**) شابهها أكثر من مشابهة (**بينما**) فلم يدخل إلا على الفعلية) ⁽⁶⁾.

ب) موقف النحاة من شرطية (**كُلَّمَا**) :

اختلف النحاة على اختلاف أزمانهم حول شرطية (**كُلَّمَا**) وقد نتج عن هذا الاختلاف مواقف متباينة :

1- صرح سيبويه بأنّ (**كُلَّمَا**) ليست من حروف الجزاء حيث يقول ممثلاً (ومثل ذلك (**كلما** تأتيني آتيك) فالإتيان صلة لـ (**ما**) كأنه قال (**كل** إتيانك آتيك) (**وكلما** تأتيني) يقع أيضا على الحين كما ما كان تأتيني يقع على الحين ولا يستفهم بـ (**كُلَّمَا**) كما لا يستفهم بـ (**ما** تدوم) ⁽⁷⁾.

(1) مغني اللبيب ، ص : 266 .

(2) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 566 .

(3) البيان في إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، ج 2 : 62 .

(4) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج 4 : 224 .

(5) البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 1 : 91 .

(6) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 114 .

(7) الكتاب ، ج 3 : 120 .

2- لم يصرح بعض النحاة بشرطية (كَلِّمًا) مثل ابن هشام⁽¹⁾ ، السيوطي⁽²⁾ وابن الشَّجْري⁽³⁾، ولكن ابن هشام لَمَّح بشرطيتها بقوله : وَأَنَّ (ما) المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى فمن هنا أحتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى⁽⁴⁾.

3- هناك من النحاة من أثبت شرطية (كَلِّمًا) أمثال : مكي بن أبي طالب، ووافقه ابن الشَّجْري وإن اختلف معه في حقيقة (ما) المتصلة بها⁽⁵⁾ والزمخشري⁽⁶⁾ وتبعه السفاقي⁽⁷⁾.

4- نفى الأستاذ عباس حسن شرطية (كَلِّمًا)⁽⁸⁾.

ومن أثبت شرطية (كَلِّمًا) فقد أثبتتها بخصائص اختصت بها، جعلتها تتفق مع الأسلوب الشرطي وهي :

1- اختصاصها بالجملة الفعلية وقد نص على ذلك الرضي⁽⁹⁾ وأبوحيان⁽¹⁰⁾

2- احتياجها إلى جملتين تترتب إحداهما على الأخرى: قال مكي بن أبي طالب: (وفيه معنى الشرط فلا بد له من جواب) ⁽¹¹⁾

ويرى الزمخشري⁽¹²⁾ وتبعه السفاقي⁽¹³⁾ أَنَّ (كَلِّمًا جَاءَهُمْ رَسُولٌ) في قوله تعالى : (كَلِّمًا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) ⁽¹⁾ جملة

(1) (المغني ،ابن هشام ، : ص : 266 .

(2) (همع الهوامع ، السيوطي ، ج 4 : 383 - 384 .

(3) (أمالي ابن الشَّجْري ، تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط : 1413 هـ - 1992م ، ج 3 : 166 .

(4) (مغني اللبيب ، ج 2 : 202 .

(5) (أمالي ابن الشَّجْري ، تحقيق ودراسة د / محمود محمد الطناحي ، ج 3 : 166

(6) (الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 : 633 .

(7) (المُجيد في إعراب القرآن المجيد ، السفاقي ، ج 1 : 211 .

(8) (النحو الوافي ، عباس حسن ، ج 2 : 294 .

(9) (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 294 .

(10) (البحر المحيط ، ج 1 : 90

(11) (مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، ج 1 : 237 .

(12) (الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 : 633 .

(13) (المُجيد في إعراب القرآن المجيد ، السفاقي ، ج 1 : 211

شرطية وقعت صفة لـ(رسلا) والجواب محذوف دل عليه قوله تعالى : (فَرِيقًا كَذَّبُوا
وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ) .

3- دلالتها على معنى العموم والاستغراق الذي تختص به أدوات الشرط مثل (مَنْ)
و (مَا) ،(مَنْ) .

(ج) آراء النحاة عن (مَا) في (كَلِمًا):

اختلف النحاة في نظرهم لـ (مَا) في (كَلِمًا) على ثلاثة أقوال :

1- القول الأول : أن (مَا) حرف مصدري والجملة بعده صلة له فلا محل لها والأصل
في (كَلِمًا رَزَقُوا) كل رزق ثم عُبرَ عن المصدر بـ(مَا) والفعل ثم أنيبا عن الزمان
أي : (كل وقت رزق) كما أنيب عنه المصدر الصريح في (جئتك خفوت النجم)
(2)

2- القول الثاني : أن (مَا) اسم نكرة بمعنى وقت⁽³⁾ : فلا تحتاج على هذا إلى تقدير
وقت والجملة هذه في موضع خفض على الصفة فتحتاج إلى تقدير عائد منها أي
كل وقت رزقوا فيه⁽⁴⁾ وقد نسب هذا القول إلى ابن عصفور⁽⁵⁾ . وأبي الحسن الأبيدي⁽⁶⁾
وقال به ابن الشجري⁽⁷⁾ : ولهذا القول مبعده وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا
حيث لم يرد مصرحا به في شيء من أمثلة هذا التركيب .

3- القول الثالث : أن (مَا) في (كَلِمًا) شرطية مثلها في (ما تفعل أفعل) وهذا القول
مردود كون أن (مَا) الشرطية لا ترد بمعنى الزمان على الأصح⁽⁸⁾ وبما أن القولين

(1) المائة ، آية : 70

(2) ارتشاف الضرب ، ج 2 ، 565 ، مغني اللبيب ، ص : 266 .

(3) التبيان ، العكبري ، ج 1 : 37 ، الدر المصون ، ج 1 : 141 .

(4) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 565 ، مغني اللبيب ، ص 266 .

(5) المصدر نفسه

(6) هو علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشني النحوي الأبيدي ، نشأ بأشبيلية ، لازم الشلوبين أبا علي ، إمام في النحو
واللغة والأشعار ، أملى على كتاب سيبويه ، وعلى الإيضاح والجمال ومشكل الأشعار الستة والجزولية ، توفي في
غرناطة سنة ثمانين وست مئة ، انظر بغية الوعاة ج 2 : 199 .

(7) أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة : د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط 1 / 1433 هـ -
1992 م) ج 3 : 166 .

(8) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 565 ، مغني اللبيب ، ص 266 .

الثاني والثالث مبعدان لم يتبق إلا القول الأول وهو أن (ما) في (كلّما) مصدرية توقيئية ولا تأتي إلا بمعنى العموم و(كلّ) لتأكيد العموم وهو القول الأرجح لسببين: الأول: مجيء الماضي بعدها، والثاني: أن (ما) شرط من حيث المعنى .

(د) نظرة في العامل في (كُلَّ مَا) :

(كُلَّ مَا) ظرف منصوب وناصبه فعل الجواب .

وقد ذهب ابن عصفور، وأبو الحسن الأبيدي إلى أنّ (كلّما) مرفوعة بالابتداء، وأنّ جملة الشرط والجواب خبرها وعلى هذا فلا بد من تقدير ضمير أو أكثر ليربط الصفة بالموصوف والخبر بمبتدئه إذ (ما) عندهما نكرة موصوفة بمعنى (وقت) وما بعدهما (في موضع خفض على الصفة)

ويبدو أنه لما كان جواب كلّما قد يقع بعد الفاء و (إن) أشكل على ابن عصفور وأبي الحسن الأبيدي فذهبا إلى ما ذهبا إليه .

وقد رد أبو حيان وابن هشام هذا القول لأنه لم يسمع (كلّما) في ذلك إلا منصوبة ومن ادّعى غير هذا من التركيب يحتاج إلى أن يستدل بسماع عن العرب (1).

(هـ) صور (كلّما) في اختيارات المفضل :

وردت (كلّما) في اختيارات المفضل في ست مرات على ثلاث صور متباينة. الصورة الأولى : كلّما + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها ماض

وردت هذه الصورة في موضعين وذلك في قول المرقش الأكبر :

أُنَاسٌ كُلَّمَا أَخْفَتُ وَصَلًّا عَنَّا نِي مِئْنَهُمْ وَصَلُّ جَدِيدٌ (2)

(أُنَاسٌ) خبر لمبتدأ محذوف ، و(كُلَّمَا) ظرف منصوب ب(فعل الجواب عناني) والعبارة الشرطية (أداة الشرط وجملة الشرط وجملة الجواب) في موضع رفع صفة لـ(أناس) .

(1) المصدر نفسه .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 999

وقول الخصفي من محارب :

وَكُنَّا نُجُومًا كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَا زَاهِرٌ مِنْهُمْ لَيْسَ بِأَقْتَمًا⁽¹⁾

الصورة الثانية : كلما + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها مضارع.

وردت هذه الصورة في موضع واحد وذلك في قول ثعلبة بن عمرو :

خَلَا أَنَّهُمْ كُلَّمَا أوردُوا يُضَاحِقُ قَعْبًا عَلَيْهِ دُنُوبٌ⁽²⁾

المعنى : كلما اوردوا ابلهم سقوه قعبا من لبن ممزوج بالماء ، ففعل الشرط (أورد) فعل ماض ، وجواب الشرط (يضاحق قعبا) فعله مضارع ، والعبارة الشرطية في موضع رفع خبر الحرف الناسخ .

باقي المواضع حذف فيها الجواب سيتم مناقشتها بإذن الله تعالى في باب الحذف.

المختلف فيه :

أولاً: (لَمَّا الشرطية)

(أ) استعمالات (لَمَّا):

تأتي (لَمَّا) على ثلاثة أقسام :

1/ حرف نفي يجزم المضارع ويصرف معناه إلى الماضي

2/بمعنى (إلا) تأتي بعد القسم ، أو بعد النفي .

3/لَمَّا التعليلية الشرطية .

(ب) هل (لَمَّا) الشرطية بسيطة أم مركبة ؟ :

مذهب الجمهور على أنها مركبة من (لم) و (ما) وقد اضيفت إليها (ما) للتأكيد والتقوية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 3 : 1358

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج 3 : 1131

يقول ابن يعيش : وأما (لَمَّا) فهي (لم) زيدت عليها (ما) فلم يتغير عملها الذي هو الجزم وتقع جواباً ونفيّاً لقولهم : (قد فعل ... لأنّ لَمَّا ركبت مع لم حدث لها معنى بالتركيب لم يكن لها وغيرت معناها كما غيرت معنى (لو) حيث قلت : (لوما) ⁽²⁾. وهناك من النحاة من قال إنها بسيطة غير مركبة ⁽³⁾.

ج) معنى (لَمَّا): (لَمَّا) أداة شرط غير جازمة , تأتي للتعليق , فتعلق مرفوع الجواب على مرفوع تاليها وكلاهما قد وقع، ولذلك يقال عنها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف (وجوب لوجوب) ⁽⁴⁾.

وذكر الرماني معناها فقال أن يقع بعدها الشيء لوقوع غيره وذلك نحو قولك : (لَمَّا جاء زيد أكرمته) ألا ترى الإكرام إنما وقع لوقوع مجيء زيد ⁽⁵⁾.

وقال عنها أبوحيان (تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب) ⁽⁶⁾.

هل (لَمَّا) حرف أم اسم ؟ : اختلف النحاة في (لَمَّا) التعليقية : هي حرف أم اسم ؟ وذهبوا في ذلك مذهبين :

المذهب الأول / مذهب سيبويه حيث ذهب إلى أنها حرف بمنزلة (لو) قال : (أما لَمَّا فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) فإنما هي لابتداء وجواب) ⁽⁷⁾.

وممن ذهب مذهبه : ابن مالك ⁽¹⁾ , وأبوحيان ⁽²⁾ , ابن خروف ⁽³⁾، والمرادي وقد ذكر أوجه ترجيح هذا المذهب وهي: أنها تقابل (لو)، وأنها لا يعمل فيها جوابها، وأنها تشعر بالتعليل،

(1) المحتسب ج 1 ، ص 312 ، إعراب القرآن الكريم ، الزجاج ، ج 2 : 760-761 ، البرهان: ج 4 : 386 ، المفصل ، ص : 143 .

(2) شرح المفصل : ج 3 : 110 .

(3) الجنى الداني ، ص : 593 .

(4) الجنى الداني ، ص : 594 ، مفني اللبيب ، ص : 369 .

(5) معاني الحروف ، الرماني ، ص : 132 .

(6) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 270 .

(7) الكتاب ، ج 4 : 234 .

وأنها قد يقترن جوابها بـ (إذا) الفجائية وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها) (4) وبه قال المالقي (5).

المذهب الثاني / مذهب ابن السراج و الفارسي وابن جنى وجماعة من النحاة ذهبوا إلى أن (لَمَّا) ظرف بمعنى (حين) (6).

قال أبو حيان (ومذهب ابن سراج وابن جنى و الفارسي إلى أنها ظرف زمان بمعنى (حين) والصحيح (مذهب سيبويه) (7).

وجمع ابن مالك بين المذهبين فقال : إذا ولى (لَمَّا) فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب (8). ورجح مذهب سيبويه (9).

من خلال عرض أوجه الترجيح التي ذكرها المرادي ومن خلال عرض أصل (لَمَّا) وأنها مركبة فالراجح عندي أنها باقية على حرفيتها قبل اتصال (ما) بها حيث تغير فيها المعنى الذي تؤديه واختصت بالتعليق وزادتها (ما) تأكيداً .

د) جواب (لَمَّا) في اختيارات المفضل :

يكون جواب لَمَّا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيّاً بـ (ما) أو (لم) أو جملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية أو فعلاً مضارعاً عند ابن عصفور (1).

(1) (التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 102 .

(2) (ارتشاف الضرب ، ج 2 : 570 .

(3) (ابن مغني اللبيب ، ص : 396 .

(4) (الجنى الداني ، ص : 594 - 595

(5) (مغني اللبيب ، ص : 396 .

(6) (التسهيل ، ابن مالك ، ص : 241 ، الجنى الداني ، ص : 594 ، رصف المباني ، رصف المباني ، المالقي ،

ص : 284 الخصائص ، ابن جنى ، ج 2 : 253 ، ج 3 : 222 ، الإيضاح ، الفارسي ، ص : 250 ،

مغني اللبيب ، ص 396 .

(7) (ارتشاف الضرب ، ج 2 : 570 .

(8) (شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 101 - 102 .

(9) (المصدر نفسه ، ج 4 : 102 .

وزاد ابن مالك على ما سبق كون الجواب فعلاً ماضياً مقروناً بالفاء وجملة اسمية مقرونة بالفاء وفعلاً مضارعاً⁽²⁾ .

وستتبين صور الشرط وصور الجواب لـ(لَمَّا) في اختيارات المفضل من خلال عرض :

هـ) صور (لَمَّا) في اختيارات المفضل :

وردت (لَمَّا) التعليقية في اختيارات المفضل في تسعة وثلاثين موضعاً على صور متباينة وقد حذف الجواب في **أحد عشر** موضعاً ستتم دراستها في مبحث الحذف إن شاء الله تعالى .

وجاءت الجملة الشرطية بعد (لَمَّا) كاملة في **ثمانية وعشرين** موضعاً على الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى : لما + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها ماض .

وردت هذه الصورة عشرين مرة، من ذلك قول الحصين بن الحمام :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْوُدَّ لَيْسَ بِنَافِعِي ... وَأَنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ مُظْلَمًا⁽³⁾

صَبْرْنَا وَكَانَ الصَّبْرُ فِينَا سَجِيَّةً ... بِأَسْيَافِنَا يَقْطَعْنَ كَفَأً وَمِعْصَمًا⁽⁴⁾

يقول لما رأيت الإبقاء على الود لا ينفع صبرنا بأسيافنا قاطعات الأكف ، وكان ذلك عادة منّا . ، فلما هنا ظرف بمعنى حين متضمن معنى الشرط ، وفعل الشرط (رأيت) فعل ماض ، وفعل الجواب (صبر) ماض أيضا .

وقول عبدة بن الطبيب :

لَمَّا وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أُرْدِيَّةٍ ... وَفَارَ بِاللَّحْمِ لِلْقَوْمِ الْمَرَاجِيلُ⁽¹⁾

⁽¹⁾ (الجنى الجاني ، ص : 596 ، همع الهوامع ، ج 3 : 220)

⁽²⁾ (التسهيل ، ابن مالك ، ص : 241 .)

⁽³⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 324)

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 325)

وقول ربيعة بن مقروم :

لَمَّا تَشَكَّتْ إِلَيَّ الْأَيْنُ قُلْتُ لَهَا لَا تَسْتَرِيحِينَ مَا لَمْ أَلْقَ مَسْعُودًا⁽²⁾

وقول المرقش الأكبر :

وَلَمَّا أَضَانَا النَّارَ عِنْدَ نُزُولِنَا عَرَانَا عَلَيْهَا أَطْلَسُ اللَّوْنِ بَائِسُ⁽³⁾

وقول ثعلبة بن عمرو :

فَأَقْبَلَ نَحْوِي عَلَى قُدْرَةٍ فَلَمَّا دَنَا صَدَّقْتُهُ الْكَذُوبُ⁽⁴⁾

قول الحصين بن الحمام :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصَّبْرَ لَيْسَ بِنَافِعِي ... وَأَنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا

شَدَدْنَا عَلَيْهِمْ ثُمَّ بِالْجَوِّ شَدَّةٌ ... فَلَا لَكُمْ أُمَّا دَعَوْنَا وَلَا أَبَا⁽⁵⁾

وقول عبد الله بن عنمة :

فَلَمَّا رَأَيْتُ الدَّارَ قَفْرًا سَأَلْتُهَا ... فَعَيَّ عَلَيَّا نُؤْيُهَا وَرَمَادُهَا⁽⁶⁾

الملاحظ في كل المواضع السابقة أنّ الجواب جملة فعلية فعلها ماض وهذا يتمشى مع طبيعة (لما) ، وهي اختصاصها بالماضي .

الصّورة الثّانية : لما + أن + جملة فعلية فعلها ماض + جملة فعلية فعلها ماض

وردت هذه الصّورة في أربعة مواضع وذلك في قول رجل من عبد قيس :

لَمَّا أَنْ رَأَيْتُ بَنِي حِيَّيٍّ ... عَرَفْتُ شِنَاعَتِي فِيهِمْ وَوِثْرِي⁽¹⁾

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 670

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 961

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 1007

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 1134

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1346

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1543 وانظر ، ج 1 : 492 ، ج 2 : 780 ، 804 ، 814 ، 836 / ج 3 : 1297

، 1407 ، 1423 ، 1502 ، 1535 .

وقول راشد بن شهاب :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو (2)

وقول الحارث بن ظالم :

فَلَمَّا أََنَّ رَأَيْتُ بَنِي لُؤَيٍّ ... عَرَفْتُ الْوُدَّ وَالنَّسَبَ الْقُرَابَا (3)

وقول بشر بن أبي حازم :

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْنَا النَّاسَ صَارُوا ... أَعَادِي لَيْسَ بَيْنَهُمْ ائْتِمَارٌ (4)

مَضَى سُلَافَنَا حَتَّى نَزَلْنَا ... بِأَرْضٍ قَدْ تَحَامَتَهَا نِزَارٌ (5)

وقول عمر بن الاهتم :

فَلَمَّا أَنْ تَسَايَرْنَا قَلِيلًا ... أَذِنَ إِلَى الْحَدِيثِ فَهِنَّ صُورٌ (6)

في هذه الشواهد ولي (لَمَّا) (أَنَّ) ثم الفعل الماضي ، وقد حكم النحاة بزيادة (أَنَّ) بعد لَمَّا، وقد علل الزركشي توجيه النحاة بزيادتها بقوله : (وإنما حكموا بزيادتها لأنَّ (لَمَّا) ظرف زمان ومعناها : وجود الشيء لوجود غيره وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد فلم تبق (لَمَّا) مضافة إلى الجمل فلذلك حكموا بزيادتها) (7)

وقد وردت (أَنَّ) هذه بعد لَمَّا في القرآن مما يعني أنها ليست زائدة وإنما هي مصدرية تؤول هي والفعل مصدرًا يضاف إلى لَمَّا التي تصبح اسما ظرفا بمعنى حين ، فيكون المعنى في البيت الأخير : حين مسابرتهن قليلا أذن للحديث .

الصورة الثالثة : لَمَّا + جملة فعلية فعلها ماض + إذا الفجائية + جملة اسمية

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 350

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 325

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 1338

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 1423

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 1424

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1645

(7) البرهان ، الزركشي ، ج 3 / 76

وردت هذه الصّورة مرّة واحدة وذلك في قول المرقّش الأصغر :

فَلَمَّا انْتَبَهْتُ بِالْخَيْالِ وَرَاعَنِي ... إِذَا هُوَ رَحَلِي وَالْبِلَادُ تَوَضَّحُ (1)

يقول : عند الانتباه فاجأني أهلي والبلاد تتوضّح نورًا وتشرق ضوءًا ولا أثر للخيال ولا شخص ، وجواب الشرط هنا جملة اسميّة (هو رحلي) وقد ربطت بـ(إذا) الفجائية ، لتصوير الحالة المفاجأة عند الاستيقاظ من النوم .

الصّورة الرّابعة : لَمَّا + جملة فعلية فعلها ماض + لم + جملة فعلية فعلها مضارع

وردت هذه الصورة في موضع واحد وذلك في قول عبد الله بن عنمة :

حُدَّتْ لَمَّا ثَابِتِ الْخَيْلُ تَدَّعِي ... بِمِرَّةٍ لَمْ تُمْنَعْ وَفَرَّ رُقَادُهَا (2)

يقول : لَمَّا رجعت الخيل بمرة - وهو اسم رجل -أسيرا قلقت العجروفة الباهلية وأحسّت بالشرّ فأخذت تسأل عن مرّة ، ف(حُدَّتْ) مبتدأ خبره العبارة الشرطية -لَمَّا وشرطها وجوابها - وقال المرزوقي أنّها فاعل للفعل (آب) في البيت السابق(3) ، وجواب الشرط (تدعي) فعل فعل مضارع ، وهو قليل ، لأن جواب لَمَّا إنما يكون ماضيا ، فأقام المستقبل مقام الماضي كما يقام الماضي مقام المستقبل في الشرط والجزاء وإن كان حقه أن يكون مستقبلا(4) وقد يكون الماضي محذوفًا تقديره (أخذت) .

الصّورة الخامسة : لَمَّا + جملة فعلية فعلها ماض + ف + جملة فعلية فعلها ماض

وردت هذه الصورة مرة واحدة وذلك في قول: بشر بن أبي حازم :

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1080

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1549

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1549

(4) انظر: شرح المفصل ، ج 8/110

فَلَمَّا رَأَوْنا بِالنَّسَارِ كَأَنَّنا ... نَسَّاصُ الثُّرَيَّا هَيَّجَتْها جَنُوبُها (1)

فَكَانُوا كَذَاتِ القَدْرِ لَمْ تَدْرِ إِذْ غَلَّتْ ... أَتُنزِلُها مَدْمومَةً أَمْ تُذِيبُها (2)

يقول: لَمَّا رَأَوْا الكَتِيبَةَ بالنَّسَارِ - وهو موضع - كثيرة كأنها سحب مرتفع هيجته رياح الجنوب تحيروا فصاروا كامرأة كانت تسأل قدرا فرأت راكبا مقبلا فجعلت تفكر أتترك القدر فتحترق أم تنزلها فترفعها قبل أن تنضح فتفسدها ، يلاحظ هنا أن فعل الجواب (فكانوا) ماضٍ مربوط بالفاء وهذا مخالف للأصل لذا ورد في شرح الأنباري (قول الطوسي أن هناك رواية من غير فاء ، وقول أبي عبيدة أن الفاء كما الواو في قولهم والسلام عليكم وهو يريد السلام عليكم (3) يعني بقوله :أُتْها زائدة .

ولكن الراجح أن الجواب هنا محذوف تقديره (تحيروا) والفاء هنا عاطفة وليست فاء الشرط .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1386

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1386

(3) انظر المفضليات ، لأبي العباس المفضل بن محمد الصبي ، شرح أبي القاسم محمد الأنباري ، مطبعة الأباء

اليسوعيين ، بيروت 1930 م ، ص : 644

الفصل الرَّابِع

جملتنا الشرط والجواب

جملتنا الشرط والجواب

المبحث الأول: تركيب الجملة الشرطية :

يتبين من دراسة طبيعة الجملة الشرطية أنها نتاج تركيب جملتين وذلك ما يكاد يجمع عليه النحويون فتسمى الجملة الأولى فيها جملة الشرط، وتسمى الثانية جملة جواب الشرط .
أما جملة الشرط فهي الجملة التي تلي أداة الشرط نحو قولك (إِنْ تَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَكَ مَخْرَجًا) فجملة تتق الله هي جملة الشرط .

(أ) مم تتكون جملة الشرط وبم يكون الشرط ؟

تتكون جملة الشرط من فعل وفاعل يقول سيبويه : (حروف الجزاء يدخلها فَعَلٌ وَيَفْعَلُ)
(1).

ويقول السيرافي (لأنَّ الشرط في الأصل جملة مبناها على فعل وفاعل) (2).

يقول ابن يعيش : أما الشرط فلأنه سبب لوجود الثاني والأسباب لا تكون بالجوامد بل تكون بالأعراض والأفعال (3) ويقول في موضع آخر أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني (4) وقد يلي الأداة اسم فيؤول على أنه مرفوع بفعل محذوف وقد سبق توضيح ذلك في مبحث ولاية الفعل للأداة .

ومن ينظر في جملة الشرط من حيث دلالتها يتضح له أن الفعل معلق حدوثه أو وقوعه فليس فيه دلالة نحوية مكتملة لأنه انجرَّ إلى موقع فقد فيه دلالته الزمانية وبقيت له الدلالة الحديثة ومن هنا احتاج الشرط إلى تضافر القرائن.

(1) الكتاب ، سيبويه ، ج 3 : 111

(2) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج 3 ، 244 .

(3) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 8 ، 155 .

(4) المصدر نفسه

ب) العامل في جملة الشرط :

يكاد يجمع النحاة على أن العامل في جملة الشرط هي أداة الشرط .

يقول سيبويه : واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله⁽¹⁾ . وممن

تابعة في ذلك : المبرد⁽²⁾ وابن جنى⁽³⁾ والزجاجي⁽⁴⁾ (...).

وقد **نسب الرضي** إلى **الأخفش** قوله (إن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده

لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه)⁽⁵⁾ **ونقل ابن جنى**

عن **الأخفش** أن الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما

ترافعا⁽⁶⁾ .

ونسب **ابن الخشاب**⁽⁷⁾ و**ابن يعيش**⁽⁸⁾ و**الرضي**⁽⁹⁾ إلى **المازني** (أن فعل الشرط وفعل

الجواب مبنيان).

⁽¹⁾ (الكتاب ج 4 : 235)

⁽²⁾ (المقتضب ، ج 2 : 49 .

⁽³⁾ (الخصائص ، ابن جنى ، ج 2 : 388 .

⁽⁴⁾ (الجمل ، الزجاجي ، ، 217 .

⁽⁵⁾ (شرح الكافية ، الرضي ج 2 : 254 .

⁽⁶⁾ (شرح التصريح ، الأزهرى ، ج 2 : 248 .

⁽⁷⁾ (المرتجل ، ابن الخشاب ، : 216 .

⁽⁸⁾ (شرح المفصل ، ج 7 : 42 .

⁽⁹⁾ (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 254 .

المبحث الثاني : شرط الشرط

(أ) آراء النحاة فيه :

إذا توالى شرطان دون عطف فللعلماء **مذاهب** وآراء متباينة حول الجواب ، يكون لأي الشرطين؟

المذهب الأول : مذهب جمهور النحويين وهو أن الجواب المذكور للشرط الأول وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه⁽¹⁾.

وممن ذهب هذا المذهب **ابن الشجري** ولكنه يخالف الجمهور في كون جواب الشرط الثاني موجوداً وليس محذوفاً وهو مجموع الشرط الأول وجوابه⁽²⁾.

وكذلك ذهب **أبو حيان** مذهب الجمهور ولكنه يشترط لذلك **شرطين** : **الأول** : أن يكون الفعل بصيغة الماضي.

والثاني : تقييده بالحال الواقعة موقعه⁽³⁾. وقد ردّ ما ذهب إليه **السيوطي**⁽⁴⁾.

المذهب الثاني : مذهب **ابن مالك** وفيه أنّ الجواب للأول والشرط الثاني لا جواب له لأنه واقع موقع الحال فهو قيد خاص على الشرط الأول مستغن عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال لذا فإن **ابن مالك** يوافق الجمهور في **أمرين** :

1- كون الجواب للأول 2- كون الشرط الثاني مقدّمًا على الشرط الأول في الوجود لا في الكلام⁽⁵⁾.

(1) ارتشاف الضرب ج 2 : 562 .

(2) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 367 .

(3) ارتشاف الضرب : ج 2 : 562 .

(4) همع العوامع ، ج 2 : 63 .

(5) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 2 : 1614 .

وممن ذهب مذهب **ابن مالك** : **ابن القيم** إذ يرى أنه ليس في الكلام شرطان يستوعبان جوابين بل هو شرط واحد وتعليق واحد ورد في شرطه قيد واحد خاص جعل شرطاً فيه تقييداً له وصار الجواب للشرط المقيد (1).

المذهب الثالث : **مذهب العكبري** : أن الجواب المذكور للشرط الثاني والشرط الأول جوابه الشرط الثاني مع جوابه (2).

وقد تابع الرضي الجمهور ولكنه يجعل الفاء مميزاً بين مذهب الجمهور ومذهب العكبري فإن دخلت الفاء على العبارة الشرطية الثانية كان هذا دليلاً على أن الجواب للشرط الثاني وجواب الأول هو الشرط الثاني وجوابه وأن لم تذكر الفاء فالرأي رأي الجمهور (3).

وقد لحظ **ابن القيم** بعداً دلاليّاً آخر فقد ذهب إلى أن الجواب للمتقدم في الوجود من الشرطين وذلك على نية تقدير الفاء في الثاني فيكون الشرط الثاني والجواب المذكور جواباً للأول وإن كان الأول متأخراً والثاني متقدماً في الوجود فإن الثاني يكون في نية التقدّم وما قبله جوابه والفاء مقدرة فيه وإن كانا محتملين للتأخر والتقدّم فالمرجع في ذلك إلى المتكلم أيهما قدره شرطاً فالآخر جوابه وكان مقدراً بالفاء تقدّم لفظه أو تأخر وإن لم تظهر نية المتكلم احتمل الأمرين (4).

(ب) **الغرض من استخدام أسلوب شرط الشرط** : الملاحظ من خلال عرض آراء العلماء

في هذه المسألة إهمالهم للجانب الدلالي الذي من أجله يستخدم العرب هذا الأسلوب فاهتموا بالجانب اللفظي مما قادهم إلى التكلّف في تقدير الجواب المحذوف .

إذن : **لماذا يستخدم العرب هذا الأسلوب؟**

الجواب : يستخدم العرب هذا الأسلوب لأغراض دلالية تفهم من السياق ذاته منها :

(1) بدائع الفوائد ، ابن القيم ، ج 3 : 212 .

(2) التبيين ، العكبري ، ج 2 : 696 .

(3) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 ، 395 .

(4) بدائع الفوائد ، ابن القيم ، ج 1 : 56 - 57 .

1- إفادة التشكيك في حصول الشرط .

2- إفادة معنى الحالية وهو ما ذهب إليه **ابن مالك** ويسمى **ابن هشام** هذا النوع من الحال (الحال المقارنة)⁽¹⁾.

ومما يؤخذ على قول **ابن مالك** تعميمه هذا الحكم , إذا قد لا يكون مراد المتكلم من الشرط الثاني إفادة معنى الحالية بحيث لا يمكن اجتماعه مع الشرط الأول في آن واحد.

3- حصول مضمون الجواب على كل حال نحو قولك : إن قمت فأنا خارج .

4- حصول مضمون الجواب عند تحقق أي واحد من الشروط المتقدمة وذلك كما في قولك : إن تلعب إن تهمل إن تغفل تفشل في الامتحان⁽²⁾.

فالجواب صالح لأن يكون جواباً عن أي شرط من الشروط المتقدمة والأولى أن يكون جواباً عن الأول وجواب الثاني والثالث محذوفاً لأن الحذف إنما يقع في الأواخر والحذف من الثالث بدلالة الأول عليه أولى من الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه .

5- حصول مضمون الجواب عند تحقق كل من الشرطين على جوابه المترتب وذلك من جملة أن يدل دليل لفظي أو معنوي على تقدم أحد الشرطين على الآخر .

وقد ورد توالي الشرطين في قول الجميح :

أَمَّا إِذَا حَزَدَتْ حَزْدِي فَمُجْرِبَةٌ ضَبْطَاءَ تَمْنَعُ غِيلاً غَيْرَ مَفْرُوبٍ⁽³⁾

فالجواب هنا عند **أبي حيان** للشرط الأول (أَمَّا) وجواب الثاني محذوف أغنى عنه جواب

(أَمَّا)⁽⁴⁾. وهو ما ذهب إليه الجمهور و**لأبي علي الفارسي** رأي آخر وهو أن الفاء

جواب (إِذَا) وجواب (أَمَّا) محذوف, وله رأي موافق للجمهور وذهب **الأخفش** إلى أن الفاء

(1) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام ، ص 46 .

(2) الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، إبراهيم الشمسان ، ص : 427 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 155

(4) = البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 8 : 266 .

جواب لـ(أَمَّا) والشرط معاً وقد عارض **أبوحيان** المذهبيين، يقول: (وقد أبطلنا هذين المذهبيين)⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً قول الحارث بن حلزة :

وَلَيْنَ سَأَلْتِ إِذَا الْكُتَيْبَةُ أَحْجَمَتْ وَتَبَيَّنَتْ رِعَةَ الْجَبَانِ الْأَهْوَجِ⁽²⁾
وَحَسِبْتَ وَقَعَ سَيْوفِنَا بِرُؤُوسِهِمْ وَقُوعَ السَّحَابِ عَلَيِ الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ⁽³⁾

يقول :إن سألتِ عنَّا وعن حالنا فستعلمين، ويأتيك الجواب عندما تتراجع الكتيبة عن تقدمها فرقاً منا وتظهر رعة الجبان ويبدو خوفه وتظنين صوت ضرب سيوفنا كأنه مطر على قبة من آدم ، فهنا تقدم القسم الذي دلت عليه اللام المتصلة بأداة الشرط(إن)، ، وجوابه محذوف تقديره (علمت) ، وجواب (إن) محذوف تقديره مجموع القسم وجوابه ، وأما جواب إذا فمحذوف تقديره (تقدّمنا) . فيكون المعنى : والله إن سألتِ عنَّا علمتِ إذا الكتيبة أحجمت نتقدّم ونقاتل .وعند **الكوفيين** اللام زائدة و(حسبت) جواب (إن) والواو للإقحام وهو مذهب **الفراء**⁽⁴⁾

ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

يَوْمًا إِذَا مَا كَظَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ نَصِيرَكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا⁽⁵⁾

الشاعر هنا يرثي أخاه مالكا ، وكان من قبل يعدد مناقبه ، فلجأ إلى أسلوب الالتفات حيث انتقل من الغيبة إلى الخطاب ، يقول الشاعر :إذا ما غمك الخصم وملاك في يوم من الأيام غيظا إن يكن مالك نصيرك من خصمك وعدوك لا تكن خاضعا ذليلا والنصرة من العدو لا تكون إلا بعد وقوع الظلم والتعب والإعياء على المظلوم وهي قرينة معنوية تدل على

⁽¹⁾ (المصدر نفسه ، ج 8 : 266 .

⁽²⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1140

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1140

⁽⁴⁾ (انظر : مغني اللبيب : ص : 236 . 237 ، وانظر شرح الكافية : ج2 : 391 . 395

⁽⁵⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1170

تقدّم الشرط الأول على الشرط الثاني في الوجود ، ووقوع الجواب حاصل عند تحقق كلّ من الشرطين على جهة الترتيب ، فالجواب (لا تكن أضيعاً) لهما معا ، لأنّهما يمثلان شرطا واحدا مركبا لا شرطين.

وقول سبيع بن خطيم التميمي :

أَمَّا إِذَا قَاظَتْ فَإِنَّ مَصِيرَهَا هَضْبُ الْقَلِيْبِ فَعَزْدَةٌ فَتَنُوفٌ⁽¹⁾

يصف هذه الإبل بأنها إذا أقامت فصل القيظ فإنها ستكون في هضب القليب ثم عردة ، فتتوف . فهنا اجتمعت أداتا شرط . أمّا ، إذا . والجواب لـ(أمّا) لتقدمها ، ووجود الفاء التي تلازمها دائما ، وقد حذف شرطها ، والتقدير (أمّا يكن شيء إذا قاظت فإنّ مصيرها هضب القليب) وقوله : فإنّ مصيرها جواب استغنى به عن جواب إذا .

المبحث الثالث

جملة جواب الشرط

جملة جواب الشرط هي : الجملة الثانية في التركيب الشرطي في مقابل جملة الشرط وهي الركن الثاني المتمم للركن الشرطي كما وأنها يتوقّف عليها الشرط وقد أطلق عليها النّحاة أكثر من مصطلح فهي (الجواب) وهو المصطلح الأكثر شيوعاً ثم يليه (الشرط) ثم (جواب الجزاء) أما مصطلح (جواب المجازاة) فاستخدامه نادر .

أ) شروط جملة جواب الشرط :

ولا تكون الجملة جوابا للشرط إلا إذا توافر فيها ما يلي :

1- **الإفادة** بمعنى أن تتم المعنى مع الشرط ، يقول السيوطي (والجزاء شرطه الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز (إن تقم زيد يقم) فإن دخله معنى يخرجها للإفادة جاز كما جاز في الابتداء)⁽²⁾.

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1524

(2) همع الهوامع ، السيوطي ، ج 2 : 59.

2- أن تكون بالأفعال - كما الشرط - لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه والأفعال يتوقف وجود بعضها على بعض .

يقول **السيرافي** : والجواب جملة أخرى ثانية مبناها على مبتدأ و خبر وفعل وفاعل⁽¹⁾.

ويقول **ابن يعيش** : (وأما الجزاء فأصله أن يكون الفعل أيضا لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه والأفعال هي التي تحدث وتتقضي ويتوقف وجود بعضها على بعض لا سيما والفعل مجزوم لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطا بما قبله⁽²⁾).

يقول المرقش الأصغر :

مَتَى مَا يَشَأْ ذُو الْأُوْدِ يَصْرِمُ خَلِيلَهُ وَيَعْبُدُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ ظَالِمًا⁽³⁾

فهنا جواب الشرط (يصرم) فعل مضارع مجزوم لأنه مرتبط بما قبله وهو فعل الشرط (يشأ) ومتوقف وجوده عليه .

3- **الربط بالفاء أو إذا الفجائية أو بكليهما** , إذا كان الجواب بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والخبر أو كان فعلا ماضياً⁽⁴⁾.

يقول سلمه بن الخرشب :

فَإِنْ تُقْبِلْ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ وَصَّالٍ صَرُومٍ⁽⁵⁾

وجمل الشرط هنا (فإنني وصال صروم) مما يصلح الابتداء به لأنها خبر صدر بحرف ناسخ (إن) لذا ربطت بالفاء

(1) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج 3 : 344

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 9 : 2

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 12 : 1103 .

(4) شرح المفصل ، ج 9 : 2

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 184

ب) تقديم الجواب وتأخيره :

للجملة الشرطية ترتيب عام متعارف عليه وهو : أداة الشرط ثم جملة الشرط ثم جملة الجواب ولكنه قد تأتي الجملة الشرطية في صور وتركيب تخالف الترتيب العام فقد تتوسط الأداة الجملة الشرطية وهذه صورة من الصور التي تمثلها هذه الجملة في الشعر والنثر لذا فقد دار الخلاف بين البصريين والكوفيين حول شروط صحة هذا التركيب وكون الكلام السابق هل هو جواب أم ليس جواباً ؟

أما **سيبويه** فقد أجاز تقدم الجواب إذا لم تعمل أداة الشرط في الكلام والشعر وأجاز في الشعر وحده تقدم الجواب إذا كانت أداة الشرط جازمة .

يقول في أمر (إن) : (وقبح الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ألا ترى أنك تقول (أتيتك إن أتيتني) ولا تقول (أتيتك إن أتيتني) إلا في شعر لأنك أخرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لـ (إن) جواباً ينجزم بما قبله⁽¹⁾. وإذا جاز تقدم الجواب على هذه الصورة في النثر فقد جاز في الشعر .

أمّا الأدوات (من , ما , أي) فقد فصل فيها **سيبويه** وراعى في تفصيله ما يتلوها , وتعلق ما قبلها بها فإن تلاها الفعل المضارع المرفوع وتعلق ما قبلها بها أصبحت موصولة , لا شرط فيها , قال **سيبويه** : وتقول (أتي من يأتيني) و(أقول ما تقول) و(أعطيك أيها تشاء) هذا وجه الكلام وأحسنه وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلما قبح ذلك حملوه على الذي⁽²⁾. أمّا إذا وليها فعل ماضٍ وتعلق ما قبلها بها نحو قولك (أتي من أتاني) فأنت بالخيار إن شئت كانت (أتاني) صلة وإن شئت كانت بمنزلتها في (إن)⁽³⁾ أي أن شئت جعلتها موصولة وإن شئت جعلتها شرطية .

(1) الكتاب ، ، سيبويه ، ج 3 : 66 .

(2) الكتاب ، ، سيبويه ، ج 3 : 66 .

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 7 .

أمّا الأدوات الأخرى فلا يجوز أن يكون المضارع بعدها مرفوعاً فلا يتقدم الجواب معها
وفعل الشرط مضارع إلا في الشعر، لأن هذه الأدوات بمنزلة (إن) لا يكون الفعل صلة
له⁽¹⁾. هذا بالنسبة لمستوى الكلام أما مستوى الشعر فقد أجاز تقدّم الجواب إذا كانت أداة
الشّرط عاملة فيما بعدها⁽²⁾.

وقد وافق المبردٌ **سيبويه** في جواز تقدم الجواب على أداة الشرط إذا كان ما بعدها فعلا
ماضياً فلم تعمل في لفظه الجزم⁽³⁾.

أمّا أدوات الشرط التي يقع ما بعدها صلة لها مثل (مَنْ) و(مَا) فلا يرى تقدم الجواب
معها سواء أكان قبل الشرط ماضياً أم مضارعاً⁽⁴⁾. وهو ما ينطبق عنده على الأدوات
الظرفية حيث تقول عن (متى) و (أين) في الجملتين (أتيتك متى أتيتني) و(أقوم أين قمت)
يقول فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله⁽⁵⁾.
وهو ما يردده ابن السراج⁽⁶⁾.

وأجاز المازني تقدم الجواب إن كان الجواب فعلاً مضارعاً ومنعه إن كان ماضياً لأن
المضارع هو الأصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فإنه يجوز فيه بأن عبر
بصيغته عن المستقبل فإن قدم وحقه التأخير كثر التجوز⁽⁷⁾.

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 71 .

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 66 - 67 ، 70 ، 71 .

(3) المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 66 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 66 .

(5) المقتضب ، ج 2 : 66 .

(6) الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 194 .

(7) همع العوامع ، ج 4 : 333 .

ج) هل ما تقدم : الجواب أم دليل الجواب ؟

اختلف النُّحاة فيما إذا كان المتقدم على الأداة جواب الشرط أم دليل على جواب محذوف ؟

فقد نسب ابن مالك إلى المبرد وإلى أبي زيد والكوفيين القول بأنه ما تقدم هو الجواب نفسه لا دليل عليه⁽¹⁾ وكذا أبو حيان⁽²⁾ والأشموني⁽³⁾.

أما ابن السراج فقد ذهب إلى أن الجواب لا يتقدم على الشرط وأن ما ظاهره تقدم الجواب على الشرط هو في الحقيقة تقدم لدليل الجواب الذي يغني عنه ، أما الجواب فهو محذوف وذلك أن كل شيء يكون سبباً لشيء أو علة له فينبغي أن تتقدم فيه العلة على المعلول⁽⁴⁾.

وقد تبع ابن السراج في رأيه جمع من النُّحاة منهم الجرجاني⁽⁵⁾ وابن يعيش⁽⁶⁾ وابن مالك⁽⁷⁾ مالك⁽⁷⁾ خلافاً للكوفيين والمبرد وابن زيد⁽⁸⁾ والأنباري⁽⁹⁾

والرضي⁽¹⁰⁾ والسيوطي⁽¹¹⁾. ويبدو أن البصريين اعتمدوا مبدأ (العامل) وقرروا قواعده التي تتحكم في التقديم والتأخير جوازاً ووجوباً ومنعاً ومنها :

-
- (1) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 85 - 86 .
 - (2) ارتشاف الضرب ، ج 2 : 558 .
 - (3) شرح ألفية ابن مالك ، الأشموني ، ج 4 : 15 .
 - (4) الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 187 .
 - (5) المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 112 .
 - (6) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج 9 : 7 .
 - (7) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 85 - 86 .
 - (8) المصدر نفسه ، ج 4 : 85 - 86 .
 - (9) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج 2 : 627 .
 - (10) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 256 - 258 .
 - (11) همع الهوامع ، ج 4 : 333 .

1- العامل من حيث هو عامل مقدّم الرتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر الرتبة

2- لا يلي العامل إلا ما عمل فيه .

3- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في نية التأخير⁽¹⁾.

أما الكوفيون فقد أجازوا تقدّم الجواب على أداة الشرط وفعله عملت الأداة أم لم تعمل لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّمًا على أداة الشرط كقولك (أضربُ إن تضربُ) وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً إلا أنّه لما أُخّر انجزم بالجوار وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً، إذاً هم يعدّون ما تقدّم على أداة الشرط وفعله هو الجواب لا دليل الجواب خلاف البصريين⁽²⁾.

د) موقف المحدثين من المسألة :

سار على مذهب البصريين بعض الباحثين المعاصرين منهم أحمد اللّهيبي⁽³⁾ وعودة خليل خليل أبو عودة⁽⁴⁾. أمّا مهدي المخزومي فقد تابع رأي الكوفيين فقد رأى أنّ المتقدّم هو جواب الشرط إذا احتفظ بالمعنى وظلت دلالة الشرط واضحة في السياق⁽⁵⁾. وكذلك دكتور خليل عمارة⁽⁶⁾.

و) صور تقدم الجواب في الاختيارات :

وقد تقدّم الجواب في نصوص اختيارات المفضل في خمسة وأربعين موضعاً وقد كان فعل الشرط ماضياً في تسعة وثلاثين موضعاً، وفي خمسة مواضع فقط منها فعل مضارع

(1) رشيد ، بلجيب ، ضوابط التقديم والتأخير وحفظ المراتب في النحو العربي ، ط (الدار البيضاء : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1998م) ص : 37 - 41 .

(2) (الأصول ، ابن السراج ، ج 2 : 187 ، الأنباري ، الإنصاف ، ج 2 : 623 ، إرتشاف الضرب ، ج 2 : 558 ، همع الهوامع ، ج 4 : 333 .

(3) (أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ، أحمد عبدالعزيز اللّهيبي ، ، ص : 287 - 288 .

(4) (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ، عودة خليل عودة ، ص : 574 .

(5) (في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، مهدي المخزومي ، ص : 290 .

(6) (في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمارة ، ص : 121 - 125 .

مجزوم بـ(لم) وكلاهما، أي الماضي والمضارع المجزوم بـ (لم) تعمل الأداة الشرطية في لفظه الجزم وجاء المضارع مرفوعاً بعد (مَنْ) في موضع واحد وذلك في قول ذي الأصبع العدواني :

يَا عَمْرُو لَوْ لُنْتُ لِي أَلْفَيْتِي يَسْرًا سَمَحًا كَرِيمًا أَجَازِي مَنْ يُجَازِينِي⁽¹⁾

وهو ما يقوي مذهب سيبويه والمبرد في جواز تقدم الجواب إن لم تعمل الأداة وتحول (مَنْ) إلى أداة صلة، إن وليها مضارع مرفوع .

ومن المواضع التي تقدّم فيها الجواب على الأداة وفعل الشرط قول الحصين بن الحمام :

وَأَنْجَيْنَ مَنْ أَبْقَيْنَ مَنَّا بِخُطَّةٍ مِّنَ الْعُدْرِ لَمْ يَدْنَسْ وَإِنْ كَانَ مُؤَلِّمًا⁽²⁾

هنا تقدّم المضارع المجزوم (لم يدنس) على أداة الشرط وفعل الشرط (إن كان) وقد جزم المضارع بـ(لم) ولم تؤثر فيه إن ، والتقدير : إن كان مؤلماً لم يدنس .

وقول المرار بن منقذ :

وَلِيَّ الزُّنْدِ الَّذِي يُورِي بِهِ ... إِنْ كَبَا زُنْدُ لَيْمٍ أَوْ قَصُرُ⁽³⁾

وهنا تقدمت الجملة الاسمية (لي الزند) على الأداة وفعل الشرط (إن كبا زند) فيكون الكلام : إن كبا زند لئيم أو قصر لي الزند الذي يورى به .

وقول الشنفرى :

تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ ... وَنَحْنُ جِيَاعٌ، أَيَّ آلٍ تَأَلَّتِ⁽⁴⁾

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 765

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 346

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 423

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 523

وفي هذا البيت تقدم الفعل المضارع المرفوع (تخافُ) على إنْ وشرطها وهو على حالته الإعرابية التي كان سيكون عليها قبل التقدّم وذلك لأنّ الأداة قد وليها ضمير منفصل لذا لا يأتي المضارع مجزوماً .

وقوله :

وَإِنِّي لَحُلُوٌّ إِنْ أُرِيدَتْ حَلَاوَتِي وَمُرٌّ إِذَا نَفْسُ الْعَزُوفِ اسْتَمَرَّتْ (1)

وفي هذا البيت تقدّم الجواب وهو الجملة الاسميّة (إنّي لحو) على (إنْ وفعل الشرط الماضي) وكذلك تقدّم الجواب، الجملة الاسميّة محذوفة المبتدأ (مرّ) على إذا الشرطيّة وجملة الشرط وتقدير البيت : إن أريدت حلاوتي فإنّي لحو، وإذا نفس العزوف استمرت فإنّي مرّ .

وقول عوف بن الأحوص :

أَقْرُّ بِحُكْمِكُمْ مَا دُمْتُ حَيًّا وَأَلْزَمُهُ وَإِنْ بَلَغَ الْفَنَاءُ (2)

وهنا جاء فعل الجواب المتقدّم مضارعاً مرفوعاً في الشّطرين ، ففي الشّطر الأوّل جاءت (ما) الشرطيّة غيرعاملة فقد وليها الفعل الماضي (دمت) فجاء الفعل المضارع المتقدّم عليها (أقرّ) مرفوعاً ، وفي الشّطر الثّاني جاءت (إن) غيرعاملة فقد وليها فعل ماض ، فجاء الفعل المضارع (ألزمه) المتقدّم عليها مرفوعاً .

خلاصة وترجيح :

إذن من خلال عرض آراء النُّحاة والنُّصوص التي ورد فيها تقدّم الجواب على الشرط يمكن القول بأنّ تقدّم الجواب على أداة الشرط وفعله يجوز في الكلام والشعر إذا لم تكن أداة الشرط عاملة على رأي سيبويه والمبرد وكان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط ويجوز تقدمه إذا كانت عاملة في الشعر على سبيل الضرورة .

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 531

(2) المصدر نفسه ، ج 2 : 806

ز) تقدم الجواب على (إذا) و (لما) :

اختلف النحاة في إعراب (إذا) إذا تقدم عليها الجواب فنقل عن بعضهم إعرابها ظرفاً محضاً وجوز بعضهم إعرابها شرطية وإعرابها ظرفاً محضاً وإذا كانت شرطية فهي ظرف متضمن معنى الشرط .

ومن ذلك اختلافهم في إعراب (إذا) في قوله تعالى : (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ)⁽¹⁾ . حيث أعربها بعضهم شرطية حذف جوابها لدلالة المتقدم عليه وجوز بعضهم أن يكون ظرفاً فيكون المعنى (افعلوا الشهادة وقت التبائع)⁽²⁾ .

وممن قال بظرفيتها وذهب معنى الشرطية منها العكبري وأبو حيان⁽³⁾ ، ولعل تأصل معنى معنى الظرفية فيها وكونها غير جازمة وتسلب الجواب في المعنى على (إذا) عوامل جعلت العكبري وأبا حيان بالذهاب إلى ما ذهب إليه .

والرَّاجح فيما أرى أن (إذا) هنا ظرف متضمن معنى الشرط ، لأنها لا تزال تربط جملة الشرط بجملة الجواب ربطاً سببياً تحتاج فيه جملة الجواب إلى جملة الشرط لحدوثها فإذا قلت (أسافر إذا سافرت) فقد ربط الجواب المتقدم بالشرط ربطاً سببياً .
ومن تقدم الجواب على إذا وشرطها قول تأبط شراً :

وقوله :

لَنْفَرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنَّ مِنْ نَدَمٍ ... إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي⁽⁴⁾

وقول متمم بن نويرة :

ضَافِي السَّبِيْبِ كَأَنَّ غُصْنَ أَبَاةٍ ... رِيَّانَ يَنْفُضُهَا إِذَا مَا يَقْدَعُ⁽¹⁾

(1) سورة البقرة ، آية : 282 .

(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، محمد عبدالخالق عزيمة ، ط 1 ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1392 ، ص : 93 ، نقلاً عن حاشية الجمل ، ج 1 : 34 .

(3) التنيان ، العكبري ، ج 1 : 525 ، البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 4 : 191 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 138

وقول بشامة بن عمرو :

تَعَزُّ الْمَطِيِّ جِمَاعَ الطَّرِيقِ إِذَا أَدْلَجَ الْقَوْمُ لَيْلًا طَوِيلًا⁽²⁾

وقول المسيب بن علس :

فَتَسَلَّ حَاجَتَهَا إِذَا هِيَ أَعْرَضَتْ بِخَمِيصَةٍ سُرْحَ الْيَدَيْنِ وَسَاعٍ⁽³⁾

وقول الشنفرى :

تَحُلُّ بِمِنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتَهَا ... إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَدَمَّةِ حُلَّتِ⁽⁴⁾

وقول ثعلبة بن صعير :

تُضْحِي إِذَا دَقَّ الْمَطِيُّ كَأَنَّهَا ... فَدَنْ ابْنِ حَيَّةَ شَادَهُ بِالْأَجْرِ⁽⁵⁾

وقول عوف بن الخوص :

فَلَا تَسْئَلِينِي وَاسْأَلِي عَنِ خَلِيقَتِي إِذَا رَدَّ عَافَى الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا⁽⁶⁾

وقول جبيهاء الأشجعي :

كَأَنَّ أَجِيجَ النَّارِ إِزْرَامُ شُخْبِهَا إِذَا امْتَاَحَهَا فِي مِحْلَبِ الْحَيِّ مَائِحُ⁽⁷⁾

ح) العاملُ في جوابِ الشرطِ المجزوم:

اختلف النحاة في جازم جواب الشرط وقد نتج عن ذلك أقوال عدة :

(1) المصدر نفسه، ج 1 : 259

(2) المصدر نفسه، ج 1 : 293

(3) المصدر نفسه، ج 1 : 308

(4) المصدر نفسه، ج 1 : 517

(5) المصدر نفسه، ج 2 : 617

(6) المصدر نفسه، ج 2 : 815

(7) (اختيارات المفضل، شرح التبريزي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، ج 3 : 786)

القول الأول : قول **الخليل وسيبويه** إذ رأيا أنّ فعل جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعله معاً-حيث قال (بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض (إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تَأْتِي) بـ(إن تَأْتِي) لأنهم جعلوه معلقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أنّ (تَأْتِي) غير مستغنية عن (أتك) ⁽¹⁾ ونسب **سيبويه** هذا القول في موضع آخر إلى أستاذه **الخليل** ⁽²⁾ وتابع **سيبويه** في ذلك **المبرد** ⁽³⁾، **وابن جنّي** ⁽⁴⁾، و**ابن خروف** ⁽⁵⁾.

القول الثاني : قول **الزجاجي** ⁽⁶⁾.

وتابعه جمع من النحاة ⁽⁷⁾ إذ ذهبوا إلى أنّ فعل جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط فتكون الأداة جازمة للفعلين ونسب هذا القول إلى المحقّقين من البصريين ⁽⁸⁾. ونسبه **الأنباري** إلى أكثر البصريين ⁽⁹⁾ وعزاه **السّيرافي** إلى **سيبويه** ⁽¹⁰⁾ وليس هذا بصحيح لمّا تقدّم تقدّم توضيحه في القول الأوّل .

القول الثالث: قول **الأخفش** حيث يرى أنّ فعل جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده وقد نصّ **الرّضي** على نسبة هذا القول إلى **الأخفش** قال: وقال **الأخفش** إنّ الشرط مجزوم بالأداة

⁽¹⁾ (الكتاب ، ج 3 : 93 - 94 .

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 63 .

⁽³⁾ (المقتضب ، ج 2 : 48 .

⁽⁴⁾ (الخصائص ، ابن جنّي ، : 388 .

⁽⁵⁾ (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي (ابن خروف) شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، تحقيق / خليفة محمد خليفة بدري (ط 1 منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، 1995) ص : 13

⁽⁶⁾ (الجمل في النحو ، الزجاجي ، ص : 212 .

⁽⁷⁾ (الواضح ، الزبيدي : ص : 94 ، شرح المقدمة المحسّبة ، ابن بابشاذ ، ج 1 : 245 ، الجمل في النحو ، الجرجاني ، ص : 84 ، 95 ، وانظر الحاضر ، يحيى بن حمزة العلوي ، ص : 98 .

⁽⁸⁾ (همع الهوامع (نسخة دار المعرفة) ج 2 : 61 ، شرح الألفية ، الأشموني ، ج 4 : 16 .

⁽⁹⁾ (الإنصاف ، الأنباري ، ج 2 : 602 .

⁽¹⁰⁾ (همع الهوامع (نسخة دار المعرفة) ج 2 : 61 ، شرح الألفية ، الأشموني ، ج 4 : 16 .

والجزء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملها والشرط طالب للجزء فلا يستغرب عمله فيه⁽¹⁾. وقد ذهب إلى هذا الرأي **ابن مالك** أيضا⁽²⁾

القول الرابع : قول **الشيخ الأزهري** وقد نسبه إلى **الأخفش** وهو: أنّ فعل الشرط وجوابه تجازما كما قال **الكوفيون** في المبتدأ والخبر أنّهما ترافعا⁽³⁾.

القول الخامس : قول **أبي البركات الأنباري** وقد ذهب إلى أنّ العامل في فعل جواب الشرط هو الأداة لكن بواسطة فعل الشرط⁽⁴⁾ وأيده في ذلك **ابن يعيش**⁽⁵⁾.

القول السادس: نسب **الأنباري** إلى **الكوفيين** القول بأنّ فعل الجواب مجزوم على الجوار⁽⁶⁾ الجوار⁽⁶⁾ أي لمجاورته فعل الشرط وأيده في ذلك **الرضي**⁽⁷⁾.

القول السابع: نسب **الأنباري** إلى **المازني** القول بأن فعل جواب الشرط مبني على الوقف⁽⁸⁾

ونسب **ابن يعيش**⁽⁹⁾ و**الرضي**⁽¹⁰⁾ إلى **المازني** أنّ فعل الشرط وفعل جواب الشرط مبنيان.

وقد رجّح إبراهيم الشّمسان ما ذهب إليه الجمهور من أنّ الأداة هي العامل في الشرط وجوابه وقد طرح مجموعة أدلة على ذلك⁽¹¹⁾.

(1) شرح الكافية في النحو، الرضي ، ج 2 : 254 .

(2) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 4 : 79 .

(3) التصريح على التوضيح ، الأزهري ، ج 2 : 248 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج 2 : 608 .

(5) شرح المفصل ، ج 7 : 42 .

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 2 : 602 .

(7) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 245 .

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج 2 : 602 .

(9) شرح المفصل ، ج 7 : 42 .

(10) شرح الكافية الرضي ، ج 2 : 245 .

(11) الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، الشمسان ، ص : 198 .

المبحث الرَّابِع : اجتماع الشَّرْط والقسم :

أ / أسلوب القسم :

(1) **معناه** : القسم هو الحلف أو اليمين وهو نوع من أنواع الإنشاء الطَّلبي.

وأسلوب القسم أسلوب يتكون من جملتين جملة القسم وجملة الجواب .

يقول **الزمخشري** (أسلوب القسم يقوم على جملتين تؤكد أحدهما الأخرى فالجملة المؤكدة بها هي جملة القسم والجملة المؤكدة هي المقسم عليه وهي ما يسميه النَّحاة (جواب القسم)⁽¹⁾.

وقال بعض النَّحاة (القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية) ⁽²⁾.

وقال **المبرد** (واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم ومقسم عليه)⁽³⁾.

(2) فائدة القسم :

يعقد **القسم** لما يلي :

1- القسم وسيلة قويّة للتأكيد يستعان بها لدفع الشكّ أو ردّ الإنكار .

يقول **سيبويه** (اعلم أنّ القسم لتوكيد كلامك)⁽⁴⁾.

(وهو يمين يقسم بها الحالف ليؤكد بها شيئاً يخبر عنه من إيجاب أو جحد)⁽⁵⁾.

وعند **ابن يعيش** (الغرض من هذا التوكيد إزالة الشكّ عن المخاطب بتوكيد الخبر

في النفي والإثبات)⁽⁶⁾.

(1) الزمخشري، المفصل ، ص : 344 ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 9 : 39 ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج 2 : 834 .

(2) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج 1 : 52 ، المقرب ، ج 1 : 204 .

(3) المقترض ، ج 2 : 336 .

(4) الكتاب ، ج 3 : 104 .

(5) انظر المخصص : 35 : 110 .

(6) شرح المفصل ، ج 9 : 90 .

2- ومن فوائده : إكمال حجة الشهادة وتوكيدها .

3- وذكر بعض المفسرين أن القسم يأتي في القرآن ليقطع طريق الجواب الذي كان متوقّعا من المخاطبين (1).

3) ألفاظه : يتم القسم بجملة فعلية (أقسم بالله) أو اسمية نحو (يمين الله لأفعلن)

كما يتم بأدوات القسم الجارة : **كالباء , والواو , والتاء , واللام** أو عوضاً عنها **هاء** التثنية نحو **هاالله** , أو **ألف الاستفهام** نحو **الله** أو الاسم غير مسبوق بأداة ويكون منصوباً أو مجروراً وقد يحذف الاسم المقسم به وتبقى اللام دالة عليه كما في قوله تعالى ﴿لئن أُخرجوا لا يخرجون معهم﴾ (2).

4) أنواعه : .

القسم نوعان :

الأول : قسم الخالق بمخلوقاته كما في قوله تعالى: (والسماء والطارق) (3).

الثاني : قسم المخلوق بخالقه جل وعلا وهو ثلاثة أنواع :

1- مباح 2- محرم 3- شرك.

ب / اجتماع الشرط والقسم :

1) **ما يتفقان فيه:** كل من الشرط والقسم يتكون من جملتين وتكون الثانية جواباً للأولى

فجملة القسم به هي الجملة الأولى وجوابها هي جملة المقسم عليه .

والذي يميز جواب الشرط من جواب القسم أن جواب الشرط يقترن بالفاء أو بالجزم أما القسم فإن كان جوابه جملة فعلية مصدره بمضارع مثبت اقترن باللام ونون التوكيد للاستقبال وحذف النون ضعيف في القسم .

(1) التفسير الكبير ، ج 28 : 93 .

(2) سورة الحشر ، آية 12 .

(3) سورة الطارق ، آية : 1 .

قال تعالى ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُعَوِّبَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (1).

ويكتفى باللام إذا دخلت على جار أو كان لحال دون الاستقبال .

وإذا صدرت الجملة الفعلية بمضارع منفي اقترن جواب القسم بـ (لا) النافية وإذا كانت الجملة الفعلية مصدره بـ (اللام وقد) غالباً وإذا كانت الجملة مصدره بـ (ما) اقترنت باللام أما إذا صدرت بـ (ما) النافية .

أما إذا كانت الجملة اسمية مثبتة اقترنت بـ (أن) المشددة أو المخففة أو باللام أو بهما أما إذا كانت منفية فيكون النفي بـ (ما) الحجازية العاملة عمل ليس أو (ما) التميمية غير العاملة أو (لا) النافية للجنس أو (أن) النافية .

2) اجتماع الشرط بالقسم :

إذا اجتمع قسم وشرط فإن كل واحد منهما يطلب جوابا ولما كان من سنن العرب الاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر فقد كثر حديث النحاة عن جملة الجواب المذكورة هل هي للقسم أم للشرط , فقال الجمهور : إن اجتمع القسم والشرط غير الامتناعي (أي لم تكن الأداة لو أو لولا) ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً يجب جعل الجواب للمتقدم منهما وحذف جواب المتأخر لقوة المتقدم بتصدره ، فإن تقدم القسم على الشرط غير الامتناعي جعل الجواب له وحذف جواب الشرط (نحو: والله إن جنّتي لأكرمك) وإن تقدم الشرط على القسم ولم يتقدم عليهما ذو خبر كان الجواب المذكور له وجوباً وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه نحو : إن والله جنّتي لأكرمك (2).

(1) سورة ص ، آية 82 .

(2) ابن مالك ، ج 3 : 216 ، همع الهوامع ، ج 4 : 254 .

وإن سبق الشرط والقسم ما يطلب خبراً أعرب المذكور بعدهما جواباً للشرط مطلقاً تقدّم الشرط أم تأخر⁽¹⁾ نحو: (أنا والله إن تأتني أكرمك) وإن اجتمعا وكان الشرط امتناعياً - أي أي كانت الأداة **لو** أو **لولا** - كان الجواب للشرط تقدّم أم تأخر⁽²⁾.

ج (مواضع اجتماع الشرط والقسم في اختيارات المفضل :

ورد الشرط مجتمعا مع القسم في قول مرّة بن همّام :

تَا اللهُ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَ أَهْلَهَا وَأَشْرُ مَا قَالَ أَمْرُو أَنْ يَكْذِبَا (3)
لَبَعَثْتُ فِي عُرْضِ الصُّرَاخِ مُفَاضَةً وَعَلَوْتُ أَجْرَدَ كَالْعَسِيْبِ مُشَدَّبَا
وقول الحارث بن ظالم :

فَأَقْسَمَ لَوْلَا مَنْ تَعَرَّضَ دُونَهُ لَخَالَطَهُ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارِمٌ (4)
وقول علقمة بن عبدة :

فَوَ اللهُ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لِأَبُوا خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَبِيبُ (5)
وقول مقاس العائذي :

فَوَ اللهُ لَوْ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ لَمْ يَكُنْ بِفُلْجٍ عَلَى أَنْ يَسْبِقَ الْخَيْلَ قَادِرَا
لَقَاطَ أَسِيرًا أَوْ لَعَالَجَ طَعْنَةً تَرَى خَلْفَهُ مِنْهَا رَشَاشًا وَقَاطِرًا (6)

(1) الكتاب، ج 1 : 456 ، معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 95 ، معاني القرآن وإعرابه، ج 2 : 358 - 359 ، الكشاف، الزمخشري ، ج 1 : 71 ، التبيان، العكبري ، ج 2 : 664 ، البيان في إعراب غريب القرآن ، الأنباري، ج 2 : 178 .

(2) شرح ألفية ابن مالك وحاشية الصبان عليه ، الأشموني ، ج 4 : 28 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1305

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1329

(5) المصدر نفسه ، ج 1 : 1591

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1316

نلاحظ في الأبيات السابقة أنّ القسم قد تقدّم على الشرط الامتاعيّ فيكون الجواب للشرط⁽¹⁾ ونقل **أبو حيان** عن الجمهور أنّ جواب (لو، ولولا) محذوف والجواب المذكور للقسم المتقدم⁽²⁾.

ومن اجتماع الشرط والقسم ، قول ثعلبة بن عمرو :

فَأَقْسَمَ بِاللهِ لَا يَأْتِي وَأَقْسَمْتُ إِنَّ نَلْتُهُ لَا يَوُوبُ⁽³⁾

وقول زيان بن يسار بن عمرو المري :

فَأَقْسَمَ مُرْتاحًا شَرِيكَ بِنُ مَالِكٍ ... إِذَا مَا التَّقِينَا خَصْمَهُ لَا يُسَالِمُ⁽⁴⁾

في البيتين السابقين أنّ القسم جاء متقدماً على الشرط وجاء الجواب مرفوعاً مما دل على أنّ الجواب للقسم وأما جواب الشرط فقد ذهب فيه النحاة في ذلك إلى مذهبين :

الأول : مذهب ابن الشجري وهو أنّ جواب الشرط هو الكلام المكون من القسم وجوابه⁽⁵⁾.
وجوابه⁽⁵⁾.

الثاني : ما ذهب إليه غيره وهو أنّ جواب الشرط أغنى عنه جواب القسم ولذلك حذف من الكلام⁽⁶⁾.

ومن اجتماع الشرط بالقسم قول عوف بن الأحوص :

وَشَهْرَ بَنِي أُمَيَّةَ وَالْهَدَايَا ... إِذَا حُبِسْتُ مُضَرَّجَهَا الدَّمَاءُ⁽⁷⁾

(1) شرح ألفية ابن مالك ، الأشموني ، وحاشية الصبان عليه ، ج 4 : 28 .

(2) همع الهوامع ، ج 4 : 254 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 1134

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 1470

(5) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 240 .

(6) المقرب ، ج 1 : 208 ، شرح الكافية ، الرضي ج 2 : 392

(7) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 805

وهنا قسم (شركي) تقدم على أداة الشرط وحذفت اللام من الجواب (أذمك) ضرورة . ومنه قول تائب شراً :

إِنِّي زَعِيمٌ لَنْ لَمْ تَتْرَكُوا عَذْلِي أَنْ يَسْأَلَ الْحَيُّ عَنِّي أَهْلَ آفَاقٍ⁽¹⁾
وهنا حذف جواب القسم وتقديره (لأفارقنكم) .

وقول المخبل السعدي :

وَلَيْنَ بَنَيْتَ لِي الْمَشَقَّرَ فِي هَضْبٍ نُقَصِّرُ دُونَهُ الْعُصْمُ⁽²⁾
لَتَنْقِبَنَّ عَنِّي الْمَدْيَةَ إِ نَّ اللَّهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ حُكْمُ
وقول عبدة بن الطبيب :

فَلَيْنَ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِيًا ... تَبَقَى لَكُمْ مِنْهَا مَآثِرٌ أَرْبَعُ⁽³⁾
وقول الحارث بن حلزة :

وَلَيْنَ سَأَلْتِ إِذَا الْكَتَيْبَةُ أَجَحَمَتْ ... وَتَبَيَّنَتْ رِعَاةُ الْجَبَانِ الْأَهْوَاجِ
وَحَسِبْتُ وَقَعَ سُيُوفُنَا بِرُؤُوسِهِمْ وَقَعَ السَّحَابِ عَلَيَّ الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ⁽⁴⁾
وقول بشامة بن الغدير :

فَلَيْنَ ظَفَرْتُمْ بِالْخِصَامِ لِمَوْ ... لَأَكُمُ فَكَانَ كَشَحْمَةِ الْقَلْعِ⁽⁵⁾
لَتَلَاوُمَنَّ عَلَى الْمَوَاطِنِ أَنْ ... لَا تَخْلِطُوا الْإِعْطَاءَ بِالْمَنْعِ

نلاحظ في هذه الأبيات حذف القسم وبقاء اللام الموطئة للقسم دالة عليه وقد رأى بعض النحاة أنّ هذه اللام زائدة⁽¹⁾. أو للتوكيد⁽²⁾ والصحيح أنّها موطئة للقسم ومن قال بزيادتها

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 135

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 557

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 688

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1140

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1642

فقد بنى دعوته على سقوطها تارة وثبوتها تارة أخرى في بعض التراكيب⁽³⁾. وذلك يمكن رده بأن القسم يستدلّ عليه بأكثر من دليل ، من ذلك:

1- لفظ القسم الصّريح مع اللام الداخلة على أداة الشرط.

2- اللام الداخلة على أداة الشرط فقط نحوه: (لئن).

3- اللام الداخلة على فعل جواب القسم إذا كان فعلاً مضارعاً مثبتاً أو فعلاً ماضياً مثبتاً دون لفظ القسم واللام الداخلة على أداة الشرط⁽⁴⁾.

• أما كونها للتوكيد فهذا لا يمنع من أن تكون موطنه للقسم وقد أطلق عليها النحاة عدة تسميات منها لام التوكيد، ولام القسم⁽⁵⁾، أو (اللام الموطنة للقسم)⁽⁶⁾

وقد ذكر **الفراء** هذه اللام بأنها **لام القسم** بقوله : (إنّ اللام المتقدّمة على الشرط لام اليمين وهي كاليمين في الدلالة عليها⁽⁷⁾). وإنّ فعل الشرط حينئذ يكون ماضياً⁽⁸⁾ وأنّ الوجه في ذلك إجابة القسم لتقدمه⁽⁹⁾، وقد أجاز **أيضاً** كون الجواب للشرط المتأخّر إذا كان فعله مضارعاً مجزوماً⁽¹⁰⁾. كما وقد جوز على قلّة إجابة الشرط المتأخّر في الشعر إذا كان فعل الشرط ماضياً يتوهم إلغاء اللام⁽¹¹⁾ ، وقد أطلق عليها أيضاً (**لام الشرط**)⁽¹²⁾ قال **الزجاجي**: (فهذه اللام يسمّيها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط

(1) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 130 ، المسائل العضديات ، الفارسي ، ص : 66-68

(2) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 166 .

(3) المسائل العضديات ، الفارسي ، ص 66 - 68 .

(4) عبدالله محمد آدم أبونظيفة ، مقال عن أساليب اجتماع الشرط والقسم ، دراسة استقرائية في القرآن الكريم (مجلة

الدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ربيع الآخر ، جمادى الآخرة 1420 ، يوليو - سبتمبر 1999م) ص :

19 ، 25 ، 26 .

(5) الكتاب ، ج 3 : 84 ، اللامات ، الهروي ، ص : 93 .

(6) المصدر نفسه

(7) الفراء ، معاني القرآن ، ج 1 : 66 ، ج 2 : 120 .

(8) المصدر نفسه ، ج 1 : 65

(9) المصدر نفسه ، ج 1 : 67 - 68 .

(10) المصدر نفسه ، ج 1 : 66 ، ج 2 : 130 .

(11) الفراء ، معاني القرآن ، ج 1 : 67 .

(12) المصدر نفسه ، ج 1 : 67 .

واستقبالها بالجزاء مؤكّداً، وهي في الحقيقة لام القسم، كأنّ قبلها قسماً مقدّراً هذه جوابه⁽¹⁾. وهو يخالف بهذا مذهب شيخه الزّجاج الذي يذهب إلى أنّ دخول لام القسم يكون على الجواب لأنّك تقسم على كلامك، أمّا الدّاخل على الأداة فهي لبيان أنّ الجملة بكمالها معقودة للقسم⁽²⁾.

(¹) المصدر نفسه ، ج 1 : 67.

(²) المصدر نفسه ، ج 1 : 67.

المبحث الخامس

اجتماع الشرط والاستفهام

اختلف النُّحاة في أثر دخول أداة الاستفهام على أداة الشرط وكان اختلافهم باختلاف أداة الاستفهام على قسمين أولاً همزة وثانياً باقي الأدوات.

أولاً: همزة : يذهب **سيبويه** على أن همزة لا تؤثر على الجملة الشرطية ولا تحدث أي تغيير فيها مثال ذلك (إن تَأْتِي آتِك) ⁽¹⁾ (أمتى تشتمني أشتمك) و (أمنُ يفعل ذلك أزره) ⁽²⁾.

ويعلل **سيبويه** لعدم التغيير في الجملة الشرطية بقوله (وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا تغير الكلام عن حاله) ⁽³⁾.

ثم يذكر **سيبويه** علاقة همزة بالجملة بعدها حيث إن الجملة الشرطية كاملة هي المستفهم عنه فيقول : فإن قيل ، فإن الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء فإن هذا الكلام معتمد لها) ⁽⁴⁾.

وقد تابع **سيبويه** : الأخفش ⁽⁵⁾ و الأنباري ⁽⁶⁾ ، والعكبري ⁽⁷⁾ ، والرّضي ⁽¹⁾ ، وأبو حيان ⁽²⁾ وقد رجّح العكبري مذهب سيبويه لسببين : الأول : أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه إذ لا يصح أن تقول : (أتزورني فإن زرتك ؟) .

(1) (الكتاب ، سيبويه ج 3 : 82 .

(2) (المصدر نفسه ، ج 3 : 82 .

(3) (المصدر نفسه ، ج 3 : 82 .

(4) (المصدر نفسه ، ج 3 : 82 .

(5) (معاني القرآن ، الأخفش ، ، ص : 150 .

(6) (البيان ، الأنباري ، ج 2 : 161 .

(7) (التبيان ، العكبري ، ج 1 : 296 .

الثاني: أن الهمزة لها صدر الكلام و(إن) لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعهما⁽³⁾. والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب كأنهما كالشيء الواحد⁽⁴⁾. أما **يونس** فيذهب إلى أن أداة الاستفهام تدخل على جواب الشرط فتزفعه بدلاً من جزمه ، وهو ما نقله **سيبويه** عنه .

وقد ردّ **سيبويه** مذهب **يونس** معتمداً على أمرين :

الأول : قبح التركيب وهو مجيء (إن) جازمة ولا يكون لها جواب تجزمه لفظاً ممّا يؤدي إلى الاضطرار إلى تخريج التركيب على التقديم والتأخير أو على (**القلب**) كما يطلق عليه . **الثاني :** أن الآية القرآنية (**أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**)⁽⁵⁾ . جاءت فيها همزة الاستفهام قبل جملة شرطية تامة ولولا أنه موضع يصلح ورود الجملة الشرطية فيه لكان استخدام (إن) قبيحاً وليس استخدامها في الآية قبيحاً⁽⁶⁾ .

أما **الفراء** فيذهب مذهب **يونس** ولكنه يذهب أبعد من ذلك أي ليست الهمزة عنده تجعل جواب الشرط مرفوعاً بل يصبح جواب الشرط جواباً لها حتى لو كان مجزوماً يقول (كل استفهام دخل على جزء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه والجزء شرط لذلك الخبر فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزء)⁽⁷⁾ .

مواضع همزة الاستفهام مع أداة الشرط في المفضليات :

لم أقف على أي موضع في اختيارات المفضل اجتمعت فيها همزة الاستفهام مع أدوات الشرط .

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 394 .

(2) ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ص : 809 .

(3) التبيان ، العكبري ، ج 1 : 151 .

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 151 .

(5) سورة الأنبياء ، آية (34)

(6) الكتاب ، ج 3 : 82 .

(7) معاني القرآن ، القراء ، ج 1 ، 236 .

ثانياً : باقي أدوات الاستفهام :

أدوات الاستفهام الأخرى تغير من تركيب الجملة الشرطية فلا تعود محتفظة باستقلالها الداخلي بحيث تظل أداة الشرط داخلة على أفعال مضارعة مجزومة وقد تعرّض سيبويه لذلك عند تحدّثه عن الهمزة حيث يقول:
(وليس كإذ وهل وأشباهها)⁽¹⁾.

وقد أورد **أبو حيان** آراء النُّحاة حول أدوات الاستفهام حيث يقول (فلو كان الحرف هل فالقياس جريان الخلاف **كالهمزة** وأجاز الفراء في الثاني الجزم والرفع نحو: ما إن تزرنى أزرِك أو أزرُوك، وأجاز **الكسائي** دخول الفاء فتقول: فأزرُوك ، فإنْ تقدّم (ما) على (إن) فقد أجاز فيه **الفراء** الجزم والرفع نحو : ما إن تزرنى أزرُوك أو أزرِك ، وأبطل **الفراء** دخول الفاء في الفعل إذا تقدمت (ما) بخلاف (هل) وحكم لا النافية حكم (ما) في هذه المسألة⁽²⁾.
المسألة⁽²⁾.

أمّا **ابن عصفور** فيذهب إلى معاملة أدوات الاستفهام معاملة واحدة في دخولها على الجملة الشرطية حيث يقول : فإن اجتمع الاستفهام والشرط يثبت الجواب على الشرط ويكون الاستفهام داخلاً على جملة الشرط بأسرها نحو قولك: هل إن قام زيد يقيم عمرو⁽³⁾.
عمرو⁽³⁾.

مواضع باقي أدوات الاستفهام مع أدوات الشرط في الاختيارات :

ورد ثلاثة مواضع تقدمت فيها (ما) على (إن) في اختيارات المفضل وذلك في قول الخصفي من محارب :

(1) (الكتاب ، ج 3 : 82 .

(2) (ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ص : 809 .

(3) (المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 276 .

فَمَا إِنَّ شَهْدَنَا خَمْرَكُمْ إِذْ شَرِبْتُمْ عَلَى دَهْشٍ وَاللَّهِ شَرِيهٌ أَشَأْمًا⁽¹⁾

وَمَا إِنَّ شَهْدَنَا غَايَتِكُمْ بِهِضْبَةٍ يَظَلُّ بِهَا الْعُقْرُ الرَّجِيلُ مُحَطَّمًا⁽²⁾

نلاحظ هنا تقدّم (ما) على (إن) وخلو الفعل من الفاء مما يعني أنّ الجواب للاستفهام لأنها مستفهم عنه وجواب الشرط محذوف دلّ عليه المستفهم عنه .

وقول الخصفي من محارب :

وَمَا إِنَّ جَعَلْنَا بِالْمَضِيقِ رِجَالَنَا فُقُنْنَا لِيَرْمِ الْخَيْلَ مَنْ كَانَ أَحْزَمًا⁽³⁾

ونلاحظ هنا دخول **الفاء** على الجواب مما يعني أنّ الجواب للشرط و (ما) الاستفهامية داخله على الجملة الشرطية بكاملها وحكم (ما) هنا حكم **لا النافية** .

(¹) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1351

(²) المصدر نفسه ، ج 3 : 1351

(³) المصدر نفسه ، ج 3 : 1352

المبحث السادس

علاقة الشرط بالعطف

لا تبقى الجملة الشرطية على هيئتها المتعارف عليها : أداة الشرط + جملة الشرط (فعل + فاعل) + جملة جواب الشرط (فعل + فاعل) ، ولكنها قد تتوسّع وذلك بما يجري في تركيبها من زيادة نتيجة العطف على بعض أجزائها .

ما يجري عليه العطف في جملة الشرط:

يجري العطف على الآتي :

1-فعل الشرط

2-فعل جواب الشرط

3-جواب الشرط المربوط بالفاء

4-توالي شرطيين .

أولاً :العطف على فعل الشرط :

الفعل المعطوف على فعل الشرط هو ما ينجزم بين المجزومين نحو إن تَأْتِي ثم تسألني أعطك وذلك لأنّ هذه الحروف (الواو , و ثم , والفاء) يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وكذلك (أو) وما أشبههن⁽¹⁾.

إذن الشرط في هذه الحالة مكوّن من فعلين اشتركا في ذلك وقد أعطتهما أداة العطف هذه الوظيفة المشتركة لذلك اشتركا في القرينة الإعرابية وهي الجزم .

(1) (الكتاب ج 3 : 88 .

يكون الفعل المضارع المعطوف بعد أدوات العطف على ثلاث حالات :

حالة الجزم ، وحالة النصب ، وحالة الرفع

والجزم يكون مع أدوات العطف كلّها حيث تعطف الفعل عطف نسق.

ويتفق النّحاة مع **سيبويه** على (وجوب الجزم في حالة العطف هذه)⁽¹⁾.

(ولا يجوز أن يكون الفعل مرفوعاً)⁽²⁾. وعلل سيبويه في ذلك أنّ هذا الفعل لا يمكن أن يكون حالاً⁽³⁾.

وقد تنبّه **المبرد** إلى ذلك فقال بعد أن أورد علّة **سيبويه** (ولكن إن أضمرت جاز فقلت إن تأتينا وتسالنا نعطك⁽⁴⁾ تريد إن تأتتا وهذه حالك نعطك وهذا خاص بالواو وحده)⁽⁵⁾.

وقد يأتي الفعل منصوباً بعد (**الفاء**) أو (**الواو**) أو (**أو**)⁽⁶⁾، على إضمار (أن) عند **سيبويه**⁽⁷⁾ وتابعه في ذلك **الأخفش**⁽⁸⁾ و**المبرد**⁽⁹⁾ أما عند **الفراء** فيكون النّصب على (**الصّرف**) يقول **الفراء** (وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النّحويون من الصّرف فإن قلت وما الصّرف قلت أن تأتي بالواو على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصّرف⁽¹⁰⁾).

وقد نسب ابن السّراج (**الصّرف**) للكوفيّين وتابعهم فيه⁽¹¹⁾، ولا يأتي النّصب بعد (**ثمّ**) لأنّها لا تضمّر بعد (أن) .

(1) (الكتاب ج 3 : 88)

(2) (المصدر نفسه)

(3) (الكتاب ج 3 : 85 ، المقتضب ، المبرد المبرد ، ج 2 : 65-66 .)

(4) (المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 66 .)

(5) (المصدر نفسه ، ج 2 : 67 .)

(6) (الكتاب ، ج 3 : 89 .)

(7) (المصدر نفسه ، ج 3 : 28 ، 41 .)

(8) (معاني القرآن ، الأخفش ، ص : 44 .)

(9) (المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 67 .)

(10) (معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 33-24 .)

(11) (أصول النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 197 .)

والرفع مع (الواو) على الحالية وذلك بإضمار مبتدأ بين الواو والفعل عند المبرّد.

مواضع العطف على فعل الشرط في اختيارات المفضل :

أولاً: مع أداة الشرط (إن)

ورد عطف فعل على فعل الشرط في ستة مواضع :

وذلك في قول الجميح :

فإن تَقَرِّي بِنَا عَيْنًا وَتَخْتَفِضِي ... فِينَا وَتَنْتَظِرِي كَرِّي وَتَغْرِيبِي
فَأَقْنِي لِعَلِّكَ أَنْ تَحْظِي وَتَحْتَلِبِي ... فِي سَحْبَلٍ مِنْ مَسُوكِ الضَّانِ مُنْجُوبٍ⁽¹⁾

هنا عطف (تختفضي) و (تنتظري) على فعل الشرط المضارع المجزوم (تقرِّي) بالواو حيث أفادت المشاركة .

وقول المرار بن منقذ :

فإنَّكَ إِنْ تَرِي إِبِلًا سِوَانَا ... وَنُصْبِحُ لَا تَرِينَ لَنَا لُبُونَا
فإنَّ لَنَا حَظَائِرَ نَاعِمَاتٍ ... عَطَاءَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ⁽²⁾

عُطِفَ الفعل المضارع (نصبح) على فعل الشرط (تري) وقد جاء الفعل نصب مرفوعاً في شرح التبريزي ، وهو خلافاً لما اتفق عليه النحاة من وجوب الجزم وهو ما ورد في إحدى روايتي الأنباري (نصبحُ) حيث جاء مجزوماً عطفاً على (تري) ، ومرفوعاً على إضمار مبتدأ عند **المبرد** ، والواو هنا حالية وقد عطف بالواو لأن حصول الفعلين في وقت واحد ، والجمع بينهما وارد .

وقول ذي الأصبع العدواني :

وَلَا أَرُومُ الْفَتَاةَ رُؤْيَتْهَا
إِنْ نَامَ عَنْهَا الْحَلِيلُ أَوْ شَسَعَا⁽³⁾

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 161

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 356

(3) (المصدر نفسه ، ج 2 : 738

وهنا الشاعر يبتعد عن تخبيب المرأة على كل حال إن نام عنها حليلها أو ابتعد لذا جاء العطف على فعل الشرط بـ(أو) التي تفيد التخيير، وقد عطفَ ماضٍ على ماضٍ .

وقول بشامة بن عمرو :

فَإِنْ هَلَكْتُ وَلَمْ آتِهِمْ فَأَبْلُغُ أَمَاثِلَ سَهْمِ رَسُولِ⁽¹⁾

وعطف هنا المضارع المجزوم بـ(لم) (لم آتهم) على فعل الشرط الماضي (هلكت) و(لم) تقلب المستقبل إلى الماضي فيكون (آتهم) في موضع عطف على فعل الشرط.

ثانياً: العطف على فعل الشرط مع (لما): ورد ذلك في أربعة مواضع: وذلك في

قول المرقش الأصغر :

فَلَمَّا انْتَبَهْتُ بِالْخِيَالِ وَرَاعَنِي إِذَا هُوَ رَحْلِي وَالْبِلَادُ تُوضَّحُ⁽²⁾

يقول: عند الانتباه فاجأني أهلي ، والبلاد تتوضَّح نوراً ، وتشرق ولا أثر للخيال ولا شخص ، وهنا عطف الفعل الماضي (راعني) على فعل الشرط بالواو لأن المحب إذا باغته المحبوب يلحقه ما يلحقه من التهيُّب والمفاجأة لذا ناسبت (الواو) هذه الأحوال .

وقول الممزق العبدي :

فَلَمَّا أَتَى مِنْ دُونِهَا الرِّمْتُ وَالْغَضَى وَلاَحَتْ لَهَا نَارُ الْفَرِيقَيْنِ تَبْرُقُ⁽³⁾

وهنا عطف الفعل الماضي (لاحت) على فعل الشرط (أتى) وعطف هنا بحرف الواو لبيان حدوث الأفعال معا وبسرعة فهذه الكتيبة عندما تجاوزت الرمث والغضى وجعلتهما وراءها وبدت لها نار الفريقين عدل بها عن بلادنا .

وقول بشر بن ابي خازم :

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 295

(2) (المصدر نفسه ، ج 2 : 1080

(3) (المصدر نفسه ، ج 3 : 1297

فَلَمَّا أَسْهَلَتْ مِنْ ذِي صُبْحٍ وَسَالَ بِهَا الْمَدَافِعُ وَالْإِكَامُ⁽¹⁾

وعطف هنا الفعل الماضي (سال) على فعل الشرط (أسهلت) وكان العطف بحرف الواو للجمع بين الفعلين ، فهي لما صارت في السهول وامتألت بها الأودية نفذت من السرعة

ثالثاً : مع الأداة (كُلَّمَا):

عطف على فعل الشرط في موضع واحد وذلك في قول المرار بن منقذ :

صُورَةُ الشَّمْسِ عَلَى صُورَتِهَا كَلَّمَا تَغْرُبُ شَمْسٌ أَوْ تَذُرُ⁽²⁾

وهنا تشبيه لهذه المرأة في نضارتها بالشمس عند غروبها أو شروقها ، وقد عطف بـ(أو) التي تفيد التخيير لتناسب هذا التصوير .

رابعاً : مع الأداة (إِذَا) :

عطف على فعل الشرط مع الأداة (إذا) في ستة عشر موضعاً ، وذلك في قول تأبط شراً :

إِنِّي إِذَا خُلْتُ بِنَائِلِهَا وَأَمْسَكْتُ بِضَعِيفِ الْوَصْلِ أَحْدَاقِ⁽³⁾

يقول : إذا ملّنتي صديقة لي فصارت تنقض حبل الوصل بيني وبينها ، وتنكث العهد الذي عليه عاهدتها ، أطلقت نفسي من إسارها ، وتخلصت منها تخلصي من أعدائي بني بجيلة ، ليلة صارت بالمرصاد ، تطلب على الماء الذي وردته حنفي ، وتجتهد في أسري وأسر صحبي ، وقد عطف الفعل (أمسك) على فعل الشرط المحذوف على رأي من يجعل (خلة) فاعل لفعل محذوف يفسره (ضنّ) بعدها، وقد كان العطف بحرف (الواو) للجمع بين الأمرين اللذين فعلتهما (خلة) .

وقول متمم بن نويرة :

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1407

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 439

(3) (المصدر نفسه ، ج 1 : 101.

حَتَّى إِذَا لَقِحْتَ وَعُولِي فَوْقَهَا قَرِدٌ يُهْمُ بِهِ الْغُرَابُ الْمُوقِعُ⁽¹⁾

وفي هذا البيت عطف الفعل الماضي المبني للمجهول (عولي) على فعل الشرط (لقحت) بحرف الواو ، لأن البلوغ واكتمال مكونات الجسم إنما يحدثان مع بعضهما جنباً إلى جنب ، لا يتقدم أو يتأخر أحدهما عن الآخر ، لذا استخدم حرف الواو لتناسب هذا التناسق بين الفعلين .

وقول الحارث بن حلزة :

حَتَّى إِذَا التَّفْعَ الظُّبَاءُ بِأَطْ رَافِ الظَّلَالِ وَقَلْنَ فِي الْكُنْسِ⁽²⁾

عطف هنا الفعل الماضي (قلن) على فعل الشرط (التفع) بحرف الواو، فاستتارُ الظباء وقيلولتها حدثا في منتصف النهار فناسبت (الواو) الجمع بين هذين الحديثين .

العطف على الاسم الذي يلي (لولا):

ورد في موضع واحد في قول عبد الله بن عنمة :

فَلَوْلَا وَجَاهَا وَالنَّهَابُ الَّذِي حَوَتْ ... لَكَانَ عَلَى أُنْبَاءٍ سَعْدٍ مَعَادُهَا⁽³⁾

(3)

يقول لولا الأوجاع والتعب الذي يجده هذا الفرس لكان المكر على أبناء سعد وهذا وعيد للإيقاع بهم ، فعطف (النَّهَاب) على الاسم المرفوع بعد لولا (وجاها) لأنهما علتان تعاني منهما الخيل فجمع بينهما بحرف الواو .

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 249 .

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 635 . وانظر المصدر نفسه (ج1 : 453) ، (ج 1 : 550) ، (ج 1 : 568) ، (ج1 :

1066) ، (ج2 : 1068) (ج3 : 1140) ، (ج3 : 1174) ، (ج3 : 1441) ، (ج3 : 1501) ، (ج3 : 1582) ، (ج3 :

1650) (ج 3 : 1705) ، (ج 3 : 1710) .

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1551 .

ثانياً : العطف على فعل جواب الشرط :

يأتي الفعل معطوفاً على فعل الجواب بعد أدوات العطف على **ثلاث حالات** :

الحالة الأولى : الجزم⁽¹⁾، وتتحقق هذه الحالة مع أي أداة من أدوات العطف.

الحالة الثانية : النصب، وتتحقق هذه الحالة باستخدام (الفاء) أو (الواو)⁽²⁾، ويكون النصب بالفاء والواو على تقدير (أنّ) عند **سيبويه**⁽³⁾ و**الأخفش**⁽⁴⁾ و**المبرد**⁽⁵⁾، وعلى **الصرف** عند **الفراء**⁽⁶⁾ و**ابن السراج**⁽⁷⁾، و**الرضي**⁽⁸⁾، وقد جوّز **الفراء** في المعطوف الثاني **الجزم**⁽⁹⁾.

الحالة الثالثة : الرفع، وتتحقق هذه الحالة بـ (الواو) و (الفاء) و (ثم)⁽¹⁰⁾ والرفع مع الواو على وجهين :

الأول : على الحالية عند **المبرد**⁽¹¹⁾. و**الثاني**: على الاستئناف عند غيره⁽¹⁾.

(¹) الكتاب، ج 3، 89، معاني القرآن، الفراء، ج 1 : 206، معاني القرآن، الأخفش، ص : 44 المقتضب، المبرد، ج 2 : 66، المفصل، الزمخشري، 255، البيان، الأنباري، ج 2 : 376، شرح المفصل، ابن يعيش، ج 7 : 55، الألفية (شرح بن عقيل طبعة النجار)، ابن مالك، ج 2 : 318، شرح الكافية، الرضي، ج 2 : 261.

(²) الكتاب، ج 3، 89، معاني القرآن، الفراء، ج 1 : 206، معاني القرآن، الأخفش، ص : 44 الأصول

في النحو، ابن السراج، ج 2 : 197، المقتضب، المبرد، ج 2 : 66، المفصل، الزمخشري، ص 255، شرح

المفصل، ابن يعيش، ج 7 : 55، الألفية (شرح بن عقيل، طبعة النجار)، ابن مالك، ج 2 : 318، شرح الكافية،

الرضي، ج 2 : 261.

(³) الكتاب، ج 3 : 261.

(⁴) معاني القرآن، الأخفش، ص 44.

(⁵) المقتضب، ج 2 : 67.

(⁶) معاني القرآن، الفراء، ج 1 : 33 - 34.

(⁷) الأصول في النحو، ابن السراج، ج 2 : 197.

(⁸) شرح الكافية، الرضي، ج 2 : 261.

(⁹) معاني القرآن، الفراء، ج 1 : 87، 426، ج 3 : 160.

(¹⁰) الكتاب، ج 3، 89، معاني القرآن، الفراء، ج 1 : 206، معاني القرآن، الأخفش، ص : 44 المقتضب،

المبرد، ج 2 : 66، المفصل، الزمخشري، 255، شرح المفصل، ابن يعيش، ج 7 : 55، الألفية (شرح بن عقيل

طبعة النجار) ابن مالك، ابن مالك، ج 2 : 318،.

(¹¹) المقتضب، المبرد، ج 2 : 67.

مواضع العطف على فعل الجواب في المفضليات :

الأداة (إن) :

عطف على فعل جواب (إن) في موضع واحد، وذلك في قول سويد بن أبي كاهل:

كالتَّوَامِيَّةِ إِنْ بَاشَرْتَهَا ... قَرَّتِ الْعَيْنُ وَطَابَ الْمُضْطَجَعُ (2)

عطف الفعل الماضي (طاب) على فعل الجواب الماضي (قرت) بحرف الواو.

الأداة (من) :

عطف على فعل جواب (من) في ثلاثة مواضع وذلك في قول الشنفرى :

وَبَاصِغَةَ حُمْرِ الْقِسِيِّ بَعَثْتُهَا وَمَنْ يَغْرُ يَعْنَمُ مَرَّةً وَيُشَمَّتِ (3)

الأيام دول بين الناس ،فليس كلها نصر ، فإن تذوقت النصر مرّة فلا بد أن تتذوق مرارة الهزيمة ، فعطف الفعل المضارع المجزوم (يشمّت) على فعل الجواب المضارع المجزوم (يغنم) وقد كان العطف بحرف الواو للجمع بين الحالتين اللتين يمرُّ بهما كلٌّ من يطلب الغزو ، فهاتان الحالتان ليستا اختياريّتين وإنما هما كائنتان لا محالة لكلّ مقاتل أو متسابق .

وقول جابر بن جني التغلبي :

وَيَوْمًا لَدَى الْحَشَارِ مَنْ يَلُو حَقَّهُ ... يُبْرِزُ وَيُنْزِعُ ثَوْبُهُ وَيُلْطَمُ (4)

وهنا فعلان مضارعان مجزومان (ينزع / يلطم) معطوفان على فعل الجواب المضارع المجزوم (يبز) .

وقول أبي قيس بن الأسلت :

(1) الكتاب ، ج 3 : 91 - 92 ، المقتضب ، ج 2 : 67 .

(2) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 892

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 521

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 950

مَنْ يَذُقِ الْحَرْبَ يَجِدُ طَعْمَهَا ... مُرًّا، وَتَحْسِبُهُ بِجَعَجَاعٍ (1)

وهنا جزم الفعل المضارع (تحبسه) لأنه معطوف على فعل الجواب المجزوم (يجد) وهذا أمر واقع.

الأداة متى :

عطف على فعل الجواب مع الأداة (متى) في **ثلاثة مواضع :**

وذلك في قول المرقش الأصغر :

مَتَى مَا يَشَأْ ذُو الْوُدِّ يَصْرِمُ خَلِيلَهُ ... وَيَعْبُدُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ ظَالِمًا (2)

يلاحظ هنا : أنّ الفعل المضارع (يعبد) مجزوم لأنه عطف على فعل الجواب المجزوم (يصرم) .

وقول الحصين بن الحمام :

مَتَى نَنْتَسِبُ نُتْفُؤْ أَبَانَا أَبَاكُمْ ... وَلَا تَجِدُونَا لِلْفَوَاحِشِ أَقْرَبًا (3)

وهنا فعل الجواب (تلفوا) مضارع مجزوم ، وقد عطف عليه (تجدونا) وهو مضارع مجزوم منفي بـ (لا) حيث لم تمنع لا من جزمه عطفا على فعل الجواب .

الأداة (لَمَّا) :

عطف على فعل الجواب مع الأداة (لَمَّا) في **ثلاثة مواضع :**

وذلك في قول راشد بن شهاب :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو (4)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1236

(2) المصدر نفسه، ج 2 : 1103

(3) المصدر نفسه، ج 3 : 1346

(4) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، ج 3 : 1325

يقول : لَمَّا عرفت وجوهنا فررت وطابت نفسك عن حميمك الذي قتلناه ، وقد عطف الفعل الماضي (طبت) على فعل الجواب (صددت) بالواو للجمع بين الفعلين .

وقول الحارث بن ظالم :

سَفَاهَةً فَارِطٍ لَمَّا تَرَوَى ... هَرَاقَ الْمَاءِ وَاتَّبَعَ السَّرَابَا (1)

يقول : لَمَّا تبعنا بني بغيض وتركنا قريش ندمنا فما مثلنا في ضلالنا إلا مثل فارط ، لَمَّا روي من الماء صب ما كان معه من بقايا الحياض اغترارا بالسراب ، فهلك وأهلك ، وقد عطف الفعل الماضي (اتبع) على فعل الجواب الماضي (هراق) .

وقول يزيد بن أبي خازم :

فَلَمَّا أَسْهَلْتُ مِنْ ذِي صُبَا حِ وَسَالَ بِهَا الْمَدَافِعُ وَالْإِكَامُ (2)
أَثَرْنَ عَجَاجَةً فَخَرَجْنَ مِنْهَا كَمَا خَرَجَتْ مِنَ الْغَرَضِ السَّهَامُ

وهنا عطف الفعل الماضي (خرجن) على فعل الجواب الماضي (أثرن) وقد كان حرف العطف الفاء التي أفادت الترتيب والتعقيب للدلالة على السرعة وقد سبقن العجاجة التي أثرنها فخرجن منها كما تخرج السهام من القوس .

الأداة (إذا):

عطف على فعل الجواب مع الأداة (إذا) في أحد عشر موضعاً (3).

ومن ذلك قول : عوف بن الأحوص :

إِذَا قِيلَتِ الْعَوْرَاءُ وَلَيَّتْ سَمْعَهَا سِوَايَ وَلَمْ أَسْأَلْ بِهَا مَا دَبِيرُهَا (4)

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1338

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1407

(3) انظر المصدر نفسه ، (ج 1 : 196 ، 332 ، 523 ، 530 ، 534) ، (ج 2 : 579) ، (ج 2 : 1075)

(4) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 819)

يقول : إذا تَكَلَّمَ بالكلمة القبيحة لم أعرها سمعي وجعلتها كأنَّ المقصود بها غيري ولم أسأل عن متعقبها أي مقصدها ، فعطف المضارع -المنفي المجزوم بـ(لم) وقد قلبت أداة النفي زمنه من المستقبل إلى الماضي - عَطَفَ على فعل الجواب الماضي (وليت) بالواو للجمع بينهما .

وقول: سويد بن أبي كاهل :

أَنِسٍ كَانَ إِذَا مَا اعْتَادَنِي ... حَالَ دُونَ النَّوْمِ مَنِّي فَاْمْتَنَعُ⁽¹⁾

وهنا عطف الماضي امتنع على فعل الجواب الماضي (حال) بالفاء التي أفادت ترتيب وتعقيب الفعلين فهو لما حال الأناش بينه وبين النوم امتنع عنه النوم . فالجواب حاصل بمجموع الفعلين مرتبين الأول ثم الثاني مع التعقيب وعدم التأخر.

وقول: معاوية بن مالك :

وَكُنْتُ إِذَا الْعَظِيمَةَ أَفْطَعَتْهُمْ نَهَضْتُ وَلَا أَدَبُ لَهَا دِبَابًا⁽²⁾

هنا يصف الشاعر نفسه مفتخرا بأنه شجاع شهيم يبادر للنجدة والنصرة بل يلجأ إليه قومه في الأمور العظام فلا يتكأ ولا يتباطأ بل يهب مسرعا وقد عطف المضارع المرفوع المنفي (أدب) على فعل الجواب الماضي (نهضت) فالجواب حاصل بمجموع الفعلين ويلاحظ هنا اختلاف زمني الفعلين المعطوفين : ففعل الجواب ماض يواكب حدوث الفطائع التي لا تحدث إلا نادرا فكأنه يقول متى حدثت أسرع ، كما أن طبيعة إذا أن يليها الماضي ، أما اختيار المضارع بعد واو العطف إنما هي صفة فيه في غير هذا الموضع ، فهو من عادته الإسراع في مساعدة الآخرين ، والنفي بـ(لا) يلغي حدوث الفعل في المستقبل .

وقول عامر بن الطفيل :

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 872

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1484

إِذَا أَرَوَّرَ مِنْ وَقْعِ الرَّمَاحِ زَجْرَتُهُ وَقُلْتُ: لَهُ أَرْجَعُ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدِيرٍ
وَأُنْبَأْتُهُ أَنَّ الْفِرَارَ خَزَايَةٌ ... عَلَى الْمَرْءِ مَا لَمْ يُبَلِّ جَهْدًا فَيُعْذِرُ (1)

يقول الشاعر مفتخرا بشجاعته: إذا تقهقر الفرس وانحرف ومال من كثرة الرماح الساقطة عليه
زجرت وأمرته بالإقدام وعدم التراجع وأخبرته أن الهروب عيب وعار على المرء ما لم يبذل
جهدا يعذر به فعطف الفعلين الماضيين (قلت ، أنبأت) على فعل الجواب الماضي
(زجرت) لأنها جميعها موجهة للفرس وإن كانت في حقيقتها موجهة للنفس بدليل (الفرار
خزاية على المرء) فالشروط واقع بمجموع الأفعال الثلاثة .

الأداة (لو): عطف على فعل الجواب مع (لو) في خمسة مواضع ، وذلك في قول: متمم بن
نويرة :

لَوْ كَانَتْ سَيْفِي بِالْيَمِينِ ضَرَبْتُهَا عَنِّي وَلَمْ أُوكَلْ وَجَنْبِي الْأَضْيَعُ (2)

أي لو كنت حيا حاملا سيفي بيمينني لما كانت تتمكن مني وتأكلني ، فالسيف كان سوف
يحميه ويدفع عنه الضباع ، فإبعادها وعدم أكلها له حاصل بمجموع الفعلين ، فإذا أبعدها
عنه لم تأكله ، لذا عطف الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) التافية والتي أحالت زمنه إلى
الماضي على فعل الجواب الماضي (ضربتها) بالواو .

وقول مقاس العائدي :

فَوَ اللَّهُ لَوْ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ لَمْ يَكُنْ بَفَلَجٍ عَلَيَّ أَنْ يَسْبِقَ الْخَيْلَ قَادِرًا

لَقَاطِ أَسِيرًا أَوْ لَعَالَجٍ طَعْنَةً ... تَرَى خَلْفَهُ مِنْهَا رَشَاشًا وَقَاطِرًا (3)

يقول: لولا تأخره عن المغار، وقصده نحو فلج ، مبادرا الخيل إليها لحصل على الأسر أو
القتل، إذاً كون أحد الأمرين كان سيحدث له ، عطف الفعل (عالج) على فعل جواب الشرط

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1488

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 270==

(3) (المصدر نفسه ، ج 3 : 1316==

(على رأي الجمهور) وجواب القسم على رأي أبي حيان مع لام التوكيد ، عطفهما بـ(أو) التي أفادت التخيير.

وقول الحارث بن ظالم :

فَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ لَكُنْتُ مِنْهُمْ ... وَمَا سَيَّرْتُ أَتَّبِعُ السَّحَابَا (1)

يقول : لو أشاء لكنت من قريش وما كنت أتبع السحابا كما تتبع العرب، لأن العرب كلها تطلب النجعة إلا قريشا لم تكن تنتجع ولا تطلب الغيث بغير أرضها ، فعطف الفعل الماضي النفي بـ(ما) على فعل الجواب الماضي المتصل بـ (لام التوكيد) بالواو لأن الجواب حاصل بمجموع الفعلين اللذين يتم حدوثهما في وقت واحد .

وقول مرة بن همام :

تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَیْ أَهْلُنَا وَأَلْشَرُّ مَا قَالَ امْرُؤٌ أَنْ يَكْذِبَا
لَبَعَثْتُ فِي عُرْضِ الصُّرَاخِ مُفَاضَةً وَعَلَوْتُ أَجْرَدًا كَالْعَسِيبِ مُشَدَّبًا (2)

يقول : لولا إبقائي على العشيرة ومجانبتي لإيقاع الشر بينهم ، لجمعت الجموع وعلوت فرسي طالبا للوتر ودافعا للضيم ، فعطف الفعل (علوت) على فعل الجواب (بعثت) مع تقدير اللام في المعطوف ، وكلاً من مناداة الجموع وركوب الفرس يحدث في وقت واحد لذا عطف بينهما بالواو ، فالجواب حاصل بمجموعهما معاً.

العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء :

للفعل المعطوف على الجواب المربوط بالفاء **حالتان** عند سيبويه:

الأولى : مفضّلة عنده وهي الرفع. **والثانية** : جائزة وهي الجزم .

يقول **سيبويه** : (والرفع ههنا وجه الكلام وهو الجيد لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء⁽¹⁾).

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1479

(2) (المصدر نفسه، ج 3: 1305

وتابع النُّحاة **سيبويه** في تفضيل الرَّفْع⁽²⁾.

أما **الفراء** فالحالات عنده ثلاث : الرَّفْع والجزم والنَّصْب، ولكنَّه قال : إنَّ أكثر ما يكون النَّصْب إذا لم يكن في جواب الشرط فاء فإذا كانت الفاء فالرَّفْع والجزم⁽³⁾.

مواضع العطف على الجواب المربوط بالفاء:

الأداة (إن):

عطف على الجواب المربوط بالفاء مع (إن) في موضعين : وذلك في قول مزرد بن ضرار .

كَذَلِكَ جَزَائِي فِي الْهَدْيِ وَإِنْ أَقْلُ ... فَلَا الْبَحْرُ مَنْزُوحٌ وَلَا الصَّوْتُ صَاحِلٌ⁽⁴⁾
يقول : هذا نهجي في الهجاء وإن أقل شعرا فلا بحري ينفذ ماؤه ولا صوتي ينقطع مدده ،
فهنا الجواب جملة اسمية (لا البحر منزوح) لذا ربطت بالفاء لأنها لاتصلح شرطاً -التقدير
: لا ينزح البحر - وعطف عليه جملة اسمية (الصوت ساحل) وتقديره ولا يصلح صوتي،
فالأمران لأنهما حدثا معا عطفًا بالواو للجمع بينهما .

الأداة (إذا):

عطف على الجواب المربوط بالفاء مع **إذا** في ثلاثة مواضع: منها قول: المرار بن منقذ

وَإِذَا نَحْنُ حَمَصْنَا بُدْنَهُ ... وَعَصْرْنَاهُ فَعَقَبْتُ وَحُضِرُ⁽⁵⁾

يقول : إذا ضمرناه ثم ركضناه وألقينا عليه الجلال حتى انعصر عرقه أتى بجري بعد جري ،
وعدو شديد ، فعطف جملة اسمية محذوفة المبتدأ تقديرها (فهو حضر) على جملة اسمية

(1) الكتاب ، ج 3 : 90 .

(2) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 86 ، معاني القرآن ، الأخفش ، ص 46 ، إعراب القرآن ، النحاس ، ص: 132 .

(3) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 86 - 87 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 486

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 409

محذوفة المبتدأ تقديرها (فهو عقب) مربوطة بالفاء ، وقد عطفتا بالواو لأنهما حدثتا في وقت واحد ، والجواب حاصل بمجموع الجملتين .

وقول الشنفرى :

فَإِيَّا جَارَتِي وَأَنْتِ غَيْرُ مُلِيمَةٍ إِذَا دُكِرَتْ وَلَا بِذَاتٍ تَقَلَّتِ (1)

يقول : أنت يا جارتى إذا ذكرت في مجمع لا تذكرين إلا بخير فلا توصفين بما فيه لوم لك ولا بالقلى ، فهنا عطف (لا بذات تقلت) على الجواب المحذوف وتقديره : (فأنت غير مليمة)، فالعطف بالواو بيان لأن الوصفين لهما دلالة واحدة، فيكون الجواب حاصل بالجملتين .

وقول عبد قيس بن خفاف :

وَإِذَا أَتَيْتَ مِنَ الْعَدُوِّ قَوَارِصَ ... فَاقْرُصْ كَذَاكَ وَلَا تَقُلْ لَمْ أَفْعَلِ (2)

يقول: وإذا أتتك من العدو أحقاد وضغائن فاحذر ولا تتعافل فتستفحل الأمور وتصير أمرا عظيما تندم عليه ، فعطف هنا الجملة الطلبية المكوّنة من (الفعل المضارع و(لا) الناهية الجازمة) على جملة الجواب الطلبية المربوطة بالفاء والتي يتصدرها فعل الأمر، وقد عطفتا بالواو لاشتراكهما في الدلالة على النصح والإرشاد.

رابعا : عطف عبارة شرطية على أخرى :

تعطف عبارة شرطية أو أكثر على العبارة الشرطية ويليهما جواب واحد ويستخدم لذلك أدوات العطف حيث يختلف المعنى حسب اختلاف أداة العطف .

فالعطف بـ(الواو) أو (ثم) يشرك العبارتين الشرطيتين المتعاطفتين بالجواب .

يقول **الفراء** (فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده) (3).

(1) المصدر نفسه، ج 1 : 515

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(3) معاني القرآن، الفراء ، ج 1 : 238

ويقول **أبوحيان** (إذا عطفت على فعل الشرط بالواو وتكررت أداة الشرط نحو إن آتاك وإن ادخل دارك فعبدني حر ، عتق بالفعلين كليهما)⁽¹⁾ وذكر ذلك **ابن القيم** في **بدائع الفوائد**⁽²⁾ .
الفوائد⁽²⁾ .

ويقول **أبو حيان** في: إن آتاك ثم إن أدخل دارك فعبدني حر: إن العتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأول⁽³⁾. أما العطف بـ(أو) فيجوز أن يكون الجواب للشرطين أو لأحدهما⁽⁴⁾

مواضع توالي الشرطين في الاختيارات:

وردت هذه المسألة في قول مزرد بن ضرار :

وَلَوْ جَارَهَا اللَّجْلَاجُ أَوْ لَوْ أَجَارَهَا بَنُو بَاعِثٍ لَمْ تَنْزُ فِي حَبْلِ صَائِدٍ⁽⁵⁾

هنا عبارتان شرطيتان (لو جارها اللجلاج) ، (لو أجارها بنو باعث) عطفتا بحرف العطف (أو) ولهما جواب واحد (لم تنز في حبل صائد) فالجواب للشرطين معاً ، يصلح لأي منهما فهي إن جاورت اللجلاج (من بني عبدالله بن غطفان) أجاروها وحموها وكذلك إن جاورت بني باعث لم تقع في صيد صائد، فتساوي قدرة اللجلاج وبني باعث في حماية من يجاورهم جعل العطف بـ(أو) مناسباً للعطف بين العبارتين وجعل الجواب يناسب كلاً منهما .

(1) ارتشاف الضرب ، ص : 816 .

(2) بدائع الفوائد ، ابن القيم ، ج 1 : 59 .

(3) ارتشاف الضرب ، ص : 816 .

(4) المصدر نفسه ، ص : 816 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 389

المبحث السابع

روابط الجملة الشرطية

الجملة الشرطية تتميز بترابط عناصرها ترابطاً وثيقاً وهو ما صرح به النحاة من خلال توضيحهم لمفهوم الجملة الشرطية .

لذا شُبِّهت الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر لعدم استغناء أحدهما عن الآخر، **فابن السراج** يرى أن الشرط وجوابه جملة واحدة تشبه جملة المبتدأ والخبر⁽¹⁾.

(أ) أنواع الروابط :

الروابط نوعان :

الأول : **رابط أساسي** (ثابت) وهي الأداة الشرطية التي تقوم بربط الجملة الشرطية ربطاً دلاليّاً.

يقول **ابن الحاجب**: (وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني)⁽²⁾.

الثاني : **رابط فرعي** : وأدواته هي : 1- الفاء 2- إذا الفجائية 3- الجزم

أولاً: الربط بالفاء :

(1) استعمالاتها ونوعها :

الوظيفة الأساسية للفاء عند النحاة هي (العطف) ولكنها عندما تستخدم في ربط الجملة الشرطية كأنها تخرج عن وظيفتها الأساسية إلى دلالة وظيفية جديدة وقد تحدّث **سيبويه** عن هذه القضية دون أن يسمي الفاء تسمية جديدة وإنما اكتفى بإخراج أدوات العطف

(1) (الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 2 : 158 .

(2) (الكافية ، ضمن شرح الكافية، للرضي) ، ابن الحاجب ، ج 2 : 252 .

الأخرى من مشاركة الفاء **كالواو** **وتم** لأنها لا تصلح في الجواب في هذا الموضع أي في (الربط الشرطي)⁽¹⁾.

وقد أطلق **النحاة** بعد سيبويه على هذه الفاء تسميات مختلفة :

أما **الأخفش** فقد انتقل إلى مرحلة وضع فيها مصطلحاً لهذه الفاء وهو (فاء الابتداء) يقول : (والفاء إذا كان جواب المجازاة ، كان ما بعدها أبداً مبتدأ، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف ، ألا ترى أنك تقول: (إِنَّ تَأْتِي فَأَمْرُكَ عِنْدِي عَلَى مَا تُحِبُّ) فلو كانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيء لما بعد (إِنْ) بجواب)⁽²⁾

وعند **ابن السراج** غير عاطفة بل للإتباع لأنها (تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع)⁽³⁾ وهي عنده للإبتداء أيضاً يقول : فحقّ الفاء إذا جاءت للجواب أن يبتدأ بعدها بالكلام ولا يجوز أن يعمل فيما بعدها شيء مما قبلها)⁽⁴⁾.

وليس المقصود من مفهوم **الابتداء** عند **الأخفش** ، **وابن السراج** ، أنّ ما بعد الفاء يكون مبتدأ دائماً وإنما هو تحديد نوعيّة الجمل التي تدخل عليها هذه الفاء وأنها صالحة للإبتداء في الكلام ، وذلك لوجود شواهد من القرآن الكريم على دخول الفاء على ما ليس مبتدأً وخبراً .

وقد أوضح **ابن جني** مفهوم الاتباع عند **ابن السراج** بقوله : (الثاني وهو الذي تكون فيه الفاء للاتباع دون العطف وذلك في كلّ مكان يكون الأول فيه علّة للآخر ويكون فيه الآخر مسبباً أن يقع ثاني الشرط وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء)⁽⁵⁾.

(1) الكتاب ج 3 : 63 .

(2) معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 : 226 .

(3) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 3 : 183 .

(4) المصدر نفسه ، ج 2 : 158 - 159 .

(5) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ج 1 : 254 .

وعند **الجرجاني** أيضاً تأتي الفاء (لإتباع الشئىء الشئىء)⁽¹⁾.

وهي للإتباع عند **ابن يعيش** في شرح المفصل⁽²⁾.

و**ابن الخشاب** يطلق على وظيفة الفاء في جملة الشرط (التعقيب)⁽³⁾.

وأخذ **الرضي** عنه ذلك وأطلق عليها أيضاً مصطلح علامة الجزاء⁽⁴⁾.

أما معناها عند **المرادي** فهو الرّبط إذ يقول : (وأما الفاء الجوابية فمعناها الرّبط

وتلازمها السببية , قال بعضهم : والترتيب أيضاً)⁽⁵⁾.

فيتضح مما سبق أن وظيفة الفاء الظاهرة هي (**الرّبط**) أما الدلالات الأخرى التي

تحملها الفاء فترجع إلى السياق الذي ترد فيه .

2) أسباب الرّبط بالفاء :

يذكر **سيبويه** سبب الرّبط بهذا النوع من الروابط بقوله : (وأعلم أنه لا يكون جواب

الجزاء إلا **بفعل** أو **الفاء**)⁽⁶⁾ . ويوضح **المبرد** هذه الفكرة حيث يقول : (ولا تكون

المجازة إلا بفعل لأن الجزاء إنما يقع **بالفعل** أو **بالفاء** لأن معنى الفعل فيها)⁽⁷⁾.

ويقول : (الأصل الفعل والفاء داخلة عليه)⁽⁸⁾.

(1) (المقتصد ، الجرجاني ، ص : 1040 .

(2) (شرح المفصل ، ج 8 : 95.

(3) (المرتجل ، ابن الخشاب ، : 217 .

(4) (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 262 - 263

(5) (الجنى الداني ، المرادي ، ص : 96 .

(6) (الكتاب ، ج 3 : 63

(7) (المقتضب ، ج 2 : 48 .

(8) (المصدر نفسه ، ج 2 : 58 .

ويقول في موضع آخر (وذلك لأنها تؤدي معناه ، لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود).

ويذهب **السيرافي** إلى أن الذي أدى إلى الربط بالفاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً و(إن) هي التي تربط فعل الشرط وفعل جواب الشرط ثم عرض أن ينوب عن الجواب الابتداء والخبر ، و(إن) لا تعمل فيهما لذا أتى بحرف يقع بعده الابتداء والخبر واختيرت (الفاء) دون (الواو وثم) لأن حقّ الجواب أن يكون عقب الشرط⁽¹⁾.

ويفصل **ابن جني** هذه القضية فيبدأ بالسؤال (وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط)⁽²⁾.

ويجيب عن هذا السؤال بقوله (إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة والجملة المركبة من المبتدأ والخبر أول الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به فالجملة في نحو قولك (إن تحسن إليّ فالله يكافئك) لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره ذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال لأنه إنما يقصد وقوع فعل لوقوع فعل غيره)⁽³⁾.

ثم يوضح **ابن جني** الفكرة بقوله: (فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره لأنّ أوله فعل وآخره اسمان والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على ما بعده بسبب عمّا قبله ، لا معنى للعطف فيه فلم يجدوا هذا المعنى إلا في **الفاء** وحدها⁽⁴⁾)، وقد أضاف **الجرجاني** سبباً آخر لدخول الفاء وهو عدم الجزم⁽⁵⁾ حيث يقول: (وإنّما

⁽¹⁾ (شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج 3 : 230 .

⁽²⁾ (سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ج 1 : 252 .

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 252- 253 . .

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1 : 253 .

⁽⁵⁾ (المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 1099 .

جاء الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم) ويقول: (فينبغي أن يعلم أن الفاء تدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلاً كان بعده أو اسماً⁽¹⁾).

4 حالات جواز اقترانها بالجواب :

انضح مما سبق أن ابن جني اعتمد على معيار **(الابتداء)** وفي هذا المعيار الذي يبين سبب الرّبط بالفاء يحدد أيضاً نوعيّة الجمل التي تتّصل بها الفاء وذلك من خلال الأمثلة التي ضربها والتي يجوز الابتداء بها ومن ذلك قولك (إن يقيم زيد فاضربه) فالجملة التي هي (اضربه) جملة أمرية وكذلك (إن يقعد فلا تضربه) فقولك (لا تضربه) جملة نهية وكل منهما يجوز أن يبتدأ به فنقول : اضرب زيداً ولا تضرب عمراً⁽²⁾.

إذن الحالات التي تتصل بها **الفاء** عند ابن جني ثلاث :

1- الجملة الاسمية (المبتدأ , الخبر)

2- الجملة الأمرية

3- الجملة النهية⁽³⁾.

وقد رصد **الشلوبيني** الحالات التي تربط بها الفاء وهي :

1- الجملة الاسمية بنوعها (طلبية وغير طلبية)

2- الجملة الفعلية الطلبية وتشمل (الأمر , النهي , الاستفهام , الدعاء)

3- الفعل المقرون بحرفي التنفيس (السين , وسوف)

4- الفعل المقرون بحرف مما ينفيه

5- الماضي لفظاً ومعنى ولا بد من (قد)⁽⁴⁾.

وتابعه في ذلك ابن عصفور⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 100 .

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ج 1 : 255 .

⁽³⁾ المصدر نفسه ، ج 1 : 253 - 254 .

⁽⁴⁾ التوطئة ، الشلوبين ، ص : 152 - 153 .

وقد وضع **ابن مالك** معياراً جديداً لدخول الفاء وهو أنها تدخل على الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً ، يقول في ألفيته :

وَأَقْرِنْ فَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ⁽²⁾

وتابعه في ذلك الرّضي وأطلق على هذه الفاء (**علامة الجزاء**)⁽³⁾.

وقد بلغت الجمل المربوطة بالفاء عند الرّضي غايتها نجمها فيما يلي :

1- **جملة طلبية** (الأمر ، النهي ، الاستفهام ، التّمني ، العرض ، التّحضيض ، الدّعاء ، النّداء)

2- **جملة إنشائية** وهي المبدوءة بـ(نعم) و(بئس) وكل ما تضمّن معنى إنشاء المدح والذّم وبـ(عسى) وفعل التّعجب ، والقسم .

3- **الجملة الاسمية** المصدّرة بحرف مثل (لا) ، و(إن) وغير المصدّرة بحرف.

4- **الجملة الفعلية** المصدّرة بحرف غير (لا) و (لم) في المضارع وهي :

أ / الماضي المصدر بـ(ما) أو (لا)

ب/ المضارع المصدر بـ(لن) و (سوف) و (السيّن) و (ما)⁽⁴⁾.

وقد تابع **أبو حيان ابن مالك** في المعيار الذي ذهب إليه وقد زاد على الحالات التي ذكرها الرّضي الجملة الشرطيّة نحو : (إن تأتي فإن تحدثني أكرمك) والجملة المصدّرة بـ(رب) نحو : (إن أمسّ مكروباً فيا ربّ بهمة)⁽⁵⁾.

ويمكن إدخالها على النّداء .

⁽¹⁾ (المقرب ، ابن عصفور ، ج 1 : 274

⁽²⁾ (شرح ابن عقيل (بعناية النجار) ج 2 : 316.

⁽³⁾ (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 262 - 263 .

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 262 - 263 .

⁽⁵⁾ (ارتشاف الضرب ، أبوحيان ، ج 1 : 554 - 555 .

وتابع **السيوطي** **أبا حيان** ولخص ما ذهب إليه⁽¹⁾.

وأما **المرادي** فقد زاد إلى ما ذهبوا إليه دخول **الفاء** على **القسم** إذا كان جواباً للشرط⁽²⁾.

(3) حذف الفاء وتقديرها :

قد ترد نصوص وأمثلة تخرج من القواعد المقررة حيث أنها مما يجب أن تقترب بها الفاء ومع هذا جاءت بدون فاء وقد اختلف النحاة في جواز حذفها وعدم الحذف على أقوال :

قول الخليل: وهو جواز حذفها في الشعر للضرورة وذلك في رده على سؤال **سيبويه** له في قولهم: (إن تأتني أنا كريم)⁽³⁾.

وسيبيويه لا يتابع أستاذه في ذلك إذ يقول: (قالوا اضطراراً إن تأتني أنا صاحبك , يريد معنى الفاء فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه)⁽⁴⁾.

ويدل على هذا نقض **المبرد** له فقد ورد في الانتصار **لابن ولاد** :

(ومن ذلك قوله في باب (أيّ) وتقول (أيّها تشاء فلك) على قولك : (الذي تشاء لك) قال : وإن شئت قلت: (أيّها تشاء لك) فتضم الفاء⁽⁵⁾.

وقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزء⁽⁶⁾.

وقد رد **ابن ولاد** على هذا النقض مبيّناً فكرة **سيبويه**⁽⁷⁾.

(1) همع الهوامع ، السيوطي ، ج 4 : 397 - 398 .

(2) الجنى الداني ، ص : 68 .

(3) الكتاب ، ج 3 : 64 .

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 68 .

(5) الانتصار ، ابن ولاد ، ص : 166 .

(6) المصدر نفسه : ص : 166 - 167 .

(7) المصدر نفسه ، ص : 173 .

وقد تابع **الخليل** في ما ذهب إليه كثير من **النحاة** منهم ، **ابن هشام** ⁽¹⁾ ، **السيوطي** ⁽²⁾ وقد
وقد نسب **ابن هشام** وأبو **حيان** إلى **المبرد** القول بمنع حذف الفاء ⁽³⁾ وقد خرج **المبرد** في
في **المقتضب** الشواهد التي يقول **سيبويه** أنها على التقديم والتأخير بتقدير الفاء ⁽⁴⁾ وهذا
يعني أنه لا يمنع حذف الفاء في الشعر .

وعن **الأخفش** أنّ حذفها واقع في النثر الفصيح وقد استشهد بقول الله تعالى (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ) ⁽⁵⁾ .

وقال **ابن مالك** يجوز في النثر نادراً ومنه حديث اللقطة : (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعُ
بِهَا) ⁽⁶⁾ .

وقد حذف الفاء في قول **متّم بن نويرة** :

يَوْمًا إِذَا مَا كَطَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ نَصِيرَكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا ⁽⁷⁾

التقدير : فلا تكن ، لأنها جملة طلبية لا تصلح شرطاً لذا كان لابد من ربطها بالفاء

وقول **أبي ذؤيب الهذلي** :

فَأَجَبْتُهَا أَمَا لِجِسْمِي أَنَّهُ أَرَوَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا ⁽⁸⁾

وفي البيت السابق جاء الجواب جملة اسمية مصدرية بحرف ناسخ (أنه) فحذفت الفاء
ضرورة والتقدير : فإنه أودى بني .

(1) مغنى اللبيب ، ج 1 : 178 .

(2) همع الهوامع ، ج 2 : 60 .

(3) مغنى اللبيب ، ج 1 : 178 ، همع الهوامع ، ج 2 : 60 .

(4) المقتضب ، ج 2 : 70 ، 71 ، 72 .

(5) معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 : 158 ، وانظر ، مغنى اللبيب ، ص : 219 ، والجنى الداني ، ص : 69 .

(6) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، ص : 133 - 134 .

(7) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1170 .

(8) المصدر نفسه ، ج 3 : 1685 .

5) صور الربط بالفاء في الاختيارات :

وردت **الفاء** في الاختيارات على صور مختلفة وهي كما يلي :

أ/ اقتران الفاء بالجملة الاسمية :

1) سبب اقتران الفاء بالجملة الاسمية :

الجملة الاسمية تدلّ على التّحقيق نسبة لثبوتها ودوامها كما المستفاد من إيراد المسند دالا على الدّوام والثّبوت، وإذا كانت هذه دلالتها فهي لا تتعارض مع ما للجواب في الشّرط من دلالة⁽¹⁾ ، ومن تعليق تحقّقه على تحقّق الشّرط ، فاستعين بالفاء على ربط هذه العبارة الاسمية بالشّرط ، ويلحق بذلك الجمل المصدّرة بحرف ناسخ مؤكّد كـ(إنّ) وأمّا المصدّرة بـ(ليس) وما عمل عملها مثل (ما) النّافية فلتعدّر تأثير حرف الشّرط ، كما قال ابن الحاجب⁽²⁾ ، ذلك أنّ (ليس) تدلّ على نفي الحال وكذلك ما عمل عملها، مثل (ما) النّافية النّافية .

وقد وردت مع (إنّ) في خمسة مواضع :

وذلك في قول الجريح :

إِنْ يَكُنْ حَادِثٌ يُخْشَى فَدُو عِلْقٍ تَظَلُّ تَزْرُهُ مِنْ خَشْيَةِ الدَّيْبِ⁽³⁾

وقول عبد الله بن سلمة :

فَإِنْ تَشِبَّ الأُفْرُونُ فَذَاكَ عَصْرٌ وَعَاقِبَةُ الأَصَاغِرِ أَنْ يَشِيئُوا⁽⁴⁾

وقول عوف بن عطية :

⁽¹⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه، المخزومي ،،ص: 287

⁽²⁾ شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، ابن الحاجب ، تحق : جمال عبد العاطي مخيمر احمد،(ط1، مكتبة نزار مكة المكرمة،1418هـ-1997م)ج:3: 886

⁽³⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 157

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 501

فَالِإِ يَكُنْ مِنْي ابْنُ زَحْرٍ وَرَهْطُهُ ... فَمِنِّي رِيَاخٌ عُرْفُهَا وَنَكِيرُهَا (1)

(2) ويلحق بالجملة الاسمية الجملة الاسمية المصدرية بـ(إن):

وقد وردت في مواضع منها : قول الجميع :

فَإِنْ يَكُنْ أَهْلُهَا حَلُّوا عَلَى قِضَةِ ٍ فَإِنَّ أَهْلِي الْأُولَى حَلُّوا بِمَلْحُوبٍ (2)

وقول سلمة بن الخرشب :

فَإِنْ تُقْبَلْ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ وَصَّالٌ صَرُومٌ (3)

وقول المرار بن منقذ :

فَإِنَّكَ إِنْ تَرَى إِبِلًا سِوَانَا وَتُصْبِحُ لَا تَرِينَ لَنَا لَبُونَا

فَإِنَّ لَنَا حَظَائِرَ نَاعِمَاتٍ عَطَاءَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (4)

وقول المرار بن منقذ :

إِنْ تَرَى شَيْبًا فَإِنِّي مَا جِدُّ ... نُو بِلَاءٍ حَسَنٍ غَيْرُ غُمْرٍ (5)

(3) ويلحق بالجملة الاسمية الجملة الاسمية المصدرية بـ(ليس) :

وذلك في قول مزرد بن ضرار :

فَقَالُوا لَهُ: اقْعُدْ رَاشِدًا، قَالَ: إِنْ تَكُنْ ... لِقَاحِي لَمْ تَرْجِعْ فَلَسْتُ بِرَاشِدٍ (6)

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 821

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 158

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 184

(4) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 355 ، 356 .

(5) المصدر نفسه ، ج 1 : 401

(6) المصدر نفسه ، ج 1 : 397

4) ويلحق بها الجملة الاسمية المصدرة بـ (لا) النافية: منها قول المزد :

كَذَلِكَ جَزَائِي فِي الْهَدْيِ وَإِنْ أَقْلُ ... فَلَا الْبَحْرُ مَنْزُوحٌ وَلَا الصَّوْتُ صَاحِلٌ⁽¹⁾

وقول عبد الله بن سلمة الغامدي :

وَإِنْ أَكْبَرُ فَلَا بِأَطِيرِ إِصْرٍ ... يُفَارِقُ عَاتِقِي ذَكَرَ خَشِيبٌ⁽²⁾

2/ مع (إمّا) وذلك في أربعة مواضع: في قول ذي الأصبع العدواني :

إِمَّا تَرَى سَيْفَهُ فَأَبْيَضُ قَصًّا أَلْ إِذَا مَسَّ مُعْظَمًا قَطْعًا⁽³⁾

وقول ذي الاصبع العدواني :

إِمَّا تَرَى قَوْسَهُ فَبَيِّنَةُ النَّـ بَعْ هُتُوفٌ تَخَالَهَا ضِلْعًا⁽⁴⁾

وقول ذي الأصبع العدواني :

إِمَّا تَرَى نَبْلَهُ فَخَشْرَمٌ حَشًّا آءُ إِذَا مَسَّ دُبْرُهُ لَكَعًا⁽⁵⁾

3/ مع (مَنْ): وذلك في قول الحارث بن وعلة الجرمي :

فَمَنْ يَكُ يَرْجُو فِي تَمِيمٍ هَوَادَةً فَلَيْسَ لِحَرْمٍ فِي تَمِيمٍ أَوْاصِرٌ⁽⁶⁾

4/ مع (أما) موضعين: وذلك في قول الجميح :

أَمَّا إِذَا حَرَدَتْ حَرْدِي فَمُجْرِيَةٌ ... جَرْدَاءُ تَمْنَعُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 1 : 486

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج 1 : 499

⁽³⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 742

⁽⁴⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 742

⁽⁵⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 742

⁽⁶⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 777

⁽⁷⁾ المصدر نفسه ، ج 1 : 155

وقول علقمة بن عبدة:

بِهَا جِيفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ⁽¹⁾

(1) ويلحق بها الاسمية المصدرية ب(إن): وذلك في قول سبيع بن خنيم التميمي :

أَمَّا إِذَا قَاظَتْ فَإِنَّ مَصِيرَهَا هَضْبُ الْقَلْبِ فَعَزْدَةٌ فَتُؤَفُّ⁽²⁾

(2) ويلحق بها الاسمية المسبوقة ب(رَبِّ) وذلك في قول : ربيعة بن مقروم العتبي :

فَأَمَّا تَرِينِي قَدْ تَرَكْتُ لِحَاجَتِي ... وَأَصْبَحْتُ مُبَيِّضَ الْعِدَارَيْنِ أَشْيَبَا

فَيَارِبَّ خَصِمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ ... وَقَوْمٌ مِنْهُ دَرَاهُ فَتَنَكَّبَا⁽³⁾

5/ مع (إذا) وذلك في خمسة مواضع منها : قول المرار بن منقذ :

فَإِذَا هِجْنَاهُ يَوْمًا بَادِنًا ... فَحِضَارٌ كَالضَّرَامِ الْمُسْتَعْرِ⁽⁴⁾

وقول المرار منقذ:

دُو مِرَاحٍ فَإِذَا وَقَّرْتَهُ ... فَذَلُولٌ حَسَنُ الْخُلُقِ يَسْرُ⁽⁵⁾

وقول الأحنس التغلبي :

وَلَحْمٌ مُلُوكِ الْأَرْضِ يُجْبَى إِلَيْهِمْ إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ فَهُوَ وَاجِبٌ⁽⁶⁾

(1) يلحق بالاسمية , الاسمية المصدرية ب(إن): وذلك في قول سبيع بن خنيم :

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 3 : 1588

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ج 3 : 1524

⁽³⁾ المصدر نفسه ، ج 3 : 1530

⁽⁴⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1530

⁽⁵⁾ المصدر نفسه ، ج 1 : 411

⁽⁶⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 932

وَإِذَا شَتَّتْ يَوْمًا فَإِنَّ مَكَانَهَا بَلَدٌ تَحَامَاهُ الرَّمَّاحُ وَرِيفُ⁽¹⁾

(2) ويلحق بها الاسمية المصدرية بـ (ليس) وذلك في قول علقمة بن عبدة :

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وُدِّهِ نَصِيبُ⁽²⁾

(3) ويلحق بها الاسمية المسبوقة بـ(لا)النافية :

وذلك في قول شبيب بن البرصاء :

إِذَا احْتَلَّتِ الرَّقَاءَ هِنْدٌ مُقِيمَةً ... وَقَدْ حَانَ مِنِّي مِنْ دِمَشْقَ بُرُوجُ⁽³⁾

فَلَا وَصَلَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ بَيْنَنَا ... قَلَائِصُ يَجْذِبُنِ الْمَثَانِي عُوجُ⁽⁴⁾

(ب) اقتران الفاء بالجملة الطلبية :

سببها: الجملة الطلبية هي التي تدلّ على طلب فعل شيء أو الكفّ عنه ، وهذه الدلالة إما أن تكون مباشرة وذلك في (الأمر ، والنهي ، والدعاء) أو غير مباشرة : فتكون : استفهامًا ، أو عرضًا ، أو طلبًا ، أو تمنياً ، أو ترجياً ، وهذا ما يتعارض مع دلالة الجواب في جملة الشرط ، فهذا الطلب زمنه المستقبل ، وهذه الجمل تدخل على زمن الاستقبال قبل دخولها في حيز الشرط لذا تعدّر تأثير أداة الشرط في معنى الاستقبال فيها فلما تعدّر هذا التأثير تعين دخول الفاء على هذه الجمل⁽⁵⁾ ، وقد شملت :

⁽¹⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1524

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1582

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 795

⁽⁴⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 796

⁽⁵⁾ (في النحو العربي نقد وتوجيه ، المخزومي، ص: 287

أولاً : الأمر :

مع (إن):

وذلك في قول الجميح :

فإن تَقَرِّي بِنَا عَيْنًا وَتَحْفَظِي ... فِيْنَا وَتَنْتَظِرِي كَرِّي وَتَغْرِيْبِي (1)
فَأَقْنِي لِعَلَّكَ أَنْ تَحْظِي وَتَحْتَلِي ... فِي سَحْبِلٍ مِنْ مُسُوكِ الضَّانِ مُنْجُوبٍ (2)

وقول متمم بن نويرة :

ذَاكَ الضِّيَاعُ، فَإِنْ حَزَزْتُ بِمُدِيَّةٍ ... كَفِّي فِقُولِي: مُحْسِنٌ مَا يَصْنَعُ (3)

وقول بشامة بن عمرو :

فإن لَمْ يَكُنْ غَيْرُ إِحْدَاهُمَا ... فَسِيرُوا إِلَى الْمَوْتِ سَيْرًا جَمِيلًا (4)

مع (إمّا):

وذلك في قول بن بشامة عمرو :

فإمَّا هَلَكْتُ وَلَمْ آتِهِمْ ... فَأَبْلُغْ أَمَاثِلَ سَهْمِ رَسُولًا (5)

وقول عبد يغوث بن وقاص :

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتُ فَبَلِغْنِي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا (6)

و قول عبد المسيح بن عسلة :

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 161

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 162

(3) (المصدر نفسه ، ج 1 : 270

(4) (المصدر نفسه ، ج 1 : 297

(5) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 295

(6) (المصدر نفسه ، ج 21 : 767

فَأَمَّا أَخُو فُرْطٍ وَلَسْتُ بِسَاخِرٍ فَقُولَا أَلَا يَا اسْلَمُ بِمُرَّةٍ سَالِمًا⁽¹⁾

مع (إذا) : وذلك في قول سلمة بن الخرشب :

إِذَا مَا غَدَوْتُمْ عَامِدِينَ لِأَرْضِنَا ... بَنِي عَامِرٍ فَاسْتَظْهِرُوا بِالْمَرَائِرِ⁽²⁾

وقول ثعلبة بن صعير :

إِذَا خَلَيْتُكَ لَمْ يَدُمْ لَكَ وَصْلُهُ فَاقْطَعْ لُبَانَتَهُ بِحَرْفٍ ضَامِرٍ⁽³⁾

قول عبد قيس بن خفاف :

أَجْبِيلُ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبَ يَوْمُهُ ... فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْعِظَائِمِ فَاعْجَلِ⁽⁴⁾

اللَّهَ فَاتَّقِهِ وَأَوْفِ بِنَدْرِهِ ... وَإِذَا حَلَفْتَ مُمَارِيًا فَتَحَلَّلِ⁽⁵⁾

وإِنَّكَ مَحَلَّ السَّوْءِ لَا تَحُلُّ بِهِ ... وَإِذَا نَبَا بِكَ مَنَزِلٌ فَتَحَوَّلِ⁽⁶⁾

وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ... وَإِذَا تُصِبِكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ⁽⁷⁾

وَاسْتَأْنِ حِلْمَكَ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا ... وَإِذَا عَزَمْتَ عَلَيَّ الْهَوَى فِتَوَكَّلِ⁽⁸⁾

وَإِذَا تَشَاجَرَ فِي فُؤَادِكَ مَرَّةً ... أَمْرَانِ فَاعْمُدْ لِلْأَعْفِ الْأَجْمَلِ⁽⁹⁾

وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ شَرٍّ فَانْتَدِ ... وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ خَيْرٍ فَافْعَلِ⁽¹⁾

⁽¹⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1310

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 164

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 616

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1555

⁽⁵⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1556

⁽⁶⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1557

⁽⁷⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1558

⁽⁸⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1558

⁽⁹⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1558

وَإِذَا أَتَيْتَ مِنَ الْعَدُوِّ قَوَارِصَ ... فَاقْرُصْ كَذَاكَ وَلَا تَقُلْ لِمَ أَفْعَلُ (2)

وَإِذَا لَقِيتَ الْقَوْمَ فَاضْرِبْ فِيهِمْ ... حَتَّى يَرَوْكَ طِلَاءَ أَجْرَبَ مُهْمَلٍ (3)

وَإِذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إِشْلَى النَّدَى ... غُبْرًا أَكْفُهُمْ بِقَاعِ مُمَحِلٍ

فَأَعْنَهُمْ وَأَيْسِرْ بِمَا يَسْرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكَ فَاَنْزِلِ (4)

ثانياً : النهي : مع (إن) :

وقد ورد في **ثلاثة مواضع** وذلك في قول مقاس العائدي:

فَإِنْ تَكُ قَدْ نُجِّيتَ مِنْ عَمْرَاتِهَا ... فَلَا تَأْتِينَا بَعْدَهَا الدَّهْرَ سَادِرًا (5)

وقول عمر بن الاهتم :

وَإِنْ جَهَدُوا عَلَيْكَ فَلَا تَهَبُهُمْ وَجَاهِهِمْ إِذَا حَمِيَ الْقَتِيرُ (6)

مع (إذا) في موضع واحد وذلك في قول عبد قيس بن خفاف :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَحَشِّعًا تَرْجُوا الْفَوَاضِلَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُفْضِلِ (7)

ج) اقتران الفاء بالفعل الماضي المسبوق ب(قد):

سببه : إذا اقترنت (قد) بالفعل الماضي جعلته غير صالح لأن يقع شرطاً ، ذلك لأن مجيء (قد) بعد فعل الشرط يقتضي تحقق وقوعه ، لأنها تحقيقيّة ، كما أنها تقرّبه من الحال ، علماً بأنّ فعل الشرط يحتمل **أمرين** : وقوع معناه ، وعدم وقوعه ، كما يقتضي أن يكون زمنه مستقبلاً محضاً ، فلمّا لم يصح وقوعه فعلاً للشرط وجب اقترانه بالفاء إذا

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(2) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(3) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1560

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1315

(6) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1649

(7) المصدر نفسه ، ج 3 : 1559

وقع جواباً للشرط .وقد ذكر ذلك **ابن الحاجب** بقوله : (وإنما وجب فيه دخول الفاء لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير في الاستقبال فيه ، لأن الغرض به الماضي المحقق ، ... وإنما ثبتت (قد) أو قُدِّرَت ليكون تنبيها على تعذر تأثير الشرط بعدها ، لأنها لتحقق أن الشيء قد وقع ، والشرط متوقع مترقب ، ولا يستقيم تحقق أنه قد وقع مع ترقبه)⁽¹⁾

مع (إن) في أربعة مواضع وذلك في قول الكلبة العرني :

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ فَقَدْ تَرَكَتْ مَا خَلَفَ ظَهْرَكَ بَلَقَعَا (2)

وقول بشر بن مجازم :

فَإِنْ تَكُنِ الْعُقَيْلِيَّاتُ شَطَّتْ بِهِنَّ وَبِالرَّهْيَبَاتِ الدِّيَارُ (3)

فَقَدْ كَانَتْ لَنَا وَلَهُنَّ حَتَّى زَوَّتْنَا الْحَرْبُ أَيَّامَ قِصَارِ

د (اقتران الفاء بالمضارع المسبوق بـ(قد):

دخول (قد) على الفعل المضارع سواء أريد به توقع وقوع الحدث أم التقليل أم التأكيد⁽⁴⁾، التأكيد⁽⁴⁾، فإن دخولها هنا نص على تحقيق النسبة وهو مما يتعارض مع ما عليه الجواب الجواب من تعليق وجوده على وجود الشرط ، لذا يقول **الرضي** : (وتدخل أيضاً على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فيضاف التقليل إلى التحقيق في الأغلب ، نحو : (إنّ الكذوبَ يصدقُ) ، أي بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل ، نحو { قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ }⁽⁵⁾(1) ، علماً بأنه لم تفتن الفاء بالفعل المضارع المصدر بـ(قد) في القرآن الكريم⁽²⁾ ، ولا في الحديث الشريف في الصحيحين⁽³⁾

(1) شرح المقدمة الكافية، ابن الحاجب ، ج3: 883-884

(2) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1: 142

(3) (المصدر نفسه ، ج 3: 1422 ، 1423

(4) (مغني اللبيب، ابن هشام، ص:227، ص:231

(5) (سورة البقرة ، آية:144

مواضع ورود اقتزان الفاء بالمضارع المسبوق بـ(قد):

مع (إن) : وذلك في **ثلاثة مواضع**: من ذلك قول شبيب بن البرصاء :

فإن تك هِنْدُ جِنَّةٍ حَيْلَ دُونِهَا ... فَقَدْ يَعْرِفُ الْيَأْسُ الْفَتَى فَيَعِيحُ (4)

وقول المرقش الأكبر :

فإن يُظْعِنِ الشَّيْبُ الشَّبَابَ فَقَدْ تُرَى ... بِهِ لِمَّتِي لَمْ يُرَمَ عَنْهَا غُرَابُهَا (5)

وقول معاوية بن مالك بن جعفر :

فإن تك نَبْلُهَا طَاشَتْ وَنَبْلِي فَقَدْ نَزَمِي بِهَا حِقْبًا صَيَابًا (6)

مع (إما): في **ثلاثة مواضع** وذلك في قول ذي الأصبع العدواني :

إِذَا تَرَى شِكَّتِي رُمِيحَ أَبِي سَعْدٍ فَقَدْ أَحْمِلُ السَّلَاحَ مَعَا (7)

وقول ربيعة بن مقوم :

فإِذَا أُمْسِ قَدْ رَاجَعْتُ حِلْمِي ... وَلاَحَ عَلِيٍّ مِنْ شَيْبٍ قِنَاعُ
فَقَدْ أَصِلُ الْخَلِيلَ وَإِنْ نَأْيِي ... وَغِبُّ عَدَوَاتِي كَلَأُ جُدَاعُ (8)

وقول أبو الأسود بن يعفر :

إِذَا تَرَيْتَنِي قَدْ بَلَيْتُ وَغَاضَنِي ... مَا نَيْلَ مِنْ بَصَرِي وَمِنْ
فَلَقَدْ أَرُوحُ عَلَى النَّجَّارِ مُرَجَّلًا ... مَذَلًا بِمَالِي لَيْتًا أَجْيَادِي (2)

(1) شرح الكافية ، الرضي ، ج4: 444-445

(2) أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ، أحد اللهيب ، ص : 273 ، 275

(3) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ، عودة خليل أبو عودة ، ص : 499 ، 569

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 794

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 1051

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1477

(7) المصدر نفسه ، ج 2 : 728

(8) المصدر نفسه ، ج 2 : 852

ج) اقتران الفاء بالفعل المضارع المنفي :

سببه: قد يتصدّر الجواب فعل مضارع مسبق بأداة نفي : لا أو لن أو لم ، وكلّ أداة من هذه الأدوات تجعل المضارع لا يصلح أن يكون شرطاً ، لأنها حروف استقبال تمنع أن يكون لحرف الشرط تأثير على الفعل ، يقول **الجرجاني** : ينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسماً ... والفعل نحو قولك : (إنّ تلقَ زيدا فأكرمه) وذلك أنّ (أكرمه) أمر موقوف فلا يمكن جزمه، إذ الساكن لا يقدر على إسكانه ، وكذا إذا قلت (إن يلقَ زيدٌ عمرًا فليكرمه) لأجل أنّ الفعل قد انجزم بلام الأمر فلا تقدّر على جزمه بـ (إن) إذ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حالة واحدة⁽³⁾ ويقول ابن الحاجب مبيّناً سبب ربط المضارع المنفي بـ(لن) : لأنه يتعدّر تأثير حرف الشرط على الفعل إذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فيتعين دخول الفاء⁽⁴⁾

مواضع اقتران الفاء بالفعل المضارع المنفي :

مع (إن) : وذلك في أربعة مواضع: منها قول رجل من عبد قيس :

فإن يبرأ فلم أنفتُ عليه ... وإن يهلك فذلك كان قدري⁽⁵⁾

وقول الخصفي بن محارب :

أولئك قومي إن يلدُ ببُيوتِهِمْ ... أخو حدّث يوماً فلن يُتَهَضَّمَا⁽⁶⁾

ثانياً : الربط بـ(إذا) :

⁽¹⁾ (المصدر نفسه، ج 2: 973)

⁽²⁾ (المصدر نفسه، ج 2: 974)

⁽³⁾ (المقتصد ، الجرجاني ، 1042)

⁽⁴⁾ (شرح المقدمة الكافية ، ابن الحاجب ، ج3: 884-885)

⁽⁵⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د. فخرالدين قباوة ، ج 1: 352)

⁽⁶⁾ (المصدر نفسه، ج 3: 1356)

قد يرتبط جواب الشرط بالشرط بـ(إذا) وهي كالفاء، سأل **سيبويه** أستاذه **الخليل** عن قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ)⁽¹⁾.

أجاب الخليل: (وهذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وإذا ههنا في موضع (قنطوا) كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل، نظير قوله تعالى: (وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)⁽²⁾ بمنزلة أم صمتم وما وما يجعلها بمنزلة **الفاء** أنها لا تجيء مبتدأة كما أن **الفاء** لا تجيء مبتدأة⁽³⁾ = وقد تابع كثير من النحاة **الخليل** و**سيبويه** في نظرتهما هذه⁽⁴⁾ =

1/ الجمل التي تدخل عليها (إذا) الرابطة:

يرى **ابن الحاجب** أن (إذا) تربط الجواب إذا كان جملة اسمية⁽⁵⁾ واشترط **الرضي**⁽⁶⁾ و**المالقي**⁽⁷⁾ أن لا تكون طلبية ، أما **أبو حيان** فيشترط :

1- أن لا تكون طلبية

2- وأن لا يدخل عليها أداة نفي

3- وأن لا تدخل (إن) عليها.

(1) سورة الروم ، آية (36)

(2) سورة الأعراف ، آية (193)

(3) الكتاب ، ج 3 : 63 - 64 .

(4) = معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 459 ، المقتضب ، المبرد ، ج 3 : 178 ، الإيضاح ، الفارسي ، ص : 251 ،

الواضح ، الزبيدي ، ص : 965 ، سر صناعة الإعراب ، ابن جنّي ، ج 1 : 254 ، المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 :

1100 ، 1101 ، البيان ، العكبري ، ج 2 : 1041 ، شرح المفصل ، ج 9 : 3 ، التوطئة ، الشلوبين ، ص : 147 = ،

شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 262 ، رصف المباني ، المالقي ، ص : 150-151 ، ارتشاف الضرب ، أبوحيان ،

ج 2 : 552 - 553 .

(5) شرح المقدمة الكافية ، ابن الحاجب ، ج 3 : 886 .

(6) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 265 .

(7) رصف المباني ، المالقي ، ص : 150 .

وهذه الشُّروط التي ذكرها **أبو حيان** إنّما توجد في الجملة الاسميّة، أمّا **المرادي** فقد تحدّث عن الشُّروط الواجب توافرها في الجملة التي تدخل عليها (**إذا**) دون أن يحدّد اسميّتها لذلك اشترط الاسميّة وزادها على ما ذكر **أبو حيان** (1).

2/ معنى (إذا): يبدو من كلام المبرّد أنّها **حرف** يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ذكره إياها من بعد يقطع بأنّها ظرف (2)، والذي يدلّ على ذلك أنّها تسدّ مسدّ الخبر وأنّ الكلام معها جملة في معنى جملة فعليّة (3) والأوفق أن يحمل لفظ (حرف) الذي اصطلح عليه المبرّد على (كلمة) لا على (الحرف) الذي هو قسيم الاسم والفعل وهذا

استعمال شائع لدى **سيبويه** وآخرين (4). وأمّا **ابن الأنباري** و**أبو البقاء** فقد لحظا ما في (**إذا**) من معنى المفاجأة المستلزم عدم الابتداء بها ومن ثم مساواتها في الموقع بالفاء (5)

وقد فرّق **ابن الشجري** بين **إذا** الزمانيّة و **إذا** المكانيّة بقوله (قد تقع **إذا** المكانيّة جواباً للزمانيّة لأنّ الزمانيّة من أدوات الشرط والمكانيّة تكفي عن الفاء في الجزاء) (6) وقد جاء في تفسير الزمخشري لآية الروم السابقة (فإن قلت ما الفرق بين (إذا) و (إذا) قلت الأولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط (7). ومثله في البحر المحيط **لأبي حيان** (8) .

وتفرقة **ابن الشجري** بين (إذا) و (إذا) ذات دلالة منهجيّة حيث يرى أنّ **إذا** الفجائيّة أو المكانيّة أقرب إلى الفاء منها إلى (إذا) الزمانيّة أو الشرطيّة لأنّها تقع موقع الفاء فتؤدّي

(1) ارتشاف الضرب، ج 2 : 553.

(2) المقتضب، ج 2 : 58 .

(3) المصدر نفسه، ج 2 : 58 .

(4) المقتضب، ج 2 : 58 .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، ج 2 : 251، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في

جميع القرآن ، أبوالبقاء ، ج 2: 16 .

(6) أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 125 .

(7) تفسير الكشاف ، الزمخشري ، ج 3 : 202 .

(8) البحر المحيط ، أبوحيان ، ج 7 : 168.

وظيفتها وهذا يدلُّ على أنّ الأساس في التَّقويم هو الوظيفة التي تؤديها الأداة والتي قد تستند إلى الموقع⁽¹⁾ ، ويكون أحياناً وقوع لفظ موقع أداة مبرّراً لحمل النُّحاة على توجيهه على أنّه أداة ، فقد ذهب **الأخفش** إلى أنّ (إذا) الفجائية حرفاً وليست باسم (لأنّه ناب عن الفاء في جواب الشرط وأغني غناءه فيكون حرفاً)⁽²⁾ . ويدلُّ على ذلك ما قرّره **أبو البقاء البقاء** من بعد معرّباً آية **سورة الروم** فيقول (إذا) مكانية للمفاجأة نابت عن الفاء في جواب الشرط لأنّ المفاجأة تعقيب، ولا تكون أول الكلام كما أنّ **الفاء** كذلك وقد دخلت **الفاء** عليها في بعض المواقع زائدة⁽³⁾.

وقول **أبي البقاء** (وقد دخلت الفاء عليها ... زائدة) حكم يتصل بمبدأ تبادل الأدوات (**فالفاء**) و(**إذا**) تؤدّيان وظيفة تركيبية واحدة في هذا الموقع فلا داعي لدخول إحداها على الأخرى وهذه المسألة من المسائل التي سأل **سيبويه** عنها أستاذه **الخليل** فأجابه: (إنّ إدخال **الفاء** على (**إذا**) قبيح ولو كان إدخال **الفاء** على إذا حسناً لكان الكلام بغير **الفاء** قبيحاً فهذا قد استغنى عن **الفاء** جواباً)⁽⁴⁾ .

وهذا ما صرّح به **أبو حيان** ونقله **السيوطي** عنه (لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو: إن تقم فإذا زيد قائم، لأنّها عوض منها فلا تجتمعان)⁽⁵⁾.

3/وقد اختلف النحاة في إعراب إذا الفجائية :

أولاً : أعربها **سيبويه** ظرف مكان⁽⁶⁾ وتابعه **أبو البقاء**⁽⁷⁾ .

(1) (مغني اللبيب ، ج 1 : 87 ، مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص : 48

(2) (معاني القرآن ، الأخفش ، ج 2 : 657

(3) (الإملاء ، أبوالبقاء ، ج 2 : 186 .

(4) (الكتاب ، ج 1 : 435 .

(5) (الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ج 1 : 138 .

(6) (الكتاب ، ج 1 : 435 .

(7) (الإملاء ، أبوالبقاء ، ج 2 : 16 ، 186 .

ثانياً : إعراب المبرد على أنها حرف⁽¹⁾ وفي موضع آخر يعربها ظرف مكان، وقد أعاد الإشارة إلى كونها ظرفاً فردّ كلام **سيبويه** وأعاد حديثه عنها في إعرابه آية الرّوم⁽²⁾. واختار رواية **ابن عصفور**⁽³⁾ .

ثالثاً : إعراب الأخفش: أنها حرف وتابعه **ابن مالك**⁽⁴⁾ و**السكاكي**⁽⁵⁾ .

رابعاً : إعراب **الزجاجي**: أنها ظرف زمان وتابعه **الزّمخشري**⁽⁶⁾ .

4/ صور الربط بـ(إذا) في الاختيارات : وردت (إذا) رابطة للجواب في اختيارات المفضل مرّة واحدة وذلك في قول المرقش الأصغر :

فَلَمَّا انْتَبَهْتُ بِالْخَيْالِ وَرَاعَنِي إِذَا هُوَ رَحَلِي وَالْبِلَادُ تَوَضَّحُ⁽⁷⁾

ثالثاً: الربط بالجزم :

ذكر ذلك **سيبويه** بقوله : (واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء نحو قولك (إن تأتني آتك) وقولك (إن تأتني فأنا صاحبك)⁽⁸⁾ .

كما وقد نبّه إليه **الجرجاني** بقوله (كما أنّ الجواب إذا وجد مجزوماً علم أنّه تابع للشّروط وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء)⁽⁹⁾ .

ويقول في موضع آخر (فينبغي أن يعلم أنّ الفاء تدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسماً)⁽¹⁾ .

(1) (المقتضب ، المبرد ، ج 2 : 58 .

(2) (المصدر نفسه ، ج 2 : 178 .

(3) (المصدر نفسه ، ج 2 : 87 .

(4) (مغني اللبيب ، ج 1 : 87 .

(5) (مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص 48 .

(6) (مغني اللبيب ، ج 1 : 87 .

(7) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1080 .

(8) (الكتاب ، ج 3 : 63 .

(9) (المقتصد ، الجرجاني ، ج 2 : 1101 .

ويقول أبو حيان: (ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان أحدهما بجزمه
والآخر بالفاء ورفعها لكان قولاً)⁽²⁾.

من ذلك قول سويد بن حدّاق الشنّي:

إِنْ تَغْزُ بِالْخَرْقَاءِ أُسْرَتْنَا تَلَقَ الْكُتَائِبَ دُونَنَا تَرْدِي⁽³⁾.

يلاحظ هنا: أنّ فعل الشرط (تغز) فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية ، وفعل جواب الشرط (تلق) مضارع مجزوم لأنّه تابع لفعل الشرط مربوط به .

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ج 2 : 1100.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ج 2 : 557.

⁽³⁾ (اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 3 / 1279 .

الفصل الخامس

الحذفُ في الجملةِ الشرطيَّةِ

الحذف في الجملة الشرطية

المبحث الأول: أسلوب الحذف

أ) **الحذف**: هو أحد نوعي الإيجاز في اللغة العربية وهما: القصر والحذف.

معنى الحذف: الحذف في اللغة هو القطع والإسقاط جاء في الصحاح: حذف الشيء

إسقاطه⁽¹⁾. وفي **لسان العرب** حذف الشيء يحذفه حذفاً قطعاً من طرفه والحجّام يحذف

الشعر من ذلك⁽²⁾.

ولقد عني القدماء (نحاة وبلاغيين) بدراسة الحذف لكن بعضهم خلط بين الحذف والإضمار

لذلك قال **أبو حيان**: (وهو موجود في اصطلاح النحويين أعني أن يسمى الحذف

إضماراً)⁽³⁾.

وقال **الشهاب الخفاجي** في حاشيته على تفسير البيضاوي: وقد يستعمل كلُّ منهما بمعنى

الآخر كما يعلم بالاستقراء⁽⁴⁾، ولكن بعضهم تنبّه إلى التفريق بين المصطلحين منهم: ابن

مضاء القرطبي⁽⁵⁾ حيث ينتقد الخلط بين هذين المصطلحين واستعمالهما

بمعنى واحد ويفرّق بينهما قائلاً: الفاعل يضمّر ولا يحذف⁽⁶⁾، وذلك حيثما

أمكن تقديره بضمير مستتر، فهم يقصدون بالضمّر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما يمكن

(1) الصحاح في اللغة، ج 1: 120.

(2) لسان العرب، ج 9: 40.

(3) البحر المحيط، ج 1: 643.

(4) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي تسمى "عناية القاضي وكفاية الرازي"، ج 2، ص: 65.

(5) ابن مضاء القرطبي (511 - 592 هـ = 1118 - 1196 م)، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن

عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر، أصله من

قرى شدونة ومولده بقرطبة، وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ، وتوفي باشبيلية (الرد على

النحاة، ص: 130.

(6) انظر الرد على النحاة، ص: 130.

الاستغناء عنه ويذكر البلاغيون ضرورة تقدير المحذوف حتّى لا يُحمَل الكلام على ظاهره ، وحتى يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجع إلى الكلام نفسه لا إلى غرض المتكلّم⁽¹⁾

أ) أسباب الحذف وفوائده :

هي أسباب حاول بها النحاة تفسير الظاهرة في مواضعها وأنواعها المختلفة ، بعض هذه الأسباب قد لا يطرّد في كل موضع ، وبعضها يعلّل الحذف لأكثر من سبب ، ومواضع أخرى لا يعلّل الحذف إلا بسبب واحد .

من أسباب الحذف التي حاول النحاة حصرها :

1- **كثرة الاستعمال**: هذا التعليل كثير عند النحاة ، وهو أكثر الأسباب التي يفسّرون بها

الظاهرة ، ومن أمثلة ذلك : حذف خبر لا النافية للجنس كثيراً مثل : لا إله إلا الله ، لا ريب ، لا شك ، لا مفرّ ، وكذلك قولنا : بسم الله ، أي بدأت بسم الله .

2- **طول الكلام** : وذلك عندما تطول التراكيب فيقع الحذف تخفيفاً من النّقل كجملة الصّلة التي طالت ، وأسلوب القسم ، وأسلوب الشرط ، من ذلك قول الشاعر :

فإن لم تردّوها فإنّ سماعها ... لكم أبداً من باقيات القلائد⁽²⁾

أي : إن لم تردّوها هجيتكم هجاءً يبقى لازماً لكم كالقلائد في الأعناق .

3- **الضرورة الشعرية**: والضرورة الشعرية ميدان رخصة واسع ، ومن الضرورة :

أ/ حذف حرف متحرّك أو أكثر من الكلمة مثل : قول لبيد بن ربيعة : **دَرَسَ المَنَا**
فَمَتَالِعِ قَابَانَا ، والأصل (المنازل)

ب/ حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة .

ج/ حذف حرف المدّ أو ما يشابهه من آخر الكلمة .

⁽¹⁾ انظر أسرار البلاغة ، ص: 380/379

⁽²⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 379

د/حذف حرف من حروف المعاني ، مثل : حذف الفاء من جواب الشرط وذلك كما في

قول الشاعر: متمم بن نويرة :

يَوْمًا إِذَا مَا كَظَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ نَصِيرَكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَضِيْعًا⁽¹⁾

التقدير : فلا تكن، لأنها جملة طلبية لا تصلح شرطاً لذا كان لابد من ربطها بالفاء

4- **الحذف للإعراب** : مثاله :الحذف في حالة الجزم من ذلك : حذف لام الفعل

المعتل الآخر (الناقص) وذلك مثل حذف الواو من كلمة (يغزو) في قول الشنفرى :

وَبَاضِعَةٍ حُمِرِ الْقِسِيِّ بَعَثْتُهَا وَمَنْ يَغْرُ يَغْنَمَ مَرَّةً وَيُشَمَّتِ⁽²⁾

5- **الحذف للتركيب** : وذلك مثل : حذف التثوين من المفرد والتون من جمع المذكر

السالم في التركيب الإضافي ، كما في كلمتي (وزن) و (صادقون) في قول : سويد بن أبي كاهل:

وَزُنُّ الْأَحْلَامِ إِنْ هُمْ وَارْتُوا ... صَادِقُوا الْبَأْسِ إِذَا الْبَأْسُ نَصَعُ⁽³⁾

6 - **الحذف لأسباب قياسية وصرفية أو صوتية** ، مثاله :

أ) الحذف عند التقاء ساكنين فيحذف أولهما أو يحرك . **ب**) توالي الأمثال ، مثل التقاء نون الرفع في الأفعال الخمسة مع نون التوكيد ، فتحذف الأولى . **ج**) الحذف للوقف ويكون في النطق لا الكتابة ، فتحذف الحركة . **د**) الحذف للتخميم وذلك كما في قول : الحصين بن الحمام :

أَثْعَلَبَ لَوْ كُنْتُمْ مَوَالِي مِثْلَهَا ... إِذَا لَمَعْنَا حَوْضَكُمْ أَنْ يُهْدَمَا⁽⁴⁾

أراد: (أثعلبة) فرخم .

¹) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1170 .

²) (المصدر نفسه ، ج 1 : 521 .

³) (المصدر نفسه ، ج 3 : 888 .

⁴) (المصدر نفسه ، ج 1 / 333 .

7- **الحذف لأسباب قياسية تركيبية** ، أي في التركيب النحوي حيث تحذف كلمة أو جملة ، أو أكثر، ولا بد من دليل حالي أو مقالي يدل على المحذوف وهو ما سوف نقوم بمناقشته في مبحث تركيب الجملة الشرطية .

(ج) شروط الحذف :

1- وجود الدليل على المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر .

2- ألا يكون المحذوف كالجزم؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه.

3- ألا يكون مؤكّداً، فلا يُحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيتَه نفسه زيد.

4. ألا يكون عوضاً عن شيء محذوف؛ فلا تحذف (ما) في أمّا أنت منطلقاً ولا التاء من نحو : (عدّة ، وزنة)

5. ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً؛ فلا يُحذف الجار والجازم والنّاصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدّلالة ، وكثر استعمالها ، ولا يمكن القياس عليها .

6. ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل .

7. ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول - وهو الهاء - من ضربني وضربته زيد؛ لئلا يتسلّط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأوّل.

8. ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامل القوي؛ فلا يحذف الضمير في: زيد ضربته؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى.

(د) بلاغته وأغراضه :

أما أغراض الحذف: فيقصد بها الأهداف المقصودة للتأطيقين عندما يحذفون، فما ذكرناه من أسباب هو العِلل الظاهرة التي يقع الحذف عند وجودها ..أما الأغراض فيعني بها الأهداف البعيدة التي يقصدها النّاطق حين يجنح إلى الحذف، وكما أن أسباب الحذف

عني بذكرها وتفصيل القول فيها النُحاة، نجد أن الأغراض تعرّض لها البلاغيون، وفصّلوا القول فيها؛ **فابن هشام** - مثلا - يرى أن الأغراض يتناولها البيانيون والمفسّرون، وأنها ليست من عمل النُحاة⁽¹⁾،

هـ) وأغراض الحذف هي :

1. **التخفيف** : كثير من الأسباب الظاهرة للحذف غرضها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف؛ رغبةً في التخفيف؛ كالتقاء الساكنين، لصعوبة النطق بهما، وأيضاً نجد التخفيف في : نزع الخافض ، وحذف الهمزة ، وتوالي الأمثال يقول ، **سيبويه** : "وقولهم ليس أحد أيّ ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني"⁽²⁾

2. **الإيجاز واختصار الكلام** : كثير من أنواع الحذف ناتجة عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز؛ فعند بناء الفعل للمجهول يُحذف الفاعل، ويذكر البلاغيون أغراضاً متعدّدة لذلك، منها الاختصار والإيجاز، ومن أمثلة ذلك ما يقع في القصص القرآني من حذف ما تدلّ عليه القرائن ويدلّ السياق عليه، ومن ذلك قوله تعالى: {... أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...} ⁽³⁾. فالتقدير: فأرسلوه فذهب إليه وقال له.

3. **الاتساع** : وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنّه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كأنّ لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، مثاله قول ذي الأصبع العدواني :

كَمَا سَطَا بِالْإِرَامِ عَادٍ ، وَبِأَدْ حَجْرٍ وَأَرْكَى لِنُبْعٍ تَبَعًا⁽⁴⁾

حيث أبدل (عادا) من (إرم) وأراد (إرم عاد) .

⁽¹⁾ (مغني اللبيب ، ج2 : 156 . 170

⁽²⁾ (الكتاب ، ج2 : 346

⁽³⁾ (سورة يوسف ، آية 45 . 46

⁽⁴⁾ (اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 736 .

5- التّفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام :مثل قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ

أَبْوَابُهَا} (1)

الجواب حُذِفَ؛ لأن وصف ما يجدونه لا يَتَّاهِي؛ فحُذِفَ تَفْخِيمًا وإِعْظَامًا له؛ حيث إنّ الكلام يضيق عن وصفه . يقول المرفش الأكبر :

ذَكَرْتُ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيَهَا قَرِيبٌ وَلَكِنْ حَبَسْتَنِي الْحَوَائِصُ (2)

5- صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفا له :ومن ذلك قول الرسول صلى

الله عليه وسلم: (مَنْ أُبْتَلِيَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ بِشَيْءٍ، فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ) (3) ، فالفعل

ابتلي أسند إلى نائب الفاعل وحذف فاعله، وهو لفظ الجلالة صيانةً له عن ذكره في ذلك المقام، الذي سمى فيه الذنوب باسم (القادورات) .

6- تحقير شأن المحذوف : ونجد ذلك في كتب السير، عندما يؤذى عظماء الإسلام، يُقال أُوذِيَ فُلَانٌ .

7- قصد البيان بعد الإبهام : ويرى البلاغيون أن ذلك يتحقق في فعل المشيئة إذا وقع

شرطاً كما في قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} (4)؛ فمفعول فعل المشيئة

محذوف تقديره: ولو شاء الله هدايتكم لهداكم . وسرّ حذفه هو البيان بعد الإبهام؛ لأنّه لما

قيل لو شاء علم أن هناك شيئاً تعلقت به المشيئة لكنّه مبهم، فلما جيء بجواب الشرط

وضح ذلك الشيء وعلم أنّه الهداية، إذن فكلّ من الشرط والجواب دال على المفعول غير أنّ

الشرط دال عليه إجمالاً والجواب دال عليه تفصيلاً، والبيان بعد الإبهام، أو التفصيل بعد

الإجمال أوقع في النفس؛ لأن السّامع لا يظفر بمعرفة المحذوف إلا بعد تطلّع ولهفة .،

ومن ذلك قول الحارث بن ظالم :

(1) سورة الزمر ، آية: 73

(2) اختيارات المفضل شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 2 / 736 .

(3) رواه الحاكم والبيهقي

(4) سورة النحل ، آية : 9

فَلَوْ أَنِّي أَشَاءُ لَكُنْتُ مِنْهُمْ ... وَمَا سَيَّرْتُ أَتَّبِعُ السَّحَابَا (1)

أي لو أنني أشاء أن أكون منهم لكنك منهم .

8 . **قصد الابهام** : لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف؛ فَيَتَعَمَّدُ الحذف حتى لا ينصرف ذهن المستمع له، لأن ذكره لا يؤثر في الكلام أو الحكم، ومن ذلك قوله تعالى: {فَإِنْ **أُخْصِرْتُمْ**}⁽²⁾، فالمهم حدث الإحصار نفسه ولا يهم ذكر فاعله، بل إن ذكره قد يشغل المستمع عن الحدث وهو الأساس هنا، وربما يظنُّ المستمع أنَّ الحكم خاص بالفاعل إذا ذكر، وقوله: {إِذَا **حِيَّيْتُمْ**}⁽³⁾، فلا يهم فاعل التحيّة المهم حدث التحيّة نفسه، وقوله: {إِذَا **قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا**}⁽⁴⁾، لا يهم من القائل وذكره يشغل القارئ وربما يظنُّ أنَّ الحكم خاصُّ به ، ومن ذلك قول عوف بن عطية :

إِذَا قِيلَتْ الْعَوْرَاءُ وَلَيْتُ سَمِعَهَا سِوَايَ ، وَلَمْ أَسْأَلْ بِهَا مَا دَبِيرُهَا⁽⁵⁾

فليس المهم هنا من هو القائل ولكن المهم أنَّ الكلمة السيئة لا يلتفت لها .

9 . **الجهل بالمحذوف** : ومن ذلك قولنا: {قُتِلَ فُلَانٌ}، و{سُرِقَتِ الدَّارُ}، عندما لا نعرف القائل والسارق .

10- **العلم الواضح بالمحذوف** : مثل قول الشاعر المرار بن منقذ :

أَمْلَحُ الخَلْقِ، إِذَا جَرَدَتْهَا ... غَيْرَ سِمْطَيْنِ عَلَيْهَا وَسُوْرُ⁽⁶⁾

وهنا حذف المبتدأ والتقدير : خولة أملح الخلق ، كما حذف الجواب وتقديره (تراها)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1340

(2) سورة البقرة، آية : 196

(3) سورة النساء ، آية : 186

(4) سورة المجادلة ، آية : 11

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 819

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 819

11- الخوف من المحذوف أو عليه .

12. الإشعار باللَّهْفَة وأن الزَّمن يتقاصر عن ذكر المحذوف : وهذا غرض لباب الإغراء والتَّحذير نحو: قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} ⁽¹⁾، والتَّقدير: ذروا ناقة الله والزموا سقياها.

13-رعاية الفاصلة والمحافظة على السَّجع :وهو غرض لفظي؛ حيث تحذف حرف أو أكثر لمراعاة الفاصلة؛ مثل قوله تعالى: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} ⁽²⁾، فمفعول الفعل قلى وهو ضمير المخاطب صلى الله عليه وسلم، محذوف لرعاية الفاصلة والتَّوافق قبلها الصَّوتي مع أواخر الآيات وبعدها ، ومن براعة الإعجاز البلاغي في القرآن أننا نجد الحذف هنا يحقّق - إلى جانب ذلك - غرضاً معنوياً، فالآية تنفي التَّوديع والقلَى أي الهجر والبغض، فالله عزوجل يطمئن نبيّه بعد فترة انقطاع الوحي أنّه لم يهجره أو يبغضه كما زعم ذلك أعداؤه من الكفار حين حدثت تلك الفترة ، ولما كان هناك فارق دلالي بين الهجر والبغض، (إذ الهجر لا يكون إلا للحبيب أما البغض فهو للخصوم والأعداء) جاءت الآية الكريمة مراعية ذلك حيث ذكرت ضميره - صلى الله عليه وسلم- في جانب نفي الهجر(ما ودعك) ولم تذكره في جانب نفي البغض (وما قلى) إعلاءً لشأنه عليه السَّلام أن يذكر ضميره في جانب المقت والكره حتى لو كان هذا الجانب منفيًا .

14- المحافظة على الوزن في الشعر :وهو - أيضا - غرض لفظي مثل:قول معاوية بن مالك :

حَمَلْتُ حَمَالَةَ الْقُرَشِيِّ عَنْهُمْ ... وَلَا ظُلْمًا أَرَدْتُ وَلَا اخْتِلَابًا ⁽³⁾

والتَّقدير ولا اختلابا أردت ، ويرى البلاغيون أن في ذلك الحذف فائدة معنويّة ، حيث إنّ الموقف هنا موقف شكوى وتحسُّر؛ فكان مناسباً له الحذف والاختصار لا التَّطويل.

(1) سورة الشمس ، آية : 13

(2) سورة الضحى ، آية : 3

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1481

المبحث الثاني : أقسام الحذف

الحذف قسمان : 1- حذف يتصل بالصيغ 2- وحذف يتصل بالتركيب .

حذف عناصر الجملة الشرطية :

أ / حذف فعل الشرط :

يظهر هذا النوع من المحذوفات إذا ورد بعد أداة الشرط اسم وقد اختلف النحويون في حذف الفعل، فالفعل بعد (إن). إذا ورد بعدها اسم . محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع على رأي **سيبويه** ، وتابعه : المبرد ، وابن السراج ، والنحاس ، وأبو على الفارسي . وقد ذهب **الفراء** إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (إن) مرفوع على أنه فاعل تقدم على فعله. أما **الكوفيون** فيرون أن ارتفاع الاسم حاصل بالفعل المذكور بعده فلا حذف هنا ولا تقدير ، لأنّ المكّنّى المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل فينبغي أن يكون مرفوعاً به وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل⁽¹⁾، ويرى **الأخفش** في أحد قوليّه (أنّ هناك فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع وهو الأقيس عنده وقد نسبه إلى **الكوفيين** ، وقد بسطنا القول في ذلك في مبحث إيلاء الفعل للأداة (إن)⁽²⁾

و**الراجح** كما ذكرنا من قبل ما ذهب إليه الكوفيون .

1) مواضع حذف فعل الشرط مع (إن) في المفضليات :

ورد حذف فعل الشرط مع (إن) في قول الشنفرى :

تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ ... وَنَحْنُ جِيَاعٌ، أَيَّ آلٍ تَأَلَّتِ⁽³⁾ يلاحظ في

هذا البيت أنّ (إن) قد وليها ضمير منفصل فهو فاعل في محل رفع بفعل محذوف تقديره أكثرت ، مفسر بالفعل الذي جاء بعد الضمير ، على رأي البصريين ، وهو فاعل تقدم على

⁽¹⁾ انظر صفحة 33 من هذا البحث

⁽²⁾ (الأنباري ، الإنصاف ، ج2: 615 . 620

⁽³⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج1: 523

فعله على رأي الكوفيين ، والفراء - وهو الأرجح ، لأنّ الفعل موجود ، فلماذا التقدير ، ألا يكون التقديم والتأخير أولى من الحذف ؟- وتقدّم الفاعل هنا للاهتمام ، فالشاعر انصبّ اهتمامه على هذه الحريصة التي تقتر عليهم خوفا عليهم وليس بخلا . أما عند سيبويه ففعل الشرط محذوف مفسّر بالفعل الذي يلي الاسم .

وقول سويد بن أبي كاهل :

بُسُطُ الأَيْدِي إِذَا مَا سئُلُوا ... نُفَعُ النَّائِلِ إِنْ شِيءٌ نَفَعٌ (1)

وهنا الفاعل (شيء) نكرة للمبالغة في وصف كرمهم ، فهم لا يبخلون بأي شيء فيه نفعٌ وقد تقدّم الفاعل على الفعل (نفع) لمزيد من الاهتمام بما هو نافع يُتكرم به ، فالغرض هو المبالغة في المدح ، والاهتمام كثيرا بكلّ ما يثبت هذه المبالغة فكلمة شيء أثبتت ذلك من خلال أنّها : نكرة أحاطت ولم تخصّص ، ومن ثمّ أنّها تقدّمت على فعلها . إذن فعل الشرط الذي تقدّم على فاعله هو (نفع) وهو ما ذهب إليه الفراء و الكوفيون ، وعند سيبويه فعل الشرط محذوف مفسر بالفعل الذي يلي الاسم ، وجواب الشرط محذوف متقدّم على العبارة الشرطيّة ،

وقول الحصين بن الحمام :

فإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَفْعَلُوا لَا أَبَا لَكُمْ فَلَا تُعْلَفُونَا مَا كَرِهْنَا فَنَغْضَبَا (2)

فهنا الشّاعر جعل جلاً اهتمام مخاطبيه، فهم أهله وأمله فيهم كبير في ترك مولبيّه أن يذها ولكي تبين مكانتهم عنده قدّمهم في الخطاب لأنّهم محور قضيتة فالأمر يعتمد عليهم هم أولاً ، فهو يربط علاقته بهم بحلّ هذه المشكلة فلكي لا يغضب منهم فلا يأتوا بما يكره ، فقدّم الضمير لكي يذكرهم بمكانته عندهم وفعل الشرط الذي قدّم على الضمير هو (تفعلوا) مضارع مجزوم ب(لم) النّافية ، وهو محذوف مفسّر بالفعل الذي يلي الضمير عند سيبويه

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 885

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1345

ومن رأى رأيه ، وجواب الشرط (تعلقونا) مضارع مجزوم مسبق بـ(لا) النّاهية فهو جملة طلبية لذا جاءت مربوطة بالفاء .

أما مع (لو) : فللنّحاة آراء متباينة في حذف فعل الشرط⁽¹⁾ فقد رأى **الفارسي** أنّ الاسم بعدها مرفوع بفعل محذوف وهو فعل الشرط ، أما **ابن جنّي** فيرى أنّ الجملة الاسمية وضعت موضع الفعلية شذوذاً أي ليس هناك فعلاً محذوفاً⁽²⁾.

كما وقد ذكر **أبو حيان** مذهب **أبي الحسن بن خروف** وهو حذف كان الشّأنية بعد (لو) والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان⁽³⁾ .

أما **ابن مالك** فيرى جواز مجيء الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر بعد (لو) مما يعني عدم وجود فعل محذوف . وقد سبق بسط هذا الموضوع عند الحديث عن إيلاء الفعل للأداة (لو)⁽⁴⁾

هذا إذا كان بعد لو (اسم) ، أما إذا كان بعد (لو) مصدر مؤول من أنّ ومعموليتها **فالكوفيون** يرون أنّ هناك فعل شرط محذوف والمصدر المؤول من (أنّ ومعموليتها) في محل رفع فاعل بفعل محذوف تقديره **ثبت** وهو ما ذهب إليه **المبرد** ، **والزجاج** ، **والزمخشري**⁽⁵⁾ ذلك لأنّهم متمسكون بالبنية الأساسية لـ (لو) وهي أنّها لا يليها إلا الفعل . أما **سيبويه والبصريون** فيرون أنّ هناك بنية أخرى أساسية كثر ورودها وهي (أنّ

(1) شرح البغدادي ، ج 5 ، ص 82 ، شرح السيوطي ، ص : 658 ، الجنى الداني ص : 280 ، الخزانة : ج 3 : ص 94 ، ج 4 : ص 460 ، 520 ، الكتاب ، ج 1 : 562 ، توضيح المقاصد ، ج 4 : ص : 277 ، همع الهوامع ، ج 4 :

348 ، شرح الأشموني ، ج 2 : 348 ، شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 390

(2) الجنى الداني ، ص : 281 ، ارتشاف الضرب ، ص : 1899 .

(3) الجنى الداني ، ص : 280 ، ارتشاف الضرب ، ص : 1899 .

(4) انظر ص : 36 ، 37 من هذا البحث

(5) المقتضب ، ج 3 ، ص : 77 ، معاني القرآن وإعراجه ، الزجاج ، ج 4 ، ص : 200 ، المفضّل ، الزمخشري ، ص : 385 ، الكشف : ج 3 ، ص : 559 ، ارتشاف الضرب ، ج 2 ، ص : 573 .

ومعموليها) وقد ذهبوا إلى أن المصدر المؤول فيهما في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف⁽¹⁾ وعلى هذا فلا فعل شرط محذوفاً عندهم .

والرّاجح من هذين **المذهبيين** هو ما ذهب إليه الكوفيون لأنّه الأصل الذي اتّفق عليه النّحاة في الاشتراط أنّه لا يكون إلا بفعل ممّا يعني أنّ هناك فعلاً محذوفاً قبل المصدر المؤول . وقد سبق توضيح ذلك في مبحث إيلاء الاسم للأداة .

2) صور حذف فعل الشرط مع الأداة (لو) في اختيارات المفضل الضبي :

ورد حذف فعل الشرط في قول مزرد بن ضرار :

وَلَوْ جَارَهَا اللَّجْلَاجُ أَوْ لَوْ أَجَارَهَا ... بَنُو بَاعِثٍ لَمْ تَنْزُرْ فِي حَبْلِ صَائِدٍ⁽²⁾

هنا ولي (لو) جملة اسمية (جارها اللجلاج) ، فهنا يقدر فعل محذوف وهو (كان الشأنية) ، على رأي **ابن خروف** ، وعلى رأي **ابن جنّي** وضعت الجملة الاسميّة شذوذاً ، فيكون التقدير على ما أرى (جاورها اللجلاج) .

وقول المثقّب العبدى :

فَلَوْ أَنَّهَا مِنْ قَبْلُ دَامَتْ لُبَانَةٌ عَلَيَّ الْعَهْدُ إِذْ تَصْطَادُنِي وَأَصِيدُهَا⁽³⁾

ولي (لو) في هذا البيت مصدر مؤول (أنها دامت) فيكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره (لوثبت دوام لبانتها) لطبيعة الجملة الشرطية التي لا يليها إلا الفعل . وهنا وإن كان الكلام مخرجه الشرط فهو ممتزج بالتمني ، كأنه يقول : أود لو دامت لبانة ، وعلى هذا التخريج الذي خرج به الكلام استغنى عن الجواب ، وقد يكون الجواب محذوفاً مقدراً بما يحدث له من نفسيّات موجبة ، وقد جعله مبهما ليكون أبلغ في التعبير عمّا حدث له من قطيعتها أياه .

(1) الكتاب، ج3 ، ص : 120-121 .

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج2: 389

(3) المصدر نفسه ، ج2: 706

وقول متمم بن نويرة :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى أَصَابَ مَتَالِعًا أَوْ الرُّكْنَ مِنْ سَلْمَى إِذَا لَتَضَعَّعًا⁽¹⁾

وهنا الشاعر يتوجع ويئن ويبيد شكواه مما يلاقي ، فلو أن الذي أصابه أصاب هذين الجبلين (متالعا وسلمى) لانهدا وتضععا ، فيكون التقدير : (لو ثبتت إصابتي لمتالع وسلمى . وهما جبلان . لانهدا) .

أما ورود الحذف بعد (لولا): فالكوفيون يرون أن فعل الشرط محذوف وأن (لا) نابت عنه فإذا قيل (لولا زيد لأكرمك) فالمعنى لو انعدم زيد⁽²⁾.

أما سيبويه فيرى أنه لا حذف لفعل الشرط وإنما يعرب الاسم بعد لولا مبتدأ مرفوعا بالابتداء كما ارتفع بعد ألف الاستفهام⁽³⁾.

أما عند **الكسائي** ففعل الشرط محذوف تقديره (ووجد) .

3) صور حذف فعل الشرط مع (لولا) في الاختيارات :

ورد ذلك في قول الحصين بن الحمام :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ بْنِ مَازِنٍ ... وَالِ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعِكَ عَلَقَمًا

لَأَقْسَمْتُ لَا تَنْفَكُ مِنِّي مُحَارِبٌ ... عَلَى آلِهِ حَدْبَاءَ حَتَّى تَنْدَمًا⁽⁴⁾

يلاحظ هنا أن لولا قد وليها اسم مرفوع ، وهو هنا معمول لفعل الشرط المحذوف الذي نابت عنه (لا) فيكون المعنى (لو انعدم رجال) على رأي **الكوفيين** ، أو يكون هذا الاسم معمولا لفعل محذوف يقدر (ووجد) لولا ووجد رجال ، على رأي **الكسائي** . والجواب (لأقسمت) فعل ماض اتصلت به لام الجواب ، فيكون المعنى : لولا رجال من رزام بن مالك لأقسمت لا يزال محارب محمولا على المكروه إلا أن أسوءك لأن مساءتك تعز علي .

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 1186 .

⁽²⁾ (الجنى الداني ، ص : 602 ، الإنصاف ، الأنباري ، ج 1 ، ص : 70-71)

⁽³⁾ (سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص : 129)

⁽⁴⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 334)

وقول مرة بن همام :

تالله لولاً أن تشاءى أهلها ... ولشتر ما قال امرؤ أن يكذباً
لبعثت في عرض الصراخ مفاضة ... وعلوت أجرد كالعسيب مُشدّبا (1)

التقدير على رأى الكوفيين (لوانعدمت مخافة تفرق أهلها) ففعل الشرط هنا محذوف نابت عنه (لا) ، أما عند سيبويه فلا حذف لفعل الشرط ، وإنما المصدر من (أنّ والفعل) في موضع رفع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير (لولا مشاءة أهلها حاصلة أو كائنة لبعثت) .

أما ورود حذف فعل الشرط بعد (إذا) ففيه رأيان:

فسيبويه (2) وتبعه المبرّد (3) والزجاج (4) فيرون أن الاسم المرفوع بعد (إذا) معمول لفعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

أما الأخفش (5) والكوفيون (6) وابن مالك (7) فيرون أنّ الاسم بعد (إذا) مرفوع بالابتداء بالابتداء والجملة بعده خبره ، مما يعني أنّه ليس هناك حذف لفعل الشرط .

والرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي سيبويه الذي ينصّ على أنّ الاسم المرفوع بعد إذا معمول لفعل محذوف وذلك لطبيعة إذا الشرطية وكذلك ما أجمع عليه النحاة أنّ الجزاء يكون بالأفعال .

3 (صور مواضع حذف فعل الشرط مع (إذا) في اختيارات المفضل :

ورد الحذف في قول تأبط شرّاً :

(1) المصدر نفسه ، ج 3 : 1305

(2) الكتاب ، ج 3 : 199 .

(3) المقتضب ، ج 2 : 74-77 .

(4) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 2 : 117 .

(5) الخصائص ، ابن جني ، ج 1 : 105 ، أمالي ابن الشجري ، ج 2 : 82 ، شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 2 : 213 .

(6) البحر المحيط ، أبوحيان ، عناية عرفات حسونة وزميله (المكتبة التجارية ، مكة المكرمة) ج 1 : 414 ، ابن

عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج 3 : 61 .

(7) شرح التسهيل ، ابن مالك ج 2 : 213 .

إِنِّي إِذَا خُلْتُ ضَنْتُ بِنَائِلِهَا وَأَمْسَكَتُ بِضَعِيفِ الْوَصْلِ أَحْدَاقٍ⁽¹⁾

نَجَوْتُ مِنْهَا نَجَائِي مِنْ بَحِيلَةٍ إِذْ أَفْقَيْتُ لَيْلَةَ حَبْتِ الرَّهْطِ أَرْوَاقِي⁽²⁾

في هذا البيت ولي الاسم (خلة) إذا وهو معمول لفعل الشرط المحذوف الذي يفسره الفعل (ضنت) التالي للاسم على رأي **سيبويه** ، فيكون تقدم الاسم لدلالة الاهتمام به ، فالصديفة التي يثق فيها وفي وصلها إن مالت إلى القطع وأمسكت بعهد ضعيف ما بين القطع والوصل زهد في مخالفتها ، وانصرف عنها ، فالخلة هنا ينصرف العقل إليها لأنها محور القضية وأساسها ، وجعلها نكرة ليبيّن أنّ هذا الأمر لا مفاضلة فيه بل هو شامل . كما ويلاحظ أنّ العبارة الشرطية من : إذا وشرطها وجوابها وقعت في موضع رفع خبراً لـ(إنّ) في بداية البيت .

وقول الشنفرى :

إِذَا هُوَ أَمْسَى أَبَ قَرَّةَ عَيْنِهِ ... مَابَ السَّعِيدِ لَمْ يَسْأَلْ أَيْنَ ظَلَّتِ⁽³⁾

وما يقال عن الاسم الظاهر يقال عن الضمير المنفصل ، أي أنّه هنا فاعل لفعل الشرط المحذوف المقدر الذي يفسره الفعل (أمسى) وذلك لطبيعة (إذا) التي يليها الماضي في الغالب لأنها ظرف للمستقبل ، أي المعنى إذا رجع لما يسره لم يسأل أين ظلت ؟ لأنها لا تبرح بيتها لعفتها ،

وقول متمم بن نويرة :

وَكَانَ إِذَا مَا الضَّيْفُ حَلَّ بِمَالِكٍ ... تَضَمَّنَهُ جَارٌ أَشَمُّ مَنِيْعٍ⁽⁴⁾

وقوله :

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 101

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 104

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 518

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 1198

إِذَا الشَّمْسُ أَضْحَتْ فِي السَّمَاءِ كَأَنَّهَا ... مِنَ الْمَحَلِّ حُصِّ قَدْ عَلَاهُ زُدُوعٌ⁽¹⁾

ب/حذف جواب الشرط :

جواب الشرط أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضا للحذف ويذهب النُّحاة إلى أنّ فعل الشرط في الجملة الشرطية محذوفة الجواب لا بدّ أن يكون بصيغة **الماضي** وهذا متابعة لسيبويه الذي لا يجيز أن تأتي العبارة الشرطية ذات الفعل المضارع المجزوم بلا جواب⁽²⁾.

يقول **ابن الخشاب** : ولا يكون هذا (أي حذف الجواب) إلا والشرط ماضٍ اللَّفْظ ولا يكون قد ظهر الجزم فيه وهذا يكون مستقبلا , قال بعض **المتأخرين** لأتّك أرهفت عامل الشرط غاية الإرهاف فلم يجز أن تعمله في الجزاء⁽³⁾.

وقال **الشُّلوبيين**: (ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط إنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط نحو، (يقوم زيد إن قام عمرو)⁽⁴⁾.

ويذكر **أبو حيان** أنّ **الكوفيّين** سوى **الفراء** أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع قياساً على المعنى وذلك مثل : أنت ظالم إن تفعل⁽⁵⁾.

ويذكر أنّه يجوز في **مذهب سيبويه** أن يأتي الفعل المضارع مجزوماً مع (من)⁽⁶⁾ ولكنّ **الكوفيّين** يمنعون ذلك معها ومع (الأدوات الاسميّة) كافة وقال بأنّه لا خلاف في جواز (أتيك إن تأتني) على قبح⁽⁷⁾.

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج2 : 1198

(2) الكتاب ، ج 3 : 66

(3) المرتجل ، ابن الخشاب ، ص : 222

(4) التوطئة ، الشلوبين ، ص : 147

(5) ارتشاف الضرب ، ص : 811

(6) الكتاب ، ج 3 : 70

(7) ارتشاف الضرب ، ص : 811

ويجري حذف جواب الشرط في حالات عديدة نذكر بعضاً منها فيما يأتي :

1/- إذا **عَلِمَ الجواب**:سأل **الخليل** سيبويه عن حذف الجواب في مثل الآية (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ)⁽¹⁾ فقال: (إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم وعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)⁽²⁾.يقول **الفراء**: (إن العرب تحذف الجواب في موضع تعرف فيه معنى الجواب)⁽³⁾.ويقول **المبرد** (لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدلّ عليه من متقدّم خبراً أو مشاهدة حال)⁽⁴⁾ وتابعهم في أنّ الجواب يحذف إذا كان معلوماً النّحاة ومنهم: **ابن الشّجري**⁽⁵⁾ و**ابن الخشاب**⁽⁶⁾، و**ابن يعيش**⁽⁷⁾، و**الشّلوّيين**⁽⁸⁾، و**ابن مالك**⁽⁹⁾، و**الرّضي**⁽¹⁰⁾، و**أبو حيّان**⁽¹¹⁾، و**السّيوطي**⁽¹²⁾. و**السّيوطي**⁽¹²⁾. وهذا يقودنا إلى قضية مهمّة وهي :

تقديم الجواب :

ترتبط هذه القضية بالحالة التي ذكرناها آنفا وهي حالة تقديم مفعول الجملة الجوابيّة، فكلا التّقديمين متعلقان بصدارة الأداة، وقد ذكرنا أثناء دراسة قضية الصّدارة أن تقديم الجواب قضية خلافية مبنية على قضية الصّدارة. ذلك أن الجملة الشرطيّة قد ترد في صور وتراكيب تخالف التّركيب العام الذي يقضي بأنّ يبدأ التّركيب بأداة ثم جملتين، إذ قد تتوسّط

(1) سورة الأنعام ، آية (27) .

(2) الكتاب ، ج 3 : 103

(3) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 231

(4) المقتضب ، ج 2 : 81

(5) الأُمالي الشجرية ، ابن الشجري ، ج 1 : 355

(6) المرتجل ، ابن الخشاب ، ص : 222

(7) شرح المفصل ، ج 9،ص:93

(8) التوطئة ، الشلوبيني ، ص : 236

(9) التسهيل ، ابن مالك ، ص : 238

(10) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2،ص:260

(11) ارتشاف الضرب ، 813

(12) همع الهوامع ،ج2 : 66،62

الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتتمّ بذلك جملة مفيدة، وتدور الأفكار المطروحة في هذا الصدد حول أمرين، **الأمر الأول** وهو الشروط المطلوبة لصحة هذا التركيب، و**الثاني** الخلاف على ماهية الكلام السابق على الأداة أهو الجواب أو غير الجواب؟ وهما محور الخلاف الذي دار بين البصريين ، والكوفيين ، وسنحاول فيما يلي رصد موقف الفريقين حول المحورين السابقين.

أولاً: يفرّق سيبويه . إمام البصريين . بالنسبة لأحكام تقديم الجواب بين مستويين، مستوى الكلام ومستوى الشعر، ففي الكلام يذهب إلى أنّ أداة الشرط إذا لم تعمل فإنّه يتقدّم الجواب، يقول:

(وقبح في الكلام أن تعمل **إن** أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزّمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: (لأتيك إن أتيتني)، ولا تقول (أتيك إن تأتني)، إلا في الشعر، لأنك أخّرت **إن** وما عملت فيه ولم تجعل لـ (إن) جواباً ينجزم بما قبله) ⁽¹⁾. وإذا جاز تقدّم الجواب على هذه الصورة في النثر، جاز أيضاً في في الشعر .

إنّ يمكن القول إنّ الجواب يقدّم في الكلام إذا كان فعل الشرط ماضياً ، هذه هي الحالة العامة التي تشترك بها أدوات الشرط، أمّا فيما يتعلّق بالأدوات: (من، ما، أي) فثمة حالة خاصّة بها ، وهي أن يكون فعل الشرط معها مضارعاً مرفوعاً، ويتعلّق ما قبلها بها ، في هذه الحالة تصبح موصولة لا معنى للشرط فيها ، يقول **سيبويه**:

(وتقول: آتني من يأتيني، وأقول ما تقول، وأعطيك أيّها تشاء. وهذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلمّا قبح ذلك حملوه على الذي) ⁽²⁾ .

(1) الكتاب 3 : 66 .

(2) الكتاب ، سيبويه ، 3 : 70 .

وذلك إنّ هذه الأدوات هي في الأصل أسماء موصولة ، ولكنها قدّمت وأصبحت في صدارة الجملة لإفادة معنى الشرط والتعلّق .

أمّا إذا وليها فعل ماض وتعلّق ما قبلها بها ، نحو قولك : (أتي من أتانِي) فأنت بالخيار ، إنّ شئت كانت أتانِي صلة، وإنّ شئت كانت بمنزلتها في (إنّ) ⁽¹⁾ أي إنّ شئت جعلتها موصولة وإنّ شئت جعلتها شرطية .

أمّا غيرها من الأدوات مثل: (مَهْمَا، حَيْثُمَا) فلا يجوز أن يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعًا، فلا يتقدّم الجواب معها وفعل الشرط مضارع إلا مجزومًا في الشعر ⁽²⁾. والسبب هو أن الأدوات (مَنْ، ما، أيّ) يكون الفعل لها صلة فيرفع، بخلاف (مهما)، (وحيثما) وغيرها، (فهذه الحروف بمنزلة (إنّ) لا يكون الفعل صلة لها) ⁽³⁾.

إنّ ممّا سبق يتضح أنّ **سيبويه** يجيز تقدّم الجواب إذا لم تعمل أداة الشرط في الكلام والشعر ، أمّا إذا كانت الأداة جازمة فإنه يجيز تقدّم الجواب في الشعر فقط .

وللمازني رأي آخر، وهو : أنه يجيز تقدّم الجواب إذا كان فعلاً مضارعاً دون الماضي ، لأنّ المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التّجوّز بخلاف الماضي ، فإنه يجوز فيه بأن يعبر بصيغته عن المستقبل فإنّ قدّم وحقه التأخير كثر التّجوّز ⁽⁴⁾

وأمّا **المبرد** فقد اقتصر على إجازة تقديم الجواب إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا، وهو مخالف **لسيبويه** في أشياء نذكرها فيما بعد .

وخصص **المبرد** بابًا لدراسة القضية سماه (هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا) ⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه : 3 : 70.

(2) المصدر نفسه : 3 : 71.

(3) الكتاب ، سيبويه: 3: 71.

(4) (همع الهوامع ، السيوطي ، : ج 4 : 333

(5) (المقتضب ، المبرد، 2 : 68.

يقرر **المبرّد** أنه: (إذا كان الفعل ماضيًا بعد حروف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب، لأنّ (إن) لا تعمل في لفظه شيئًا، وإنّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ الجزاء) (1). ويقصد بحرف الجزاء هنا (إن)، وقد ضرب على ذلك الأمثلة كما في قوله

(أمّا ما يجوز في الكلام فنحو: آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، وَأَزُورُكَ إِنْ زُرْتَنِي. ويقول القائل. أَتُعْطِينِي دِرْهَمًا ؟ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ وَتَقُولُ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) (2).

أمّا الأدوات الأخرى فللمبرّد رأي فيها حيث يمنع توسطّ الأدوات الموصولة مثل : (مَنْ، ما)، أي لا يرى تقدّم الجواب معها سواء أكان فعل الشرط ماضيًا أم مضارعًا ، يقول:

(فإن قلت: آتِي مَنْ أَتَانِي، وَأَصْنَعُ مَا تَصْنَعُ - لم يكن ههنا جزاء، وذلك أنّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ولو قلت: آتِي مَنْ أَتَانِي لِلزَّمِكِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا. وهذا لا يكون، لأنّ الجزاء منفصل كالاستفهام) (3).

وهو بهذا يخالف **سيبويه** مستخدمًا الأمثلة نفسها التي استخدمها .

وأمّا الأدوات (الظُّروف) فيقول عنها : (ولو قلت: آتَيْكَ مَتَى أَتَيْتَنِي، أَوْ أَقُومُ أَيْنَ قُمْتَ - على أنّ تجعل (متى)، و(أين) ظرفين لما بعدهما - كان جيّدًا. وكانتا منقطعتين من الفعل الأوّل، إلا أنّك لمّا ذكرته سدّ مسدّ جواب الجزاء. فإنّ أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال، لأنّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبله) (4).

وقد نقل لنا **ابن السّراج** في (الأصول) عن **المبرّد** ما يأخذه على **سيبويه**، فالمبرّد يأخذ عليه أنّه عامل أدوات الشرط معاملة واحدة (5)

(1) المصدر نفسه ، 2: 68.

(2) المصدر نفسه ، 2: 68.

(3) المصدر نفسه ، 2: 68.

(4) المقتضب ، 2: 68.

(5) (الأصول في النحو، ج2 : 200 . 203.

وقد خالف **المبرّدُ سيبويه** في تخريج الشواهد التي تكون فيها الأجوبة مما يخالف القاعدة، فهو لا يرتضى القول بأنّ الجواب مؤخر والمراد به التقديم، (لأنّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره) ⁽¹⁾ ويرى **المبرّد** (أنّ يكون الكلام - إذا لم يجر في موضع الجواب - مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنّك قدرته وأنت تريد الفاء) ⁽²⁾.

وانتقل **المبرّد** إلى ردّ وجوه من التقديم ذكرها **سيبويه**، يقول **المبرّد**: (وأما ما ذكره من (من ومتى) وسائر الحروف فإنه يستحيل في الأسماء منها والظروف من وجوه التقديم، والتأخير لأنك إذا قلت آتي من أتاني وجب أن تكون (من) منصوبة بقولك: آتي ونحوه، حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، فليس يجوز هذا إلا أن تريد بها معنى الذي، و(متى) إذا قلت: آتيك متى أتيتني فمتى للجزاء وهو ظرف (لأتيتني) لأنّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، ولكنّ الفعل الذي قبل متى قد أغنى عن الجواب) ⁽³⁾.

يتضح لنا من خلال ما سبق ومن ظاهر كلام **المبرّد** إجازته تقدّم الجواب إذا كان فعل الشرط ماضياً وذلك مع (إن) وأدوات الشرط الظرفية مثل: (متى) ، و(أين) ، أمّا الأدوات الموصولة نحو: (من) و(ما) إذا وليها فعل ماضٍ أو مضارع ، وتعلق ما قبلها بها ، فهي عنده موصولة لا تحتمل غير ذلك ، بخلاف **سيبويه** الذي ذهب إلى احتمالية كونها ظرفاً محضاً ، واحتمالية كونها شرطاً .

إذن ما وقف المبرّد مما تقدّم هل هو الجواب أم دليله ؟

اختلف النحاة فيما قرره **المبرّد** ، وما نقله عنه **ابن السراج** في الأصول ، فقد نسب **ابن مالك** إليه وإلى **أبي يزيد والكوفيّين** القول : بأنّ ما تقدّم هو الجواب نفسه لا دليل عليه ⁽⁴⁾ وكذا **أبو حيان** ⁽⁵⁾ ، و**الأشموني** ⁽¹⁾ .

(1) (المقتضب 2: 69).

(2) (المصدر نفسه : 2: 69).

(3) (أصول النحو، ابن السراج، ج2: 203 - 204).

(4) (شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج4 : 85 .86).

(5) (ارتشاف الضرب ج2 : 558).

وما نُسِبَ إلى المبرّد هو الرّاجح وذلك لما يلي :

أنّ العنوان الذي طرحه (هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً) دليل على ذلك .

كما أنّ ما اتخذه بعضهم حجة على أنّ ما ذهب إليه المبرّد دليل الجواب وليس الجواب هو في الحقيقة حجة للفريق الآخر فقله : (فكذلك جوابه يَسُدُّ مَسَدَّ جواب الجزاء) فهنا على ما أرى أنّ هذا المتقدّم عندما لم تعمل فيه الأداة صار مهياً للربط بالفاء لو أنّه تأخّر وأصبح في موضعه ، فكما هو معلوم أنّ الرّبط بالفاء يتم عندما لا يصلح أن يكون المربوط جواباً ولكّنه لا يسمّى دليل الجواب .

أمّا ابن السّراج فقد ذهب إلى أنّ الجواب لا يتقدّم على الشرط ، وأنّ ما ظاهره تقدّم الجواب على الشرط ، هو في الحقيقة تقدّم لدليل الجواب الذي يغني عنه ، أمّا الجواب فهو محذوف، يقول: (وذلك أنّ كلّ شيء يكون سبباً لشيء أو علّة له فينبغي أن تتقدّم فيه العلّة على المعلول)⁽²⁾

وممن تابع ابن السّراج في رأيه من النّحاة : الجرجاني (لأنّ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط)⁽³⁾ ، وابن يعيش (لأنّ الجزاء لا يتقدّم على ما ذكرنا ، فإن رفعت وقلت : (أتيتك إن أتيتني) جاز ، ولم يكن ما تقدّم جواباً ، وإنّما هو كلام مستقلّ عُقِبَ بالشرط)⁽⁴⁾ ، وابن مالك (فإن تقدّم عليها شبيهه بالجواب معنيّ فهو دليل عليه ، وليس إياه)⁽⁵⁾

أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقدّم الجواب على أداة الشرط وفعله عملت الأداة أم لم تعمل ، لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّماً على أداة الشرط كقولك : (أضرب إن تضرب) ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلّا أنّه لمّا أُخّر انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من

(1) شرح ألفية ابن مالك ، الأشموني ، ج4 : 15

(2) (أصول النحو، ج2: 187.

(3) (المقتصد ، ، الجرجاني، ج2 : 112

(4) (شرح المفصل ، ج9: 7.

(5) (شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج4: 85 - 86

حقّه أن يكون مرفوعاً ، وبناء على ما ذكرنا فهم يعدّون ما تقدّم على أداة الشرط وفعله هو
الجواب لا دليل الجواب بخلاف **البصريين** (1)

أمّا في نصوص المفضّليات التي ورد فيها تقديم الجواب ، فإنّ فعل الشرط ورد
كما يلي : في ثلاثة مواضع جاء فعل أمر ، وفي سبعة جاء فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، وفي
موضعين جاء فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ(لا) الناهية ، وفي موضع واحد جاء مضارعاً
مجزوماً بـ(لم) ، وفي موضع واحد جاء مضارعاً منصوباً بـ(لن) ، وفي موضعين جاء فعلاً
ماضياً ، وفي كلّ هذه المواضع لم تعمل الأداة في لفظه الجزم ، وهذا يقوّي ما ذهب إليه
كلّ من **سيبويه** و**المبرد** في جواز تقدّم جواب الشرط إن لم تعمل الأداة .

وممّا ورد من ذلك قول الشنفرى :

تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ ... وَنَحْنُ جِيَاعٌ، أَيَّ آلٍ تَأَلَّتِ (2)

يلاحظ هنا تقدّم الجواب وقد كان فعلاً مضارعاً مرفوعاً لم تعمل فيه (إن) وهو عند
البصريين دليل الجواب المحذوف ، أمّا **الكوفيون** فيرون أنّه الجواب نفسه .

ومنه أيضاً قول بشر بن أبي خازم :

وَقَالُوا: لَنْ تُقِيْمُوا إِنْ ظَعَنَّا ... فَكَانَ لَنَا وَقَدْ ظَعَنُوا مُقَامٌ (3)

وهنا جاء فعل الجواب مضارعاً منصوباً بـ(لن) حيث لم تعمل فيه الأداة .

وقد يحذف الجواب من غير تقديم، وسنحاول بإذن الله تعالى توضيح ذلك من خلال
مناقشة بعض الصّور الواردة في المفضّليات :

(1) (أصول النحو، ج2: 187، الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري، ج 2 : 623 ، ارتشاف الضرب، ج2

: 558 ، همع الهوامع ، ج4 : 333

(2) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 523

(3) (المصدر نفسه ، ج 3 : 1412

1) ومن صور حذف الجواب لمعلوماته مع (إن) :

قول تأبّط شرّاً:

إِنِّي زَعِيمٌ لَئِن لَّمْ تَتْرِكِي عَذْلِي أَنْ يَسْأَلَ الْحَيُّ عَنِّي أَهْلَ آفَاقٍ (1)

يقول إن لم تتركي عتبي لأفارقنك فراقاً لو يبحث عني أهل الحيّ جميعهم لا يهتدون لمكاني ، والملاحظ هنا تقدّم القسم بدلالة اللام ، فيكون الجواب المحذوف للقسم لتقدّمه ، وجواب الشرط دلّ عليه جواب القسم ، وأمّا من يرى اللام ليست لام القسم ، فيكون الجواب المقدّم هو جواب الشرط وتقديره : لأفارقنك .

وقول الجميح :

وَإِنَّ يَكُنْ حَادِثٌ يُخْشَى فُؤُو عِلْقٍ ... تَظَلُّ تَزْرُهُ مِنْ خَشْيَةِ الذَّيْبِ (2)

أي: إن وقع حادث مخشّي فغناؤها لضعف رأيها غناء صبيّ في عنقه تعاويذ وخرز ، تبقى طول نهارك تضبطه عن التصرف والبعد عنك خوفاً عليه من الذئب ، وجواب (إن) هنا محذوف تقديره (لا تغن شيئاً) أي هذه المرأة كالصبي لا خير فيها .

وقول المزرد بن ضرار :

فَإِنْ لَمْ تَرُدُّوْهَا فَإِنَّ سَمَاعَهَا ... لَكُمْ أَبَدًا مِنْ بَاقِيَاتِ الْقَلَائِدِ (3)

أي : إن لم تردوها هجيتكم هجاءً يبقى لازماً لكم كالقلائد في الأعناق . فالجواب المحذوف يقدر بـ (أهجكم)

وقوله :

كَذَلِكَ جَزَائِي فِي الْهَدْيِ وَإِنْ أَقْلُ ... فَلَا الْبَحْرُ مَنزُوحٌ وَلَا الصَّوْتُ صَاحِلٌ (4)

(1) المصدر نفسه ، ج 1 : 135

(2) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 157

(3) المصدر نفسه ، ج 1 : 379

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 486

أي: إن أقل شعراً لا ينقطع شعري ولا ييح صوتي .

وقول ثعلبة بن عمرو :

فَإِنْ قَتَلْتُهُ فَلَمْ أَلَهُ وَإِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَجُرْحُ رَغِيبٍ⁽¹⁾

أي : لم آله أي لم أقصر فيه، والمعنى: إن قتلته فذاك أردت وإن ينج من القتل فقد جرحته جرحاً عميقاً.

وقول عبد الله بن عنمة :

فَإِنْ أَبِيئْتُمْ فَإِنَّا مَعَشَرٌ أَنْفُ لَا نُطْعِمُ الذُّلَّ إِنَّ السُّمَّ مَشْرُوبٌ⁽²⁾

أي : إن أبيئتم أبينا لأننا ذوو أنفة لا نرضى الذلّ. وقول علقمة بن عبدة:

فَإِنْ تَسَأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي ... بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ⁽³⁾

أي أحببكم لأنني خبير بهنّ.

(2) **ورود الحذف مع (من) :**

في قول الحارث بن وعلّة الجرمي :

فَمَنْ يَكُ يَرْجُو فِي تَمِيمٍ هَوَادَةً فَلَيْسَ لِحَرَمٍ فِي تَمِيمٍ أَوَاصِرٌ⁽⁴⁾

أي فلن يجدها لأنه ليس لتميم عواطف .

(3) **وروده مع (لما) قول بشر بن أبي حازم :**

فَلَمَّا رَأَوْنَا بِالنِّسَارِ كَأَنَّنَا ... نَشَاصُ الثَّرِيَّا هَيَّجَتْهَا جُنُوبُهَا

فَكَانُوا كَذَاتِ الْقَدْرِ لَمْ تَدْرِ إِذْ غَلَّتْ ... أَتُنْزِلُهَا مَذْمُومَةً أَمْ تُذِيبُهَا⁽¹⁾

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ج 2 : 1135

⁽²⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1553

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1582

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 777

التقدير: لما رأونا تحيروا فلم يدروا ما يصنعون .

4) ومن صور حذفه مع (لو) قول المزد :

(2) تَرَكْتُ ابْنَ ثَوْبٍ وَهُوَ لَا سِتْرَ دُونَهُ ... وَلَوْ سِتُّتُ غَنَّتِي بِثَوْبٍ وَلَا يَدِي

أي هجوته هجاءً تغني به الولائد.

وقول سلامة بن جندل :

(3) وَلَىٰ حَيْثًا وَهَذَا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ ... لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ

أي لو أدركه ركض اليعاقب لطلبناه.

وقول المرقش الأكبر :

(4) ذَكَرْتُ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيَهَا ... قَرِيبٌ وَلَكِنْ حَبَسْتَنِي الْحَوَابِسُ

أي : لوصلتها .

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

(5) وَكِلَاهُمَا قَدْ عَاشَ عَيْشَةً مَاجِدٍ ... وَجَنَى الْعَلَاءَ، لَوْ أَنَّ شَيْئًا يَنْفَعُ

أي: لنفعمهم ما كانا فيه من النعيم.

3) ومن صور حذف الجواب، إذا علم: (مع الأداة إذا) :

قول المرار بن منقذ :

صِفَةُ النَّعْلِبِ أَدْنَىٰ جَرِيهِ وَإِذَا يَزْكُضُ يَعْفُورٌ أَشْرُزُ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1386

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 376

⁽³⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 559

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 1001

⁽⁵⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1726

⁽⁶⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 410

أي : يسرع كاليعفور الأشر

وقول سلامة بن جندل :

قَوْمٌ، إِذَا صَرَّحَتْ كَحَلِّ، بِيُوتُهُمْ ... عِزُّ الذَّلِيلِ وَمَأْوَى كُلِّ قُرْضُوبٍ (1)

أي : تزدهم بيوتهم بالمحتاجين

(1) المصدر نفسه ، ج 2 : 585

وقوله :

كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِحُ فَزِعٌ ... كَانَ الصُّرَاخُ لَهُ قَرْعُ الظَّنَابِيبِ (1)

أي : سارعنا لنجدته.

2/ إذا توسطت الأداة :

يقصد **بتوسط الأداة** وقوع الأداة بين ما يتقدم عليها ممّا ظاهره الجواب أو دليل الجواب وبين جملة فعل الشرط التي تتلو الأداة.

مثال ذلك : قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (2).

وقد ذهب **الفراء** إلى أنّه إذا نوى بـ(مَنْ) **الاستئناف** فهي **جزاء** ويكون الفعل بعدها مجزوماً واكتفى بما جاء قبلها من الجواب (3).

وقد تبين ممّا سبق عند الحديث عن تقدّم الجواب أنّ **للنحاة** رأيان في ذلك :

الأوّل : مذهب **البصريين** حيث يعدّون ما تقدّم على الأداة هو دليل الجواب ذكّره يغني عن الجواب وأنّه سدّ مسدّ الجواب .

الثاني : مذهب **الكوفيّين** حيث يعدّون ما تقدّم على الأداة هو الجزاء نفسه لا دليله حينئذ فلا حذف للجواب عندهم .

د/ ومن صور توسط الأداة في اختيارات المفضل :

مع (إن) قول الحصين بن الحمام :

وَأُنْجَيْنَ مَنْ أَبْقَيْنَ مِنَّا بِخُطَّةٍ ... مِنْ الْعُدْرِ لَمْ يَدْنَسْ وَإِنْ كَانَ مُؤَلَّمًا (4)

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 588

(2) سورة آل عمران ، آية (97) .

(3) معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : ح 62 ، 63 ، 247 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 346

هنا يلاحظ تقدّم (لم يدنس) وهو الجواب على رأي **الكوفيّين** ، ودليل الجواب على رأي **البصريّين** ، و**الزّاج** عندي أنّه الجواب تقدّم على شرطه ، فالمعنى : إن كان قد ألم لم يفرّ فيكون ذلك عارًا عليه .

وقول المرار بن منقذ :

وَلِيَّ الرَّزْدُ الَّذِي يُورَى بِهِ ... إِنَّ كَبَا زَنْدٌ لَنْئِيمٍ أَوْ قَصْرٌ⁽¹⁾

وهنا تقدّمت الجملة الاسميّة التي في موضع الجواب (لي الزند) على العبارة الشرطيّة (إ) ن كبا زند لنئيم) فيكون التقدير : إن كبا زند لنئيم فلي الزند ، أي : لي القوّة التي أبلغ بها حاجتي إن ضعف لنئيم عن بلوغ حاجته .

وقوله :

وَأَنَا الْمَذْكُورُ مِنْ فِتْيَانِهَا ... بِفَعَالٍ الْخَيْرِ إِنَّ فِعْلٌ ذُكِرَ⁽²⁾

والتقدير هنا : إن فعل ذكر فأنا المذكور بفعال الخير .

وقول الشنفرى :

مُصْعَلِكَةٌ لَا يَفْصُرُ السِّتْرَ دُونَهَا ... وَلَا تُرْتَجَى لِلبَيْتِ إِنْ لَمْ تُبَيِّتْ⁽³⁾

التقدير : إن لم تبَيِّت لا ترتجَ للبيت. أي إن لم ترد الإقامة فإنها لا ترتجى أن تكون مقيمة

وقول عوف بن الأحوص :

أَقْرُّ بِحُكْمِكُمْ مَا دُمْتُ حَيًّا وَالزَّمُّهُ وَإِنْ بَلَغَ الْفَنَاءُ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 423

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 423

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 524

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 805

التقدير : إن بلغ الفناء أَلْزَمَ حَكْمَكُم ، والمعنى أَرْضَى بِمَا تَحْكُمُونَ بِهِ وَأَلْتَزِمَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ فَنَاءٌ مَالِي

وقول سويد بن أبي كاهل :

وَزُنُّ الْأَحْلَامِ إِنْ هُمْ وَازَنُوا ... صَادِقُوا الْبَأْسَ إِذَا الْبَأْسُ نَصَعٌ⁽¹⁾

التقدير : إن هم وازنوا فهم وزن الأحلام .

وورد حذف الجواب مع (لَمَّا) في قول الجميح :

رَكُضًا وَقَدْ غَادَرُوا رَبِيعَةَ فِي الْ- أَثَارِ لَمَّا تَقَارَبَ النَّسْمُ⁽²⁾

التقدير : لَمَّا تَقَارَبَ النَّسْمُ غَادَرُوا رَبِيعَةَ فِي الْآثَارِ ، والمعنى لَمَّا قَرَبَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ خَذَلُوا رَبِيعَةَ .

ومن وروده مع (مَنْ) قول ذي الأصبع العدواني :

يَا عَمْرُو لَوْ لِنْتَ لِي أَلْفَيْتَيْ يَسْرًا سَمَحًا كَرِيمًا أَجَازِي مَنْ يُجَازِينِي⁽³⁾

التقدير من يجازني أجازه ويمكن أن تكون (مَنْ) اسم موصول لأنَّ الفعل بعدها مرفوع .

ومن وروده مع (إِذَا) :

قول تَابُطُ شَرًّا :

لَتَفْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي⁽⁴⁾

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 888

(2) المصدر نفسه ، ج 1 : 199

(3) المصدر نفسه ، ج 2 : 765

(4) المصدر نفسه ، ج 1 : 138

التقدير : إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي لتقرعن علي السن من ندم ، إذا فقدتني واضطرت إلى تذكر أخلاقي لتندمن على سوء عشرتك ، وإفراطك في لومي وعتبي ، فقدم العتاب وعاقبة سوء العشرة على مدح النفس .

وقول متمم بن نويرة :

صَافِي السَّبِيْبِ كَأَنَّ عُصْنَ أَبَاءَةٍ ... رِيَّانَ يَنْفُضُهَا إِذَا مَا يَفْدَعُ (1)

التقدير: إذا ما يقدحُ ينفضُ إباءة ، والمعنى : هذا الفرس متى ما حرك بقدح العنان ، أو لي العذار نفض سببها جثل الشعر ، ريان العسيب كأنه قصبه كثيرة الفروع رطبة المهز وقوله :

فَإِذَا تُرَاهِنُ كَانَ أَوَّلَ سَابِقٍ ... يَخْتَالُ فَارِسُهُ إِذَا مَا يُدْفَعُ (2)

التقدير: إذا ما يدفع يختال فارسه ، والمعنى : إذا ما اندفع في الجري يزهى بإدلاله به فيكتسي خيلاء وكبرا .

وقول الشنفرى :

تَبِيْتُ بُعِيدَ النَّوْمِ تُهْدِي غُبُوقَهَا ... لِجَارَتِهَا إِذَا الْهَدِيَّةُ قَلَّتِ (3)
التقدير: إذا الهدية قلت تهدي غبوقها لجارتها ، أي إذا أجدبت الأرض وذهبت الإبل بسبب برد الشتاء وقلت الهدية تؤثر جارتها على نفسها فتهدى غبوقها (وهو ما يشرب بالعشي)
وقول سويد بن أبي كاهل :

يُلْهَبُ الشَّدَّ إِذَا أَرْهَقْنَهُ ... وَإِذَا بَرَّرَ مِنْهُنَّ رَنَعٌ (4)

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 259)

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 264)

(3) (المصدر نفسه ، ج 1 : 516)

(4) (المصدر نفسه ، ج 2 : 897)

التقدير: إذا أُرهِقَنه يُرهِبُ الشَّدَّ ، أي المعنى : إذا ضَيَّقَن عليه المجال يحمي العدو ويهيِّجه ، أي يسرِّعه ، وإذا تعادَهَنَّ وبعد منهنَّ كَفَّ ورفق بنفسه ، فهنا تقدّم الجواب على العبارة الشرطيّة .

3) إذا توسطت العبارة الشرطيّة بين متلازمين :

اختلف النّحاة في جواب العبارة الشرطيّة التي تتوسط بين متلازمين مثل :المبتدأ والخبر أو (كان واسمها وخبرها) أو (إن واسمها وخبرها) .

ذهب **سيبويه** إلى: أنّ الجملة هي الجواب، وذهب **المبرد** إلى أن الجواب محذوف⁽¹⁾ أمّا **ابن مالك** فقد ذهب إلى أنّ الخبر يسدّ مسدّ الجواب⁽²⁾ . وردّ ذلك **أبوحيّان** وقال بأنّ الجواب الجواب محذوف⁽³⁾ .

ولعلّ ما ذهب إليه **سيبويه** أقرب للصّواب ، لأنّ العبارة الشرطيّة علّقت حدوث ما توسطته، فمثلاً: من صور ذلك **التوسط** قول مزرد بن ضرار :

أَلَسْتُ نَقِيًّا مَا تَلِيْقُ بِكَ الدَّرَى ... وَلَا أَنْتَ إِنْ طَالَتْ بِكَ الكَفُّ نَاكِلٌ⁽⁴⁾

توسّط العبارة الشرطيّة (**إن طالت بك الكف**) بين المبتدأ (**أنت**) والخبر (**ناكل**) والمبتدأ والخبر من الأمور المتلازمة ، فكلّ مبتدأ لا بدّ له من خبر ، فجملة (**ولا أنت ناكل**) معلّقة بـ(**إن طالت بك الكف ناكل**) .

وقول المرقش الأصغر :

وَأَنْتِي وَإِنْ كَلَّتْ قُلُوصِي لِرَاجِمٍ بِهَا وَبِنَفْسِي يَا فُطَيْمَ المَرَاجِمَا⁽⁵⁾

هنا توسطت العبارة الشرطية (**إن كلت قلوصي**) بين **إن** واسمها (**إني**) وخبرها (**لراجم**) .

(1) إعراب القرآن ، النحاس ، ص : 56 .

(2) التسهيل ، ابن مالك ، ص : 239 .

(3) ارتشاف الضرب، أبوحيان ، ص : 814 .

(4) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 475

(5) المصدر نفسه ، ج 2 : 1101

وقول ثعلبة بن عمرو :

إِنَّ عَرِيْبًا وَإِنْ سَاءَ عَيْنِي أَحَبُّ حَبِيْبٍ وَأَدْنَى قَرِيْبٍ⁽¹⁾

توسّطت العبارة الشرطية (إن ساءني) بين إن واسمها (إن عريباً) وخبرها (أحب حبيباً).

وقول متمم بن نويرة :

وَإِنِّي وَإِنْ هَازَلْتَنِي قَدْ أَصَابَنِي مِنْ الْبَتِّ مَا يُبْكِي الْحَزِيْنَ الْمُفَجَّعَا⁽²⁾

وتوسّطت في هذا البيت العبارة الشرطية (إن هازلنتني) بين إن واسمها (إنني) وخبرها (أصابني) .

وقول راشد بن شهاب :

عَلَى أَنْ قَيْسًا قَالَ قَيْسُ بْنُ خَالِدٍ: ... لَيْشْكُرُ أَحْلَى إِنْ لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ⁽³⁾

توسّطت العبارة الشرطية (إن لقينا) بين الخبر (أحلى) ومتعلّقه من الجارالمجرور (من التمر).

وقول : الحارث بن ظالم :

وَقَوْمِي، إِنْ سَأَلْتِ، بَنُو لُؤَيٍّ ... بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضَّرَابَا⁽⁴⁾

فهنا توسّطت العبارة الشرطية بين المبتدأ (قومي) والخبر (بنو لؤي).

وقول بشر بن أبي خازم :

فَأَبْلُغْ إِنْ عَرَضْتَ بِنَا رَسُولًا ... كِنَانَةَ قَوْمَنَا فِي حَيْثُ صَارُوا⁽⁵⁾

توسّطت العبارة الشرطية في هذا البيت بين فعل الأمر (أبلغ) والمفعول به (رسولاً)

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 2 : 1130

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 1184

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1324

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 1336

⁽⁵⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 1433

وقول سبيع بن الخطيم :

مِنْ غَيْرِ مَا جُرِمَ أَكُونُ جَنِيثُهُ فِإِيهِمْ وَلَا أَنَا إِنِ نُسِبْتُ فَذَيْفٌ⁽¹⁾

توسّطت العبارة الشرطية (إن نسبت) بين المبتدا (أنا) وخبره (قذيف)

ومن توسط العبارة الشرطية مع (لما) :

قول عبدالله بن عنمة :

تَقُولُ لَهُ لَمَّا رَأَتْ خَمَعَ رِجْلِهِ أَهَذَا رَأْسُ الْقَوْمِ ؟ رَادَ وَسَادَهَا⁽²⁾

وهنا توسطت العبارة الشرطية (لما رأّت خمع رجله) بين فعل القول (تقول) وجملة مقول

القول (أهذا رئيس القوم؟) .

ومن توسطت العبارة الشرطية قول: تأبط شراً :

وَلَا أَقُولُ إِذَا مَا خُلْتُ صَرَمْتُ ... يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ شَوْقٍ وَإِشْفَاقٍ⁽³⁾

توسّطت العبارة الشرطية (إذا ما خلّ صرمت) بين فعل القول (لا أقول) ومقول القول: (يا

ويح نفسي) .

وقول بشامة بن عمرو :

كَأَنَّ يَدَيْهَا إِذَا أَرْقَلْتُ وَقَدْ جُرْنَ ثُمَّ اهْتَدَيْنَ السَّبِيلَا⁽⁴⁾

يَدَا عَائِمٍ خَرَّ فِي غَمْرَةٍ قَدْ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ إِلَّا قَلِيلَا

توسّطت العبارة الشرطية (إذا أرقلت) بين كأن واسمها (كأن يديها) وخبرها

(يدا عائم) .

وقوله :

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1527

⁽²⁾ (المصدر نفسه ، ج 3 : 1550

⁽³⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 117

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 1 : 293 - 294

وَحَشُّوا الحُرُوبَ إِذَا أُوقِدَتْ رِمَاحًا طِوَالاً وَخَيْلًا فُحُولًا⁽¹⁾

وهنا توسطت العبارة الشرطية (إذا أوقدت) بين الفعل (حشوا) والمفعول به (رماحًا).

وقول مزرد بن ضرار :

فَمَنْ يَكُنْ مِعْزَالَ الْيَدَيْنِ مَكَائُهُ إِذَا كَشَّرَتْ عَنْ نَابِهَا الحَرْبُ خَامِلٌ⁽²⁾

فتوسطت العبارة الشرطية (إذا كشرت عن نابها الحرب) بين المبتدأ (مكانه) والخبر

. (خامل).

وقول المخبل السعدي :

قَلِّقْتُ إِذَا انْحَدَرَ الطَّرِيقُ لَهَا قَلَّقَ المَحَالَةَ ضَمَّهَا الدَّعْمُ⁽³⁾

توسطت العبارة الشرطية (إذا انحدر) بين الفعل (قلقت) والمفعول المطلق (قلق)

وقول عبدة بن الطبيب :

يُشْلِي ضَوَارِي أَشْبَاهًا مُجَوَّعَةً ... فَلَيْسَ مِنْهَا إِذَا أُمِكنَ تَهْلِيلٌ⁽⁴⁾

توسطت العبارة الشرطية (إذا أمكن) بين ليس وخبرها المقدم (ليس منها) واسمها المؤخر

. (تهليل).

وقول عبد يغوث :

وَكُنْتُ إِذَا مَا الحَيْلُ شَمَّصَهَا القَنَا ... لَبِيقًا بَتَّصْرِيفِ القَنَاةِ بَنَانِيًا⁽⁵⁾

توسطت العبارة الشرطية (إذا ما الخيل شمَّصها القنا) بين كان واسمها (كنت) وخبرها

. (لبيقًا).

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 298

(2) (المصدر نفسه ، ج 1 : 451

(3) (المصدر نفسه ، ج 1 : 551

(4) (المصدر نفسه ، ج 2 : 659

(5) (المصدر نفسه ، ج 2 : 772

وقول متمم بن نويرة :

وَأَسْتُ إِذَا مَا الدَّهْرُ أَحَدَتْ نَكْبَةً وَرُزْءًا بِرِزْوَارِ الْقُرَائِبِ أَخْضَعًا (1)

وفي بيت متمم توسطت العبارة الشرطية بين الفعل التأسخ واسمه الضمير المتصل (لست) وخبره المجرور لفظا بحرف الجر الزائد منصوب محلاً (بزوار)

4) اعتراض شرط على شرط :

سبق توضيح هذه المسألة وملخصها أن للنحاة آراء متباينة فيما إذا توالى شرطان لأيهما يكون الجواب ؟

ف**الجمهور** يرى أن الجواب للشرط الأول وشرط الثاني محذوف لدلالة الأول عليه (2) . ومن ذهب مذهب الجمهور ولكنه لا يرى حذفاً : **ابن الشجري** (3) و**ابن مالك** (4)

أما **الرضي** فيعتمد على الفاء في تمييز الجواب لأي الشرطين وإن لم توجد الفاء فالرأي رأي الجمهور (5) .

ورأى **العكبري** : هو أن الجواب للشرط الثاني وجواب الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه (6) .

* ومن صور هذا الحذف على رأي الجمهور :

قول الجميح :

أَمَّا إِذَا حَرَدَتْ حَرْدِي فَمُجْرِيَةٌ ... جَرْدَاءُ تَمْنَعُ غِيلاً غَيْرَ مَقْرُوبٍ (1)

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التنريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1183

(2) (ارتشاف الضرب ، ج 2 : 562 ، اعتراض الشرط على الشرط ، ابن هشام ، تحقيق / عبدالفتاح الحموز (عمان ، دار عمار ، ط 1 ، 1406 هـ - 1986 م) ص : 41 .

(3) (أمالي ابن الشجري ، ج 1 : 367 .

(4) (شرح الكافية الشافلية ، ابن مالك ، ج 2 : 1614 .

(5) (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 395 .

(6) (التبيان ، العكبري ، ج 2 : 696 .

هنا يكون الجواب (فمجريه) لِ(أَمَّا) وهو جملة اسمية محذوفة المبتدأ ، والتقدير : مهما يكن من شيء فهذه المرأة مجرية، وجواب (إذا) محذوف دلّ عليه جواب (أَمَّا) .

وقول الحارث بن حلزة :

وَلَيْنُ سَأَلْتِ إِذَا الْكُتَيْبَةُ أَجَحَمَتْ ... وَتَبَيَّنَتْ رِعَاةُ الْجَبَانِ الْأَهْوَجِ
وَحَسِبْتَ وَقَعَ سَيْوفِنَا بِرُؤُوسِهِمْ ... وَوَقَعَ السَّحَابُ عَلَيَّ الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ (2)

وهنا تقدّمت (إن) فالجواب لها وهو (حسبت وقع سيوفنا) والواو للإقحام على رأي الكوفيين وجواب إذا محذوف . ولكن الراجح أنّ جواب القسم محذوف تقديره (علمت) ، وجواب (إن) مجموع القسم وجوابه ، وجواب (إذا) محذوف تقديره (تقدّمنا) ، فيكون المعنى : والله إن سألت عنّا علمت إذا الكتيبة أجمت نتقدم ونقاتل .

5/ توالي قسم وشرط :

سبق الحديث عن هذه المسألة ومفادها أنّ القسم إذا تقدّم على الشرط غير الامتناعي جعل الجواب له وحذف جواب الشرط، وإنّ تقدّم الشرط على القسم ولم يتقدّم عليهما ذو خبر كان الجواب المذكور له وجوباً وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه (3)، وإنّ تقدّم على القسم والشرط ما يطلب خبراً أعرب ما بعدهما جواباً للشرط ،

(1) (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 155

(2) (المصدر نفسه، ج 3 : 1140

(3) (شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج 3 : 216 ، همع الهوامع ، السيوطي ، ج 4 : 254 .

مطلقاً تقدّم الشرط أم تأخّر⁽¹⁾، وكذلك إذا كان الشرط امتناعياً كان الجواب للشرط تقدّم أو أو تأخّر⁽²⁾.

* صور حذف جواب الشرط إذا اجتمع قسم و شرط في اختيارات المفضل :

ورد ذلك في قول المخبل السعدي :

وَأَلَيْتُ بَنَيْتَ لِي الْمَشَقَّرَ فِي هُضْبٍ تَقَصَّرُ دُونَهُ الْعُصْمُ⁽³⁾
لَتُنْقِبَنَّ عَنِّي الْمَنِيَّةُ إِ نَّ اللَّهَ لَأَيِسَ كَحُكْمِهِ حُكْمُ

في هذا البيت تقدم القسم على الشرط ، فالجواب (لتنقبن) للقسم وجواب (إن) محذوف ، والمعنى والله لو بنيت لي قصر المشقّر على هضب لا تدركه الوعول ،ليدركني الموت وهو قضاء الله وقدره .

وقول ثعلبة بن عمر :

فَأَقْسَمَ بِاللهِ لَا يَأْتِي وَأَقْسَمْتُ إِنَّ نَأْتُهُ لَا يَأْتِي⁽⁴⁾

وكذلك هنا تقدّم القسم على (إن) فالجواب (لا يأت) للقسم، وجواب إن محذوف دلّ عليه جواب القسم. ويقول مرة بن همام :

تَاللهِ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَی أَهْلَهَا ... وَلَشَرُّ مَا قَالَ امْرُؤٌ أَنْ يَكْذِبَا

لَعَبَّتُ فِي عَرْضِ الصُّرَاخِ مُفَاضَةً ... وَعَلَوْتُ أَجْرَدَ كَالْعَسِيبِ مُشَدَّبَا⁽⁵⁾

(1) الكتاب ، ج 1 : 456 ، معاني القرآن ، الفراء ، ج 1 : 56 ، معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ج 5 : 358-359 ، الكشاف ، الزمخشري ، ج 1 : 71 ، التبيان ، العكبري ، ج 2 : 664 ، البيان في إعراب غريب القرآن ، الأنباري ، ج 1 : 178 .

(2) شرح ألفية ابن مالك ، وحاشية الصبان عليه ، الأشموني ، ج 4 : 28 .

(3) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 557

(4) المصدر نفسه ، ج 3 : 1134

(5) المصدر نفسه ، ج 3 : 1305

وهنا تقدّم القسم (تالله) على شرط امتناعي (لولا) فالجواب هنا (لَبَعَثْتُ) للشرط الامتناعي (لولا).

وقول الحارث بن ظالم :

فَأَقْسَمَ لَوْ لَا مَنْ تَعَرَّضَ دُونَهُ لَخَالَطَهُ صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارُمٌ⁽¹⁾

كذلك هنا تقدّم القسم (فأقسم) على القسم الامتناعي (لولا من تعرّض) والجواب واحد (لخالطه صافي الحديد صارم) ، فيكون الجواب هنا للشرط ، وجواب القسم محذوف مقدر بمجموع العبارة الشرطية .

(6) تقدم ما يدل على الجواب ووقوع العبارة الشرطية بعد (واو) :

ذكر **الرضي** أن (الواو) قد تدخل على العبارة الشرطية إذا تقدّم دليل على الجواب ولا تدخل هذه الواو إلا عندما يكون الشرط غير ملائم للكلام المتقدّم وهو دليل الجواب وإنما الملائم هو ضدّ ذلك الشرط ، وللتّحاة في هذه الواو آراء متعددة :

الأول : ما ذهب إليه **الزّمخشري** وهو أن هذه (الواو) للحال فيكون الكلام المتقدّم عاملاً في (الشرط) النّصب على الحالية⁽²⁾ وتابعه **الزّركشي** حيث يقول : إذا دخلت على أداة الشرط وواو الحال لم يحتج إلى جواب⁽³⁾. ويذكر **الزّركشي** أن **ابن جنّي** علل خلو (الشرط) من الجواب بأنّ الحال فضلة وأصل الفضلة أن تكون مفردة ، ولذا لم يجب (الشرط) لأنّه لو أوجب لصار جملة والمفرد أولى بها من الجمل و(الشرط) وإن كان جملة فهو كالأحاد يحتاج إلى جواب احتياج المبتدأ إلى خبره⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ (اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 3 : 1329

⁽²⁾ (شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 257 .

⁽³⁾ (البرهان ، الزركشي ، ج 2 : 367 .

⁽⁴⁾ (المصدر نفسه ، ج 2 : 367

الثاني : ما ذهب إليه **الجنزي**⁽¹⁾ وهو أن هذه (الواو) عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو وهو (ضد الشرط المذكور)⁽²⁾.

الثالث : ما ذهب إليه **الرضي** - وقد اعترض على **الجنزي** فيما ذهب إليه وهو أن هذه (الواو) اعتراضية وتأتي متوسطة بين أجزاء الكلام وقد تأتي بعد تمام الكلام وجواب الشرط عنده هو ما يدل الكلام عليه⁽³⁾.

الرابع : نقل **أبو حيان** أنّ بعضهم يرى أنّ ما ورد قبل الشرط في هذا التركيب جاء على سبيل الاستقصاء لجميع الأحوال ، وما بعدها جاء لبيان حكم لا يندرج فيما قبلها والواو عنده عاطفة ما بعدها على حال مقدرة قبلها تقديرها (على كل حال)⁽⁴⁾

وكان للأستاذ إبراهيم الشّمسان مسمّى آخر لهذه (**الواو**) فهي عنده (**واو الرّغم**) أو الواو الرّغميّة ذلك أنّ الشرط بعدها سلبيّ دافع عن الفعل ، وذلك في نحو : أكرمه وإن شتمني ، فالشتم بعيد عن الإكram دافع عنه ، وكأنّ المعنى : أكرمه رغم شتمه لي⁽⁵⁾.

والرّاجح هنا أنّ هذه (**الواو**) حالية تبين أنّ ما قبلها حادث على كل حال فكأنّك تقول أكرمه على كل حال .

ومن صور ورود هذه (الواو) في الاختيارات ، قول : تأبّط شرّاً :

عَادَلْتِي إِنَّ بَعْضَ اللَّوْمِ مَعْنَفَةٌ ... وَهَلْ مَتَاعٌ وَإِنْ أَبْقَيْتُهُ بَاقٍ⁽⁶⁾

أي متاع وإن حافظ عليه الإنسان أو لم يحفظه فمصيره إلى زوال .

وقول الحصين بن الحمام :

(1) هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي ، وكنيته أبو حعص ، إمام في النحو والأدب ، توفي سنة (550هـ) وقد جاوز السبعين ، انظر بغية الوعاة ، ج 2 : 221 .

(2) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 257 - 258 .

(3) البحر المحيط ج 2 : 165 - ج 6 : 390

(4) شرح الكافية ، الرضي ، ج 2 : 257 .

(5) الجملة الشرطية ، إبراهيم الشّمسان ، ص : 357 .

(6) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 134

وَأَنْجَيْنَ مَنْ أَبْقَيْنَ مِنَّا بِخُطَّةٍ ... مِنَ الْعُدْرِ لَمْ يَدْنَسْ وَإِنْ كَانَ مُؤَلَّمًا (1)

وهنا من نجا من هذه الحرب لم يفرّ ألم أم لم يألم .

وقول المتقّب العبدى:

وَلِبَعْضِ الصَّفْحِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْ ذِي الْخَنَاءِ أَبْقَى وَإِنْ كَانَ ظَلَمَ (2)

فهنا الصّفْح والإِعْرَاض أجلب للبقيا على كل حال إن كان من تصفح عنه استمرّ في ظلمه أو تراجع .

وقول الخصى من محارب :

فَمَا يَسْتَطِيعُ النَّاسُ عَقْدًا نَشُدُّهُ نَنْقُضُهُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَ مُبْرَمًا (3)

وهم هنا سينقضون عقدهم معهم إن كان محكما أم لم يكن محكما .

وقول بشر بن أبي خازم :

وَلَيْسَ الْحَيُّ حَيُّ بَنِي كِلَابٍ بِمُنْجِيهِمْ وَإِنْ هَرَبُوا الْفِرَارُ (4)

فحيّ بني كلاب لن ينجوا إن فرّوا أم لم يفرّوا ، فعبارة (وإن هربوا) معترضة بين ليس وخبرها (بمنجيهم) واسمها المتقدّم (الفرار) .

وقول معاوية بن مالك :

إِذَا نَزَلَ السَّحَابُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعِيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا (5)

يقول نحن أعزاء سنرعى ما يسببه المطر من نبت رضوا أم لم يرضوا .

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 346

(2) المصدر نفسه ، ج3: 1272

(3) المصدر نفسه ، ج3: 1359

(4) المصدر نفسه ، ج3 : 1430

(5) المصدر نفسه ، ج3 : 1485

وقول عبد قيس بن خفاف :

وَاعْلَمَ بِأَنَّ الضَّيْفَ مُخْبِرٌ أَهْلِهِ بِمَبِيتِ لَيْلَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُسْأَلِ⁽¹⁾

وهنا سيأتي الإخبار من الضيف بمبيت ليلته سئل أم لم يسأل .

وقول علقمة بن عبدة :

وَكُلُّ حِصْنٍ وَإِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ عَلَى دَعَائِمِهِ لَا بُدَّ مَهْدُومٍ⁽²⁾

وهنا كل حصن وإن كان قوياً وقاوم الزمن وعاش طويلاً فلا بد أن يأتي عليه وقت يتهدم ويسقط وهذه سنة الحياة ، فهو متهدم إن بقي طويلاً أم لم يبق .

ج/ حذف الأداة :

المشهور أنها لا تحذف ورغم هذا فقد ذكر السيوطي⁽³⁾ أن بعضهم قد أجاز ذلك ولكنه لم يذكر من أجاهه ، قال : لا يجوز حذف أداة الشرط ، ولو كانت (إن) في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف (إن) فيرتفع الفعل ، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرج عليه قول الله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فِيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾⁽⁴⁾. وقد جوز ابن هشام في مؤلفه شرح شذور الذهب حذف الأداة مع فعل الشرط، وشرط لذلك أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه: أو بمعناه فقط ، وقال عنه هذا هو المذهب الصحيح⁽⁵⁾، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾

(1) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق: د . فخرالدين قباوة ، ج3: 1557

(2) المصدر نفسه ، ج3: 1619.

(3) همع الهوامع ، ج2: ص : 63

(4) سورة المائدة : 106 .

(5) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ومن كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين

عبدالحميد (ط1 ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت) . ص ، 324 .

رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾ أي تعالوا فإن تأتوا أتلتُ، ولكن هذا خلاف ما ذهب إليه الخليل وسيبويه (2) والسيرافي (3) والفراسي (4) الذين يرون أنّ الجازم هو الطلب المقدم عليه .

صور حذف الأداة لمن يرى ذلك :

قول الجميح :

فَأَقْنِي لَعَلَّكَ أَنْ تَحْظِي وَتَحْتَلِّي ... فِي سَحْبَلٍ مِنْ مُسُوكِ الضَّانِ مُنْجُوبٍ (5)

أي : إن تقني تحظي وتحتلي ...

وقول عبد قيس بن الخفاف :

وَدَعَ الْقَوَارِصَ لِلصَّدِيقِ وَغَيْرِهِ ... كَيْ لَا يَرُوكَ مِنَ اللَّئَامِ العُزْلِ (6)

أي : إن تدع القوارص للصديق وغيره لا يروك من اللئام، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الجازم لمحل الجواب هنا هو الطلب وليس الأداة التي يُعتقد أنّها محذوفة ، لأنّه تكأف، فكما يعتقد أنّ هناك أداة محذوفة ، يمكن أن يقدر استفهام أيضا كما يلي : فإنّ سألتَ لماذا أدع القوارص ؟ فيكون جواب الاستفهام هو جواب الطلب وهكذا .

(1) سورة الأنعام آية : 151

(2) الكتاب ، ج 2 : 92 - 93 .

(3) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج 3 : 241 .

(4) الإيضاح ، الفرسي ، ص : 322 .

(5) اختيارات المفضل ، شرح التبريزي ، تحقيق : د . فخرالدين قباوة ، ج 1 : 162

(6) المصدر نفسه ، ج 3 : 1557

خاتمة البحث وأهم نتائجه وتوصياته

الحمد لله ربّ العالمين، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، قرن العلم بتقواه (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ) اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا مَا جَهَلْنَا ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، ثمّ أمّا بعد :

هذه دراسة مبسطة للجملة الشرطيّة من خلال المفضليّات - والتي شملت مفهومها وعناصرها وتعدد أحوالها وتحليل ذلك وتطبيقه على الاختيارات منهج البحث - وقد كانت أهمّ نتائج هذا البحث المتواضع ما يلي :

1/ اتّضح من التمهيد اضطراب النّحاة في وضع تعريف واضح متّفق عليه لمفهوم الجملة الشرطيّة كمصلح نحويّ ، بل حتى التعاريف التي وردت في المعاجم العربيّة لم ترق إلى مفهوم الجملة الشرطيّة كتركيب قائم بذاته ، و ذلك لعدم دراستهم للجملة الشرطيّة دراسة منفصلة ، بل درسوها ضمن جوازم الفعل المضارع . وكذلك عدم اتّفاقهم في: نوع الجملة الشرطيّة وفهم تركيبها هل هي جملة أم جملتان ؟ فنتج : **أنّها جملتان ربطت بينهما الأداة.**

2/ أما الفصل الأول فقد تم تناول الجملة الشرطيّة بالأدوات الجازمة فتمّ فيه بحث مفهوم أداة الشرط ونتج : **أنّ النحويين ينصّون على سببيّة فعل الشرط ومسببيّة الجزاء ،** واختلاف النّحاة في طبيعة الأداة من حيث التّركيب، والاسميّة، والحرفيّة، ومن حيث عملها عدم عملها . وكذلك تمّ بحث صدارة الأداة وأثر ذلك في إعراب الاسم الذي يحل محل فعل الشرط واختلاف النّحاة في وجوب صدارتها وعدمه ، ونتج أنّ الرأي الرّاجح وهو وجوب صدارتها لاعتماد ترتيب الجملة الشرطيّة عليها ، وكذلك نتج:

1/ تتصدّر الأداة أغلب مكّونات الجملة الشرطيّة ، وهذا متّفق ما اعتبره النّحويّون أصلاً

2/ لم يتقدّم معمول الجواب على أداة الشرط ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيّون .

3/ لم تتصدّر الأداة (إن) التّركيب الشّرطيّ في ما نسبته (40%) من مكّوناتها ، وكذلك (إذا) في ما يقارب (55%) من مكّوناتها ، أمّا بقيّة الأدوات فمنها ما تصدرت التّركيب الشّرطيّ دائماً، ومنها ما لم يتصدّر في مكّونات قليلة وتفسير ذلك راجع إلى كثرة استعمال (إن) و(إذا) في التّركيب الشّرطيّ، إضافة إلى تصرّف العرب في استخدامهما .

4/ هذه النّسبة الكبيرة التي تخلفّت فيها الأداة عن الصدارة جديرة بالدراسة والبحث في سياقاتها ، فقد وردت في مكّونات متنوّعة لها دلالات مختلفة وهذا ما ما تمّت مناقشته في هذا البحث.

كما تمّ في هذا الفصل دراسة إيلاء الفعل لأدوات الشّرط واستثناء سيبويه للأداة (إن) دون باقي الأدوات في جواز إيلاء الاسم لها لأنّها أصل الجزء لا تفارقه وباقي الأدوات تبع لها ، وقد خلص البحث إلى ما يأتي :

أ/ لم يل الأداة الشّرطيّة إلاّ الاسم المرفوع ، وقد تمّت مناقشة آراء النّحاة في رافعه ، وحذف فعل الشّرط أو عدم حذفه ..

ب/ وعند دراسة اختلاف النّحاة في إعراب الاسم الوارد بعد أدوات الشّرط كان النّاتج إلى شبه إجماع على أنّه فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده لطبيعة إيلاء الفعل للأداة، كما تمّت في هذا الفصل دراسة إيلاء الاسم المضمر للأداة (لولا) وفصّلت آراء النّحاة في كنه الضمير متّصلاً أم منفصلاً ، وكذلك اختلاف النّحاة في إعراب المصدر المؤلّ بعد (لو) و(لولا) وذكرنا شروط أدوات الجزم لعمل الجزم في فعل الشّرط وجوابه .

ثمّ تمّ تفصيل الحديث عن كل أداة جازمة وموضعها في موضوع البحث ، **وقد تبين**

:

(1) أن هناك أدوات نادرة الاستخدام لذا لم ترد لها شواهد في الديوان وهي (إنما ، ما ، أيّ ، أيان ، حيثما)

(2) وأدوات ورد لها شاهد واحد وهي : (مهما ، أينما ، أني) .

3) وأدوات ورد لها أكثر من شاهد : (من ، متى) .

4) وأكثر الأدوات ورودا هي (إن) ، وهذا أمر طبيعي ، لأنها أمّ الجزاء وقد وردت في مئة خمسة وأربعين موضعا .

كما تم تناول اختلاف النّحاة في تركيب بعض الأدوات وبساطتها وإن كان هذا الخلاف لا يؤثر في أصل عمل الأداة والذي من خلاله يمكن أن نتوصّل إلى المعنى الحقيقيّ للأداة ، فمثلا: بعد سرد آراء النّحاة في عمل **أيان** خلص البحث إلى أنّ الرّأي **الرّاجح** هو أنّها جازمة قياساً على جزم **أيّ** التي هي أصل تركيب **أيان** .

وفي قضية إعراب أدوات الشرط الجازمة تمّ دراسة منشأها وأول من قام بالتفصيل في إعرابها وآراء النّحاة المختلفة في ذلك ، وقد نتج أنّ الأدوات إمّا أن تكون حرفاً فتكون لا محلّ لها من الإعراب ، أو تكون اسماً فيعرب حسب موقعه في الجملة وقد استند النّحاة في ذلك على مبدأ العامليّة ، وقد تمّ التّوجيه إلى أنّ الأداة يجب أن ينظر إليها من خلال وظيفتها التي تؤدّيها في الجملة وأن لا تدخل تحت معايير الأسماء أو الحروف ، لأنّ الأدوات مختلفة عن الأسماء .

كذلك تم مناقشة أثر دخول (ما) على بعض أدوات الشرط وما تفيده واختلاف النّحويين فيما تتصل به (ما) وما لا تتصل به والرّاجح من تلك الأقوال، كما تمّ استقصاء أنماط الجملة الشرطيّة بالأدوات الجازمة في موضوع البحث ، وكان النّاتج :

أ/ أنّ هناك أدوات ليس لها شواهد لندرة استخدامها .

ب/ وأنّ المكوّن الغالب في أدوات الشرط الجازمة هو :

الأداة + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية فعلها مضارع

3/ أمّا في الفصل الثّاني فقد تمّ دراسة الأدوات الشرطيّة غير الجازمة والتي فيها معنى الشرط وقد فصلنا البحث في أقسام (لو) واستعمالاتها وآراء النّحاة فيها وفي المعنى الذي

تؤدّيه ، وقد كان الناتج أنّ أفضل تفسير لمعنى (لو) هو ما ذكره سيويوه أنّها لما كان سيقع لوقوع غيره .

ثم نوقشت قضية جزم (لو) حملا على **إن** واتّضح أنّها تجزم في الضّرورة وليس الجزم فيها لغة مطّردة كما نصّ بعضهم ، ومما يثبت ذلك أنّنا لم نقف على شاهد واحد تكون فيه **لو** جازمة ، كما ولم يثبت ذلك في القرآن الكريم مما يعني أنّه يرد في الشعر بقلة .

ثمّ تمّ دراسة قضيّة (الفاء) في أسلوب **أما** وتعليل النّحاة لوقوع **الفاء** في موقعها في الأسلوب ، كما ناقشنا الفواصل بين **أما** و**الفاء** .

وفي أداة الشرط إذا نوقش التّركيب (حتّى إذا) واختلاف النّحاة فيما تؤدّيه حتّى عند دخولها على إذا وخلصت الدّراسة إلى أنّها ابتدائية من خلال إفادتها للغاية التي تؤخذ من جواب الشرط.

وفي الحديث عن عمل (إذا) للجزم واختلاف النّحاة فيه ، خلصت الدّراسة إلى أنّها تجزم في الضّرورة وقياساً على (متى).

كذلك تمّ تفصيل صور أدوات الشرط غير الجازمة وتمّت مناقشة كلّ صورة من صور الأداة ، وما يطرأ من تغيير فيها مثل توالي شرطين .

وكذلك تمّ في هذا الفصل بحث آراء النّحاة في شرطية (كلّما) ، وفي (ما) المتصلة بها ، وكذلك العامل في (كلّما) وقد تبين أنّ أغلب النّحاة ينفون شرطيتها، ولكن الناظر فيما يختص به تركيب (كلّما) يتضح أنّها شرطية .

كما تمّ في هذا الفصل دراسة آراء النّحاة في نظرتهم لـ(ما) المضافة إلى (كلّ) وكان الناتج أنّها مصدرية توقيئية ، وكذلك عامل النّصب في (كلّما) وانتهت إلى أنّها ظرف منصوب وناصبه فعل الشرط .، وعند تناول قضية (لما) تركيبها، وبساطتها، واسميتها وحرفيتها ، نتج عن ذلك : أنّها حرف باقٍ على أصله قبل اتصال (ما) به والتي غيرت فيه المعنى واختصاصها بالتعليق وزادتها توكيداً .

أما في **الفصل الثالث** فقد كان البحث في تركيب الجملة الشرطية ، وتمّ الحديث عن جملة الشرط والجواب ، فمن خلال العامل في جملة الشرط ، خلصت إلى أنّ الأداة هي العامل فيها ، أمّا قضية اجتماع الشرط والقسم ، واختلاف النّحاة في الجواب يكون لأيّهما ، كانت النتيجة أنّ الجواب يكون للمتقدّم منهما ، إلا الشرط الامتناعي فإنّ الجواب يكون له تقدّم أو تأخّر ، كذلك تمّ التعرّض للحديث عن اجتماع الشرط بالاستفهام ، وكان الناتج : أنّ الاستفهام لا يؤثر في تركيب الجملة الشرطية .

وفي قضية العطف في الجملة الشرطية ، شمل البحث فعل الشرط ، وفعل الجواب ، وقد تنوّع بين (الواو) ، و(الفاء) ، و(ثمّ) ، و(أو) ، ولكلّ حرف دلالاته ، كما بيّن في موضعه ، وقد نتج بعد سرد مواضع العطف في الاختيارات أنّ العطف **بالواو** غالبا على غيره من أدوات العطف.

ثمّ تمّ . ومن خلال تناولنا للقضايا التركيبية للجملة الشرطية . الحديث عن قضية الرّبط في الجملة الشرطية وانتهت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمّها :

أ/ أنّ الجملة الشرطية تربط عناصرها جملة من الروابط اللفظية والمعنوية ، منها ما هو أساسي (ثابت) وهو أداة الشرط ، ومنها ما هو فرعي (متغيّر) كالجزم و الفاء وإذا الفجائية .

ب/ أثر صور دخول الفاء الرّابطة كان مع الجملة الاسميّة ، والفعل الماضي المصدر ب(قد).

ج/ الروابط في الجملة الشرطية تفيد معاني ووظائف أخرى غير وظيفة الرّبط ، وذلك بالاحتكام إلى السياق ، أمّا **الفاء** فقد تدلّ على المعاني التالية :

1- التّعقيب دون السببية 2- السببية والتّراخي بدلا من التّعقيب 3- بيان المآل أو الصّيرورة 4- السببية والتّعقيب معا 5- قد تنبئ عن شرط مقدر(فتكون فصيحة)

* = وقد كانت الفاء عوضاً عن الشرط المحذوف في أغلب حالاتها في الاختيارات:

اللام تدلّ على ما يلي :

أ . تأكيد ارتباط الجواب بالشرط .

ب . قد تحذف اللام لغرض بلاغيّ وهو افادة التّعجيل في حدوث الجواب .

أمّا إذا **الفجائية** فتدخل لتربط الجواب بالشرط لتكون حينها حرفاً دالاً على المفاجأة يحمل دلالات متنوّعة كالحاليّة ، والظرفيّة الزمانيّة والمكانيّة ، كما أنّها بما تحمله من معنى المفاجأة تدلّ على معنى السببيّة أيضاً .

• وقد كان الناتج أنّ **الفاء** هي أكثر الروابط وروداً في موضوع البحث وهذا أمر طبيعيّ لأنّ **الفاء** أساس في الشرط (حيث أنّ الشرط يكون بالأفعال أو بالفاء) ، ثمّ تليها اللام والتي يسمّيها بعض النحاة لام الجواب ، ثمّ إذا الفجائية .

أمّا في الفصل الرابع فقد شمل البحث مسألة الحذف في التركيب الشرطي ، وقد نتج عن ذلك :

أ/ أنّ الحذف قد وقع في كلّ أجزاء الجملة الشرطيّة في المفضليّات إلاّ الأداة فإنّها لم تحذف وهذا يتوافق مع الرأى الأصح من مذاهب النحاة من أنّ أداة الشرط لا تحذف ولو كانت (إنّ).

ب/ لم يرد أيّ شاهد فيه حذف جمليّ الشرط والجواب معاً دون الأداة ، وهذا دليل على ندرة حدوث هذا الحذف .

ج/ عند مناقشة حذف فعل الشرط تمّ ربط ذلك بإيلاء الاسم للأداة وتوصّلنا إلى صحّة الرأى القائل بأنّ الاسم معمول تقدّم على معموله .

د/ وعند مناقشة **حذف الجواب** ، تمّ التحدّث عن تقديم الجواب والذي يرى البصريّون أنّه دليل الجواب ، وأنّ الجواب محذوف ، وقد تبين أنّ **الراجع** هو ما ذهب إليه **الكوفيّون** من أنّ ما تقدّم هو الجواب وليس دليله .

في الختام أوصي الباحثين أن يتجهوا إلى ديوان المفضليات ودراسته ،فهو ميدان خصب للدراسة النحويّة والتي لم تصل إلى كثير من تراكيبه وسياقاته يد الباحثين ، كما أنّ الجملة الشرطيّة ما زال في بعض تراكيبها غموض وذلك من خلال ملاحظة الخلافات القائمة في سياقاتها بين النّحاة القدماء منهم والحديثين, إضافة إلى أنّه يجب أن تتسع رقعة دراسة العبارة الشرطيّة لتشمل تراكيب لم تستخدم فيه مثال ذلك قولهم (على شرط أن ...) ، و(بشرط أن ...) ، إضافة إلى أنّ دراسة أدوات الشرط لم تأخذ الحظ الكافي كدراسة منفصلة تكون أكثر دقة في بيان وضعها في الجملة الشرطية ، لأنّ معظم الدّراسات فيها كانت ضمن جوارم المضارع .

الفهارس

فهرس الفهارس الفنفة

1. فهرس الآفات القرآنة

2. فهرس الأحادفث الشرففة

3. فهرس النصوص الشعرففة

4. فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
103	40	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾
106	80	﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾
196	278	{ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ..... }
223	90	﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾
144	274.97	{ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ }
282	216	﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾

سورة آل عمران

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
106	148	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾
97	299	﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾

سورة النساء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
78	95	﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾
186	278	{ إِذَا حِيَّبْتُمْ بِتَحِيَّةٍ ... }

سورة المائدة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
63	44	﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ ﴾
70	190	﴿ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ ... ﴾
106	313. 59	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾

سورة الأنعام

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
27	288	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾
111	122	﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ...﴾
151	313	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾

سورة الأعراف

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
193	266	﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُكُمْ...﴾

سورة التوبة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
122	44	﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُكُمْ...﴾

سورة يونس

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
98	45	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا...﴾

سورة هود

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
116	45	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾

سورة يوسف

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
45	276	﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ.....﴾

سورة النحل

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
9	277	{وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ}

سورة الإسراء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
100	39	﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾
110	92	﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

سورة مريم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
26	58	﴿فَأَمَّا تَرِيٍّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾

سورة طه

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
20	49	﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾

سورة الأنبياء

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
34	228	أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ

سورة الفرقان

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
32	8	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ...﴾

سورة القصص

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
28	92	﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾

سورة الروم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
25	49	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ ﴾
36	266	﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ..... ﴾

سورة لقمان

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
27	122/41	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾

سورة الأحزاب

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
20	42	﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾

سورة ص

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
81	222	﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾

سورة الزمر

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
73 / 71	277/161	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاؤَهَا ﴾

□ ﴿سورة محمد﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
18	11	فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا

سورة الواقعة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
1	161	﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾
3	162	﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾

سورة المجادلة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
11	278	{ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا }

سورة الحشر

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
12	221	لَئِن أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ

سورة النازعات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
42	93	﴿أَيَّانَ مَرْسَاهَا﴾

سورة الطارق

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
1	221	﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾

سورة الشمس

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
13	279	{نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا}

سورة الضحى

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
3	279	{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

رقم الصفحة	النص
160	قال ﷺ: (إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين ...)
59	قوله ﷺ: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، ...)
38	قوله ﷺ: "التمس ولو خاتماً من حديد"
162	قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (إني لأعلم إذا كنت عني راضية ...)
127	قال ﷺ: (تصدقوا ولو بظلفٍ محرق)
140	قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (لولا قومك حديثو عهد بكفر ...)
112	قوله ﷺ: (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ...)
277	قوله ﷺ: (من ابتلي من هذه القاذورات بشيء ...)
143	قال عمر رضي الله عنه: (نعم العبد صهيب لو لم يخف ...)
254	قوله ﷺ: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع ...)

فهرس النصوص الشعريّة

قافية (الهمزة)

رقم الصفحة

215/	وألزمه وان بُلِغَ الفناء	أقرُّ بحكمكم ما دمت حياً
300/	وألزمه وان بُلِغَ الفناء	أقرُّ بحكم ما دمت حياً
255/	إذا حبست مخرجها الدماء	وشهر بني أمية والهدابا

قافية (ب)

رقم الصفحة

259/174	فليس له في ودهن نصيب	إذا شاب رأس المرء أو قل ماله
111	وترضى إياب البعل حين يؤوب	إذا غاب عنها البعل لم تفش سره
184/	وان أسهلت أذرت غباراً مطنّباً	إذا ما علت حزناً برت صهواته
184/	تذكر منها نحلها وذنوبها	إذا ما لحقنا منهم بكتيبة
312/	رعيناه وان كانوا غضاباً	إذا نزل السحاب بأرض قوم
177/	لم أنصرف لأبيت حتى أعبأ	إذا هم لعبوا على أحيانهم
152/	ضبطاء تمنع غيلاً غير مقروب	أمّا إذا حردت حردي فمجريّة
206/	ضبطاء تمنع غيلاً غير مقروب	أمّا إذا حردت حردي فمجريّة
309/	ضبطاء تمنع غيلاً غير مقروب	أمّا إذا حردت حردي فمجريّة
172/	والدرع محقبة والسيف مقروب	إن تسألوا الحق نعط الحق سائله
167/	إذا جاء قانصها تجلب	ألم تر عصم رؤوس الشظا
154/	فبيض وأما جدها فصليب	بها جيف الحسرى فأما عظامها
258/	فبيض وأما جدها فصليب	بها جيف الحسرى فأما عظامها
223/49	ولشر ما قال امرؤ أن يكذبا	تالله لولا أن تشاعى أهلها

وَلَشَرُّ مَا قَالَ امْرُؤٌ أَنْ يَكْذِبًا/243/285	تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَیْ أَهْلَهَا
وَلَشَرُّ مَا قَالَ امْرُؤٌ أَنْ يَكْذِبًا/309	تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَشَاءَیْ أَهْلَهَا
وَلَا ظُلْمًا أَرَدْتُ وَلَا اخْتِلَابًا/280	حَمَلْتُ حَمَالَةَ الْفُرَشِيِّ عَنْهُمْ
يَضِيحُ قَعْبًا عَلَيْهِ ذَنْوُبٌ/192	خَلَا أَنَّهُمْ كَلَّمَا أوردوا
إِذَا مُطِرَتْ لَمْ يَسْتَكِنِ صَوَابُهَا/168	رَأَتْ أَقْحُونَ الشَّيْبِ فَوْقَ حَطِيطَةٍ
هَرَقَ الْمَاءَ وَاتَّبَعَ السَّرَابَا/240	سَفَاهَةٌ فَارِطٌ لَمَّا تَرَوَى
فَلَا لَكُمْ أَمَّا دَعُونَا وَلَا أَبَا/197	شَدَدْنَا عَلَيْهِمْ ثُمَّ بِالْحَوْ شِدَّةً
فَلَمَّا دَنَا صَدَقْتَهُ الْكَذُوبُ/197	فَأَقْبَلَ نَحْوِي عَلَى قَدْرَةٍ
فَلَمَّا دَنَا صَدَقْتَهُ الْكَذُوبُ/61/314	فَأَقْبَلَ نَحْوِي عَلَى قَدْرَةٍ
وَأَقْسَمْتُ إِنْ نَلْتَهُ لَا يُوْؤِبُ/224	فَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَا يَأْتِي
فِي سَحْبَلٍ مِنْ مَسْوِكَ الضَّانِ مَنْجُوبٌ/61	فَأَقْتَنِي لَعْنِكَ أَنْ تَحْظِي وَتَحْتَلْبِي
وَأَصْبَحْتُ مَبِيضُ الْعَذَارِينَ أَشْيِبَا/258	فَأَمَّا تَرِينِي قَدْ تَرَكْتُ لِحَاجَتِي
فَلَا تَعْلَفُونَا مَا كَرِهْنَا فَنَغْضَبَا/37/281	فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَفْعَلُوا لَا أَبَا لَكُمْ
فِينَا وَتَنْتَظِرِي كَرِّي وَتَقْرِيْبِي/61/260	فَإِنْ تَقَرَّرِي بِنَاعِينَا وَتَخْتَفُضِي
وَعَاقِبَةُ الْأَصَاغِرِ أَنْ يَشْيِبُوا/21/256	فَإِنْ تَشَبَّ الْقُرُونُ فَذَاكَ عَصْرٌ
فَقَدْ نَرَمِي بِهَا حَقْبَا صِيَا بَا/107/265	فَإِنْ تَكِ نَبْهًا طَاشَتْ وَنَبْأِي
بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ/297	فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَأَنْتِي
لَهُ لَمْتِي لَمْ يُرْمِ عَنْهَا غَرَابَهَا/264	فَإِنْ يَظْعَنُ الشَّيْبُ الشَّبَابَ فَقَدْ تُرِي
عَرَفْتُ الْوَدَّ وَالنِّسْبَ الْقَرَابَا/198	فَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ بَنِي لَوْيِّ
نِشَاصُ الثَّرِيَا هَيَّجَتْهَا جَنُوبَهَا/199	فَلَمَّا رَأَوْنَا بِالنِّسَارِ كَأَنَّهَا
أَنْزَلَهَا مَذْمُومَةٌ أَمْ تَذِيْبَهَا/200	فَكَانُوا كَذَاتِ الْقَدْرِ لَمْ تَدْرِ إِذْ عَلَتْ
لَأَبُوا خَزَايَا وَالْإِيَابَ حَيْبٌ/143/223	فَوَاللَّهِ لَوْ لَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ

وقومت منه دراه فتكبا/66	فيا ربّ خصم قد كفيت دفاعه
عز الذليل ومأوى كل قرضوب/173	قوم إذا صرمت كحلّ بيوتهم
كان الصراخ له قرع الظنايب/304/183	كنا إذا ما أتانا صارخ فزع
وعلوت أجرد كالعسيب مشذبا/223	لبعثت في عرض الصراخ مفاضة
إنّ الرّياضة لا تُصّبك للشيب/123	لو أصابت لقلت وهي صادقة
وما سيرت اتبع السحابا/43	لو أني أشاء لكنت منهم
للاح بوجهه مني ندوب/20	لولا ما أجرعه عيانا
ولا تجدونا للفواحش أقربا/83	متى تنتسب تلفوا أبانا أباكم
ولا تجدونا للفواحش أقربا/239	متى تنتسب تلفوا أبانا أباكم
لا نطعم الذلّ إنّ السمّ مشروب/297	وإن أبيتم فإننا معشر أنف
يفارق عاتقي ذكر خشيب/257	وإن أكبر فلا بأطير أصر
تظل تزبره من خشية الذيب/296/61	وإن يكن حادث يخشى فنوعلق
فإن أهلي الأولى حلو بمنحوب/256/67	وإن يكن أهلها حلو على فضة
إلى الرشد، لم يأت السداد خطيبها/168	وكنّا إذا قلنا: هوازن أقبلي
نهضت ولا أدب لها دبابا/241	وكنت إذا العظيمة أظعتهم
لو كان يدركه ركض اليعاقب/298	ولى حثيثا وهذا الشيب يتبعه
إذا قال منهم قائل فهو واجب/259/173	ولخّم ملوك الناس يجبي إليهم
وأن كان يوماً ذا كواكب وأشهبأ/197	ولما رأيت الصبر ليس بنافعي
إنّ الرّياضة لا تُصّبك للشيب/133	ولو أصابت لقلت، وهي صادقة
للاح بوجهه مني ندوب/142	ولو لا ما أجرعه عياناً

رقم الصفحة

ولم تُذِرِ خَالَاتِي الدُّمُوعَ وَعَمَّتِي /185	إِذَا مَا أَتَّئِي مَيْتِي لَمْ أَبَالِهَا
مآب السعيد لم يسئل أين ظلت/286/175	إِذَا هُوَ أَمْسَى أَبَ قِرَّةَ عَيْنِهِ
لجارتها إذا الهدية قأت/302	تَبَيَّتْ بَعِيدَ النَّوْمِ تَهْدِي قَبُوقَهَا
إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَدَمَّةِ حُلَّتْ /217	تَحُلُّ بِمِنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتَهَا
ونحن جيع أي آل تألت/215/37	تَخَافُ عَلَيْنَا إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ
ونحن جيع أي آل تألت/295/61	تَخَافُ عَلَيْنَا الْعَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ
فلو جن إنسان من الحسن جنت/238/130	فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ وَاسْبَكْرَتْ وَأَكْمَلَتْ
إِذَا ذُكِرَتْ وَلَا بِذَاتٍ تَقَلَّتْ /245	فَإَيَّ مَا جَارَتِي وَأَنْتِ غَيْرُ مُلِيمَةٍ
ولا ترتجي للبيت إن لم تبيت/300	مَصْعَلِكَةَ لَا يَقْرُ السُّتْرَ دُونَهَا
ومر إذا نفس العزوف استمرت/215	وَإِنِّي لَحَلْوٌ إِنْ أَرِيدَتْ حَلَاوَتِي
ومن يغز يغنم مرة ويشمت/274/76	وَبَا ضَعْفَ حُمْرِ الْقَسِيِّ بَعَثَهَا
إذا أطعمتهم أرتعت وأقلت/166	وَأُمَّ عِيَالٍ قَدْ شَهَدَتْ تَقْوَتَهُمْ

قافية (ة)

رقم الصفحة

أودي بنعلـي وسـريـة 87	مهما ليّ الليلة مهما لية
------------------------	--------------------------

قافية (ج)

رقم الصفحة

وقد حان مني من دمشق بروج/259	إذا احتلت الرفعاء هندٌ مقيمة
قريت لي مقلات الشتاء خدوج/259/173	إذا ما ابتغى الأضياف من يبذل القرى
إن لم يكن لبن فعطف المدمج/63/53	ألفيتنا للضيف خير عمارة
فقد يعزف اليأس الفتى فيعيج/264	فإن تك هندٌ جنةً حيل دونه
قلانس تجذب المثنائي عوج/253/173	فلا وصل إلا أن تقرب بيننا
رتك النعام إلى كنيف العرفج/173/53	وإذا اللقاح تروحت بعشيّة
وتبينت رعة الجبان الأهوج/307	ولئن سألت إذا الكتيبة أحجمت

قافية (ح)

رقم الصفحة

فلو أنّها إذ تدلج الليلُ تصبح/127/43	بكل مبيتٍ يعترينا ومنزلٍ
إذا هو رحلي والبلاد توضّح/270/199	فلما انتبهت بالخيال وراعني

كأن أجيح النار أرزام شخبها	إذا امتاحها في محلب الحيّ مائخ/218
لجاءت أمام الحالبين وضرعها	أمام صفاقيها مُبَدّ مكارخ/132
لجاءت كأن القسور الجون بجّها	عساليجه والثامر المتناوخ/136/42
ولو أشليت في لينة رحيبة	بأرواقها هطل من الماء سافخ/132
ولو أنها طافت بظنّب معجم	نفي الرقّ عنه جذبه فهو كالج/136/42

قافية (د)

رقم الصفحة

أجدك ما يدريك أن ربّ بلدة	إذا الشّمس في الأيام طال ركودها/176
أجدك ما يدريك أن ربّ بلدة	إذا الشمس في الأيام طال ركودها/53
إمّا تريني قد بليت وغازني	ما نيل من بصري ومن أجلاذي/114
أناس كلما أخلفت وصلاً	عاني منهم وصل جديد/192
إن أمس لا أشكي نصبي	إلى أحدٍ ولست مهتدياً إلاّ معي هاد/113
إنّ تغرّ بالخرقَاء أسرتنا	تلق الكتائب دوننا تردي/270
أينما كنت أو حلت بأرض	أو بلادٍ أحييت تلك البلاد/117/96
تركت ابن ثوب وهو لا ستر دونه	ولو شئت غنتني بثوب ولا ئدي/297
تقول لي لما رأيت خمع رجله	أهذا رئيس القوم راد وسأذها/305
خذنة لما ثابت الخيل تدعي	جمرة لم تمنع وطار رقادهما/199
فإذا النعيم وكل ما يلهي	يوماً يصير إلى بلى ونفاد/155
فإذا بدا لك تحت أثلتنا	فعليكما إن كنت ذا حرد/169
فاعلمي غير علم شك بأيّ	ذاك وابكي لمصفدٍ أن يفادي/187

115/تواصت بأجناب وطال عنودها/	فإن تك منا في عمان قبيلة
73/تَوَاصَتْ بِأَجْنَابٍ وَطَالَ عُنُودُهَا/	فإن تك منا في عمان قبيلة ٍ
20/لكم أبداً من باقيات القلائد/	فإن لم تردوها فإن سماعها
182/يَعُولُ الْبِلَادَ سَوْمُهَا وَيَبْرِيذُهَا/	قطعت بفتلاء اليمين ذريعة ٍ
257/لقاحي لم ترجع فلست براشد/	فقالوا له اقعده راشداً قال إن تكن
92/إلى خير من تحت السماء وفودها/	فقد أدركتها المدركات فأصبحت
113/إلى خير من تحت السماء وفودها/	فقد أدركتها المدركات فأصبحت

113/رهُواً تَطَالُغُ مِنْ غُورٍ وَأَنْجَادٍ/	فقد صبحت سوام الحي مشعةً
197/فَعَيَّ عَلَيْنَا نُؤْيُهَا وَرِمَادُهَا/	فلما رأيت الدار قفراً سألتها
42/عَلَى الْعَهْدِ إِذْ تَصْطَاذُنِي وَأَصِيدُهَا/	فلو أنها من قبل دامت لبانة
236/142/لَكَانَ عَلَى أَبْنَاءِ كَرَزٍ مَعَادُهَا/	فلولا وجاها والنهب التي حوت
187/س يَزْجُونَ أَيْنَقَا أَفْرَاداً/	فهم صحبتي على أرحل الميـ
132/لَوَجَدْتِ فِيهِمْ إِسْوَةَ الْعُدَادِ/	في آل عَزَفٍ لَوْ بَغَيْتِ لِي الْأَسَى
176/يَغُولُ الْبِلَادَ سَوْمُهَا وَيَبْرِيذُهَا/	قطعت بفتلاء اليمين ذريعة
88/لَوْلَا حَدَدْتُ وَلَا عُدْرٌ لِمَخْدُودِي/	لا دَرَّ دَرُّكَ إِئْتِي قَدْ رَمَيْتُهُمْ
197/لا تستريحين ما لم ألق مسعودا/	لَمَا تَشَكَّتْ إِلَى الْأَيْنِ قَلْتِ لَهَا
181/قَمْنَا بِهِ وَإِذَا تَعُودُ نَعُودِ/	وَإِذَا تَحَمَّنَا الْعَشِيرَةَ ثَقَلَهَا
186/بِمَحَبِّ قَد مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا/	وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ
187/يَنْ يَقُودُونَ مَرِيَاتٍ جِيَادَا/	وَإِذَا مَا رَأَيْتِ رَكْباً مَخْبِـ
133/بنو باعث لم تنز في حبل صائد/	وَلَوْ جَاذَهَا التَّلْجَاجُ أَوْلُو أَجَارَهَا
131/لجاء بأمراس الجبال يقودها/	وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ الْجِبَالَ عَصِينَهُ
131/لَأُدْيِينَ هَوْنًا مُعْنَقَاتِ الْمَوَارِدِ/	وَلَوْ كُنَّ جَارَاتٍ لَأَلَّ مُسَافِعُ

رقم الصفحة

بألبانها ذاق السنان عقيرها/176		إذا الشول راحت ثم لم تفد لحمها
وقلت له ارجع مقبلاً غير مدبر/242		إذا ازور من وقع القنا زجرته
أقواناً قيدته ذا أشر/182		إذا تضحك أبدي ضحكها
بني عامر فاستظهروا بالمرائر/186		إذا ما غدوتم عامدين لأرضنا
غير سيمطين عليها وسور/279		ألمح الخلق إذا جرّدته
ذو بلاء حسن غير غمر/257		إن ترى شيباً فإني ماجدٌ
فدن ابن حيّة شاده بالآجر/217		تضحى إذا دق المطي كأنها
فإذا أرسناته ينعقر/164		تهلك المداراة في أفنائه
فذلول حسن الخلف سر/259		ذو مراح فإذا وقرته
صددت وطبت النفس يا قيس بن عمرو/198		رأيتك لما أن عرفت وجونها
فإذا طوطئ طيار طمر/172		شندف أشد ما ورعته
وإذا يُركض يعفور أشر/298		صفة الثعلب أدنى جريه
كلما تغرب شمس أو تذر/235		صورة الشمس على صورتها
ليشكر أحلى إن لقينا من التمر/304		على أن قيساً قال قيس بن خالد
فمنّي رياح عرّفها ونكيرها/256		فإلا يكن مني ابن زحر ورهطه
بهن وبالرهينات الديار/264		فإن تكن العقليات شطت
فلا تأتيّا بعدها الدهر سادرا/107		فإن تك نجيت من غمراتها
وإن يهلك فذلك كان قذري/266		فإن يبرأ فلم أنفث عليه
فاقطع لبانتته بحرف ضامر/261		فإذا خيلك لم يدم لك وصله
فحضر كالضرام المستعر/172		فإذا هجناه يوماً بادنأ

264/ زوتنا الحربُ أيامَ قصارُ/	فقد كانت لنا ولهناً حتى
217/ إذا ردَّ عافي القدر من يستعيرها/	فلا تسأليني وأسألي عن خليقتي
198/ أذُنَّ إلى الحديثِ فهنَّ صورُ/	فلما أن تساييرنا قليلاً
258/ فليس لجَرمٍ في تميمٍ أوأصرُ/	فمن يكُ يرجو في تميمٍ هواده
297/ فليس لجَرمٍ في تميمٍ أوأصرُ/	فمن يكُ يرجو في تميمٍ هواده
142/ لزدكم القوم خزيأ وعارا/	فلو لا علالة أفراسنا
137/ ولكنها تهفو بتمثال طائر/	فلو أنها تجري على الأرض أدركت
136/ بفلجٍ على أن يسبق الخيلُ قادراً/	فوالله لو أنَّ امرأ القيس لم يكن
111/ إن أتى خابط ليلٍ لم يهر/	لا ترى كلبِي إلا أنساً
167/ قد تبدت من غمام منسفر/	لحسبت الشمس في جنبابها
136/ ترى خلفه منها رشاشا وقاطرا/	لقاط أسيراً أو لعالج طعنة
130/124/ عسلاً شيبَ به تُلجَّ خَصِرُ/	لو تطعمت به شَبَهتُهُ
198/ بأرضٍ قد تحامتها نزارُ/	مضى سلافنا حتى نزلنا
154/ ثيوساً، بالشَّظِي، لها يُعارُ/	وأما أشجعُ الخُنثي فوَأووا
300/ بفعال الخير إن فعلَ ذُكرُ/	وأنا المذكور من فتانها
263/ وجاهدهم إذا حمي القتيير/	وإن جهدوا عليك فلا تهبهم
198/ أعادي ليس بينهم انتمارُ/	ولما أن رأينا الناس صاروا
135/ أدرك الطالبُ منهم وظفرُ/	وهي لو تقتلها بي أخوتي
300/257/ إن كبا زندُ لئيمٍ أو قَصُرُ/	ولي الزندُ الذي يورى به
312/ بمنجبيهم وإن هربوا الفرارُ/	وليس الحيُّ حيُّ بني كلابٍ
184/ فإذا ما أكرهته ينكسرُ/	يضرب السبعون في خلخالها
51/ فقامَ بفاسِ بينَ وصليكَ جازرُ/	إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته
94/ لم تُدركِ الأَمَنَ منا لم تزلْ حذراً/	أيان نؤمِنكَ تأمنَ غيرنا وإذا

وَهِيَ لَوْ يُعْصِرُ مِنْ أَرْدَانِهَا	عَبَقُ الْمَسْكَ لَكَادَتْ تَنْعَصِرُ/124
فَلَوْ كَانَ جَمْعٌ مِثْلَنَا لَمْ نُبَالِهِمْ	وَلَكِنْ أَتَتْنَا أُسْرَةٌ ذَاتُ مَفْخَرٍ/134
إِذَا قِيلَتْ الْعَوْرَاءُ وَلَيْتُ سَمِعَهَا	سِوَايَ وَلَمْ أَسْأَلْ بِهَا مَا دَبِيرُهَا/278

قافية (س)

رقم الصفحة

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ	حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا مَا اطمأنَّ المجلس/73
ذَكَرْتَ بِهَا أَسْمَاءَ لَوْ أَنَّ وَلِيهَا	قَرِيبٌ وَلَكِنْ حَبَسْتَنِي الْحَوَابِسُ/129 277
حَتَّى إِذَا التَّفْعُ الظُّبَاءُ بِأَطْـ	رَافِ الظُّلَالِ وَقَلْنِ فِي الْكِنْسِ/236
وَلَمَّا أَضَاءْنَا النَّارَ عِنْدَ شِوَانَا	عَرَانَا عَلَيْهَا أَطْلَسَ اللَّوْنُ بَائِسَ/197

قافية (ع)

رقم الصفحة

آنَسٍ كَانَ إِذَا مَا اعْتَادَنِي	حَالِ دُونَ النَّوْمِ مَنِّي فَاْمْتَنِعْ/241
أَبْيَضَ اللَّوْنِ لَذِيذًا طَعْمُهُ	طَيِّبَ الرَّيِّقِ إِذَا الرَّيِّقُ خَدَعُ/53
إِذَا الشَّمْسُ أَضْحَتْ فِي السَّمَاءِ كَأَنَّهَا	مِنَ الْمَحَلِّ حَصَنَ قَدْ عَلَاهُ رِدْوَعُ/287
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشِ الْكَرْيَهَةَ أَوْشَكَتْ	حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا/175
وَإِذَا تُتَازَعُكَ الْحَدِيثَ رَأَيْتَهَا	حَسَنًا تَبَسُّمُهَا، لَذِيذَ الْمَكْرَعِ/179
إِذَا وَضَعَ الْهَزَاهُزُ آلَ قَوْمٍ	فَزَادَ اللَّهُ آلَكُمْ ارْتِفَاعًا/117
إِذَا مَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ مُزَجِيَّ طَعِينَتِي	أَصْعَدُ سِرًّا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِغُ/74
إِذَا مَا قُلْتَ لَيْلٌ قَدْ مَضَى	عَطْفَ الْأَوَّلِ مِنْهُ فَرَجِعْ/184

185/ع	وَإِذَا حَمَلْتِ ذَا السَّقْفِ ظَلَعِ	إِذَا مَا حُمَّلُوا لَمْ يَظْلَعُوا
287/ع	تَضَمَّنَهُ جَارٌ أَشْمٌ مَنِيعٌ	إِذَا مَا الضَّيْفُ حَلَّ بِمَالِكَ
179/ع	مَتَفَرَّدٌ لِيَحِيلَ بِالْأَوْزَاعِ	أَحْلَلْتَ بَيْتِكَ بِالْجَمِيعِ وَبَعْضَهُمْ
257/ع	بَعُّ هَتُوفٍ تَخَالُهَا ضُلْعَا	أَمَا تَرَى قَوْسَهُ فَبَيْئَةُ النَّوْ
258/ع	سَاءَ إِذَا مَسَّ دَبْرَهُ لَعْعَا	إِمَّا تَرَى نَبْلَهُ فَخَشْرَمَ خَشَّ
114/ع	سَعِدٍ فَقَدْ أَحْمِلُ السِّنِّ لَاحِ مَعَا	إِمَّا تَرَى شَكْتِي رَمِيحِ أَبِي
106/ع	أَلْفٌ بِخَيْلًا نِكْسًا وَلَا وَرْعَا	إِنْ تَزْعَمَا أَنَّنِي كَبِرْتَ فَلَمْ
281/ع	نَفْعُ النَّائِلِ إِنْ شَيْءٌ نَفْعِ	بَسِطِ الْأَيْدِي إِذَا مَا سَأَلُوا
61/ع	وَأَمْسَى تَرَابًا فَوْقَهُ الْأَرْضُ بَلْقَعَا	تَحِيَّتِهِ مِنِّي وَإِنْ كَانَ نَائِبًا
133/ع	لَوْ أَرَادُوا غَيْرَهُ لَمْ يَسْمَعْ	تَسْمَعُ الْحَدَاثُ قَوْلًا حَسَنًا
159/ع	مِنْهَا وَقَامَ شَرِيدَهَا يَتَضَوِّعُ	حَتَّى إِذَا ارْتَدَّتْ وَأَقْصَدَ عَصْبَةَ
263/ع	قَرْدٌ يَهْمُ بِهِ الْغُرَابُ الْمَوْقِعُ	حَتَّى إِذَا لَقَحْتَ وَعَوْلِي فَوْقَهَا
260/ع	كَفِّي فَقَوْلِي مُحْسِنٌ مَا يَصْنَعُ	ذَاكَ الضِّيَاعِ فَإِنْ حَزَزْتُ بِمَدِيَّةِ
302/ع	رِيَانٌ يَنْفُضُهَا إِذَا مَا يَقْدَعُ	ضَافِي السَّبِيبِ كَانَ غَصَنَ أَبَاءِ
158/ع	أُرْوَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَعُوا	فَأَجْبَتْهَا أَمَا لَجَسْمِي أَنَّهُ
169/ع	رَجُلًا لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ	فَإِذَا مَضَيْتِ إِلَى سَبِيلِي فَابْعَثُوا
179/ع	يَخْتَالُ فَارِسَهُ إِذَا مَا يَدْفَعُ	فَإِذَا نَرَاهُنَّ كَانَ أَوْلَ سَابِقِ
65/225/ع	وَلَاخَ عَلَيَّ مِنْ شَيْبٍ قِنَاعُ	فَأَمَّا أُمْسٍ قَدْ رَاجَعْتُ حِلْمِي
263/66/ع	فَقَدْ تَرَكْتُ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعَا	فَإِنْ تَنَجَّ مِنْهَا يَا حَزِيمُ بِنِ طَارِقِ
111/ع	لَا كُمْ فَكَانَ كَشْحَمَةَ الْقَلْعِ	فَإِنْ ظَفَرْتُمْ بِالْخَصَامِ لَمْ
74/ع	رَجَالِي فَهَمَّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ	فَإِنِّي مِنْ قَوْمِ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا
217/ع	بِخَمِيصَةٍ سَرَحَ الْيَدَيْنِ وَسَاعُ	فَتَسَلَّ حَاجَتَهَا إِذَا هِيَ أَعْرَضَتْ
159/ع	بِيضٌ رَهَابٌ رِيَشَهُنَّ مَقْرَعُ	فَدَنَا لَهُ رَبُّ الْكِلَابِ بِكَفِّهِ
65/ع	وَعِيبٌ عَدَوَاتِي كَلًّا جُدَاعُ	فَقَدْ أَصِلُ الْخَيْلَ وَإِنْ نَأْنِي

فقد جاورت أقواماً كثيراً	فلم أر مثلكم حزماً وباعاً/171
فَلَنْ ظَفِرْتُمْ بِالْخِصَامِ لِمَوْلَاكُمْ	فَكَانَ كَثَخَمَةَ الْقَائِعِ/234/35
فلئن هلكت لقد بنيت مساعياً	تبقى لكم منها مآثر أربع/109/62
فلو أن ما ألقى أصاب متالغاً	أو الركن من سلمى إذا نتضعضا /138
قد كفاني الله ما في نفسيه	ومتى ما يكف شيئاً لا يضرع/81
قربت لها للرحل لما اعتادني	سفر أهماً به وأمر مجمع/159
لتلاومن على المواطن أن	لا تخلطوا الإعطاء بالمنع/225/111
لو كان سني في باليمين ضربتها	عني ولم أوكل وجنبي الأضيغ/129/ 242
من يذق الحرب يجد طعمها	موراً وتحبسه بجعجاع/239
وإذا أطفت بها أطفت بكأكل	نبض الفرائص مجفر الأضلاع /166
وإذا المنية أنشبت أظفارها	أفويت كل تميمية لا تنفع/52
وإذا تهيج الريح من صرّادها	ثلجاً ينيخ النيب بالجعجاع/179
وإذا تعاورت الحصى أخفافها	دوت نواديه بظهر القاع/165
وإذا رماه الكاشحون رماهم	بمعابل مدزبة وقطاع/166
والنفس راغبة إذا رغبتهما	وإذا ترد إلى قليل تقنع/181
وإن تلقه في الشرب لا تلق فاحشاً	على الكأس ذا قارورة متزيعاً/106
وبناء للمعالي إنما	يرفع الله ومن شاء وضع/116
وتقي إذا مست مناسمها الحصى	وجعا وإن تزجر به تترفع/106/67
وزن الأحلام إن هم وازنوا	صادقوا البأس إذا البأس نصع/61
وكان إذا ما الضيف حل بمالك	تضمنه جاز أشم منيع/188
يوماً إذا ما كظك الخصم إن يكن	نصيرك منهم لا تكن أنت أضيعا/255/164
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم	فإذا المنية أقبلت لا تدفع/168
يحييني إذا لاقيته	وإذا يخلو له لحمي رتع/180
يلهب الشد إذا أرهفته	وإذا برز منهن ريع/302

قافية (ف)

رقم الصفحة

125/133/قائف	يخب بها هاد لاثري قائف	إذا لأتنتي حيث كنت منيتي
167/	فواحش ينعي ذكرها بالمصايف	إذا يسروا لم يورث اليسر بينهم
208/153/	هضب القليب فعردة فتتوف	أما إذا قاظت فإن مصيرها
259/174/	بلد تحاماه الرماح وريف	وإذا شئت يوماً فإن مكانها
125/133/	أراجيل أحبوش وأسود آلف	ولو كنت في غمدان يحرس بابه
188/	وإذا تحركه الرياح يزيّف	ومسيب خصر ثوي بمضلة
305/	فيهم ولا أنا إن نسبت قذيف	من غير ما جرم أكون جنيته

قافية (ق)

رقم الصفحة

235/174/	وأمسكت بضعيف الوصل أحذاق	إني إذا خلة ضنت بنائلها
235/	وأمسكت بضعيف الوصل أحذاق	إني إذا خلة ضنت بنائلها
295/	أن يسأل الحيّ عني أهل أفاق	إني زعيم إن لم تتركوا عذلي
234/	ولاحت لها نار الفريقين تبرق	فلما أتى من دونها الرمث والغضا
305/55/	يا ويح نفسي من شوق وإشفاق	لا أقول إذا ما خلة صرمت

ألقيت لينة خبت الرهط أرواقي/286/174	نجوت منها نجائي من بجيلة إذ
وودّ الذين حوننا لو تشرق/126	ووجهها غريبة عن بلادنا
إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي/217	لتقرعنّ عليّ السنّ من ندم

قافية (ل)

رقم الصفحة

فإذا دعيت إلى العظام فاعجل/261	أجيبك إن أباك كاربُ يومه
وأعينها مثل القلات حواصل/177	إذا الخيل من غب الوجيف رأيتها
وقد سامه قولاً فدتك المناصل/187	إذا ما عدا العادي به نحو قرنه
كما مار ثعبان الرمل الموائئ/164	أصمّ إذا ما هزّ مارت سراته
ولا أنت إن طاليت بك الكف ناكل/69	ألسنت نضياً ما ثليق بك الذرى
وإذا حلفت مमारياً فتحأل/169	الله فاتقه وأوف بنذره
إذا أدلج القوم ليلاً طويلاً/217	تعزّ المطيّ جماع الطريق
صفيحته مما تنقى الصياقل/187	حسام جفيّ الحرس عند استلاله
وإذا هم نزلوا بضنك فانزل/171/52	فأعنهم وأيسر بما يسروا به
فابلق أمائل سهم رسولا/261/65	فإما هلكت ولم ءاتهم
فسيروا إلى الموت سيراً جميلاً/260/63	فإن لم يكن غير إحداهما
كشامة وجه ليس للشام غاسل/77	فمن أرمه ببيت يُخ به
وقد جرنّ ثم اهتدين السبيلا/305	كأن يديها إذا أرقلت
وفي مشيه عند القياد تسائل/116	متى يرّ مركوباً يقلّ باز قانص

وإِذَا نَبَا بِكَ مَنْزِلٌ فَتَحَوَّلَ/261	وَاتَرَكَ مَحَلَّ السُّوءِ لَا تَحُلَّ بِهِ
أَمْرَانِ فَاعْمَدِ لِلْأَعْفَى الْأَجْمَلِ/170	وَإِذَا تَشَاجَرَ فِي فِوَادِكَ مَرَّةً
وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ شَرٍّ فَاتَّئِدْ	وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ شَرٍّ فَاتَّئِدْ
فَاقْرُصْ كَذَلِكَ وَلَا تَقْلُ لِمَ أَفْعَلُ/245	وَإِذَا أَتَيْتَ مِنَ الْعَدُوِّ قَوَارِصَ
تَرْجُو الْفَوَاضِلَ عِنْدَ غَيْرِ الْمَفْضَلِ/263	وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَاتَكُنْ مَتَخَشِعاً
حَتَّى يَرُوكَ طَلَاءٌ أَجْرِبَ مَهْمَلِ/171	وَإِذَا لَقَيْتَ الْقَوْمَ فَاضْرِبْ فِيهِمْ
غَيْبَرًا أَكْفَهُمْ بِقَاعِ مَمَحَلِ/262	وَإِذَا لَقَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى
وَإِذَا تَصَبَّكَ خِصَابَةٌ فَتَجَمَّلْ /182	وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبِّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا عَزَمْتَ عَلَى الْهَوَى فَتَوَكَّلْ/262	وَاسْتَأْنِ حَلْمَكَ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا
ذُرَى الْبِيضِ لَا تَسْلَمْ عَلَيْهِ الْكَوَاهِلُ/83	وَأَمْسِ هِنْدِيٌّ مَتَى يَعْلُ حُدُّهُ
أَطَاعَ لَهَا الرِّيحُ قَلْعًا جَفُولًا/109	وَإِنْ أَدْبَرْتَ قَلْتَ مَشْحُونَةً
أَطَاعَ لَهَا الرِّيحُ قَلْعًا جَفُولًا/67	وَإِنْ أَدْبَرْتَ قَلْتَ مَشْحُونَةً
وَفَارَ بِاللَّحْمِ لِلْقَوْمِ الْمَرَاجِيلُ/196	وَلَمَّا وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أُرْدِيَّةٍ
أَنْسَ بِنُ سَعْدٍ إِنْ لَقَيْتَ وَحْرَمَلًا/66	يَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْ
وَقَدْ لَحِقْتَ بِالصَّبِّ مِنْهُ الشُّوَاكِلُ/177	يَرَى الشَّدَّ وَالتَّقْرِيبَ نَذراً إِذَا عَدَا
قَدْ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ إِلَّا قَلِيلاً/305	يَدَا عَائِمٍ خَرَّ فِي غَمْرَةٍ

قافية (م)

رقم الصفحة

إِذَا لَمْنَعْنَا حَوْضَكُمْ أَنْ يَهْدِمَا/132/274	أَنْعَلِبَ لَوْ كُنْتُمْ مَوَالِي مِثْلَهَا
---	---

أثرن عجاجة فخرجن منها	كما خرجت من الغرض السهام/240
إذا تمضيهم عادت عليهم	وقيدها الرماح فما تريم/179
إذا يأسونها نشزت عليهم	شربنته الأصابع أم هام/181
أفاطم لو أن النساء ببليدة	وأنت بأخرى لا تبعك هائمًا/43
أفاطم لو أن النساء ببليدة	وأنت بأخرى لا تبعك هائمًا/136
أولئك قومي إن يئد ببيوتهم	أخو حدث يوماً فلن يتهزما/266/107
ذاقوا ندامة فلو أكلوا الـ	خطبان لم يوجد له علقم/53
حتى إذا ما الأرض زينها الـ	نبتت وجن روضها الأكم/159
صبرنا وكان الصبر فينا سجية	بأسيافا يقطعن كفاً ومعصما/196
عليهم فتیان كساهم محرّق	وكان إذا يكسو أجاد وأكرما/180
فأقسّم لو لا من تعرض دونه	لخالطه صافي الحديد صارم/143
فأقسم مرتاحاً شريك بن مالك	إذا ما التقينا خصمه لا يسالم/185
فأمّا أخو فرط ولسن بساخر	فقولا ألا يا اسلم بمرّة سالما/261/154
فإن تقبل بما علمت فإني	بحمد الله وصال صروم/256/67
فإن تقبل بما علمت فإني	بحمد الله وصال صروم/210
فإنك لو فارقتنا قبل هذه	إذا لبعثنا فوق قبريك مأمنا/132
فكانوا هم البانين قبل اختلافهم	ومن يشد بنيانه يتهدم/115
فلما أسهنت من ذي صباح	وسال بها المدافع والآكام/240
فما يستطيع الناس عقدا نشده	وننقضه منهم وإن كان مبرما/312
فأقت إذا انحدر الطريق لها	قلق المحالة ضمها الدعم/306

185/	إذا ما بغمن تراها كتوما/	كناز البضيع جمالية
141/	على آلة حذاء حتى تندما/	لأقسمت لا تنفك مني محارب
225/71/	هضب تقصّر دونه العصم/	ولئن بنيت لي المشقر في
309/71/	الله ليس كحكمه حُكْمُ/	لنتقبن عني المنية إن
196/	وإن كان يوماً ذات كواكب مظلماً/	لما رأيت الود ليس بنافعي
129/	جثته سبوح عنائها خذم/	لو خافكم خالد بن نضلة نـ
135/	وكل ما يسر الأقوم مغروم/	لو يبسون بخيل قد يسرت بها
138/	عيراة مثل الفئيق المكدم/	لولا تسلي الهمة عنك بجسرة
83/	وتعرف إذا ما فض عنها الخواتم/	متى تقرؤها تهدكم من ضلالكم
239/27/	ويغبذ عليه لا محالة ظالماً/	متى ما يشأ ذو الود يصرم خليله
147/47/	بمن فوقها من ذي بيانٍ وأعجماً/	هم يفسدون الأرض لو لاهم ارتمت
117/	ومتى لا يتق الذم يذم/	واعلم أن الذم نقص للفتى
78/	فنفسك وللوم إن كنت لانماً/	وآلى جناب حفاة فاطعته
295/	فكان لنا وقد ظعنوا مقام/	وقالوا لن تقيموا إن ظعننا
313/	على دعائمه لا بُد مهدوم/	وكل حصن وإن طالت سلامته
192/	بدا زاهر منهن ليس بأقتما/	وكننا نجومًا كلما انقض كوكب
312/	ذي الخنا أبقى وإن كان ظلم/	ولبعض الصفح والإعراض عن
143/	بذات السليم تميم تميماً/	ولو لا فوارسنا ما دعت
141/	وآل سبيع أو أسوعك عنقماً/	ولو لا رجال من رزام بن مالك
78/	على سلامته لا بد مشؤوم/	ومن تعرض للغريان يجرها
86/	وإن خالها تخفى على الناس تعلم/	ومهما تكن عند امرئ من خليقة

وَمُطِعْمِ الْغَنَمِ يَوْمَ الْغَنَمِ مُطِعْمُهُ	أَنْى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومِ مُحْرُومٌ/91
وَيَوْمًا لَدَى الْحَشَّارِ مَنْ يَلُو حَقَّهُ	يُبْرِزُ وَيُنْزَعُ نَوْبُهُ وَيَلْطَمُ/78
ويوم يودُّ المرء لو مات قبله	رِبطنا له جأشاً وإن كان معظماً/129
يرقاه حيث شاء منه وإمَّ	لا تنسه منيَّة يهرمُ/114/66
يهزون سمراً من رماح ردينة	إذا حركت بضت عواملها دما/166

قافية (ن)

رقم الصفحة

إذا قلقت أشد لها سناماً	أمام الزود من قلق الوضين/168
بنات الدهر لا يحفلن مَحَلًّا	إذا لم تبق سائمة بقيتاً/180
فإني لو تخالفني شمالي	لما اتبعتها أبداً يميني/135
فإن لنا حظائر ناعمات	عطاء الله رب العالمينا/233/257
فإنك إن تري ابلاً سوانا	ونصبح لا ترين لنا لبونا/233/256
فلو أني كنت من عادٍ ومن إرم	ربيت فيهم ولقمان ومن جدن/137
لما فدوا بأخيهم من مهولة	أخا السكون ولا جاروا على السنن/137

قافية (ي)

رقم الصفحة

إذا ما أتتني ميتتي لم أبالها	ولم تذر خالاتي الدموع وعمتي/185
------------------------------	---------------------------------

114/ ما نيلَ من بصري ومن أجلادي/	إِما تريني قد بليت وغازني
270/ تلق الكتائب دوننا تردي/	إِنْ تَغْرُ بِالْخَرْقِ أَءِ أُسْرَتْنَا
297/ ولو شئت غنتي بثوب ولا ئدي/	تركت ابن ثوب وهو لا ستر دونه
266/ وإن يهلك فذلك كان قذري/	فإن برا فلم أنفت عليه
135/ لما اتبعتها أبداً يميني/	فإني لو تخالفني شمالي
265/ مذلاً بمالي لينا أجسادي/	فقد أروح على التجار مرتحلاً
65/ ندماي من نجران أن لا تلاقيأ/	فيا راكباً إماً عرضت فبلغن
261/ ندماي من نجران ألا تلاقيأ/	فيا راكباً إماً عرضت فبلغن
135/ ولا دماؤكم جمعاء ترؤيني/	لو تشربون دمي لم يرو شاربكم
74/ به تُلْفِ من إياه تأمر آبيأ/	وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر
130/ ترى خلفهما الحو الجياد تواليا/	ولو شئت نجتني من الخيل نهدة
306/ لبيقا بتصرف القناة بنانيا/	وكنت إذا ما الخيل شمصها القنا
107/ أضربك حيث تقول الهامة أسقوني/	يا عمرو إن لا تدع شتمي
197/ عرفت شنائتي فيهم ووترني/	لما أن رأيت بني جنبي
217/ سمحاً كريماً أجازي من يجازيني/	يا عمرو لو لنت لي ألفيتني يسرا

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1/ الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ، حسين الشاذلي (ط1- الإسكندرية - 1989م)
- 2/ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ) ، تحقيق وتعليق:الدكتور مصطفى أحمدالنماس، (ط1 ، مطبعة المدني القاهرة،1408هـ - 1987م)
- 3/ الأزهية في علم الحروف ،أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي (ت 415هـ) تحقيق : عبد المعين الملوحي (ط1،دار المعارف للطباعة،دمشق 1402هـ - 1982م)
- 4/ أساس البلاغة ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1341هـ - 1922م
- 5/ أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ، أحمد عبد العزيز اللهيبي،(رسالة دكتوراة ، إشراف الأستاذ الدكتور حسن كحيل ، جامعة الأزهر الشريف ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، مصر 1976م)
- 6/أسلوب الشرط في العربية مع تحقيق ثلاث رسائل نحوية في باب الشرط، أحمد مختار الشريف، (رسالة دكتوراه، إشراف : محمد عبد الخالق عضيمة ، محمد علي سلطاني ، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، 1984م)
- 7/ أسرار البلاغة ، الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت 471هـ) ، تحقيق : هـ 0 ريتز ، (مطبعة وزارة المعارف ، استانبول - 1954م)
- 8/ أسرار العربية ، أبي البركات عبد الكريم بن أبي الوفاء محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق : د/ فخر صالح قدارة دار الجيل ، بيروت(ط1 - 1995م)

9/ الأشباه والنظائر – السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر (911هـ) تحقيق : عبد الإله نعمان ، غازي مختار طليعات ، إبراهيم محمد عبد الله ، أحمد مختار الشريف (مجمع اللغة العربية دمشق ، 1407هـ - 1987م)

10/ إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، عبد الله بن السيد البطلوسي ، تحقيق : حمزة عبد الله النشريقي ، (دار المريخ الرياض ، 1979م)

11/ الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي (ط2 مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1417هـ - 1996م)

12/ اعتراض الشرط على الشرط ، ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (761هـ) تحقيق : عبد الفتاح الحموز (عمان ، دار عمار ، ط1 : 1406هـ - 1986م)

13/ إعراب القرآن الكريم ، محي الدين درويش ، (اليمامة للنشر والتوزيع ، 1412هـ - 1992م)

14/ إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، رسالة دكتوراه ، مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، 1405 هـ - 1985م

15/ أمالي ابن الشجري ، الشريف أبو السعادة هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت 542هـ) ، تحقيق محمود الطناحي ، (ط1 ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1992م)

16/ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) ، أبي البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (538هـ - 616هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت (ط1 ، 1399هـ - 1979م)

17/ انباه الرواة على انباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1369هـ - 1950م

18/ الانتصار لسبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت332هـ) تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ،مؤسسة الرسالة (ط1 1416هـ)

19/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – (القاهرة 1982م)

20/ الإيضاح ، العضدي أبو علي الحسين بن احمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان (ط2 ، عالم الكتب ،بيروت ، 1996م)

21/ الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق : موسى بناي العلي (الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، 1402هـ - 1982م)

22/ البحر المحيط ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ) ، عناية عرفات حسونة ، وزميله (المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، د.ت)

23/ البحر المحيط ، أبو حيان ، (ط2، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1990م)

24/ بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية ،أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي (751هـ) تحقيق : معروف مصطفى رزيق وآخرون (ط1، دار الخير ،بيروت ، 1414هـ / 1994م)

25/ البرهان في إتقان القرآن ، الزركشي ،بدر الدين محمد بن عبد الله،(794هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (مكتبة التراث ، القاهرة – 1958م)

26/ البسيط في شرح جمل الزجاجي ،عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ابن أبي الربيع) تحقيق ودراسة : عباد بن عيد الثبتي (ط 1 ، دار المغرب الإسلامي،بيروت ، 1986م)

27/ بغية الوعاة ، في طبقات اللغويين والنحاة الصحيحين، جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين أبي بكر السيوطي، (911هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، (ط1، مطبعة عيسى البابي وشركائه، 1384هـ - 1965م)

28/ بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ، رسالة دكتوراه عودة خليل أبو عودة (ط2، دار النشر ، 1994م)

29/ البنية اللغوية في شعر عروة بن الورد، مصطفى إبراهيم علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، عام 1978م

30/ البيان في إعراب غريب القرآن ، عبد الرحمن عبد الله بن سعيد الأنباري ، تحقيق : د/ طه عبد الحميد طه (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1969م)

31/ تأويل مشكل القرآن ، أبو مجمد عبد الله بن مسلم أبن قتيبة الدنيوري (213هـ - 276هـ) ، تحقيق وشرح: السيد أحمد صقر (ط2 ، 1393هـ - 1973م)

32/ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف (دار العرب الإسلامي ط1، 1422 هـ - 2001 م)

33/ تاج العروس من جواهر القاموس ، محي الدين أبو الفيض الحسيني الزبيدي (ت1205هـ) المطبعة الخيرية - مصر (1306هـ)

34/ التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى الدين ، (ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1982م)

35/ التبيان في إعراب القرآن ، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ، 1976م)

36/ التخمير (شرح المفصل في صفة الإعراب) الخوارزمي ، القاسم بن الحسين ، (ت617هـ) تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، (ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1990م)

- 37/** التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان ، تحقيق : حسن هنداوي (ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1420 هـ - 2000 م)
- 38/** ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت 617 هـ) تحقيق : عادل محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، (1419 هـ - 1998 م)
- 39/** التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهرري (905 هـ) ، (دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي، ط 1 ، القاهرة ، 1418 هـ - 1997 م)
- 40/** التفسير الكبير ، الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) ط 1 ، المطبعة البهية ، مصر (1357 هـ - 1938 م)
- 41/** التمهيد في أصول الفقه ، لمحفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت - 510 هـ) دراسة وتحقيق : د/ مفيد محمد أبو عمشة ، مؤسسة الريان ، المكتبة المكية ، ط 2 ، بيروت ، مكة المكرمة 1421 هـ - 2000 م
- 42/** تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيويه) ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي (ابن خروف) تحقيق : خليفة محمد خليفة بديري (ط 1 ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، 1995 م)
- 43/** التهذيب الوسيط في النحو ، تصنيف سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني ، تحقيق : فجر صالح سلمان قدارة (ط 1 - بيروت - دار الجمل - 1991 م)
- 44/** التوطئة ، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبيني ، (645 هـ) تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، (مؤسسة الصباح ، صفاة ، 1981 م)
- 45/** الجمل في النحو ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله (ط 1 دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1990 م)

- 46/** الجملة الإنشائية في شعر محمد العيد ، بلقاسم دفة ، رسالة ماجستير ، (1995م - 1415هـ ، معهد الآداب واللغة العربية ، باتنة)
- 47/** الجملة الشرطية عند الهزليين ، إبراهيم إبراهيم بركات ، رسالة ماجستير ، إشراف : محمود فهمي حجازي (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، 1977م)
- 48/** الجملة الشرطية في شعر محمود سامي البارودي ، فتح الله أحمد أحمد سليمان ، رسالة ماجستير، إشراف : محمود فهمي حجازي ، (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية وآدابها ، 1982م)
- 49/** الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان – رسالة ماجستير – 1399هـ - 1979م جامعة القاهرة – كلية الآداب ، ط1 مطبعة الدجوي ، عابدين ، 1410هـ - 1981م)
- 50/**الجنى الداني في حروف المعاني ،بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي ، تحقيق :فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1412هـ - 1929م)
- 51/** خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون (ط4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1418هـ -1997م)
- 52/** الخصائص ، ابن جني أبو الفتح بن عثمان ، تحقيق : محمد علي النجار (دار الكتاب العربي ، بيروت د.ت)
- 53/** دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، محمد عبد الخالق عضيمة (ط 1 ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1392هـ)
- 54/** الدرّ المصون في علوم الكتاب المنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط1، دار القلم، دمشق، 1407هـ - 1987م)
- 55/** ديوان زهير بن أبي سلمى ، زهير بن أبي مالك ، تحقيق : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، 1408هـ - 1982م

- 56/ ديوان ذي الرّمّة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، (ط 1، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982م)**
- 57/ ذيل الأمالي، أبو إسماعيل القالي عبد الله البكري الأندلسي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، وسيد بن عباس الحلبي (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط1، 2001م)**
- 58/ رصف المباني في حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، (702هـ) تحقيق: أحمد الخراط، (ط 2، دار القلم، دمشق، 1985م)**
- 59/ سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي (ط 2، دار القلم، دمشق، 1413هـ - 1993م)**
- 60/ شرح اختيارات المفضل، أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: د / فخر الدين قباوة (ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1407هـ - 1987م)**
- 61/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني (ت929هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (ط 3، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، 1970م)**
- 62/ شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبدالرحمن عقيل العقيلي المصري الهمداني، (ت769هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (ط12، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مطبعة السعادة 1961م)**
- 63/ شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (دار الجيل، بيروت، د، ت)**
- 64/ شرح الأنموذج في النحو، محمد بن عبدالغني الأردبيلي (ت647هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (ط 1، دار العلوم للطباعة والنشر، 1411هـ - 1990م)**

65/ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك (672هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، (ط1، دار هجر للطباعة والنشر ، الجيزة ، 1990م)

66/ شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، (669هـ) تحقيق : د0 عبد الرحمن السيد، (مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1974م)

67/ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت 686هـ) ، تحقيق : د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان (ط1 ، 1419 هـ - 1998م)

68/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت (1419هـ - 1998م)

69/ شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (ط 4 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980م)

70/ شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي (دار المأمون للتراث ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث، د.ت)

71/ شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله المرزبان (ت 368هـ) تحقيق : احمد حسن مهذلي وعلي سيد علي ، من منشورات دار الكتب العلمية (2008م)

72/ شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت643هـ)، (مكتبة المتنبي، القاهرة، د، ت)

73/ شرح المقدمة الجزولية الكبير ، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله (645هـ) تحقيق ودراسة ، تركي بن سهو العتيبي ، (ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1994م)

- 74/** شرح المقدمة المحسبة ،أبو الحسن الطاهر بن أحمد بن بابشاذ(469هـ)،تحقيق : خالد عبد الكريم (ط1 ، الكويت -1976م)
- 75/** شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ،(دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. ت)
- 76/** الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ،(ت395هـ) تحقيق : الطباع ،(ط 1، مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993م)
- 77/** الصّاح ،(تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ) دار إحياء التراث ، ط1 ، بيروت ، 1419هـ - 1999م)
- 78/** ضرائر الشعر (أو ما يسمى: كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز ، تحقيق : محمد مصطفى هدارة ، (منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1973م)
- 79/** ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. ت)
- 80/** ضوابط التقديم والتأخير وحفظ المراتب في النحو العربي ،رشيد بلحبيب ، (ط 1، الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998م)
- 81/** طبقات فحول الشعراء ، لأبي سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر 1952م
- 82/** طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط2 – 1982م
- 83/** عصور الاحتجاج في النحو العربي ، محمد عبادة ،(ط1 ، دار المعارف ، 1980م)
- 84/** فتح الباري شرح صحيح البخاري ، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،(773هـ - 852هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب دار المعرفة ، بيروت (1379 هـ)

- 85/** الفصول الخمسون ، أبو الحسن زين الدين يحيى بن معطي ، تحقيق : محمود الطناحي (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مكتبة الإيمان ، القاهرة 1976م)
- 86/**الفهرست ، ابن النديم أبو الفرج محمد اسحق بن يعقوب (ت 385هـ) المكتبة التجارية – مصر
- 87/** في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي (ط1 ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1964م)
- 88/** في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل أحمد عميرة ، منهج وتطبيق في الدلالة (ط 2 ، مؤسسة علوم القرآن ، دبي ، 1990م)
- 89/** القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت817هـ) تحقيق : مكتب تحقيق التراث، (ط5 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م)
- 90/** الكامل ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، (285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر / القاهرة د.ت
- 91/** الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر(180هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون (ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ - 1988م)
- 92/** الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،الإمام جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، (المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز ، دار الفكر للطباعة والنشر ، د0 ت)
- 93/** اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك (ط3، دار النفائس ، بيروت ، 1979م)
- 94/** لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) طبعة مصورة عن طبعة بولاق – مصر
- 95/** اللمع في العربية ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت392هـ)، تحقيق : حامد المؤمن ،عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت (ط2، 1405هـ - 1985م)

96/ المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، ضمن ثلاث رسائل في النحو لابن هشام، تحقيق: نصر الدين فارس، عبد الجليل فارس (ط 1، دار المعارف للتأليف والترجمة والنشر، حمص، 1987م)

97/ المتبع في شرح اللمع ، العكبري ، تحقيق : عبد الحميد حمد محمد محمود الروي ،(منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1، 1994م)

98/ المجيد في إعراب القرآن المجيد ، إبراهيم بن محمد السفاقي (ت742هـ)

نسخة الدكتور حاتم الضامن، برقم (220) نحو

99/ مختار الصحاح ، أبو إسحاق بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، تحقيق : محمود خاطر (مكتبة لبنان ، بيروت ، 1415هـ - 1995م)

100/المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات،أبو الفتح عثمان بن جني (ت : 392هـ)، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخر ، (دار التحرير للطباعة والنشر ، 1969م)

101/ المخصص،ابن سيدة أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت 458هـ) المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة (1316هـ)

102/ مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي(ت 351 هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي .

103/ المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (مطبعة عيسى البابي الحلبي ، د ، ت)

104/ مسند الإمام أحمد بن حنبل:، أحمد بن محمد بن أحمد بن حنبل ،(ت241هـ) (المكتب الإسلامي للطباعة ، بيروت ، 1978م.

105/ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (355هـ - 437هـ) ، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 2 ، 1405هـ

106/ المستصفي من علم الأصول ، لأبي حامد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت- 505هـ) تحقيق وتعليق : د/ محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، بيروت ، 1417هـ - 1997م

107/ المساعد على تسهيل الفوائد ،الإمام بهاء الدين بن عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل (769هـ) ، تحقيق: د/ محمد كامل بركات (دار المدني ، جدة - 1984م)

108/ المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي ،أحمد بن علي الفيومي (ت 770هـ) المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان

109/ المصباح في علم النحو،ناصر بن أبي المكارم المطرزي ،(ت610هـ) تحقيق : ياسين الخطيب (ط 1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1997م)

110/ معاني القرآن ، الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، (207هـ) تحقيق: أحمد يوسف تجاني ، محمد علي النجار (مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1955م) ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1983م

111/ معاني القرآن الكريم ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ) دراسة وتحقيق : د/ عبد الأمير محمد أمين الورد (ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1405 هـ - 1985م)

112/ معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، (ت 384هـ) ، تحقيق :الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ط2، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة ،العزيرية (1407هـ - 1986م)

113/ معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، (ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م)

114/ معجم مصطلحات النحو ، الخليل ، تحقيق: د/ جورج رمزي ، ود/ هاني جورج

115/ معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق : د/ عبد السلام محمد هارون ، (ط2 ، 1389هـ - 1969م)

- 116/ معجم العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ،
ود / إبراهيم السامرائي (1980م- 1985م)
- 117/ المعجم الكبير ، الحافظ أبو القاسم سليمان الطبراني (ت 360هـ) تحقيق
: حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة 0
- 118/ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ، (761هـ) تحقيق : مازن
المبارك ومحمد علي حمد الله ، (ط6 ، دار الفكر 1985م) وتحقيق وشرح : د/
عبد اللطيف محمد الخطيب (ط 1 ، الكويت ، 2002 م)
- 119/ المقرب ، ابن عصفور أبو حسن علي بن مؤمن ، (669هـ) ، تحقيق :
أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري (ط 1 ، الفيصلية ، مكة المكرمة،
1971م)
- 120/ مفتاح العلوم ، السكاكي ، (ط 1 ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، 1356
هـ - 1937م)
- 121/ المفصل في علم العربية ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري
، تحقيق : محمد عز الدين السعدي (ط1 ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1990م)
- 122/المفضليات للمفضل بن محمد المعروف بالمفضل الضبي،تحقيق
وشرح،أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون (1403هـ - 1983م)
- 123/ مقال عن : أساليب اجتماع الشرط والقسم ، دراسة استقرائية في القرآن
الكريم (مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، ربيع الآخر -
جمادى الآخرة ، 1420هـ / يوليو - سبتمبر ، 1999م) عبد الله محمد آدم أبو
حفيظة .
- 124/ مقاتل الطالبين ، أبي الفرج الأصفهاني (284هـ - 356هـ) ، ط2 ، مؤسسة
دار الكتاب للطباعة والنشر.
- 125/ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر
المرجان (الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دارالرّشيد
للنّشر ، 1413هـ-1992م)

126/ المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق
عضيمة ، (ط2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1979م)

127 / النحو الوافي ، عباس حسن ، ط15 ، دار المعارف (1389هـ)

128/ همع الهوامع في شرح الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين
السيوطي ، (911هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية ،
الكويت ، 1397هـ -1977م)

129/ الواضح في علم اللغة العربية ، أبو محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق :
أمين علي السيد (ط1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975م)

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
2	1/ التمهيد:
2	أ- مفهوم المفضليات
2	ب- أسباب جمع المفضليات
3	ج - أولية المفضليات
4	د- شرح المفضليات
5	هـ - التعريف بالمفضل الضبي
6	و- مؤلفات المفضل الضبي
6	ز - الاحتجاج بالمفضليات
7	الفصل الأول (مفهوم الجملة عند النحاة العرب)
8	
	المبحث الأول : مفهوم الجملة عند النحاة
10	المبحث الثاني : مفهوم الشرط
13	المبحث الثالث : أولا : مفهوم الجملة الشرطية عند النحاة
13	ثانيا : نوع الجملة الشرطية عند النحاة
15	ثالثا: هل الجملة الشرطية جملة أم جملتان ؟
17	رابعا: هل الجملة الشرطية خبرية أم انشائية؟

18	المبحث الرابع: أدوات الشرط
18	أ/ معنى الأداة (لغة)
19	ب/ مفهوم الأداة عند النحويين
19	مفهوم أداة الشرط عند النحويين
22	ج / أحكام الأداة وآراء النحاة فيها
22	1/ أقسامها :
22	أ/ تقسيم أدوات الشرط بين الاسميّة والحرفية
24	ب/ تقسيم أدوات الشرط من حيث عملها وعدم عملها
25	2/ تركيبها :
31	3/ صدارة الأداة
33	المبحث الخامس: إيلاء الفعل للأداة
35	- إيلاء الفعل للأداة (إن)
37	- صور إيلاء الاسم للأداة (إن) في المفضليات
37	- إيلاء الفعل للأداة (لو)
40	- إعراب المصدر المؤول بعد (لو)
44	- إيلاء الفعل للأداة (لولا)
47	- إيلاء الاسم المضمّر للأداة (لو لا)
49	. إيلاء المصدر المؤول من (أن والفعل بعدها) للأداة (لولا)
49	- إيلاء الفعل للأداة إذا

57	<u>الفصل الثاني: المبحث الأول : أدوات الشرطه الجازمة</u>
57	أ) شروط استحقاق أدوات الشرط الجازمة لعمل الجزم
58	أولا ((إن الشرطية))
58	- إهمالها
59	- حذفها
60	- وقوع الاسم بعدها
61	- معنى (إن الشرطية)
62	- عَمَلُهَا
63	- الحروف التي تقع بعد إن الشرطية
66	- مواضع ورود (إن) الشرطية في ديوان المفضليات
72	(إذ ما) الشرطية
72	- أثر (ما) على (إذ)
72	- معنى (إذ ما) هل حرف أم ظرف ؟
73	- (إذ ما) أداة شرط جازمة
74	(مَنْ) الشرطية
74	- معاني (مَنْ)
74	- * " مَنْ " اسم شرط جازم
75	- معنى (مَنْ) الشرطية
76	- (مَنْ) وما يعود عليه من الضمائر

76	- مواضع ورود (مَنْ) الشرطيّة في المفضليات
79	(ما) الشرطيّة
79	- (ما) اسم شرط جازم
79	- معنى (ما) الشرطية
80	- مواضع ورود (ما) في المفضليات
80	(متى الشرطية)
80	- معنى (متى)
81	- بِمَ تتعلق (متى) الشرطية
82	- موضوع ورود (متى) في ديوان المفضليات
84	ج) المختلف فيه من أدوات الشرط الجازمة:
84	(" مهما " الشرطيّة)
84	- حقيقة معنى " مهما " وآراء النحاة فيها
86	- هل تفيد (مهما) غير الشرط ؟
86	- اسمية (مهما)
88	- مواضع ورود (مهما) في المفضليات
88	(أتى الشرطية)
89	- ما معنى (أنى)
90	- مواضع ورود الأداة (أنى) في المفضليات
91	(أي الشرطيّة)

91	- شرط مجيء (أيُّ) شرطاً
92	- مواضع (أيُّ) الشرطيّة في المفضليات
93	(أيّان الشرطية)
93	- ما أصل (أيّان) ؟
94	- آراء النحاة في مجازة " أيّان "
95	- مواضع استخدام (أيّان) في المفضليات
95	(أيّين الشرطية)
95	-ماذا تضيف (ما) لـ (أيّين) ؟
96	-مواضع استخدام (أيّين) في المفضليات
96	(حيثما الشرطيّة)
97	مواضع ورود حيثما في المفضليات
98	المبحث الثاني : إعراب أدوات الشرط الجازمة
100	العامل في أسماء الشرط
102	المبحث الثالث :اتصال (ما) بأدوات الشرط الجازمة
105	المبحث الرابع :أنماط الجملة الشرطية بالأدوات الجازمة
105	- أنماط (إن) الشرطية
114	- أنماط (إمّا) في اختيارات المفضل
115	- أنماط (من) الشرطيّة

116	- أنماط (متى) الشرطية
117	- أنماط (أينما) الشرطية
118	- أنماط (مهما الشرطية)
	الفصل الثالث :
120	الجملة الشرطية بالأدوات غير الجازمة المبحث الأول : أدوات الشرط غير الجازمة
120	أولاً : الحروف :
120	1) لو
121	- أقسام (لو) واستعمالاتها
127	- الجزم بـ (لو) حملاً على (إن)
129	- جواب (لو)
131	صور (شرط) و (جواب) (لو) في اختيارات المفضل
138	2 / (لولا)
138	- أصل (لولا) و معناها
139	- إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا)
139	- خبر المبتدأ بعد (لولا)
141	- جواب (لولا)
145	3/أما الشرطية
145	- حرفيتها وبساطتها

146	-معاني (أمّا)
147	-خصائص (أمّا) الشرطية
147	- 1/ حذف فعل الشرط وولاية الفعل لها
147	- 2/ تأخر الفاء بعد (أمّا) وتوسطها بين جزأي الجواب
148	-حكم الفاء في جواب (أمّا)
148	-ما الذي يفصل بين (أمّا) و (الفاء)
152	-صور (أمّا) في المفضليات
154	ثانيا: الأسماء :
154	1/ (إذا) الشرطية
155	- معاني (إذا)
156	- معنى الشرط في (إذا)
158	- تركيب (حتى إذا)
159	- الجزم بـ (إذا)
161	- خروج (إذا) عن الظرفية
162	- اختلاف النحاة في (إذا ما) هل تجزم أم لا ؟
165	- صور (إذا) في اختيارات المفضل
188	2/ (كلّمّا) الشرطية
188	-معنى (كلّمّا) واستعمالها

188	-موقف النحاة من شرطية (كَلِّمًا)
190	-أراء النحاة عن (ما) في (كَلِّمًا)
191	-نظرة في العامل في (كَلِّمًا)
192	-صور (كَلِّمًا) في اختيارات المفضل
193	المختلف فيه :
193	(لَمَّا الشرطية)
193	- استعمالات (لَمَّا)
193	- هل (لَمَّا) الشرطية بسيطة أم مركبة ؟
193	- معنى (لَمَّا)
195	- جواب (لَمَّا) في اختيارات المفضل
196	صور (لَمَّا) في المفضليات
202	<u>الفصل الرابع:</u>
202	جملة الشرط والجواب
202	المبحث الأول- تركيب الجملة الشرطية
203	- العامل في جملة الشرط
204	المبحث الثاني - شرط الشرط
205	- الغرض من استخدام أسلوب شرط الشرط
208	المبحث الثالث- جملة جواب الشرط

208	- شروط جملة جواب الشرط
210	- تقديم الجواب وتأخيره
214	صور تقديم الجواب وتأخيره
216	- تقدم الجواب على (إذا) و (لَمَّا)
218	العاملُ في جَوَابِ الشَّرْطِ المجزوم
220	المبحث الرابع/ اجتماع الشرط والقسم
220	- أسلوب القسم
222	- اجتماع الشرط والقسم
223	- مواضع اجتماع الشرط والقسم
227	المبحث الخامس/اجتماع الشرط والاستفهام :
227	- أولاً الهمزة
229	- مواضع همزة الاستفهام مع أداة الشرط في المفضليات
229	- ثانياً : باقي أدوات الاستفهام
230	- مواضع أدوات الاستفهام مع أدوات الشرط في الاختيارات
231	المبحث السادس : علاقة الشرط بالعطف
231	*أولاً: العطف على فعل الشرط
233	. مواضع العطف على فعل الشرط في اختيارات المفضل
233	//1 مع أداة الشرط (إن)

234	//2 مع الأداة (لَمَّا)
235	//3 مع الأداة (كَلِمَا)
235	//4 مع الأداة (إِذَا)
236	//5 العطف على الاسم الذي يلي (لَوْلا)
237	* ثانيا : العطف على فعل جواب الشرط
238	- مواضع العطف على فعل الجواب في المفضليات
238	//1 مع الأداة (إِنْ)
239	//2 مع الأداة متى
239	//3 مع الأداة (لَمَّا)
240	//4 مع الأداة (إِذَا)
240	//5 مع الأداة (لَوْ)
243	ثالثا : العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء
244	- مواضع العطف على الجواب المربوط بالفاء:
244	//1 مع الأداة (إِنْ)
244	//2 مع الأداة (إِذَا)
245	رابعا : عطف شرط على شرط
246	- مواضع توالي الشرطين في الاختيارات
247	المبحث السادس : روابط الجملة الشرطية :

247	- أنواع الربط
247	- أدوات الربط الفرعي :
247	- أولاً الربط بالفاء :
247	//1 استعمالاتها ونوعها
249	//2 أسباب الربط بالفاء
251	//3 حالات جواز اقترانها بالجواب
253	//4 حذف الفاء وتقديرها
255	//5 صور الربط بالفاء في الاختيارات
255	أ- اقتران الفاء بالجملة الاسمية
259	ب- اقتران الفاء بالجملة الطلبية
263	ج - اقتران الفاء بـ (الفعل الماضي المسبوق بـ (قد)
265	د - اقتران الفاء بالفعل المضارع المنفي
266	مواضع اقتران الفاء بالفعل المضارع المنفي
266	- ثانياً : الربط بـ (إذا) :
267	//1 الجمل التي تدخل عليها (إذا) الرابطة
267	//2 معنى (إذا)
269	//3 اختلاف النحاة في إعراب إذا الفجائية
270	//4 صور الربط بـ (إذا) في الاختيارات

270	-ثالثًا:الربط بالجزم
272	الفصل الخامس
272	الحذف في الجملة الشرطية :
272	المبحث الأول :معنى الحذف
273	-أسباب الحذف وفوائده
275	-شروط الحذف
275	-بلاغته وأغراضه
280	المبحث الثاني: أقسام الحذف
280	أولاً : حذف عناصر الجملة الشرطية :
280	-أ / حذف فعل الشرط :
281	//1 مواضع حذف فعل الشرط مع (إن) في المفضليات
283	//2 صور حذف فعل الشرط مع الأداة (لو)
284	//3 صور حذف فعل الشرط مع (لولا) في الاختيارات
285	//4 حذف فعل الشرط بعد (إذا)
286	//5 صور مواضع حذف فعل الشرط مع(إذا)
287	ب . حذف جواب الشرط
288	ج . حالات حذف جواب الشرط
289	تقديم الجواب

295	//1 صور حذف الجواب لمعلوماته مع (إن)
297	//2 صور حذف الجواب مع (من)
297	//3 صور حذفه مع (لو)
299	//4 صور حذف الجواب إذا علم مع الأداة (إذا)
311	//5 توسط الأداة :
311	- صور توسط الأداة في اختيارات المفضل
313	//6 صور حذف الجواب مع (لَمَّا)
315	//7 إذا توسطت العبارة الشرطية بين متلازمين
320	//8 اعتراض شرط على شرط
321	- صور هذا الحذف على رأي الجمهور
321	//9 توالي قسم وشرط
322	صور حذف جواب الشرط إذا اجتمع قسم شرط في الاختيارات
323	//10 تقدم ما يدل على الجواب ووقوع العبارة الشرطية بعد (واو)
326	//11 حذف الأداة
328	//12 الخاتمة
323	//13 الفهارس الفهارس الفنية أ) فهرس القرآن الكريم ب) فهرس الحديث الشريف ت) فهرس النصوص الشعرية

ث) فهرس المصادر ووالمرجع

ج) فهرس الموضوعات